

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الندوات»

اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب

ندوة أكاديمية المملكة المغربية

الرباط : 20-21 أكتوبر 2010

11-12 ذو القعدة 1431

أكاديمية المملكة المغربية

العنوان : شارع محمد السادس (الإمام مالك سابقا)، كلم 11، ص. ب. 5062

الرمز البريدي 10100

الرباط – المملكة المغربية

الهاتف : 00 52 75 (37 05)/24/35/57 75.51 (37 05)

البريد الإلكتروني : arm @ alacadımıa.org.ma : **E-mail**

فاكس : 05 37 75.51.01./89/78 . **Fax**

الإيداع القانوني : 2010MO3015

ردمك : 8 - 076 - 46 - 9981 - 978 · **ISBN**

ردمد : 3350 - 2028 **ISSN**

التصفيف الضوئي : أكاديمية المملكة المغربية

السحب : مطبعة المعارف الجديدة – الرباط

سنة 2011

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

هنْري كيسنجر : و.م. الأمريكية.

نيل أرمسترونغ : و.م.الأمريكية.

عبد اللطيف بن عبد الجليل : المملكة المغربية.

عبد الكريم غلاّب : المملكة المغربية.

أوطو دو هابسْبورغ : النمسا.

محمد الحبيب ابن الخوجة : تونس.

محمد بنشريفة : المملكة المغربية.

عبد الله عمر نصيف : م.ع. السعودية.

عبد العزيز بنعبد الله : المملكة المغربية.

عبد الهادي التازي : المملكة المغربية.

فؤاد سزگين : تركيا.

عبد اللطيف بربيش : المملكة المغربية.

المهدي المنجرة : المملكة المعربية.

أحمد الضُّبيب : م.ع. السعودية.

محمد علال سيناصر : المملكة المغربية.

محمد شفيق : المملكة المغربية.

لورد شالفونت : المملكة المتحدة.

أحمد مختار امبو : السينغال.

أبو بكر القادري : المملكة المغربية.

إدريس خليل : المملكة المغربية.

عبّاس الجراري : المملكة المغربية.

بيدرو راميريز فاسكيز : المكسيك

محمد فاروق النبهان : المملكة المعربية.

عبد الله العرْوي : المملكة المغربية.

ناصر الدين الأسد : م. الأردنية الهاشمية.

أناتولي گروميكو : روسيا.

جورج ماطي : فرنسا.

إدواردو دي أرانطيس إي أوليڤيرا : البرتغال.

بّو شو شانغ : الصين.

إدريس العلوي العبدلاوي : المملكة المغربية.

الحسن بن طلال : م. الأردنية الهاشمية.

محمد الكتاني : المملكة المغربية.

حبيب المالكي : المملكة المغربية.

ماريو شْواريس : البرتغال.

كلاوس شواب : سويسرا.

إدريس الضحّاك : المملكة المغربية.

أحمد كمال أبو المجد : ج. م. العربية.

مانع سعيد العُتيبة : الإمارات.ع.م.

إيڤ بوليكـــان : فرنسا.

عمر عزيمان : المملكة المغربية.

أحمد رمزي : المملكة المغربية.

عابد حسين : الهند.

أندريه أزولاي : المملكة المغربية.

صاحب زاده يعقوب خان : الباكستان.

محمد جابر الأنصاري : مملكة البحرين.

الحسين وكَّاك : المملكة المغربية.

رحمة بورقية : المملكة المغربية.

الأعضاء المراسلون

ريشارْد ستون : و. م. الأمريكية

شارل سْتوكْتون : و. م. الأمريكية

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

I – سلسلة «الدورات» :

1 – «الدورة الافتتاحية»، فاس، أبريل 1980.

2 – «التّـــليمَتيك»، (علم التعامل عن بُعد)، نونبر 1980.

3 – «القدس تاريخياً وفكرياً»، الرباط، مارس 1981.

4 – «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، الرباط، نونبر 1981.

5 – «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، الرباط، أبريل 1982.

6 – «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، مراكش، نونبر 1982.

7 – «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، فاس، أبريل 1983.

8 – «الالتزامات الخُلُقية والسياسية في غزو الفضاء»، الدار البيضاء، مارس 1984.

9 – «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، مراكش، أكتوبر 1984.

10 – «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، فاس، أبريل 1985.

11 – «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، أگادير، نونبر1985.

12 – «القرصنة والقانون الأممي»، الرباط، أبريل 1986.

13 – «القضايا الخُلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، أگادير، نونبر 1986.

14 – «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللاّزم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، باريس، يونيو 1987.

15 – «خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، طنجة، أبريل 1988.

16 - «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد»، الرباط، نونبر 1988.

17 - «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، باريس، يونيو 1989.

18 - «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، مدريد، دجنبر 1989.

19 - «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، فاس، مايو 1990.

20 - «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، الدار البيضاء، أبريل 1991.

21 - «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار ؟»، الرباط، أكتوبر 1991.

22 - «التراث الحضاري المشترك بين إسبانيا والمغرب»، غرناطة، أبريل 1992.

23 - «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون»، الرباط، نونبر 1992.

24 - «المعرفة والتكنولوجيا»، الدار البيضاء، مايو 1993.

25 - «الاجتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، الرباط، دجنبر 1993.

26 - «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية»، فاس، أبريل 1994.

27 - «الدول النامية بين المطلب الديموقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، الرباط، نونبر 1994.

28 - «أيُّ مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ؟»، لشبونة، مايو 1995.

29 - «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، الرباط، أبريل 1996.

30 - «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟»، عمّان، دجنبر 1996.

31 - «العَوْلَمة والهُوية»، الرباط، ماي 1997.

32 - «حقوق الإنسان والتصرّف في الجينات»، الرباط، نونبر 1997.

33 - «لماذا احترقت النمور الأسيوية ؟»، فاس، ماي 1998.

34 - «القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟»، الرباط، نونبر 1998.

35 - «هل يشّكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع ؟»، الرباط، ماي 1999.

36 – «فكر الحسن الثاني : أصالة وتجديد»، الرباط، أبريل 2000.

37 – «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، الرباط، نونبر 2000. (مجلدان باللغة الفرنسية).

38 – «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، الرباط، نونبر 2001. (مجلد واحد باللغة العربية).

39 – «أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر»، الرباط، أبريل 2001.

40 – «أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة»، الرباط، نونبر 2001.

41 – «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، أي أفق ؟»، الرباط، أبريل 2002.

42 – «الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم»، الرباط، دجنبر 2002.

43 – «الذكرى الخمسون لثورة المَلك والشعب»، الرباط، غشت 2003.

II – سلسلة «التراث» :

44 – «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفْر الثامن، جزءان، تحقيق محمد بنشريفة، 1984.

45 – «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.

46 – «مَعْلَمة الملْحون»، تصيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.

47 – «ديوان ابن فَرْكون» تقديم وتعليق محمد بنشريفة، ماي 1987.

48 – «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.

49 - «مَعْلَمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع المَلْحون» 1990.

50 - «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1990/1411.

51 - «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حقّقه وعلّق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1991/1411م.

52 - «مَعْلَمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الحزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المَلْحون»، 1991.

53 - «مَعْلمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني - القسم الثاني وفيه : «تراجم شعراء المَلْحون»، 1992.

54 - «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية»، تصنيف عز الدين بناني، 1995.

55 - «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع»، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.

56 - «مَعْلمة الملْحون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية»، تصنيف محمد الفاسي، 1997.

57 - «رحلة ابن بطوطة»، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.

58 - «كنّاش الحائك»، تحقيق مالك بنّونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999.

59 - «الأناشيد الوطنية المغربية ودورها في حركة التحرير»، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 2005.

60 - «مذكرات مهندس الماء في القرن العشرين»، تأليف روبير امبروگْجي، 2006.

61 - «حكايات في الماء»، تأليف روبير امبروگْجي، 2006.

62 - «الأطلنتيد : زيارة جديدة في ضوء سنة 2000»، تأليف روبير امبروگْجي، 2006.

63 - «العَطاء العربي لحضارة الماء والنهضة الأوروبية»، تأليف روبير امبروگْجي، 2006.

64 - «مرشد مُهندس الماء»، تأليف روبير امبروگْجي، 2006.

65 – «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ عبد العزيز المغراوي، 2008.

66 – «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ الجيلالي امْتيردْ، 2008.

67 – «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ محمد بن علي ولد أرْزينْ، 2009.

68 – «مساجد فاس وشمال المغرب»، تأليف ماصلو 1937، أُعيد طبعه طبق الأصل.

69 – «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ عبد القادر العلمي، 2009.

70 – «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ التهامي المدغري، 2010.

71 – «متن المثَل المغربي الدارج»، جمع وضبط وتحقيق الجمعية المغربية للتراث اللّغوي، 2010.

III – سلسلة «تاريخ المغرب» :

72 – «الإلمام»، تأليف محمد التازي سعود، طبع سنة 2006، وهو مدخل لتاريخ شمال أفريقيا القديم.

73 – «سلا ورباط الفتح، أسطولهما وقرصنتهما الجهادية»، تأليف جعفر بن أحمد الناصري وتحقيق أحمد بن جعفر الناصري، 6 أجزاء، 2006.

74 – «تاريخ شمال أفريقيا القديم»، تأليف اصْطيفان اگْصيل، ترجمه إلى العربية محمد التازي سعود في 8 أجزاء، 2007.

75 – «المغرب العتيق»، تأليف جيروم كَرْكوپينو، ترجمه إلى العربية محمد التازي سعود، جزء واحد، 2008.

IV – سلسلة «المعاجم» :

76 – «المعجم العربي – الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.

77 – «المعجم العربي – الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.

78 – «الدارجة المغربية مجال تَوارد بين الأمازيغية والعربية» تأليف محمد شفيق، 1999.

79 – «المعجم العربي – الأمازيغي» الجزء الثالث، تأليف محمد شفيق، سنة 2000.

V – سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

80 – «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القِيَم الروحية والفكرية، 1987.

81 – «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1986/1407).

82 – «محاضرات الأكاديمية»، 1988(من 1403هـ/1983 إلى 1987/1407).

83 – «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، الرباط، فبراير 1988/1408.

84 – «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

85 – «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

86 – «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1990/1410.

87 – «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مكناس، 1991/1412.

88 – «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، الرباط 1993/1414.

89 – «المغرب في الدراسات الاستشراقية»، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مراكش، 1993/1413.

90 – «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللعة العربية، طنحة، 1995.

91 – «مستقبل الهُوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان، 1997/1417.

92 – «هجرة المغاربة إلى الخارج»، الناظور، 1999/1419.

93 – «الموريسكيّون في المغرب»، الندوة الثانية، شفشاون، 2000/1421.

94 – «الأمثال العامّية في المغرب، تدوينها وتوظيفها العلمي والبيداغوجي»، الرباط، دجنبر 2001.

95 – «ثقافة الصحراء : مقوّماتها المغربية وخصوصياتها»، الرباط، مارس 2002.

96 – «التطرف ومظاهره في المجتمع المغربي»، الرباط، مايو 2004.

97 – «الوجود البرتغالي في المغرب وآثاره»، آسفي، أكتوبر 2004.

98 – «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، (الحلقة الثانية) فاس، مايو 2005.

99 – «الحكاية الشعبية في التراث المغربي»، الرباط، شتنبر 2005.

100 – «الوطن والمُواطنة وآفاق التنمية البشَرية»، الرباط، يونيه 2006.

101 – «المغرب في فكر ابن خلدون»، فاس، مارس 2007.

102 – «العادات والتقاليد في المجتمع المغربي»، مراكش، نونبر 2007.

103 – «فاس في تاريخ المغرب»، طُبع في مجلّدين، (القسم الأول والقسم الثاني)، فاس، دجنبر 2008.

VI – سلسلة مجلة «الأكاديمية» :

104 – «العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لوقائع افتتاح حلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980.

105 – «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.

106 – «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985 .

107 – «الأكاديمية» العدد الثالث، نونبر 1986.

108 – «الأكاديمية» العدد الرابع، نونبر 1987.

109 – «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر 1988.

110 – «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر 1989.

111 – «الأكاديمية» العدد السابع، دحنبر 1990.

112 – «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.

113 – «الأكاديمية» العدد التاسع، دحنبر 1992.

114 – «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.

115 – «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر 1994.

116 – «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.

117 – «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.

118 – «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.

119 – «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب، سنة 1998.

120 – «الأكاديمية» العدد 16، سنة 1999.

121 – «الأكاديمية» العدد 17، سنة 2000.

122 – «الأكاديمية» العدد 18، سنة 2001.

123 – «الأكاديمية» العدد 19، سنة 2002.

124 – «الأكاديمية» العدد 20، سنة 2003.

125 – «الأكاديمية» العدد 21، سنة 2004.

126 – «الأكاديمية» العدد 22، سنة 2005.

127 – «الأكاديمية» العدد 23، سنة 2006.

128 – «الأكاديمية» العدد 24، سنة 2007.

129 – «الأكاديمية» العدد 25، سنة 2008.

130 – «الأكاديمية» العدد 26، سنة 2009.

131 – «دليل الأكاديمية وحصيلة أعمالها في ذكراها الثلاثين» (1400-1431هـ/ 1980-2010 م).

132 – «الأكاديمية» العدد 27، سنة 2010.

الفهرس

البحوث

المناقشات

إدريس خليل
عضو أكاديمية المملكة المغربية
مدير الجلسات

كلمة الترحيب

عبد اللطيف بربيش

أمين السر الدائم

لأكاديمية المملكة المغربية

بسم الله الرحمان الرحيم

– حضرات الزملاء أعضاء أكاديمية المملكة المغربية الأجلاء

– السادة الخبراء والعلماء والأساتذة الفضلاء

– حضرات السادة والسيدات المدعوين الكرماء

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في افتتاح أعمال هذه الندوة التي تعقدها أكاديمية المملكة المغربية حول «اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب» يسعدني ويشرفني أن أرحب بكم جميعاً أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء الأكاديمية، كما لا يفوتني أن أتقدّم بوافر الشكر وجزيل التقدير للمشاركين ببحوثهم في هذه

الندوة الذين استجابوا لدعوتنا، سائلا الله لأعمالهم جميعاً بلوغَ أجدى المقاصد وأغنى الفوائد.

حضرات السادة والسيدات

استناداً إلى الظهير الشريف المؤسس لأكاديمية المملكة المغربية الذي يُحَمِّلُهَا شرفَ «السهرِ بتعاونٍ مع الهيئات المختصة في الميدان المقصود، على حسن استعمال اللغة العربية بالمغرب وعلى إتقانِ الترجمة من اللغة العربية وإليها»، وحرصاً على أن تبقى الأكاديمية منتدى للخبرات العلمية المختلفة والتجارب الثقافية المتميّزة، لتعزيز التواصل وتبادل الرأي والحوار في مختلف قضايا العصر، وإيماناً بدور اللغة العربية في حماية الهوية الحضارية وصيانة الذاتية الثقافية. عقدت الأكاديمية أربعَ ندوات في موضوع اللغة العربية هي : ندوة «الحرف العربي والتكنولوجيا» المنعقدة في الرباط عام 1988، وندوة «الترجمة العلمية» المنعقدة في طنجة عام 1995، وندوتي «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب» المنعقدتين : الأولى في الرباط عام 1993، والثانية في فاس عام 2005.

وسعياً إلى تشخيص الاختلالات الممارسة في حقها، واقتراح المعالجات العلمية والعملية في استعمالها، تعقد الأكاديمية اليوم الحلقة الخامسة من سلسلة هذه الندوات حول الاستعمال الرشيد للغة العربية في المجال التشريعي والإداري والإعلامي، وعياً منها بضعف التناغم بين وضعها الدستوري الرسمي وواقعها الممارس المعيش.

وبقدر اهتمامنا باللغة العربية الفصحى باعتبارها مقوماً رئيساً من مقومات هويتنا العَقَدِيَّة والثقافية والحضارية، فقد أولينا – في إطار التنوع الثقافي الذي تزخر

به بلادنا – عناية للأمازيغية وللدارجة المغربية والأمثال العامية والحكايات الشعبية وموسوعة الملحون، باعتبارها مكوناً من مكونات تراثنا وذاكرتنا الحضارية، ونمطاً ثقافياً متنوعاً، من شأنه إغناءُ خصوصيتنا الثقافية والحضارية، بناء على الحِكْمَة الإلهية في التنوع المُفْضِي إلى الغنى والتكامل وليس إلى الخلافِ أو الصراعِ الذي يُنَظِّر له المشككون في قيمنا والمتفلسفون من جهلة لغتنا وعقيدتنا وتراثنا. يقول الله سبحانه وتعالى في سنة الاختلاف ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ واخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وأَلْوَانِكُمُ إنَّ في ذَلِكَ لآيَاتٍ للعالَمِينَ﴾ صدق الله العظيم.

أسأل الله لأعمالكم السداد، ولمقاصدنا جميعاً الرشاد. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

العرض التمهيدي

إدريس خليل
مدير الجلسات

يطيب لي في افتتاح ندوتنا هذه أن أرحب أجمل ترحيب بالسيدات والسادة الزملاء والخبراء وبالحضور الكرام، شاكرا لهم تلبيتهم دعوة أكاديمية المملكة المغربية للمشاركة في الندوة وتتبع أشغالها.

وخير ترحيب وأجمله ما قدمه الزميل أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية البروفيسور عبد اللطيف بربيش.

إنها كما ذكّرنا بذلك السيد أمين السر الدائم الندوة الخامسة التي تعقدها الأكاديمية في موضوع :«قضايا استعمال اللغة العربية بالمغرب».

وها نحن اليوم ننكب على موضوع : «اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب» وهو موضوع ذو أهمية، دعت الأكاديمية لتدارسه وإبداء الرأي فيه ثلةً من الأساتذة والباحثين والخبراء ممن نُكنُّ لهم التقدير ونعتز أيّما

اعتزاز بكفاءاتهم وخبراتهم، وذلك عملا بأهداف الفصل الثاني من الظهير الشريف المؤسس للأكاديمية كما ذكّرنا بمحتواه السيد أمين السر الدائم قبل قليل.

ولكي تضطلع برسالتها بمهنية ونجاعة، أحدثت الأكاديمية غداة افتتاح دورتها الأولى من قبل راعيها جلالة الحسن الثاني رحمه الله، سنة 1980، أقول، أحدثت الأكاديمية عدة لجان متخصصة، يُعنى بعضُها أساساً بمشكل اللغة العربية، منها لجنة القيم الروحية، ولجنة التراث، ولجنة اللغة العربية ولجنة التعليم.

تجتمع كل لجنة بانتظام مرتين في الشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

في لجنة اللغة العربية بصفة خاصة يتناول أعضاؤها بالبحث والدرس مواضيعَ مختلفة، تتمحور حول اللسان العربي واستعماله في المغرب، بالإضافة إلى اقتراح ندوات، وإلقاء محاضرات وأحاديثَ في مقر الأكاديمية وخارجه.

استناداً إلى تلك الأعمال واعتماداً على نتائجها، ترفع الأكاديمية إلى نظر راعيها جلالة الملك حفظه الله مذكرات في الموضوع وتبعث باقتراحات إلى الجهات الحكومية المعنية، وتصدر مؤلفات، تساهم بها في إغناء الثقافة الوطنية والإنسانية.

تتعلق كل هذه المبادرات بقضايا آنية مستعجلة وباقتراح التدابير والسبل الكفيلة بترشيد الكتابة والقراءة وتصحيح الأخطاء فيهما، وتفادي اللحن وتعريب مفردات الحِرف والمعارف العامة والمصطلحات العلمية والتقنية، وبوضع معجم عصري وظيفي والعناية بترجمة الكتب والمؤلفات العلمية والتقنية إلى اللغة العربية، وكذا باستعمال الحرف العربي في الحاسوب وغير ذلك من الاقتراحات والمنجزات.

فلا غرابة أن تنشغل الأكاديمية، بقضايا اللغة العربية، وتقوم بما يعزز استعمالها، إذ يعتز المغاربةُ بلغتهم ويتشبثون بها أيّما تشبث، ليس باعتبارها لغةَ تواصلٍ فحسب وإرثا حضاريا ضاربا في القدم، بل كذلك باعتبارها رمزاً أساسياً من رموز هويتهم الثقافية وشخصيتهم التاريخية ووعاءً روحياً عندهم جميعا على اختلاف لهجاتهم.

قد يقال : ما الفائدة وما الجدوى من الندوات التي تعقدها الأكاديمية، وما الفائدة من الدراسات والبحوث التي تقوم بها هي والمؤسساتُ المماثلةُ لها والجامعاتُ والمعاهدُ العلمية، والمجامع اللغوية في المشرق، ما الفائدة من تلك الأعمال كلها إذا بقيت نتائجها واقتراحاتها وتوصياتها حبراً على ورق، لا يُؤخذ ولا يُلتفت إليها ولو بدافع حب الاستطلاع ؟

وما جدوى رمزية اللغة العربية وأهميتُها إذا لم تمثّل حافزاً لهِمم أصحاب النفوذ والقرار السياسي بأن يجعلوا منها لغةً صالحةً للاستعمال في جميع مناحي الحياة، في المدرسة والجامعة والإدارة، في النشر والكتابة العلمية والتقنية، في المراسلات والصفقات الاقتصادية الوطنية والدولية ؟

ما الفائدة من كل ذلك وقد عادت أصواتٌ ترتفع من جديد مطالبةً بإزاحة اللغة العربية الفصيحة وإحلال لغة وسطى محلّها، بل وتنادي بإرجاع اللغة الفرنسية إلى المدارس والثانويات كلغة تلقين للمواد العلمية ؟

أمام هذا الوضع المقلق ماذا عسانا أن نفعل لرفع التحديات التي تواجه الأمن اللغوي ببلادنا ؟

هل يكفي أن نعترض على دعاة اللغة الوسطى بتذكيرهم بأنه لا يخطر ببال عاقل أن يفكر في أنّ أمةً واعيةً متشبثة بثقافتها، حريصةً على استقرارها وأمنها

وأمنها اللغوي، أن تُعرض عن لغتها القومية وتستبدلها بلغة أخرى، أو أن تخوض غمار تجربة لغوية قد لا تشكل تقدماً حقيقياً بل وقد يتعدى استعمالها من حيث الصعوبة والتعقيد استعمال اللغة العربية في وضعها الحالي ؟

هل يكفي أن نجيب المستعجلين من دعاة لغة وسطى بأننا ننظر في الأمر عبر الندوات والدراسات الأكاديمية والبحوث والجامعات ؟ وهل يجوز أن نفتخر بأن تلك الندوات والدراسات والبحوث، بما تثير من قضايا دقيقة وما تحمل من حلول مفيدة، من شأنها أن تغنيَ الفكر وتفتح أفاقا جديدة للنظر والعمل وتنير الطريق لاتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والثقافية ؟ كلاّ ! لأن تراكمات معرفية هائلة لا زالت تذهب سدًى، إذ لا ينتبه إليها أصحاب القرار ولا تفيد، وتقي من هفوات الارتجال وضغوط الحاجة الملحة العاجلة.

إنه حقاً مشكل قائم في البلاد النامية : العالم فيها والمفكر والباحث، كل في ميدانه يدرس ويبحث ويفتش في قضايا مصيرية ويقترح الحلول والبدائل، بينما أصحاب القرار يقررون دون استشارة علمية حقيقية ولا دراسة تمهيدية كافية، ضاربين بالتراكمات المعرفية والتجارب الميدانية عرض الحائط.

هل يكفي أن نذكر بأن الدعوة إلى اعتماد لغة وسطى دعوة قديمة تعود إلى عهد الاستعمار الغربي حيث كان المستعمر يحاول عبثا إحلال اللهجات الدارجة محل اللغة العربية لفرض لغته علينا وثقافته ؟

يخطئ من يظن أن استحضار تجارب الاستعمار أو الإيماء إلى مساعيه القديمة المناهضة للغة العربية سيربك دعاةَ اللغة الوسطى ويحرك فيهم الحنين إلى لسان أجدادهم. يخطئ من يظن أن الدعوةَ مؤامرةٌ أو تنكر للهوية الوطنية. إن تمسك هؤلاء المغاربة بمواقفهم وبوجهة نظرهم أعمق من أن تزحزحه تلك الإشارات والتلميحات.

ألم يجْهر بنفس الدعوة مفكرون من المغرب والمشرق في سنوات السبعين من القرن الماضي وقبلها ؟ ألم تعد الدعوةُ تغري اليوم عدداً غير قليل من المواطنين ممن تعلموا في المدارس والمعاهد الغربية، أو خاب ظنهم في المدرسة الوطنية، أو يئسوا من إرادة النخب الثقافية والسياسية على إصلاح الوضع اللغوي بالبلاد، مستشهدين بمعطيات ووقائع موضوعية أذكر منها أن اللغة الأم في المغرب ليست هي اللغة العربية الفصحى التي يكاد يقتصر دورها على الكتابة، أذكر هيمنة اللهجات في المجتمع، في المدارس والجامعات والإدارة، في المترل والشارع، في الأغنية والمسرح، في الإذاعة والتلفزة، الشيء الذي يعيق التلميذ في المدرسة والطالب في المعاهد العلمية والشابّ الحاملَ لشهادة جامعية في الحصول على الشغل، مما ينعكس سلباً على اقتصاد البلاد ونموها.

أليس من أسباب الضعف اللغوي ومن دواعي القلق وتبعثر الجهود أن تُستعمل العربية الفصحى في الكتابة ونسبياً في المدرسة، ويُلجأ في غيرهما تارة إلى لهجة دارجة تبتعد قليلا أو كثيرا من الفصحى، وتارة إلى لغة أجنبية، وتارة أخرى إلى خليط مبعثر من اللهجات المحلية واللغات الأجنبية في الكلام، وغالبا في الجملة الواحدة.

حضرات السيدات والسادة

إنه لمن المؤسف أن يظل مشكل اللغة العربية قائما. فإذا لم يجد بعدُ طريقَه إلى الحلّ وبقي يراوح مكانه فلأنه مشكلٌ صعب وعويص، اختصرناه ها هنا في اللغة العربية دون ذكر لسان ينطق به ما يقرب من نصف سكان المغرب ودون إقحامه ولو بإشارة خفيفة في الإشكالية اللغوية العامة، أعني اللسان الأمازيغي.

إنه لمن الخطأ أن نتجاهل الوقائع الموضوعية بحجة الدفاع عن القيم والمبادئ.

قال لي ذات يوم أحدُ أصدقائي ممن أطمئن إلى صرامتهم الفكرية ونزاهتهم الأدبية، المتمكنين من اللغة العربية العارفين بدقائقها وخباياها والمدركين للأخطار المحدقة بها، قال لي : «إن اللغة العربية لغةُ كتابة وليست لغةَ حديث وكلام شفوي».

ألا يدل هذا القول إن كان صحيحا على جمود اللغة العربية، لأن اللغة التي لا تتناقلها الألسنُ ولا تتفاعل مع المجتمع ولا تنفعل بحياة الناس، بانشغالاتهم وإبداعاتهم وبابتكاراتهم وعلومهم، مآلها الجمود. هل بلغت اللغة العربية حقيقة هذا الوضع القاتم ؟

وإذا افترضنا صحة قول الصديق وكانت الازدواجية اللغوية قدراً لا مناص منه أليس من الحكمة والحالة هذه أن نعمل جاهدين على تطوير اللهجة الدارجة وتزويدها بما تحتاج إليه من ألفاظ وتراكيب ومصطلحات، وأن نعيد المفردات العامية المشتقة من كلمات عربية صارت مهجورة، أن نعيدها إلى الفصحى، بعد تعديلها عند الاقتضاء، وذلك لغايتين اثنتين :

1) تقريب اللهجة الدارجة شيئا فشيئا من اللسان الفصيح ليسهل الانتقال من الأولى إلى الثانية بسلالة ويسر.

2) الارتقاءُ بلغة المجتمع والحفاظُ على مكانة العربية الفصحى في الكتابة والتعليم والإدارة والتشريع والإعلام وتمكينُها بذلك من التطور المستمر.

حضرات السيدات والسادة

إننا نتطلع إلى عروضكم ومساهماتكم في هذه الندوة وإلى إفاداتكم بما ينير الطريق ويزرع الأمل في النفوس.

وما استعصى على قوم منالٌ إذا الإقدامُ كان لهم ركاباً

البحوث

معنى دستورية اللغة

عبّاس الجراري

يسعدني أن أشارك في هذه الندوة الوطنية التي تعقدها لجنة القيم والتراث بأكاديمية المملكة المغربية، حول «اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب». وقد اقترحت لمشاركتي موضوعاً بعنوان: «معنى دستورية اللغة» قاصداً منه إلى إمكان إيجاد ملاءمة بين ظاهرة التعدد اللغوي في المغرب، وبين اعتبار العربية لغة رسمية له وفق ما ينص عليه الدستور؛ وذلكم من خلال المحاور الآتية :

أولا : مفهوم الدستور وتعبيره عن الهوية الوطنية

الدستور هو القانون الأساسي الأعلى الذي يضبط شكل الدولة ونظام الحكم فيها بجميع ما يرتبط بهذا النظام من قواعد وقوانين، بمقتضاها تنشأ السلطات العامة وتحدد طرق ممارستها وما لها من اختصاصات؛ مع ضمان الحقوق والحريات العامة للأفراد. فهو بهذا يرسم الاتجاهات العامة للحكم، ويؤكد المشروعية ومبدأ خضوع الدولة للقانون. ومن ثم فإن سيادته لا تنازع. إلا أنه لا يتسم بالجمود،

فما قد يكون له من قابلية أو ضمانات لإجراء بعض التعديلات يرجع إلى واضعه الذي هو صاحب السيادة.

فهو بهذا يعتبر بطاقة تعريف للدولة، به تبرز ذاتها وشخصيتها، أي هويتها، إن لم نقل إنه هو الهوية نفسها بكل ما يشكلها من قيم ومقومات.

وعلى الرغم من أننا لا نريد الوقوف طويلاً عند مفهوم الهوية، فإنه لابد من التذكير بأنها هي ما به يكون الشيء هو هو، من حيث تشخصه وتحققه في ذاته، ومن حيث تفرده عن غيره، مما يجعل الهوية تقابل الغيرية. فهي بهذا وعاء الضمير الجمعي لأي مجتمع ومحتوى هذا الضمير، مما به تتشكل الشخصية في إنيتها وجوهرها باعتبارها كياناً ثابتاً ووجوداً راسخاً[1].

وقد ارتبطت الهوية في المغرب بالإسلام الذي أصبح اعتناقه مع اللغة العربية رمز الانتماء إلى هذه الهوية. ومن ثم دعا إلى التشبث بها، ليس فقط بما جاء به من عقيدة وشريعة، ولكن كذلك عبر قيمه وتوجيهاته السلوكية، ومن خلال اللسان العربي الذي نزل به القرآن الكريم، كتاب الدين. وهو ما أضفى على الهوية سمة العروبة التي لا تعني مدلولها الجنسي أو العرقي، ولكن تعني بعدها الفكري والثقافي والقيمي، أي ما هو لغة أو له صلة باللغة. وهو البعد الذي ظل مصطلح العروبة محافظا عليه، والذي تبقى اللغة العربية أبرز مظهر له وأهم مضمون له كذلك، لا سيما بعد الهزائم المتوالية على العرب وما يعانون اليوم من إكراهات ويواجهون من تحديات، لم يبق لهم جامع أمامها غير الثقافة.

وإذا كان حضور الإسلام والعربية قد ترسخ في المغرب منذ الفتح الإسلامي على مدى أزيد من ثلاثة عشر قرنا، فإن ظهور بوادر النهضة الحديثة وما جاءت

به من تجديدات عصرية، ولا سيما بعد الاستقلال، جعل الدساتير المغربية تنص عليهما فيما تستهل به من تصديرات.

ففي مفتتح دستور 1962 ورد أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب الكبير». وهو باللفظ نفس التصدير الذي استهلت به دساتير 1970، و1972 و1992 و1996 مع تغيير في هذا الأخير لعبارة «المغرب الكبير» إلى «المغرب العربي الكبير».

وكان القانون الأساسي الذي صدر للمملكة قبل ذلك عام 1961 قد نص في فصوله الأولى على ما يلي :

الفصل الأول : المغرب مملكة عربية إسلامية.

الفصل الثاني : الإسلام دين الدولة الرسمي.

الفصل الثالث : اللغة العربية لغة البلاد الرسمية والقومية.

هذا من غير أن نغفل المراسيم والمذكرات التي صدرت وما زالت تصدر عن الحكومة، والتي تؤكد -بدون جدوى للأسف- أن العربية هي اللغة الرسمية، وتدعو إلى التزامها في المراسلات وغيرها مما يتعلق بالإدارة ومصالح المواطنين.

وبالرجوع إلى ما قبل الحماية، فإننا نجد أن المحاولات الأولى لإحداث الدستور كانت تنص على مبادئ مماثلة، وفق ما نجد في مشروع وثيقة الدستور الذي رفع إلى السلطان المولى عبد الحفيظ سنة 1908، والذي ورد في مادته الرابعة «أن دين الدولة الشريفة هو الدين الإسلامي والمذهب الشرعي فيها هو المذهب

المالكي»، كما جاء في مادته الرابعة والأربعين أنه «يجب على كل من ينتخب نائباً في مجلس الأمة أن يكون مستوفياً لشروط»، أولها «أن يكون عارفاً باللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة».

ثانياً: حلقات هذه الهوية وموقع اللغة فيها عربية فصيحة وغيرها

إن هذه المقومات التي اعتمدتها تلكم الدساتير والتي هي ركيزة الهوية، تجعلنا بحكم تكوينها نثير قضية أساسية تتصل بمدى سعتها أو ضيقها، مما به تتشكل حلقات كلية أو فرعية. وإذا ما أخذنا اللغة في سياق هذه الحلقات، فإننا سنجد العربية الفصيحة حلقة واسعة وجامعة باعتبارها مقوماً أساسياً للهوية، ولكونها لسان القرآن الكريم ولغة الفكر والثقافة والتعليم والإدارة والإعلام، وأداة التواصل مع الناطق بها في كل مكان، أو هكذا ينبغي أن تكون، حتى تقوم بكل المهام التي تقوم بها لغة رسمية في أي بلد. كما سنجد العاميات التي تعايشها في تعدد لغوي غني حلقات فرعية، تبقى في إطارها المحلي أداة للتواصل والإبداع، مع اعتبارها ملكاً للجميع. وهي بالنسبة للمغرب كالآتي :

1. الدارجات العربية المتداولة في مختلف المدن والقرى، رغم ما بينها من اختلاف في بعض العبارات والصيغ وطرق النطق بها، على نحو ما نلاحظ مثلاً بين دارجة فاس ومراكش وتطوان ووجدة والرباط وغيرها من الحواضر، فضلاً عن التي يتحدث بها في البادية.

2. الحسانية المنتشرة في أقاليمنا الصحراوية، وهي لهجة عربية حافظت على طابعها البدوي وعلى كثير من الكلمات الأمازيغية، وتتميز بخصائص معينة لا سيما على مستوى نطق بعض الحروف.

3. الأمازيغية بمختلف تقسيماتها، وتتفرع إلى :

أ- تاشلحيت وهي مصمودية منتشرة في الأطلس الغربي وسوس.

ب- تاريفيت وهي زناتية مستعملة بين سكان الريف وبعض مناطق الأطلس.

ج- تامازيغت أو تصنهاجيت ويتحدث بها في الأطلس المتوسط وشرق الأطلس الكبير وناحية ملوية.

وهكذا فإنه لا يوجد أي تعارض بين الفصحى كحلقة واسعة، وبين باقي اللهجات أو اللغات -والتسمية لا تهم- كحلقات فرعية.

مهما يكن هذا التعدد اللغوي، فإن الاقتران الوثيق بين الإسلام والعربية يحثنا على أن نُذكر بأن انتشار هذه اللغة -وفق ما سبقت الإشارة إلى ذلك- كان مواكباً لانتشار الإسلام واستقرار المغاربة عليه، رغم ما تعرض له هذا الاستقرار من اضطراب واهتزاز في بعض المراحل، ولا سيما في الأولى منها.

على أن الحديث عن العربية في هذا السياق، يقصد منه اللسان الفصيح مع ما كان يواكبه من عامية تجعل العلاقة بينهما علاقة بين العام والخاص[2].

ومعروف أن العامية المغربية ليست ناشئة فقط عن الفصحى مع التحريفات التي أصابتها في نطق الناس، ولكنها نشأت كذلك متأثرة بالأمازيغية المحلية، وبمختلف اللهجات العربية التي وفدت مع المهاجرين إلى المغرب، بدءاً من الفاتحين

الأوائل إلى الوافدين إليه من الأندلس والقيروان، ومن عرب بني هلال وبني سليم ومن معهما من الحلفاء.

إن العرب الذين وفدوا إلى المغرب قبل نحو من أربعة عشر قرناً -على كثرتهم أو قلتهم- قد اندمجوا في وحدة وطنية داخل المجتمع المغربي وأصبحوا مغاربة، تكيفهم طبيعة الوطن وتبلور فكرهم وتشكل مشاعرهم. وذلكم بفعل عوامل كثيرة أبرزها البيئة التي تحتضن هذا المجتمع، سواء في مجالها الطبيعي أو البشري والتي بها وعليها ومع ساكنتها يتحقق الانتماء.

هذا من غير أن نحتاج إلى التذكير بأن الأمازيغ الذين هم السكان الأصليون للمغرب هم كذلك -حسب الرأي النـــزيه- عرب حميريون من بني قحطان، وأن لغتهم تنتسب للمجموعة الحامية السامية[3].

ثالثا : مدى أهلية اللغة العربية وما معها للنهوض بدورها

هنا يثار السؤال حول مدى أهلية اللغة العربية وما معها للنهوض بدورها في المجتمع :

أما الفصحى فمحتاجة لكي تقوم بهذا الدور إلى معالجة تبدأ من توسيع متنها، بتطويره في اتجاه الحياة العادية وما يمارسه المواطن في يومه وبين أهله ومجتمعه، ثم تطويره في اتجاه مستحدثات العصر وما يجد فيه من اختراعات علمية وتقنية وحضارية، مما لم يعد الجهل به مقبولا، كما لم يعد مقبولاً أن يتم الاعتماد فيه على لغة أجنبية أو لهجة عامية.

وهذا يستدعي الاجتهاد في إيجاد المصطلحات المواكبة لهذه المستحدثات إما بالتعريب أو الاقتباس؛ مع مراجعة بعض القواعد النحوية والصرفية، ومن ثم تأهيلها لتكون لغة التعليم في جميع مراحله، بعيداً عن العشوائية والشعارات المفرغة التي كانت السبب في الفشل الذي يعانيه منذ بداية الاستقلال، وكذا لتكون لغة الإعلام والإدارة والإعلان والتواصل ومختلف مجالات الحياة.

وليس هذا فحسب، ولكن المعالجة تستوجب حمايتها من كل عبث بها وبألفاظها وقواعدها وأساليبها، ومسخها بإقحام الدارجة فيها؛ فضلاً عن الفرنسية التي تتسرب عبر إدخال كلماتها وعباراتها إلى الحديث اليومي العادي للمواطنين، وكذا عبر الإعلانات المكتوبة بحروف عربية. كما أن هذه المعالجة تستوجب الحرص بصرامة على إحلالها المكانة التي يخولها لها الدستور؛ مع التنبيه إلى أن رفض هذه الظاهرة السلبية لا يعني عدم الاقتباس من أية عامية أو لغة أجنبية لإغناء الفصحى عند الحاجة، وخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية المستحدثة.

وأما الأمازيغية واللهجات العامية المختلفة فتحتاج كذلك إلى إحلالها المكانة اللائقة بها محليا، مما يستدعي النص عليها في الدستور؛ مع تخصيص حيز من البرامج الدراسية لتلقينها في بيئاتها؛ على أن يتم ذلك في إطار حصص تخصص للتراث المحلي من فنون وآداب وغيرها، لا سيما والمغرب مقبل على تطبيق الجهوية الموسعة، شريطة أن تكتب بالحرف العربي تسهيلا لما يرجى لها من حفظ وتداول؛ وهي قضية كنا قد تناولنا بعض جوانبها في مناسبات سابقة.

هذا، بالإضافة إلى أنه ينبغي تخصيص شعب بكليات الآداب للتخصص فيها، مما لا شك ينهض بالبحث فيه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي أنشئ قبل نحو من تسع سنوات بعد خطاب أجدير.

وليس في مثل هذا الاختيار أي تناقض أو تعارض، فإن لكل من الفصحى والعامية -مهما تكن- وظيفتها التي لا تنازع فيها، انطلاقا مما لها من ضوابط وأنساق. فالفصحى هي لغة التعليم والعلم والإدارة وما يتصل بهذه المجالات. والعامية هي -أساساً- أداة التواصل اليومي بين الناس، وهي غير مؤهلة معجميا وفكريا ومعرفيا لتكون لغة رسمية. وبقدر ما تزول الأمية ويرتفع مستوى التعليم في المجتمع يكون التقارب بينهما والتكامل.

والأسف أن بعض المهتمين بموضوع اللغة في المغرب يدعون إلى استعمال العامية، ظناً منهم أن ذلك يؤكد الهوية الوطنية التي يخشون عليها من أن تذوب في هوية شرقية أو غربية. ومنهم من يدعو إلى هذا الاستعمال باعتمادها في التعليم، بدعوى أن الفصحى تزيد من صعوبة العملية التعليمية، وكذا من مسألة التواصل بين المدرس والتلميذ.

وليس يخفى أن مثل هذه الدعاوى قديمة، ظهرت أولى بوادرها في المغرب منذ القرن الماضي، مع محاولات الاستعمار إضعاف الفصحى لإحلال الفرنسية مكانها، متوسلا بأساليب متعددة منها الترويج للدارجة والأمازيغية، يقينا منه أنهما عاجزتان عن أن تحلا مكانها، وأن هذا العجز سيفتح الباب واسعاً للفرنسية.

ومعروف أنه قد سبقت في بعض أقطار الشرق العربي محاولات لجعل الدارجة لغة وطنية بدلاً من الفصحى، ولكنها باءت بالفشل مثلما باءت الدعوة إلى كتابة العربية بالحرف اللاتيني.

والحق أن تأمل الدعوة إلى عامية أو لغة أخرى غير العربية في المغرب، يفضي إلى أن هذه الدعوة إنما تجد منطلقها وهدفها ليس في المجال اللغوي بقدر ما تجدهما

في نطاق الهوية التي تتوالى عليها هجمات إيديولوجية مستغلة ما يعانيه الوطن من اختلالات ثقافية واجتماعية يبدو بها وكأنه بدون جذور راسخة أو مقومات ثابتة. على أن العناية باللغة العربية وإحلالها المكانة اللائقة بها لا يعني عدم الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية التي يتحتم تحسين تدريسها من حيث البرامج والمناهج، مع العناية بالإنجليزية والإسبانية وعدم الاقتصار على الفرنسية.

وبعد، فإن اللغة مقوم أساسي في تشكيل هوية أي مجتمع، إذ هي وعاء ثقافته وحضارته وركيزة فكره، والمنظار الذي به ينفتح على العالم وعلى الآخرين وبها يتم التواصل معهم.

فاللغة بهذا أداة التعبير عن تلك الهوية في مختلف أبعادها الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقبل ذلك أداة التفكير في هذه الأبعاد وتَمثُّلها برؤى مستقبلية ضامنة لاستمرار الهوية.

ومن ثم فإن الاهتمام باللغة واجب وطني وديني، ومسؤولية على الجميع أن يتحملها ويناضل من أجلها لحمايتها والدفاع عنها، بدءاً من الدولة إلى المواطن، في حرص على اتخاذ قرار سياسي واضح وصارم بهذا الشأن احتراماً للدستور، وعدم الاكتفاء بمرسوم أو شبهه من هذه الوزارة أو تلك، ثم هي نفسها لا تطبقه. وعلى أهلها أن يتركوها تتطور وتتجدد وتغتني، بعيداً عن التعصب لها بجمود، أو التعصب ضدها بزعم ما تعانيه من تخلف. وعليهم كذلك أن يتخلصوا من عقدة النقص التي يشعر بها بعض المعرَّبين تجاه الفرنكوفونية التي تسعى إلى احتلال كل المواقع.

ومع ذلك، فإن مناقشة قضايا اللغة في المغرب تستلزم الابتعاد عن التوجهات السياسية والحزبية، وما تعبر عنه من إيديولوجيات كشفت التجربة -على مدى أزيد من نصف قرن- عجزها عن حل المشكلات الثقافية، بدءاً من التعليم إلى غيره من المجالات.

كما أن الكلمة في هذه المسألة ينبغي أن تصدر عن علماء اللغة العارفين والمتحصصين المتمكنين وليس من غيرهم، أولئك الذين يتآمرون عليها بجهل وبسلوك استعلائي وحملات مسعورة، وخاصة من الذين رضعوا لبان المستعمر وشبوا عليها، وتحكمهم مصالح اقتصادية واجتماعية تربطهم بالفرنكوفونية ولغتها التي تعلمنا بها في مدارس الحماية، ولكنها اليوم فقدت مكانتها الثقافية والحضارية وتقلص وجودها أمام لغات أخرى، ولا سيما الإنجليزية والإسبانية، فأصبحت بذلك -وبشهادة أهلها- متخلفة عن أن تكون لغة العلم والتقدم. وهي على الرغم من تخلفها تسعى إلى فرض نفسها وهيمنتها، مستندة إلى النفوذ الذي تحرص عليه في مستعمراتها القديمة[4].

الهوامش

1) انظر كتابنا «الثقافة من الهوية إلى الحوار» فصل (مكونات الهوية الثقافية المغربية) ابتداء من ص : 9 (منشورات النادي الجراري رقم 3 -الطبعة الأولى 1413هـ - 1993 م).

وانظر كذلك كتابنا «هويتنا والعولمة» ولا سيما فصل (الهوية) ابتداء من ص : 10 (منشورات النادي الجراري رقم 18 - الطبعة الأولى مطبعة الأمنية - الرباط 1421هـ - 2000م).

2) انظر مراحل تعريب المغرب ونشأة العامية فيه وما لها من خصائص في فصل «اللغة والفنية» من كتابنا (القصيدة) ابتداء من ص : 84 (مطبعة الأمنية -الرباط 1390هـ - 1970م).

3) انظر كتابنا «الأدب المغربي من خلال ظواهره وقضاياه» فصل: (وجود المغرب الحضاري والثقافي في العصر الجاهلي) ابتداء من ص : 11 (مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء -نشر مكتبة المعارف بالرباط- الطبعة الأولى 1979).

4) للتوسع في منظور الكاتب إلى المسألة اللغوية، يرجع إلى بعض دراساته المنشورة التي منها :

1. اللغة العربية بين التطوير والتقويم

(انظرها في كتابه: «قضايا للتأمل برؤية إسلامية» -ج 1 - منشورات النادي الجراري رقم 20 - الرباط 1421هـ - 2000م).

2. واقع اللغة العربية بالمغرب

3. التعريب بين عوامل الفشل والنجاح

4. تأملات في المسألة اللغوية

(انظرها في المصدر السابق -ج 2 -منشورات النادي الجراري رقم 45 -الرباط 1429هـ - 2008م).

5. اللغة العربية : واقع يحتاج إلى تطوير

(انظرها في كتابه : «الإصلاح المنشود» -منشورات النادي الجراري رقم 33 - الرباط 1426هـ - 2005م).

الازدواج اللّغوي
في الخِطاب التشريعي

إدريس العلوي العبدلاّوي

اللغة العربية تعاني من وضع ثنائي تجاه لغة أجنبية

إذا كانت اللغة الأجنبية قد احتلت، حين فقد المغرب لاستقلاله، مكان الصدارة في التعليم والمعاملات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الخطاب التشريعي والإداري، فإن المغرب المستقل قد ورث هذا الوضع الذي ما زالت تتصارع فيه لغة التخاطب اليومي والتشريعي والإداري ولغةُ التعليم - أي اللغة الأجنبية – مع الرغبة في إحياء اللغة العربية وتطويرها، لأجل ذلك فإن ازدواجية اللغة ما تزال ماثلة متمكّنة من حياتنا اليومية، ويتجلى ذلك، كما سبقت الإشارة، في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المرافق العمومية والخصوصية، فضلا عن الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي، هذا مع رُجحان كفة الميزان لصالح

اللغة الأجنبية في كثير من الحالات، والمقصود بازدواجية اللغة ليست ما تدعو إليه الحاجة من تحصيل لغة أو عدة لغات أجنبية مما لابد منه للانفتاح على المعارف والعلوم العصرية الحديثة، بل المقصود بالازدواجية الممارسة العادية في التخاطب والتعامل بين المواطنين في المكاتبة والإدارات والمؤسسات، مما يجعل اللغة العربية تعاني من وضع ثنائي تجاه لغة أجنبية (Bilingualism).

اللغة العربية تشكل رباطاً روحياً، لها ارتباط بالعقيدة الإسلامية، وبالكيان القومي للأمة العربية وبالتراث الثقافي العربي الإسلامي

إن مسألة حسن استعمال اللغة العربية سواء على مستوى الخطاب التشريعي أو الإداري أو الإعلامي في المغرب تستوجب مزيداً من البحث والسّبْر والتعمق وفقا لخطة منهجية يؤدي اتباعُها إلى استخلاص ما يمكن استخلاصُه من حلول علمية وعملية تُساهم في الجهود المبذولة لبلوغ الغاية المرجوة.

لقد ارتبطت اللغة العربية، منذ استقرار الإسلام في المغرب بالعقيدة والدين، فهي لغة القرآن والسنة النبوية والإجماع الشرعي في الفقه والأحكام، ومن هنا اكتسبت اللغة العربية عند الخاصة والعامة على السواء صبغة القداسة والتبجيل والاحترام، وبسبب ذلك اختلط في الأذهان عنصران مختلفان :

العنصر الأول : يتمثل في قُدسية القرآن الكريم الذي هو كلام الله تعالى المتعبّد به وحده، والمنزّه عن التبديل والتحريف والتغيير، وفي السنة النبوية التي هي تبيان لكلام الله عزّ وجل، وهما معا – أي القرآن والسنة – محل توقير وتعظيم من جميع المسلمين، ولا يُتصوّر في حقهما تغييرٌ ولا تبديل.

العنصر الثاني : يتمثّل في اللغة من حيث كونها أداة للتعبير والتواصل بين الناس، فهي من أجل ذلك كائن اجتماعي تسري عليه سنن التطور والتجديد ويتوقف عليها بقاؤه.

إن اللغة العربية تُشكل رباطاً روحياً يجمع العرب بغيرهم من المسلمين، حتى من غير الناطقين بها، يعشقونها ويتمسكون بالكتاب المبين الذي أُنزلت به، يتلونه ويحفظونه تعبداً وإعجاباً، ليس فقط لأن الكتاب المقدس لهذا الدين نزل بالعربية، ولكن كذلك لإعجازه النابع منها أي من ألفاظها وأسلوبها وبيانها ونَظمها، وبذلك فاللغة العربية ملتحمة عضوياً بالعقيدة الإسلامية، وبالكيان القومي للأمة العربية، وبالتراث الثقافي العربي الإسلامي.

إشكالية الازدواج اللغوي في الخطاب التشريعي

نعرض فيما يلي باختصار لبعض الملاحظات التي عنّت لي بصدد إشكالية الازدواج اللغوي في الخطاب التشريعي، ولظاهرة ترجمة النصوص التشريعية وإصدارها في صياغتين إحداهما أصلية والأخرى منقولة.

1. يتفاوت مدى سلطان إرادة الأفراد بتفاوت نوع القواعد القانونية، فسلطان إرادة الأفراد مُنعدم إزاء القواعد القانونية الآمرة، بمعنى أن إلزام هذه القواعد لهم إنما هو إلزام بات مطلقاً، لا يملكون أمامه الخروج على حكامها بإرادتهم أو باتفاقات يعقدونها فيما بينهم، أما القواعد القانونية مكملة، فسلطان إرادة الأفراد إزاءها كامل موفور، بمعنى أن للأفراد في الاصل حق الخروج عليها بإرادتهم أو باتفاقات يعقدونها فيما بينهم، وإلا صارت ملزمة لهم إلزام القواعد القانونية الآمرة.

وإذا كان معيار اتصال القاعدة القانونية بالنظام العام من عدمه، وهو المعيار المعنوي، هو الذي يطبّق عندما لا تُسعف صياغة النص في استخلاص الصفة الآمرة أو المكملة للقاعدة القانونية، ذلك أن كل القواعد القانونية التي تتصل بالنظام العام وحسن الآداب هي قواعد آمرة، أما تلك التي لا تتصل بالنظام العام ولا بحسن الآداب فهي قواعد مكملة أو مقررة أو مفسرة أو متممة.

أما المعيار اللفظي فهو الذي يبين لنا من ألفاظ القاعدة نفسها ما إذا كانت آمرة أو مكملة. فإذا كانت ألفاظها تبين عدم جواز الاتفاق على مخالفتها كانت آمرة، وإذا كانت ألفاظها تجيز الاتفاق على مخالفتها كانت القاعدة مكملة.

من كل هذا يتجلى أن صياغة القاعدة تلعب دوراً أساسياً في التعرف على نوع القاعدة القانونية وذلك من خلال ألفاظ القاعدة القانونية نفسها، وقد تَحُولُ ترجمة النص الأصلي إلى لغة أخرى دون أن يُستشفّ نوع القاعدة من دلالة العبارة، فالقانوني معني بما هو لغوي عند سبك وتحرير وصياغة القوانين، كما هو معني أيضا بمرامي وأغراض ومقاصد مشرع القانون عند التحرير والصياغة بعد التفكير في تمرير القوانين، مما يعني في النهاية أننا معنيون كذلك بفلسفة التشريع.

2. يعتبر تطبيق قانون الدولة على كل ما يقع داخل حدود إقليمها، بحيث يسري على جميع الاشخاص المخاطبين بأحكامه، مظهراً من مظاهر سيادة الدولة، إن لم يكن أهم مظاهرها، ولما كانت الدولة هي صاحبة السيادة على إقليمها، بغير شريك فيها، انتهينا إلى وجوب أن يستأثر قانونها جميع العلاقات القانونية التي تنشأ في إقليمها، وأن يقف نفاذ قانونها عند حدود إقليمها، وذلك لأن تطبيقه

خارج هذه الحدود يمثل اعتداء على سيادة دولة ثانية تعتبر وحدها هي الأخرى، صاحبة الحق على إقليمها، وهذا المبدأ هو الذي يعرف بمبدأ إقليمية القوانين (Principe de la territorialité des lois)، والذي يرد عليه استثناء مبدأ شخصية القوانين (Principe de la Personnalité des lois) المتضمن لسريان قانون الدولة على أبنائها فقط دون نظر إلى المكان الذي يقيمون فيه، أي سواء كانوا داخل حدود الدولة أم خارجها.

ويرتبط بكون القانون مظهراً من مظاهر سيادة الدولة، اللغة التي تُصاغ بها هذه القوانين باعتبار أن اللغة جزء لا يتجزأ من الوجدان الاجتماعي والثقافي للشعب ومُكوّن أساسي لهويته.

3. القاعدة القانونية تعبير عن إرادة الشارع، وقد تكون واضحة فلا تثير لبساً في التطبيق، وقد تكون غامضة فلا تثير كذلك لبسا في التطبيق، وقد تكون غامضة فتحتاج إلى تفسير، أي إلى تحديد مراد الشارع منها، وتفسير القانون هو تبيّن معناه من خلال نصوصه، وبذلك يمكن التعرف على حقيقة الحكم الذي تتضمنه القاعدة القانونية، وعلى حدود الحالة الواقعية التي وُضِعت القاعدة من أجلها.

والحقيقة أن الذي يضع القانون هو أعرف الناس بمراده منه، فإذا كان في القانون عدم وضوح أو إبهام، فإن الشارع أحق من غيره بتوضيح مقصده، ولذلك إذا شعر الشارع بأن القانون يحتاج إلى تفسير، فأنه يصدر قانونا آخر جديداً يفسر به القانون السابق، وما دام هذا التفسير قد صدر في صورة قانون، فإن المحاكم ملزمة بتطبيقه كما صدر، لأنه ليس من حقها أن تتدخل في الأعمال التشريعية، وهذا النوع الأول من التفسير هو ما يُطلق عليه التفسير التشريعي، وبجانب هذا

النوع الأول من التفسير هناك التفسير الفقهي الذي يقوم به رجال وأساتذة القانون، والتفسير القضائي وهو الاجتهاد أي تفسير المحاكم للقوانين.

المشكلة التي تثور بصدد القوانين الصادرة في صياغتين إحداهما أصلية والثانية مترجمة أو منقولة، هو أنه إذا شاب غموض أو إبهام في تحديد مقصد الشارع، فأي صياغة ستكون محل اعتبار ومناقشة، ومن الطبيعي أنه عند تعارض مضمون الصياغتين سيتمسك صاحب المصلحة بالصياغة التي تلائم وتستجيب لادعاءاته، فالبعض قد يدفع بحجة أن النص الأصلي هو الصادر باللغة العربية اعتماداً على أن هذه الأخيرة هي اللغة الرسمية وفق الدستور، والبعض الآخر قد يتمسك بالصياغة المترجمة أو المنقولة اعتماداً على أن هذه الأخيرة هي التي صدر بها التشريع بصفة أصلية سيما وأن من أظهر المعاني التي يدل عليها النص ذاك الذي يُستفاد من عبارته أو لفظه، وعبارة النص هي صيغتُه المكوّنة من ألفاظه أي من مفرداته وجمله، وقد يستفاد معنى النص الغامض من روحه أو فحواه والذي يُستدل عليه عن طريق الاستنتاج، إذ يُستنتج من روح النص ما أراده المشرع علاوة على المعنى المستفاد من اللفظ، ويتم هذا الاستنتاج عن طريق مفهوم الموافقة أو عن طريق مفهوم المخالفة.

4. إذا أردنا معرفة مدى ما عليه شعب من تقدم ورقي، وواقع مكانته في مضمار الحضارة والثقافة، وخلاصة ما بُذل من جهود، وقُدّم للتعبير عن عصوره، وما أُبدع خلالها من تُراث، فلننظر إلى الواقع لنرى فيه صورة الدولة، ولننظر من حولنا، ولنأخذ من واقع حياتنا اليومية، لننظر إلى القوانين والتشريعات السارية النافذة في الدولة المترجمة لحاجات الجماعة ورغباتها وتطلعاتها وآمالها ومستقبلها، ولننظر كذلك للقالب الذي صُبّت فيه هذه التشريعات، أي إلى

اللغة التي صيغت بها هذه القوانين، فاللغة هي وسيلة التخاطب والتفاهم بين المواطنين وبين المواطنين والدولة، وهي جزء لا يتجزأ من الوجدان الاجتماعي والثقافي للشعب، ومكوّن لهويته، ومظهر أساسي لوعيه بهذه الهوية، وهي مرآة وجدانه وفكره وعلمه وأدبه وفنه وسلوكه، كما أن اللغة هي خزّان، لرموز خبرات الجماعة وانفعالاتها وتجاربها وعلمها ونظرتها إلى الكون والحياة، وهي كذلك وعاء الفكر، وأداة التعبير وتلقّي المعرفة التي يتم بها التفاهم والتواصل بين أبناء الأمة، تحفظ لها تراثها وتخلد ذخائرها وروائع ما أبدعته في شتى جوانب المعرفة، وتُفصح عما قامت به في تاريخ الحضارة من مبتكرات ومآثر.

5. الأفكار واللغات لا تمضي على نفس النموذج والشكل، إذ المضمون في النص مُستقل عن الشكل الذي يعبّر به عنه.

6. تكمُن الصعوبة التي يُواجهها المترجم في مدى قدرته على نقل المضامين الخفية، والقيم الكامنة، والأغراض والمقاصد في وضع النص الأصلي، بما فيها من عادات وتقاليد وقواعد قانونية وفقهية ومصطلحات.

7. إن المترجم ليس مجرد آلة ناقلة أو وسيط محايد لا تأثير له في الموضوع ولاعطاء له فيه، فدوره جد مهم، وتزداد أهميته كلما كان للنص المترجم صلة بشؤون الفقه والقانون ليصبح هو، أي المترجم، نفسه مشرعاً، وهو ينقل النص القانوني ويجهد نفسه في أن يكون له نفس المدلول ونفس الوقع في اللغة المنقول إليها، وقلّما يتحقق ذلك.

8. إن ترجمة النصوص القانونية تُحاكي في بعض مظاهرها عملية الإبداع والإنشاء، وهي قد تكون قراءة جديدة للنص، فإذا كان النص واحداً في الأصل

فهو متعدد في الترجمات التي قد تقضي على هويته الأولى، فالعبرة هي كما تقول القاعدة الفقهية للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.

9. الترجمة في حقيقتها تحليل وتركيب، ومن ثم فإن معاناة المترجمين في صياغة النص المترجم، خصوصا في الميدان القانوني، لا تقل عن معاناة أصحابه المبدعين المنتجين الأصليين.

10. إن مجتمعاً يتغذّى سياسياً من قيمه الحضارية الأصلية يكون حريصاً على إعطاء الأسبقية للغته وفرض استعمالها بصفة أصلية في سن ووضع التشريعات، وفي الإدارات وغيرها، وجعل دراستها إلزامية في كل التخصصات واشتراط معرفتها للانخراط في أي مجال من مجالات العمل، مما يجعل اللغة جزءاً مكوّنا لهويتهم ومظهراً أساسياً لوعيهم بهذه الهوية والشعور بقوة أصرها، وهي بذلك مرآة وجدانهم وفكرهم وعلمهم وأدبهم وفنهم وشخصيتهم وسلوكهم، وتعكس بذلك مدى ما هم عليه من تقدم ورقي أو تخلف وانحطاط، وتعبر عن واقع مكانتهم في مضمار الحضارة والثقافة، ومن ثم فاللغة ليست ملكاً لفرد أو مجموعة أفراد معينين. ولكنها ملك لأمة بكاملها، على امتدادها في المكان والزمان، إذ إن جذورها تمتد عميقاً في دنيا الماضي.

11. السيادة وضع قانوني يثبت للدولة عند توافر مقوماتها المادية من مجموعة أفراد وإقليم وهيأة منظمة حاكمة، ويكون للدولة نتيجة سيادتها هذه الحق في مباشرة كافة الاختصاصات المتصلة بوجودها كدولة، سواء في داخل إقليمها وفي صلتها برعاياتها، أو في خارج الإقليم في اتصالها بالدول الأخرى وبالمجتمع الدولي.

ففي داخل الإقليم تتولى الدولة كنتيجة لسيادتها تنظيم أداة الحكم فيها، كما تقوم بإدارة شؤون الإقليم المختلفة وبمهمتي التشريع والقضاء، ومن هذا يتضح أن سن التشريع يعتبر مظهراً من مظاهر سيادة الدولة إن لم يكن أهم مظاهرها، ومن الطبيعي تبعا لذلك أن يُسنّ هذا التشريع بصفة أصلية باللغة الرسمية للبلاد، وقد حرص الدستور المغربي على النص «أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة لغتها الرسمية هي اللغة العربية...».

إن صياغة النصوص التشريعية الأصلية باللغة العربية فضلا عن أنه يطابق أحكام الدستور فهو يساهم في توحيد الدولة أفكاراً ومشاعر ومثلاً، فاللغة العربية هي لغتُنا الرسمية، وهي قوامُ شخصيتنا، وتجسيد أصالتنا، ومستودع حضارتنا، وسجل مآثرنا، نرى فيها هويتنا وتاريخنا ونبض قلوبنا، وقد رُزقت اللغة العربية من الطواعية والمرونة والثراء ما يجعلها مؤهلة لكي تصاغ بها القوانين والتشريعات بصفة أصلية، كما أن شريعتنا الإسلامية الغراء زاخرة بالمصطلحات القانونية والأحكام الفقهية التي تضمنتها العديد من التشريعات الوضعية العربية، وصنفتها وحللتها المدونات الفقهية الغزيرة، كما أن الاجتهادات الفقهية العربية القانونية وفّرت العديد من المصطلحات القانونية في شتى فروع القانون ومواده المختلفة المتشعبة المنظمة لشتى مناحي الحياة الاجتماعية وفروع المعرفة.

إن شريعة الإسلام بحكم محاسن أحكامها هي ملائمة لكل عصر وأوان مهما امتدت الدنيا وتجدد تقدمها ورقيها، لأن شريعةً مادتها القرآن الكريم الذي فيه نبأ ما قبلنا، وبيان ما يأتي بعدنا، وفيه حكم ما بيننا، وهو الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تبليه كثرة الترديد، وفيه علم الأولين والآخرين، لا يمكن أن تكون قاصرة وخاصة بزمان دون زمان.

فشريعة مادتها القرآن الكريم الذي يحب العدل ويعد عليه مثوبة وأجرا، ويكره الظلم ويوعد بالعقاب عليه دنيا وأخرى، ويُبين للحاكم منهج العدل الحقيقي، ومسلك الحكم الصائب، ويوجب عليه ترك الأثرة، ومراعاة المساواة بين الخليقة من غير التفات إلى فارق ديني أو جنسي، حتى يكون الناس بين يديه في العدل سواء، لا فرق بين موافق في الدين أو مخالف، ولا بين معاد أو مجانف، ولا بين قريب أو بعيد، بعيدة عن التقصير والقصور، ومحفوظة من أن يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها على مر الأزمان والعصور.

شريعة كهذه أليست أحق أن تعتبر المصدر الأساسي للتشريعات في البلاد الإسلامية والعربية سيما وأن كثيرا من القوانين الأجنبية الغربية استمدت أغلب القواعد القانونية المتعلقة بالمعاملات من أحكام الشريعة الإسلامية، وما أجدرنا بأن نولي وجهنا شطر فقهنا وأدلته ونجعل منه نبراسا يُقتدى، ومنهاجا يُهتدى ويُحتذى.

اللغة العربية جزء لا يتجزأ من الوجدان الاجتماعي والثقافي للشعوب والأمم.

إن أي لغة لا تقوم إلا بوجود جماعة يتفق أفرادها على اتخاذها وسيلة للإعراب عن أغراضهم ووجدانهم وجعلها أداة للتخاطب فيما بينهم، وهي جزء لا يتجزأ من الوجدان الاجتماعي والثقافي للشعوب والأمم، ولغتنا العربية ليست بدعاً من اللغات، ويتوقف استمرار حياتها الطبيعية ونموها السوي على رغبة أصحابها وتصميمهم على أن تبقى بينهم لغة نشيطة طيّعة بين أيديهم قابلة للتجديد، وافية باستيعاب العلوم والفنون والآداب وسائر المطالب الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية التي يفرضها العصر وتدعو إليها الضرورة، كما يجب توافر الإرادة لدى أولي الأمر للنهوض باللغة العربية وتيسير وسائل إصلاحها وتعبيد طُرق انتشارها وجعلها أداة للتخاطب بين المواطنين في جميع المجالات.

إن الأمر يستلزم، من استعراض العيوب التي تشوب ظاهرة الازدواج اللغوي في الخطاب التشريعي، أن يكون الخطاب التشريعي أُحادي اللغة، إسلامي المصدر، والمرجع، وأن تكون هذه اللغة هي اللغة العربية، وهذا لا يمنع من أن يغترف التشريع المغربي من ينابيع القوانين والتشريعات الأجنبية، وأن يتبنى أخر ما وصلت إليه الاجتهادات الفقهية والقضائية، شريطة عدم مخالفة هذه الأحكام والقواعد لأحكام الشريعة الإسلامية، إذ إن كل ما يخالف هذه الأحكام يمس النظام العام المغربي في الصميم، وكل ذلك يساهم في الحيلولة دون جمود التشريع، ومسايرة التطورات والمستجدات، وتحقيق مطالب الجماعة وتطلعاتها وآمالها إذ إن التشريع يُعتبر بحق مرآة البيئة الاجتماعية التي يُطبق فيها.

إن مصير اللغة العربية بيد أصحابها، فهم وحدهم المسؤولون عن جعلها أداة للتخاطب، وجعلها وسيلة للتعبير عن أغراضهم ووجدانهم، والدفع بها نحو آفاق التجديد والنمو كي تقوى على مسايرة مستحدثات العصر في مختلف الميادين وأصناف المعرفة.

اللغة العربية والنص التشريعي :
تأملات وإشكالات

عبد الإله فونتير

لست في حاجة إلى التذكير، وأنا في معرض الحديث عن اللغة العربية والنص التشريعي في مختتم العَشْرِية الأولى من القرن الحادي والعشرين، بأن القضيةَ اللغويةَ قد مثلت في مختلفِ الأزمنة وعلى مر العصور، قضيةً حضارية بامتياز لدى جميع الأمم والشعوب. فهي كانت ولا تزال تشكل إحدى المكونات الأساسية للهوية الوطنية والقومية لدى مختلفِ شعوب الأرض، وإحدى العلامات الفارقة التي تميز الكيانات البشرية عن بعضها البعض، وفي الوقت نفسه، إحدى الخصائص الجامعة التي توحد بين كيانات أخرى وتؤلف فيما بينها.

وفي سياق العولمة الكاسحة التي نعيش مخاضها اليوم، ولاسيما في أبعادها الثقافية والفكرية والحضارية، لم تعد اللغةُ قضيةَ اختيار إيديولوجي، أو مكسب ثقافي، أو موروث حضاري، يتعين الحفاظ عليه والعملُ على

صيانته من التلف والضياع، بل أصبحت فعلا حضاريا مؤثرا، لا تنحصر وظيفته في تحقيق التواصل ونقل المعارف ومد الجسور، وإقامة مساحة للتقارب والتثاقف والتفاعل بين الأمم والشعوب، بل أصبحت وسيلةً من وسائل صناعة القرار الدولي في أقبية المؤتمرات والمنتديات العالمية الكبرى، وأداةً ناجعة من أدوات الهيمنة الثقافية والحضارية، وسبيلا من سبل التحكم في مصير الأمم والشعوب، وطريقا سالكا من أجل التأثير المباشر والفعال في بناء شخصية الأجيال الصاعدة في مختلف المجتمعات[1]، دون حدود ولا قيود، بفعل الثورة الرقمية المتواصلة. وبعبارة أخرى، فإن قضية اللغة من المنظور الحضاري الصرف، هي قضيةُ حياة أو موت، نكون أو لا نكون.

وانطلاقا من ذلك، فإن أي خطاب يعتبر الحديثَ عن القضية اللغوية ترفا فكريا أو مسألةً لا تستحق العنايةَ والاهتمام، هو ضربٌ من المزايدة، وخطابٌ فاقد لكل شرعية، لا يدرك كنه ما تقوم به اللغةُ من أدوار في حياة الشعوب، ولا يستوعب خطورة الوظيفة التي تضطلع بها في بناء المنظومات الثقافية ونشرها، بما تحمله من قيم ومسلكيات، وما ترسخه من عقائد وأفكار، لها تأثير مباشر في صناعة الرأي والقرار، ودور حاسم في تأسيس رابطة دائمة موصولة، وعروة وثقى لا انفصام لها بين المتلقي والمنظومة الفكرية والثقافية التي يتحدث لغتَها ويتبنى قيمَها، ويستلهم مرجعيتَها، ويوطد علاقةَ انتسابٍ معها.

وتكفينا في هذا المقام الإشارةُ الدالة في القرآن الكريم، الواردةُ في آيات الاستخلاف وعمارة الأرض[2] حين قال الله تعالى : ﴿وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُم عَلَى المَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاَءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، قَالُوا

سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[3]. فجعل الله اللغةَ والعلمَ بها مناطَ تشريف للجنس الإنساني من خلال آدم عليه السلام[4] .

ولذلك نستطيع القول بأن اللغةَ الإنسانية جزء لا يتجزأ من الوجود الإنساني، ومكونٌ أساسي من مكونات هُوية الإنسان، وأن أيَّ تفريطٍ فيها أو تقصيرٍ في حمايتها، أو عجزٍ عن النهوض بها، ينعكس انعكاسا مباشرا على الهوية ويجعلُها فاقدةً لكل معنى.

ومن هذا المنطلق، وفي ضوء هذه المرجعية، اسمحوا لي أن أطرح بعض الأسئلة والإشكالات التي جعلتها مهادا لمداخلتي في هذه الندوة الكريمة، من أجل تناول ومعالجة موضوع اللغة العربية والخطاب التشريعي الذي طلب مني الحديث فيه، مذكرا بأن مداخلتي لا تعدو أن تكون مجرد تأملات ومطارحات لعدد من الإشكالات التي تثيرها الصياغة العربية للنص التشريعي في منظومتنا القانونية الوطنية، منذ بداية تشكلها إلى اليوم.

وفي هذا السياق يطرح السؤال التالي : هل ثمة ميزاتٌ وخصائصُ يتسم بها الخطاب التشريعي وتتميز بها الصياغة القانونية عن غيرها من الخطابات وأساليب التعبير في مجالات أخرى ؟ وما هي طبيعة العلاقة العضويةِ والوظيفيةِ بين اللغة باعتبارها آلية للتعبير والإفصاح والتبليغ، وبين التشريع باعتباره آليةً لوضع القاعدة والضوابط التي تؤطر سلوك مختلفِ مكوناتِ المجتمع وتنظمُه بما يكفل تطورَه وتنميتَه في إطار مبادئ الاستقرار والعيش المشترك ؟

وفي الحالة المغربية، أي مكانة تحتل اللغة العربية ضمن المنظومة اللغوية الوطنية ؟ وأي إطار قانوني مرجعي يحكم استعمالها وتداولها في المجال العمومي، على غرار ما هو حاصل في تجارب دول أخرى ؟

ثم ما هي الخصوصيات التي طبعت الصياغةَ العربية لتشريعنا الوطني خلال مسيرته الطويلة منذ بداية القرن الماضي إلى اليوم ؟ وما هو السبيل لحل الإشكالات التي تطرحها اليوم قضيةُ المصطلح القانوني واستعمالاتُه المتعددة في ظل المنظومة القانونية الوطنية ؟ وهل ثمة حلول للإشكالات التي يعاني منها محرر الصيغة العربية للنص التشريعي خلال تعامله مع المعجم العام وقضايا التوليد اللفظي والدلالي وقضايا التعريب والمصطلح والترجمة ؟ وما هو دور السلطة التشريعية في مراقبة جودة الصياغة القانونية باللغة العربية ؟

وهل ثمة تقاطع وتشابه بين الصياغة العربية للمنظومة القانونية المغربية والصياغة العربية للتشريعات الأخرى في مختلف البلاد العربية، أم هناك قطيعة واختلاف ؟ وما هو مآل الجهود التي بذلت وتبذل لتوحيد بعض هذه التشريعات ؟ وهل يواكب البحث العلمي والأكاديمي ببلادنا ما ينتج من تشريعات، من أجل الإسهام في تحسين صياغتها وضمان جودة مضمونها ؟

وما هي الإكراهات التي يعاني منها المتلقي والمخاطب بهذه التشريعات عند التطبيق، بسبب الصياغة والعوائق اللغوية ؟

وأخيرا وليس آخرا، ما هي الآليات الناجعة الكفيلة بتحسين وتطوير الصياغة العربية للنص التشريعي، ليكون ميسّرا ومبسّطاً وفي متناول العموم ؟

إن التأملات التي نروم تقديمها في هذه المداخلة المقتضبة، لا تسعى إلى تقديم أجوبة كافية عن هذه الأسئلة جميعها، ولكنها تطمح — من موقع الاهتمام اليومي بقضايا الصياغة القانونية وإشكالاتها المتوالدة — أن تقدم بعض هذه الأجوبة من خلال مطارحة أهم هذه الإشكالات.

أولا : خصائص الخطاب التشريعي وطبيعة العلاقة بين اللغة والتشريع

يتميز الخطاب التشريعي بجملة من الخصائص عن باقي أصناف الخطابات الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص[5] :

1. إنه خطاب مرجعي مؤسس لا تقتصر وظيفته على التواصل والتبليغ والإفصاح التي تشكل قواسم مشتركة بين مختلف أصناف الخطاب، وتمثل جوهر الوظيفة اللغوية، بل تكمن وظيفته الأساسية في الإفصاح والتعبير عن إرادة المشرع ومقاصده، تماما كما تكمن في وظيفته المرجعية والتأسيسية لجملة من القواعد والضوابط : ضوابطَ للسلوك الإنساني داخل المجتمع، وقواعدَ لتدبير ما هو مشترك بين أفراده، ولتأطير عمل المؤسسات الساهرة على حكمه وحمايته وتدبير شؤونه، بما يكفل تحقيق استقراره واستمراره وحفظ كيانه.

2. إنه خطاب قواعد وضوابط تؤسس لمنظومة من الحقوق والالتزامات، وهو بذلك على خلاف الخطابات العلمية المؤسسة للنظريات والمناهج في بعض العلوم، خطاب له حمولات دلالية متعددة، يعكس من خلالها مزيجا من التصورات العقدية والفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهو بذلك ترجمة أمينة لمنظومة متكاملة من القيم الثقافية، يعبر واضع

القاعدة القانونية عنها من خلال جملة من الاختيارات والتوجهات والمبادئ، التي تعكس السياسات العامة للدولة في مختلف مجالات الحياة العامة، وتترجم إرادة المشرع في بلورة هذه السياسات وتصريفها في شكل حقوق والتزامات وتنظيمات.

ومن تم فإن القاعدة القانونية باعتبارها لحمة الخطاب التشريعي ومادتَه الأساسية، ليست قاعدةً منهجيةً لتأسيس نظرية علمية مجردة، كما هي وظيفة القواعد والضوابط في البناء النظري الذي يتشكلٌ منه الخطاب العلمي، وتتأسس بناء عليه المعرفة العلمية في حقل من الحقول العلمية، وإنما هي قاعدةٌ سلوكية واجتماعية، تتصف بالعموم والتجريد، تتأسس بناء عليها منظومة من القيم الثقافية - بالمفهوم الواسع للثقافة - لتعكس الاختيارات والتصورات الأساسية التي تؤطر المجتمع وسلوكَ أفراده، وتنظمُ عملَ المؤسسات ومختلِفَ مناحي الحياة العامة[6].

ولذلك فإن لغة الخطاب التشريعي، ليست هي نفسُها اللغة التي يتواصل بها الناس في حياتهم العامة، إنها لغة تتميز بعدة خصائص في ألفاظها ومصطلحاتها، وتركيبها وسياقاتها، ومعاني عباراتها وطريقة نظمها وتأليفها. ولا يعني هذا التميز أو وجود هذه الخصائص، أن لغةَ القانون أو لغةَ الخطاب التشريعي لغةٌ خارجةٌ عن الاحتكام لضوابط اللغة العامة وقواعدِ النظام اللغوي، بل هي متقيدةٌ به وخاضعةٌ له، وملتزمةٌ بثوابته ومبادئه من حيث ضوابطُ الاستعمال وقواعدُ التوليد والاشتقاق، وأساليبُ التعبير وعمومُ القواعد الأخرى المقررة في علوم اللغة المختلفة، ولكن ثمة خصوصيات تميز الصياغة القانونية عن غيرها، نذكر من أهمها :

1. انعدام الترادف بين الألفاظ والمصطلحات المستعملة تفاديا للزيادة في المعنى المراد، وتجنبا للتعارض في دلالة الألفاظ، على خلاف اللغة العامة التي تعتبر ظاهرة الترادف فيها أمراً مقبولا ومستساغا، وفي أحايين عديدة يكون محبذا ومستحسنا من أجل جمالية التعبير وحسن الصياغة؛

2. اعتماد وحدة دلالة اللفظ أو المصطلح في السياق الواحد، توخيا للوضوح، وتبيانا لقصد المشرع، وابتعادا عن احتمالات التأويل والقراءات المتعددة، إذ أن صياغة المعاني القانونية بكيفية واضحة، يؤدي إلى تفادي التنازع في تطبيق القاعدة القانونية؛

3. تجنب التعابير العامة، واعتماد التراكيب اللغوية على ألفاظ محددة الدلالة، سواء منها الدلالة المعجمية العامة، أو الدلالة الاصطلاحية الخاصة؛

4. اتصاف الأسلوب القانوني الذي تصاغ به القواعدُ القانونيةُ بالتركيز الشديد للعبارة، من خلال التعبير بأسلوب مركز ومكثف، وتفادي الحشوِ والألفاظِ الزائدة، إذ كل لفظ أو عبارة زائدة في الصياغة القانونية تعني الزيادة في المعنى خلافا لإرادة المشرع ومقصوده؛

5. توخي استعمال المصطلحات القانونية الواضحة المعنى، والمصطلحات التقنية والعلمية المتداولة بين أهل التخصص الواحد، أو تخصصات متعددة؛(7)

6. اعتماد الصيغ والتعابير القانونية المتداولة والمتواترة في كل مجال من مجالات التشريع، حسب طبيعة النص، وحسب المجال الذي يندرج في إطاره؛

7. تجنب ظاهرة التكرار في الصيغ والعبارات للإفصاح عن المعنى الواحد وفي السياق نفسه؛

8. اعتماد الضمائر المستترة وضمائر الغائب كلما كان استعمالها مفيدا في الدلالة على المضمر، وخيف اللبس، وجب الإظهار لما لذلك من تأثير بليغ على السياق في بيان المقصود، وعلى من يعود عليه الضمير، سيما إذا تعلق الأمر بمن يقع عليه التزام، أو من هو مخاطب بقاعدة، أو من هو صاحب حق؛

9. تجنب استعمال النعوت والصفات إلا إذا كان ذلك في معرض البيان المطلوب، أو لضرورة تقنية ملحة؛

10. الاستعاضة عن الصيغ الإنشائية الطويلة بالجمل القصيرة المتسلسلة، من أجل التعبير المباشر وفي حدود المطلوب، عن المعاني الحقوقية المرادِ الإفصاحُ عنها.

11. غلبة استعمال الجملة الفعلية في الصياغة القانونية، وقلة استعمال الجملة الإسمية، التي يتم اللجوء إليها في حالات نادرة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بإقرار مبدأ، أو إقرار معادلة قانونية بين الحقوق والالتزامات.

12. غلبة استعمال الفعل المضارع في الصياغة القانونية، ما دام زمن تطبيق القاعدة دائما هو زمن لاحق لتاريخ إصدارها، في حين أن الحالاتِ النادرةَ التي يستعمل فيها الفعل الماضي تكون مقتصرة على حالات وصف وقائعَ قانونيةٍ من أجل ترتيب آثار ونتائجَ قانونية عليها.

13. تجنب الصياغة القانونية التعابير العامة والغامضة والملتبِسة، واستعمالُ صيغ وعبارات دقيقة بدلا عنها، تعكس لغةً معياريةً في مجال الحقوق والالتزامات، وليس مجرد إعلان للنيات والتطلعات، على غرار ما هو الحال بالنسبة لبعض المواثيق والصكوك الدولية التي يكون فيها الأمر مقصودا ومطلوبا من أجل حث الدول وتشجيعها على إصدار تشريعات وطنية[8].

وعلاوة على هذه الخصائص التي تميز الصياغة القانونية[9]، ولغةَ النص التشريعي، والتي اقتصرنا على إيراد أهمها، فإن ثمة جملة من الخصائص الأخرى التي تتسم بها القاعدة القانونية في مضمونها، أذكر منها على سبيل الإشارة خاصيتين اثنتين :

وهما خاصيةُ العمومية والتجريد وعدم التشخيص، باعتبار أن المخاطبَ بالقاعدة هو العموم، وخاصيةُ التعبير عن الإرادة العامة باعتبار أن القاعدةَ القانونية صادرةٌ عن السلطة العامة، وبالتالي فهي ترجمةٌ لإرادة المشرع وإفصاحٌ عن مقصده ومراده.

ويتضح من ذلك كلِّه، أن العلاقة بين اللغة والتشريع علاقةُ تفاعل معقدة، إذ بدون لغة سليمة ودقيقة وواضحة ومحكمة، وبدون معرفة صحيحة بأصول التشريع ومبادئه المرجعية، لا يمكن للخطاب التشريعي أن يؤديَ وظيفتَه، ويحققَ مبتغاه.

إن العلاقة بين اللغة والتشريع هي في حقيقتها علاقةٌ بين المحرر والمشرع، بين صائغ العبارة وصانع القرار[10].

وهي علاقة تفترض في المحرر بصفته المسؤول عن الصياغة القانونية، إلماما بقواعد اللغة نحوا وصرفا وبلاغة، وامتلاكا لناصية الكتابة وملكة التعبير، ومعرفةً دقيقة وعميقة بخصائص الأسلوب والصياغة القانونية، وفي الوقت نفسِه تفرض أن يكون ملما بمبادئ المنظومة القانونية التي يشتغل في إطارها، سواء تعلق الأمر بالمبادئ الدستورية أو المبادئ العامة للقانون، أو المبادئ المرعية في السياسة التشريعية، وقواعد إعداد النصوص وهندستها الداخلية، وتبويبها وغيرها من قواعد علم تقنيات التشريع، تماما كما يفترض في المشرع[11] أن يكون على دراية واسعة بقواعد الصياغة وثوابت السياسة التشريعية ومتغيراتها، بالإضافة إلى معرفته التامة بالمبادئ العامة للقانون، والقواعد الدستورية المرجعية التي تؤطر العمل التشريعي، باعتباره في آخر المطاف المسؤول الدستوري الأول عما يصدره من تشريعات، ولكن كذلك عن الصياغة القانونية لهذه التشريعات.

والهدف المراد من وراء كل ذلك، يتمثل في تحقيق غايتين :

الغاية الأولى : ضبط قواعد صياغة القاعدة القانونية، إذ كل قاعدة قانونية تنص على أحكام تفرضُ القيام بعمل، أو الامتناعَ عن عمل، أو تبين كيفيةَ ممارسة حق، أو تحدد طريقة تنفيذ التزام، أو توضح شروطا، أو تحدد آجالا، أو تقر مسؤولية، أو تمنح امتيازا، أو تخول تحفيزا، أو تعينُ سلطة، أو تنص على إحداث هيئة، أو تعفي من واجب، أو تحدد إجراءات، يجب أن تكون قاعدةً قانونية دقيقةَ الصياغة، واضحةَ المضمون، محكمةَ الأسلوب، دالةً من خلال ألفاظها ومصطلحاتها على المعنى القانوني المراد، وتلك مسؤولية تقع على عاتق محرر النص التشريعي في المقام الأول.

الغاية الثانية : ضبط المعاني القانونية المرادُ التعبيرِ عنها، إذ أن وظيفة القاعدة القانونية هي في الأساس والعمق بلورةُ إرادة المَشرع في الإفصاح عن المعنى المراد، سواء تعلق الأمر بإقرار حقوق أو فرض التزامات، ولن يتأتى ذلك إلا بضبط المعاني المقصودة وفهمها واستيعابها وإدراك الفروق بينها وعلاقات الربط القائمة بينها.

وفي ضوء ذلك، يطرح السؤال حول واقع اللغة العربية في صياغة منظومتنا القانونية، التي قارب عمرُها قرنا من الزمَان ؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يلزم أن نتحدث أولا عن مكانة هذه اللغة ضمن المنظومة اللغوية الوطنية.

ثانيا : مكانة اللغة العربية ضمن المنظومة اللغوية الوطنية

ينص دستور المملكة في أول فقرة من تصديره على أن «المملكة المغربية دولةٌ إسلامية ذاتُ سيادة كاملة، لغتُها الرسميةُ هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير».[(12)]

وهذه عبارةٌ وردت في أول صيغة للدستور المغربي سنة 1962، ولم يطرأ عليها أيُّ تغيير خلال كل المراجعات الدستورية لسنوات 1970 و1972 و1992 و1996، وهو أمر يؤكد على أن اختيار اللغة العربية لغةً رسمية أمرٌ يعد من الثوابت الوطنية والدستورية.

فماذا يعني اعتبار اللغة العربية لغة رسمية ؟ وما هي مكانتها ضمن المنظومة اللغوية الوطنية المكونة من العربية الفصحى القديمة، والعربية

المعاصرة، والعربية الدارجة، والأمازيغية بمختلف فروعها، إلى جانب اللغات الأجنبية المتحدث بها في المغرب، وخاصة الفرنسية، والإسبانية والإنجليزية ؟

إن إضفاء الصفة الرسمية على لغة معينة ضمن الأنساق اللغوية العالمية[13]، هو أمر يجد مرجعيته إما في القانون، حيث يعترف لها بهذه الصفة بموجب نص دستوري أو تشريعي صريح، أو في الواقع بحكم الممارسة المتواترة.

وحسب Stéphane Pierré-caps في مقالة له حول الوضع الدستوري للغة الوطنية واللغة الرسمية، وهي دراسة في القانون المقارن، فإن اللغةَ الرسمية هي لغةُ الدولة، أي اللغة التي يجب استعمالها من قبل أجهزة الدولة بموجب الدستور، وبصفة أوسع فهي لغة االمرافق العمومية.[14]

وهنا يجب التمييز بين اللغة الرسمية بمعناها ذاك، واللغة الوطنية أو القومية التي تعني بالمفهوم الدستوري المتداول لغة الأمة أو الشعب، أي اللغة التي يتحدث بها أفرادُ مجموعة بشرية معينة.

واللغة الوطنية واللغة الرسمية قد لا تعنيان بالضرورة نفسَ الحقيقة اللسانية. وهذا أمر تؤكده المقتضيات الواردة في دساتير دول عديدة، والسياسات اللغوية المتبعة فيها، استنادا إلى المعطيات التاريخية والسوسيولوجية التي تحكم النسيج الاجتماعي في كل بلد.

فبعض الدول تجعل من اللغة الوطنية اللغةَ الرسمية للدولة، وبعضُها الآخر يميز بينهما، وصنف ثالث من الدول يتبنى مبدأ التعددية اللغوية فيجعل

أكثر من لغتين أو أكثر لغات رسمية. وهي اختيارات محكومة بالواقع اللغوي لكل دولة وكل مجتمع، وبمنظومة قيمه الثقافية والفكرية وإرثه التاريخي والحضاري، وتركيبته الاجتماعية والإثنية، بالإضافة إلى عوامل الغزو والهيمنة الثقافية والتبعية الاستعمارية.

إن اللغة الوطنية مكون أساسي من مكونات الهوية، وفي هذه الحال، يكون لزاما على الدولة حمايتها والعمل على تطويرها وتسهيل استعمالها من طرف المواطنين[15]. أما إذا أضفي عليها الطابع الرسمي فإن الدولة علاوة على ذلك، ملزمة بتسيير سبل استعمالها وتداولها في جميع مؤسساتها ومرافقها، وجعلها لغة العمل الأساسية والمرجعية.

ومن خلال استقراء السياسات اللغوية المتبعة على الصعيد العالمي، سواء منها المقررة في دساتير الدول، أو المعتمدة في تشريعات خاصة، أو المتبعةِ في الممارسات المتواترة بحكم الواقع، فإننا نجد أن ما يناهز مائة دولة تعتمد الإنجليزية وحدها إلى جانب لغة أو لغات أخرى كلغة رسمية، متبوعة بما يقارب 54 دولة تعتمد الفرنسية إلى جانب لغات أخرى، و38 دولة تعتمد الاسبانية، و21 دولة تعتبر العربية لغتها الرسمية، ثم 15 دولة تعتمد الألمانية، و6 دول تعتمد الروسية، بالإضافة إلى مجموعات أخرى من الدول التي تعتمد ما بين لغة واحدة ولغتين أو ثلاث.

وهذه حقيقة إحصائية تخص اعتماد الدول للغة أو لغات رسمية، ولا تعكس حقيقة عدد المتكلمين بهذه اللغات التي تفضي لا محالة إلى ترتيب أخر في الخريطة اللغوية العالمية من حيث الاستعمالُ والتداول.

والإشارة لازمة في هذا السياق إلى أن عددا من الدول لم تكتف بالتنصيص على رسمية اللغة في دساتيرها، بل قامت إضافة إلى ذلك بإصدار تشريعات خاصة تتعلق باستعمال اللغة أو اللغات الرسمية في بلدها، وأحدثت أجهزةً ومؤسساتٍ حكوميةً وهيئات مستقلةً لرعايتها وحمايتها والعملِ على تطويرها.

يكفي أن نذكر في هذا السياق القانون البلجيكي بشأن استعمال اللغات في المجال الإداري الصادر في 18 يوليوز 1966، وهو نص يقنن المنظومة اللغوية الإدارية للدولة بكاملها، ونفسُ الأمر بالنسبة للقانون الكندي المتعلق باللغات الرسمية الصادر في 1985 والذي يهم مجالُ تطبيقه جميعَ المؤسسات الفيدرالية، ومداولات وأشغال البرلمان، والأعمال التشريعية وإدارةِ العدل، والتواصل مع العموم ومجال تقديم الخدمات، وكل ما يتصل بإنجاز أهداف جميع هذه المؤسسات.

ولعل النموذجَ الفرنسي يمثل حالةً خاصة ضمن مختلِف السياسات اللغوية المتبعة من قبل الدول، في الدفاع عن اللغة الفرنسية وحمايتِها ونشرِها والتحفيزِ على استعمالها، بل يمكن القول إن السياسةَ الثقافية والتعليمية الفرنسية مبنيةٌ في كل برامجها ومشاريعها على اختيار استراتيجي هو الارتقاء باللغة الفرنسية ونشرُها وتوسيعُ مجالِ وفضاء استعمالها.

وللتدليل على ذلك، يكفي أن نذكر أنه خلال الفترة المتراوحة ما بين 31 مارس 1966 إلى غاية 16 أكتوبر 2001، أصدر المشرع الفرنسي أكثر من (23) نصا قانونيا في شكل قوانين ومراسيم تتعلق بالدفاع عن استعمال

اللغة الفرنسية وإغنائها وحمايتها ونشرها، وإحداث أجهزة ومجالس ومؤسسات أكاديمية وعلمية ومندوبيات ولجان وسلطات حكومية من أجل ذلك. بالإضافة إلى مئات القرارات والآراء والتوصيات الصادرة عن هذه الأجهزة.

فعلى صعيد النصوص القانونية استهل المشرع هذه السياسة بإصدار مرسوم في 31 مارس 1966، أحدث بواسطته اللجنة العليا للدفاع عن اللغة الفرنسية ونشرها، كما أصدر قانونا في 31 ديسمبر 1975 حول استعمال اللغة الفرنسية، وقانونا آخر في 4 غشت 1994، في نفس الموضوع، ومرسوما تطبيقيا في 3 يوليوز 1996 بشأن إغناء اللغة الفرنسية، وعشرات القرارات الوزارية حول المصطلحات العلمية والتقنية الواجبة الاستعمال في شتى المجالات.

أما على صعيد المؤسسات الراعية لهذه السياسة فيكفي أن نذكر، إلى جانب أكاديمية اللغة الفرنسية، المجلسَ الأعلى للغة الفرنسية، والمندوبيةَ العامة للغة الفرنسية، واللجنة الاستشارية للغة الفرنسية، واللجنةَ المشتركة بين الوزارات للعلاقات الثقافية الخارجية، واللجنة العامة للمصطلحات والتوليد اللغوي، التي تتفرع عنها عدة لجان مختصة في نفس الموضوع لدى مختلف الوزارات.

وكل ذلك، بالإضافة إلى إحداث حقيبة وزارية خاصة بالفرنكوفونية ضمن التشكيلات الحكومية المتعاقبة تعنى بتصريف هذه السياسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلى جانب المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي

تخطط وتدعم نشر اللغة الفرنسية في مختلِف بقاع العالم، حيث تمتزج المعونات والمساعدات، والمواقف السياسية الداعمة للدول والأقليات على الصعيد الخارجي وعلى صعيد المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية بنشر اللغة الفرنسية والثقافة الفرنكوفونية، فضلا عما تقوم به مئات المدارس الفرنسية في شتى دول العالم ضمن البِعْثات الثقافية الفرنسية، أو العاملة تحت لوائها، أو المتعاونة معها من أجل نشر اللغة الفرنسية وتوسيع نطاق استعمالها.

ولست في حاجة إلى إيراد ما تقوم به بريطانيا من خلال المجالس الثقافية البريطانية وآلاف البرامج والمشاريع الثقافية والمؤسسات التعليمية والجامعية لنشر اللغة الإنجليزية على الصعيد العالمي، فهو يضاعف ما تقوم به فرنسا بكثير.

أما على صعيد المغرب، فعلى الرغم من التنصيص الدستوري الصريح على أن اللغة العربية هي اللغةُ الرسمية، فإن تفعيل هذا المقتضى عرف تعثرا كبيرا في واقع المؤسسات الرسمية للدولة، ولم يتم تفعيلُه إلا بكيفية جزئية، همت مرفق القضاء بصفة خاصة حين صدور قانون 26 يناير 1965 المتعلق بالمغربة والتعريب والتوحيد[16].

ومن أجل تفعيل هذا القانون فقد وجهت وزارة العدل عدة مناشير إلى المسؤولين القضائيين[17] من أجل الحث على استعمال اللغة العربية، واتخذت الترتيبات اللازمة لتعريب المطبوعات والوثائق والمستندات.

وقد اتخذ القضاء المغربي في سبيل تفسير مقتضيات قانون المغربة والتعريب والتوحيد مذهبين اثنين :

أولهما : مذهب يرى أن اللغة العربية لا تسري سوى على الأحكام والمرافعات، ولا تسري على الوثائق والمستندات، ولذلك قضت بعض الأحكام القضائية بجواز الاستدلال بوثائق محررة بلغة أجنبية، واعتبرته أمرا لا يتعارض مع قانون التعريب.

وثانيهما : يرى أن القانون المذكور يقضي باستعمال اللغة العربية في جميع المرافعات والمذكرات والعقود والمستندات.

والملاحظ أن الاجتهاد القضائي لم يتخذ موقفا موحدا من أجل التفعيل الأمثل لقانون تعريب القضاء، بل رغم الاحتجاج أحيانا والمناشدة أحيانا أخرى والدفع بعدم الصحة القانونية للوثائق المحررة بلغة أجنبية والمطالبة باستبعادها في التقاضي والدعاوى المرفوعة، فإن عددا من المحاكم لم تر تعارضا في الاستدلال بوثيقة محررة بلغة أجنبية مع مقتضيات الفصل الخامس من قانون التعريب. خلافا لموقف المحاكم الأجنبية في كثير من دول العالم، التي ترفض رفضا قاطعا الاستدلال بأي وثيقة غير محررة باللغة الرسمية المعتمدة، أو مترجَمة لها.

وفي اعتقادنا أن هذا الموقف الذي اتخذه بعض القضاة ببلادنا يأباه العقل ويرفضه، ويمجه المنطق السليم ولا يقبله، بل ويتعارض مع صريح النص منطوقا وروحا، ولا تقوم عليه حجة ولا دليل، لاسيما حينما يتعلق

الأمر بمرفق من مرافق السيادة بالبلاد ألا وهو القضاء، الذي من واجبه حماية الحقوق اللغوية المنصوص عليها في القانون، الذي يعتبر أسمى تعبير عن إرادة الأمة.

وفي كل الأحوال، إذا كان هذا هو موقف بعض الاجتهاد القضائي، فإنه على مستوى صياغة الأحكام القضائية، فإن الناظر اليوم في واقع الصياغة العربية لهذه الأحكام، وما تشوبها من أخطاء فادحة في النحو والتركيب والأسلوب، يصيبه التذمر والأسى من جراء تردي الصياغة العربية لكثير من الأحكام والقرارات والمقررات القضائية الصادرة عن بعض محاكم المملكة، وهو أمر غير مقبول وغير مستساغ على الإطلاق، سيما في بلد ظل طوال حقب من تاريخه، مضرب المثل في الفقه والقضاء، وظل تراثه الفقهي والقضائي اليوم شاهدا على عبقرية قضاته، من خلال ما أصلوه من أحكام، وما وثقوه من نوازل.

وخلاصة القول، فإنه باستثناء قانون المغربة والتعريب والتوحيد الذي هو المؤسسة القضائية بصفة خاصة، فإن بلادنا لا تتوفر على أي نص قانوني مرجعي يفرض استعمال اللغة العربية في المرافق العمومية، على الرغم من المحاولات المتكررة لتقديم مقترح قانون من أجل تعريب الإدارة والحياة العامة، لم يتم اعتماده إلى اليوم[18]. وعوضا عن ذلك أصدر الوزير الأول في حقب متفاوتة عدة مناشير لحث الإدارات العمومية على استعمال اللغة العربية في معاملاتها، وفيما بينها، أو في علاقاتها مع المواطنين.[19]

وقد كان موضوع أول منشور صدر سنة 1972، هو حث الإدارات العمومية على مراسلة المواطنين باللغة العربية، في حين أن المنشور الثاني

الصادر سنة 1978، قد حتم على السلطات المختصة بالإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية أن تعمل على اعتبار اللغة العربية هي وحدها لغة العمل بداخلها، أسوة بباقي المؤسسات الدستورية كالقضاء والبرلمان.

أما المنشور اللاحق الصادر سنة 1998، فقد جاء انسجاما مع الالتزامات التي تضمنها التصريح الحكومي أمام البرلمان، وبغرض تحقيق التواصل المنشود بين الإدارة والمواطن، وهو نفس ما أكده المنشور الرابع والأخير الصادر عن الوزير الأول سنة 2008، والذي كان بدوره تجسيدا لما ورد في تصريح الحكومة أمام البرلمان، ولكن كذلك مخرجا للتعثر الذي عرفه مقترح القانون حول تعريب الإدارة والحياة العامة الذي لم ير النور.

والحق أن الأمر يجاوز منطق المناشير الوزارية في تفعيل المقتضى الدستوري الذي يعتبر اللغة العربية لغة رسمية، إذ الحاجة ماسة إلى إرادة سياسية حقيقية صادقة.

ولعل واقع الحال يفرض النظر ليس في ضرورة تعميم استعمال اللغة العربية فقط باعتبارها لغة رسمية، وإنما في طريقة تعلمها كذلك وكيفية استعمالها ومنهجية تداولها بما يكفل الحفاظ على جودة صياغتها وجماليتها وموروثها، ويضمن الارتقاء بها ومواكبتها للمتغيرات والمستجدات في شتى فروع العلم والمعرفة.

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلت في حقل التربية والتعليم خلال عقود خلت، شابها الاضطراب والتردد في حسم الاختيارات اللغوية الأساسية، فإن الدعوة الواردة في ميثاق التربية والتكوين[20] إلى إحداث

أكاديمية للغة العربية ببلادنا قد شكلت إحدى الأجوبة التاريخية المتاحة من أجل إعداد سياسة لغوية قارة ودائمة تقوم على النهوض باللغة العربية ومعالجة العوائق التي تحول دون استعمالها وتداولها في مختلف مناحي الحياة العامة، وفي مقدمتها المدرسة المغربية بكل مستوياتها، والمرافق العمومية بكل أصنافها.

وقد شكل القانون المحدث لهذه المؤسسة(21) أحد التطبيقات العملية لتفعيل فكرة إقامة هذا المشروع الوطني الكبير، الذي من شأنه سد فراغ مهول، وتقديم جواب علمي عن الأسئلة والإشكالات الحرجة التي تعيشها اللغة العربية اليوم ببلادنا.

وإذا كان هذا المشروع الذي جعل من الأكاديمية هيئة وطنية مرجعية عليا في مجال النهوض الفاعل باللغة العربية، وضمان تطورها ومواكبتها للمستجدات في البحث العلمي واللغوي والتربوي والتكنولوجي، والحرص على سلامة استعمالها، وضبط قواعدها، والحث على تعميم استعمالها في جميع المرافق العامة، إذا كان هذا المشروع الطموح قد ظل تفعيله فوق أرض الواقع مشروعا مؤجلا إلى حين، فإن أي تأخير في إخراجه إلى حيز الوجود يؤثر تأثيرا مباشرا في الواقع اللغوي ببلادنا، ويؤجل الحسم في كثير من تعقيداته وإشكالاته، سواء تعلق الأمر بتعميم استعمال اللغة العربية، أو بتحسين استعمالها وضمان جودتها، ودعم مكانتها الاعتبارية والرسمية داخل المنظومة اللغوية الوطنية.

وبعبارة جامعة، فإن تفعيل مشروع أكاديمية محمد السادس للغة العربية من شأنه أن يقدم إذا ما توافرت الإرادة السياسية الداعمة، إسهاما نوعيا في

نشر اللغة العربية وتصحيح أوضاعها داخل الإدارة، وفي الإعلام والتشريع والقضاء، ومختلِف مجالات الفضاء العام.

فأي واقع للغة العربية في تشريعنا الوطني ؟ وما هي خصوصيات هذا الواقع ؟ وما هو السبيل لمعالجة إشكالات وقضايا المصطلح القانوني وقضايا المعجم والتوليد والترجمة عند صياغة الخطاب التشريعي ؟ وأيٍّ دور تنهض به المؤسسة البرلمانية في مراقبة جودة الصياغة القانونية باللغة العربية ؟

ثالثا : واقع الصياغة العربية للنص التشريعي وإشكالاتها الأساسية

في ضوء المعطيات السابقة، تفرض الإجابة عن هذه الأسئلة ضرورةَ التمييز في تاريخ المنظومة القانونية الوطنية من زاوية الصياغة بين مرحلتين متمايزتين :

المرحلة الأولى : وتمثلها فترة الحماية الممتدة من فاتح نونبر من سنة 1912 تاريخ إصدار أولى النصوص القانونية إلى غاية حصول البلاد على الاستقلال سنة 1955، وشروع الدولة في إقامة مؤسساتها الوطنية. وهي فترة كان إعداد التشريع فيها بيد سلطات الحماية، ولم تكن الصياغة العربية سوى ترجمةٍ للنص الفرنسي.

المرحلة الثانية : وتمثل الفترةَ الفاصلة بين تاريخ الاستقلال إلى اليوم، وهي فترة تمت خلالها المزاوجة بين إعداد مشاريع النصوص باللغة الفرنسية تارة، واللغة العربية تارة أخرى.

وإذا كانت الصياغة العربية في المرحلة الأولى مجرد ترجمة، والنصُّ الفرنسي هو الأصل، فإنها في المرحلة الثانية، وبالخصوص منذ صدور الدستور الأول للمملكة سنة 1962، أصبحت الصيغةُ المعتمدة رسميا هي الصيغة العربية، التي تحال إلى البرلمان، والتي تصدر أولا في الجريدة الرسمية، وتلزم العموم وجميع المؤسسات.

وإن كان إعداد النصوص خلال هذه المرحلة إلى اليوم يتم تارة باللغة الفرنسية وتارة باللغة العربية، فإن ذلك راجع إلى عدم الحسم الصارم في الاختيارات اللغوية الواجبة الاتباع في إعداد التشريعات الوطنية، مما يجعل الأمر رهينا بما تمليه مؤهلات العاملين في المصالح القانونية بمختلف الإدارات المركزية للدولة. وإن كانت الأمانةُ العامة للحكومة تقوم بكيفية تلقائية بترجمة جميع النصوص القانونية ذاتِ الصبغة العامة من العربية وإليها[22]، وتسهر على ضبطها وانسجامها وتناسقها مع مختلِف مكونات المنظومة القانونية الوطنية.

ولعل التأمل والقراءة الفاحصة للمادة التشريعية الصادرة خلال فترة الحماية من زاوية صياغتها العربية، تفضي بنا إلى تسجيل الملاحظات التالية :

1. صياغة بعض النصوص القانونية الكبرى في تاريخ التشريع المغربي باللغة الفرنسية في السنوات الأولى من فترة الحماية، وبقاؤها على حالها دون ترجمتها إلى اللغة العربية ترجمة رسمية معتمدة، كما هو الشأن بالنسبة لقانون الالتزامات والعقود، وقانون التوثيق العصري وبعض النصوص المتعلقة بالأوقاف. وهو أمر يعتبر بقاؤه على حاله غير مستساغ وغير مبرر بعد مرور

قرابة مائة سنة على صدور هذه النصوص المؤسسة للمنظومة التشريعية الوطنية. والصيغة العربية المترجمة للقانونين المذكورين صيغة غير رسمية، وتتضمن أخطاء قانونية في الصياغة والمعنى.

2. وجود اختلاف بين وصارخ أحيانا بين الصيغة الفرنسية التي حُرِّرَ بها النص الأصلي وصيغة ترجمته العربية. ويكفي القارئَ المتخصصَ أن يطلع على عدد كبير من نصوص بعض الظهائر الشريفة الصادرة خلال العقود الأولى من فترة الحماية، لكي يدرك أن بعض المقتضيات القانونية الواردة في هذه النصوص، والمصوغة باللغة العربية مترجمة ترجمة حرفية لا علاقة لها بالمعنى المراد، ولا بسياق النص، ولا بمراد المشرع، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة تكوين الأشخاص الذين وُكِلَ لهم أمرُ الترجمة خلال فترة الحماية، والذي يبدو أن درايتهم ضعيفة بأصول الترجمة وقواعدها، وبخصائص الأسلوب العربي وبالمادة القانونية.

3. استعمال مقابلات اصطلاحية باللغة العربية دون دلالة واضحة، أو معنى محدد، بل نجد استعمال المصطلح الواحد بمعاني متعددة داخل نفس السياق، وهو أمر أثر تأثيرا كبيرا على المعنى القانوني المراد، سيما وأن الأمر يتعلق بمنظومة قانونية تؤسس للالتزامات والحقوق.

4. اللغة العربية التي صيغت بها مجموعة كبيرة من النصوص خلال فترة الحماية لغة ركيكة، سواء من حيث اختيار الألفاظ أو من حيث التركيب والأسلوب، وقد كان لذلك أثره البليغ في فهم النصوص واستيعابها من قبل المعنيين بها، وهي وضعية لا تزال قائمة إلى اليوم بالنسبة للنصوص التي لا تزال سارية المفعول، ولم تتم مراجعتها أو تعديلها.

ولعل هذه الملاحظات إن كانت تعطي صورة واضحة، على واقع صياغة النص التشريعي خلال فترة الحماية، فإنها في الوقت ذاته تؤكد حقيقة كان على المشرع المغربي مواجهتها بعد حصول البلاد على الاستقلال، وهي أن الصيغة العربية للترسانة القانونية الصادرة خلال فترة الحماية ليست سوى ترجمة للنص الفرنسي الذي كان هو الأصل بحكم الواقع الاستعماري الذي كانت تعيشه البلاد.

وإن البحث في الأسباب الكامنة وراء ضعف الصياغة العربية وإن كانت مجرد ترجمة غير موفقة في أحايين كثيرة، تفضي بنا إلى التأكيد على حقيقتين اثنتين :

أولهما : أن البلاد لم تكن خلال فترة الحماية تتوفر على غرار دول المشرق العربي، على خبراء وطنيين من أبناء البلد، أو من البلاد العربية متخصصين في القانون الوضعي، وفي الترجمة القانونية التي لها قواعدها ومبادؤها، مما جعل المادة التشريعية خلال فترة الحماية إنتاجا استعماريا صرفا، على الأقل فيما يخص المدونات والنصوص التشريعية الكبرى التي أرست من خلالها سلطات الحماية اللبنات الأساسية للمنظومة القانونية المغربية.

فهي ليست مادة تشريعية مصوغة بلغة المستعمر الفرنسي أو الإسباني فحسب، وإنما هي أداة استخدمت لحماية مصالح الدولتين الاستعماريتين كذلك. بل وسيلة أيضا قيدت مستقبل البلاد بعد خروج سلطات الحماية والحصول على الاستقلال. لذا كان لزاما القيام بمراجعة شاملة أو جزئية لكل المقتضيات والأحكام التي أصبحت متجاوزة أو لم تعد متطابقة مع

واقع البلاد بعد الاستقلال. وهي العملية التي تمت بإرادة ملكية لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وفق مراحل متدرجة، وتبعا لحاجيات البلاد، وحسب ما تم تحديده من أولويات تهم مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيهما : الحقيقة الثانية، تكمن في كون المرجعية التشريعية التي كانت سائدة إبان إصدار أولى النصوص التشريعية في عهد الحماية، مرجعية دينية بالأساس، تنهل من معين المدرسة الفقهية المالكية، والفقه الإسلامي له منطقه وأصوله وتطبيقاته ونوازله وأحكامه، وهو يختلف في كثير من الجوانب عن الفقه الوضعي، مما جعل المصطلح والصياغة والأسلوب يختلف اختلافا تاما بين المدرستين، مدرسة الفقه الإسلامي التي كان يمثلها ثلة من الأعلام الفقهاء، ومدرسة الفقه الوضعي التي كانت تمثلها نخبة من فقهاء الاستعمار الغربيين، وهو أمر انعكس بكيفية مباشرة على الصياغة العربية للنص التشريعي. بل إن هذه الصياغة لم يقم بها متخصصون في الفقه الإسلامي، أو عارفون به، وإنما الذين قاموا بها هم ثلة من المتعلمين، الذين أقبلوا على الترجمة دون أن تكون لهم دراية بأصول الكلام العربي، ولا بخصائص العربية ولا بأسرار فصاحتها، ولا بمعاني حروفها، وبذلك حصلت الآفة، الآفة التي لا يزال عبؤها ملقى على عاتقنا إلى اليوم.

والخلاصة أن الصياغة العربية في فترة الحماية، لم تكن سوى ترجمة للنص من أجل الاستئناس خلال هذه الفترة، لتعود بعد الاستقلال فتصبح نصوصاً رسمية على علاتها وأخطائها وعيوبها، نستطيع اليوم التأكيد على أن

عددا منها قد تمت مراجعتها وإعادة صياغتها شكلا ومضمونا بفعل الحركية التشريعية التي عرفتها البلاد خلال العقود الخمسة الماضية.

والحق أن هذه المرحلة، مرحلة ما بعد الاستقلال، قد كانت الصياغة العربية للنص التشريعي خلالها في تحسين مستمر، إذ لا مجال للمقارنة ما بين صيغ النصوص المدونة خلال فترة الستينات والسبعينات، وما بين الصيغ الحالية لكثير من القوانين والنصوص التنظيمية، وما كان لذلك أن يتأتى لولا الجهد المحمود الذي بذله جيل من القانونيين المغاربة خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت الصياغة العربية للنصوص التشريعية تستند إلى استعمال التعابير والصيغ القانونية المتواترة، وأصبح الالتزام باستعمال معجم قانوني خاص بالمنظومة القانونية الوطنية، وصار التقيد بالمصطلح القانوني أمرا لازما حسب مدلوله في كل سياق.

ومع كل ذلك، فإن الصياغة العربية للنص التشريعي لا يزال يشوبها كثير من الخلل، ولا تزال في حاجة إلى التنقيح والتصحيح والتصويب والتسديد.

ولعل أهم الإشكالات التي تواجه محرر النص التشريعي خلال إعداده. يمكن حصرها في الإشكالات الخمسة التالية :

الإشكال الأول : ويتمثل في استمرار ظاهرة إعداد بعض النصوص في صيغتها الأصلية بالفرنسية، ثم ترجمتها إلى اللغة العربية. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في مستوى التراجمة المغاربة المتخصصين في المادة القانونية، فإن الصعوبة تكمن بالأساس في تحقيق مستوى الدقة والأمانة

والوضوح في نقل المعاني دون إخلال بخصائص الأسلوب العربي. وفي هذا الحال، فإن الصعوبة تكون أبرز حينما يتعلق الأمر ببعض النصوص ذات الطبيعة التقنية الخاصة.

ولعل مواجهة هذا الإشكال لن تتأتى إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية صريحة وعملية، في إقرار واختيار السياسة اللغوية الواجبة الإتباع، ولكن أيضا تكوين الأطر القانونية الخبيرة، وتمكينها من التمرس والتمرن على تحصيل الملكة اللغوية العربية، من أجل تنزيل هذه السياسة اللغوية فوق أرض الواقع.

الإشكال الثاني : وتجسده المعضلة الكبرى، المتمثلة في الاستعمالات اللفظية والاصطلاحية بمعاني متعددة، يصعب على المحرر تحديد اختيار واحد من بينها. ذلك أن وحدة الدلالة للمصطلح الواحد في السياق الواحد، وهي قاعدة ذهبية في الصياغة القانونية، تستوحي تحديد دلالة المصطلح أولا، وضبط مختلف المعاني التي يمكن استعماله للدلالة عليها، وهو أمر من اختصاص المعجميين من أهل الصنعة والدربة، وهو شغل المجامع والمؤسسات الأكاديمية المتخصصة، ومختبرات البحث اللغوي والاصطلاحي في مجال من المجالات. والحق أن ثمة غياب شبه تام للتواصل بين محرر النص القانوني وأهل الصنعة المعجمية من ذوي الاختصاص في مجال التوليد اللفظي والدلالي ومجال الاشتقاق بكل أصنافه.

وهو الأمر الذي يترتب عليه اضطرار المحرر والمشرع على السواء إلى الاجتهاد في وضع واختيار المصطلح تارة وفق ضوابط محددة، وتارة بكيفية جزافية، مما يدفعنا إلى الوقوع في حالة من الاضطراب وعدم الضبط.

وفي اعتقادنا أنه من اللازم إقامة جسور التواصل بين أصحاب الصناعة المعجمية المتخصصة وبين واضعي النصوص التشريعية، ليس من أجل وضع مسارد للكلمات، ومقابلات للألفاظ والمصطلحات في اللغة أو اللغات الأخرى، وإنما من أجل معالجة قضية التوليد اللفظي والدلالي، ومسائل الاشتقاق، وتوحيد الدلالات في السياقات المختلفة، من أجل تدقيق المعاني القانونية المراد التعبير عنها، وتحديد الفروق الدقيقة بينها.

الإشكال الثالث : ويكمن في واقع التضارب بين التشريعات العربية على مستوى اختيار المصطلح القانوني المراد استعماله، وعلى مستوى الدلالة التي يحملها كل مصطلح، وعلى صعيد التعابير والصيغ القانونية المختلفة.

فعلى الرغم من أن التشريعات العربية تصاغ بلغة عربية واحدة، وتنهل في كثير من مبادئها ونظرياتها من النظام القانوني الجرماني-اللاتيني، خلافا لنظام القانون العرفي السائد في الدول الأنكلوساكسونية، فإن القواسم المشتركة على صعيد المستويات المذكورة، تبقى ضعيفة بين الأنظمة القانونية العربية، إذ كل نظام قانوني، له اجتهاداته الخاصة في ابتداع مصطلحاته، وتعابيره القانونية، ولم تستطع المجامع اللغوية أن تفعل شيئا ملموسا من أجل التقريب الفعلي والعملي بين هذه الأنظمة التي يبقى الأمر رهينا في ذلك بيد السلطات الحاكمة في كل بلد من البلاد العربية، بل إن حركة توحيد التشريعات العربية، رغم ما بذلته من جهد، لم تستطع مشاريعها أن تجد طريقها إلى التطبيق.

ولذلك فإن محرر النص التشريعي يجد نفسه في حيرة عند التعامل مع التشريعات العربية، من أجل أن يستفيد منها في اختيار مصطلح، أو اقتباس تعبير أو إيراد لفظ من هذا التشريع أو ذلك.

ولعله ثمن الفرقة والنزعة القطرية وغياب السياسة اللغوية الواحدة من أجل لغة عربية واحدة بمرجعية معجمية واصطلاحية موحدة.

الإشكال الرابع : وهو إشكال الاقتباس من التشريعات الأجنبية.

إن عملية إعداد نص تشريعي، هي في الأصل وضع تصور على المدى البعيد لسياسة متكاملة في هذا المجال أو ذلك بكل تفاصيلها واختياراتها، والنتائج المترتبة عليها.

ومن ثم فإن بلادنا كباقي بلاد العالم لابد أن تستفيد من الممارسات الجيدة في العمل التشريعي الذي تعده وتنجزه في مختلف مجالات السياسات العمومية.

ولذلك يضطر كثير من محرري النصوص القانونية بمختلف إدارات الدولة إلى الاقتباس من التشريعات الأجنبية، تارة ببصيرة وبعين ناقدة وفاحصة، وتارة عن طريق النقل الخاطئ أو الترجمة المعيبة. وكل عملية اقتباس لها ثمن لغوي تؤديه. والصياغة العربية للنص التشريعي هي أولى ضحايا هذا الاقتباس إذا لم تتم ملاءمته مع خصوصيات الصياغة والأسلوب العربي.

الإشكال الخامس : ويتمثل في ظاهرة العولمة القانونية وانعكاساتها، إذ لم يعد الأمر ينحصر في الاقتباس وإجراء المقارنات اللازمة مع التشريعات

الأجنبية، بل أصبح الأمر يفرض ضرورة إدراج تشريعات دولية بكاملها في المنظومة القانونية الوطنية، دون تغيير أو ملاءمة.

ولعل واقع الصكوك والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، حين تصادق عليها الدولة، وتصبح جزءا من تشريعها الوطني، تطرح إشكالات لغوية عديدة، سيما في حالات التعارض بين الاستعمالات اللفظية والاصطلاحية الواردة في الصكوك الدولية وتلك التي دأب المشرع الوطني على استعمالها.

والحق أن تحسين جودة الصياغة العربية للنص التشريعي، لن تتأتى سوى عن طريق تفعيل شراكة دائمة بين تخصصات علمية متنوعة ومتكاملة، وخصوصا منها التخصصات القانونية واللسانية والمعجمية.

أما النهوض باللغة العربية وتصحيح أوضاعها ولزومية استعمالها بصفتها اللغة الرسمية للبلاد، فتلك قضية لن نتمكن من معالجتها، معالجة عملية، إلا بوجود إرادة سياسية صريحة وداعمة، وتعبئة موصولة، وتجنيد مستمر بكيفية منتظمة، ووفق منهجية مدروسة ومحكمة.

ولعل المكان الأول والأنسب لمعالجة هذه القضية هو المدرسة الوطنية. إذ بدون مناهج تعليمية متطورة وأطر تربوية كفأة، وعمليات تقويم مستمرة، وتواصل فعال ومثمر بين المدرسة والمحيط، لا يمكن تحقيق أي نجاح في معالجة قضية اللغة العربية.

والأمر في هذا المجال يفرض القطع مع السياسات اللغوية الارتجالية القائمة على التردد والاضطرابات الذي طبع تاريخ التعليم ببلادنا.

فبعد صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم، فإن الأمر لم يعد قضية تصورات واستراتيجيات، بقدر ما أصبح الأكيد فيه هو مدى قدرة الأجهزة العمومية المكلفة بتدبير قطاع التعليم ببلادنا على تنزيل ما سطر من مبادئ، وما أقر من إجراءات فوق أرض الواقع.

الهوامش

1) Voir Jacques commaille, «l'esprit sociologique des lois», pages 93 et suite - èd PUF 1994

2) سورة البقرة، الآيات من 30 إلى 33

3) يعلق د.سيد قطب في تفسيره لهذه الآيات عن الدور الحاسم الذي تقوم به اللغة في حياة الإنسان بقوله : «إنها مشقة هائلة لا تتصور معها حياة ! وإن الحياة ما كانت لتمضي في طريقها لو لم يودع الله هذا الكائن القدرة على الرمز بالأسماء للمسميات».

تفسير «في ظلال القرآن»، ج 1، ص 57، ط 13، دار الشروق، 1987

4) يذهب بعض المفسرين في معرض تفسير هذه الآيات، إلى أن المقصود بالأسماء، مسميات الأسماء، إذ ألقى الله في روع ابن آدم ما تحتاج إليه ذريته من اللغات والحروف، وخواص الأشياء ومنافعها، ثم عرض تلك المسميات على الملائكة إظهارا لعجزهم، وتشريفا لآدم بالعلم. أنظر «البحر المديد في تفسير القرآن المجيد»، أبو العباس ابن عجيبة، ج 1، ص 73، ط دار الكتب العلمية 2002، لبنان.

5) نتناول هنا خصائص الخطاب التشريعي، أما خصائص التشريع فأمر آخر يتصل بطبيعة السياسات التشريعية المتبعة من قبل الدول والتي أقرتها منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCDE جملة من الخصائص النموذجية التي اعتبرتها خصائص للتشريع الجيد ومعايير توصي بضرورة مراعاتها في إعداد تشريعات جديدة. أنظر تقرير المنظمة تحت عنوان : (تحسين نوعية القوانين واللوائح : الأساليب الاقتصادية والقانونية والإدارية)، 1994، 59 (94) OCDE/GD.

6) voir neil maccormick, «raisonnement juridique et théorie de droit», page 271 et suites-traduit de l'anglais par jerome Gagey, Presses universitaires de France, 1996

7) أنظر كتاب «علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية»، الصادر عن منظمة الصحة العالمية، ص 57، طبعة أكاديمية، 2007

8) اعتادت المحافل الدولية ولاسيما منظومة الأمم المتحدة إعداد الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف بصيغ عامة توافقية من أجل استيعاب مختلف المواقف والاتجاهات القانونية وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الدول قصد الانضمام إليها أو الانخراط فيها.

9) أنظر المؤلف الذي أنجز في إطار مشروع دعم أعمال البرلمان المغربي الذي أشرف عليه مركز جامعة ولاية نيويورك للتنمية الدولية، تحت عنوان : «دليل إعداد وصياغة القوانين»، عبد الإله فونتير، 2007

10) يَعتبرُ ذ. علي الصاوي المحررَ مصمما فنيا وبذلك فهو صائع القرار drafter على خلاف المشرع الذي يعتبر صانع القرار والمسؤول أمام الناخبين عن السياسة التشريعية، بل وكذلك عن صياغة النص القانوني ذاته. لمزيد من التفصيل أنظر : علي الصاوي، (الصياغة التشريعية للحكم الجيد)، إطار مقترح للدول العربية، مداخلة ضمن أشغال ورشة العمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية المنظمة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، بيروت، لبنان، 3 — 6 فبراير 2003، ص 5

11) حينما نتكلم عن المشرع، فنحن نقصد بالطبع المؤسسة أو المؤسسات الدستورية التي أوكل لها الدستور حق إصدار تشريعات داخل الدولة، أي الجهة الدستورية المؤهلة للقيام بعملية التشريع.

12) أنظر تصدير دستور المملكة المغربية، الجريدة الرسمية عدد 4420 بتاريخ 26 من جمادى الأولى 1417 (10 أكتوبر 1996)، ص 2281.

13) يقول Dicton Hongrois «إن الأمة لا تحيا إلا في لغتها» «c'est dans sa langue que vit la nation».

14) Stéphane Pierré-caps, «le statut constitutionnel de la langue nationale et/ou officielle Etude de droit comparé», 2000

15) انظر عبد الهادي بوطالب، «الحقوق اللغوية، حق اللغة في الوجود والبقاء والتطور والنماء والوحدة»، دار الكتاب، ص 35.

16) كان هذا هو القانون الوحيد في تاريخ المنظومة القانونية الوطنية التي تناول مبدإ التعريب، والذي اقتصر على مرفق القضاء.

17) نذكر منها على الخصوص المناشير التالية :

– المنشور رقم 260 الصادر في 15 نونبر 1965 بشأن إحصاء الموظفين الذين لا يعرفون اللغة العربية.

– المنشور رقم 247 الصادر في 23 شتنبر 1965 المتعلق بتطبيق القرار المؤرخ في 29 يونيو 1965 في شأن استعمال اللغة العربية لدى المحاكم.

– المنشور رقم 599 الصادر في 14 مارس 1972 المتعلق بالمراسلات الموجهة إلى الخواص.

– المنشور رقم 629 الصادر في 15 فبراير 1973 بشأن استعمال اللغة العربية والذي اكتفى بالتذكير بالمناشير الصادرة في 10 فبراير 1966 و31 يناير 1967 و14 مارس 1972.

- المنشور رقم 2/25305 الصادر في 30 شتنبر 1994 بشأن تعريب الوثائق والعقود الصادرة عن الموثقين.
- المنشور رقم 5896-2 الصادر في 24 مارس 2002 بشأن ترجمة الوثائق والمستندات المحررة بلغة أجنبية المدلى بها أمام المحاكم.

18) آخر محاولة قام بها أعضاء من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب حين قدموا مقترح قانون سجل بالمجلس تحت عدد 32 بتاريخ 31 يناير 2008، تحت عنوان : مقترح قانون يتعلق بتعريب الإدارة والحياة العامة

19) أول منشور صدر عن الوزير الأول يحث على استعمال اللغة العربية بالإدارات العمومية كان سنة 1972، وآخره كان سنة 2008

20) ميثاق التربية والتكوين، الدعامة التاسعة، الفقرتان 110 و111

21) القانون رقم 02 10 المتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 119 03 1 المؤرخ في 18 ربيع الآخير 1224 (19 يونيو 2003) الجريدة الرسمية عدد 5126 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1424 (17 يوليو 2003)

اللغة العربية ومبدأ الترابية

أحمد الباهي

وعبد الواحد مبرور

مقدمة

يتسم الوضع اللغوي بالمغرب، كباقي دول العالم، بالتعدد؛ فهناك العربية الفصيحة والعربية الوسيطة والعربية المغربية، والأمازيغية واللغات الأجنبية. وإذا كانت السياسة اللغوية قد حددت الخيارات الكبرى فيما يخص علاقة اللغة أو اللغات السائدة بالمجتمع وأقرت التعدد اللغوي[1]، فإن من مهام التخطيط اللغوي أن يدبر هذا التعدد راعيا التوازنات اللغوية؛ وذلك بإعطاء اللغة العربية المكانة التي ينبغي أن تحظى بها باعتبارها اللغة الرسمية الضامنة للتوازن والوحدة الرمزية وإيصال المعرفة بشتى أنواعها، والاهتمام باللغات الوطنية باعتبارها روافد مؤسسة للثقافة المغربية، والانفتاحِ على العالم الخارجي عبر التحكم في اللغات الأجنبية.

العرض منظم كالآتي : نقدم في الجزء الأول بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ونتناول، في الجزء الثاني، واقع

استعمال اللغة العربية في مجالات حيوية من نحو التعليم والإدارة والإعلام وسوق الشغل.

1. من السياسة اللغوية إلى التخطيط اللغوي

1.1 السياسة اللغوية ومكوناتها

يعد مفهوم السياسة اللغوية مفهوما واسعا؛ حيث يحيل بصفة عامة على كل شكل من أشكال القرار الذي تتبناه الدولة أو حكومة من أجل توجيه استعمال لغة أو عدة لغات في تراب ما أو تقعيد استعمالها. قد تكون السياسة اللغوية ضمنية، لكنها تصاغ، في الغالب، في نصوص رسمية. يتعلق الأمر إذن بتدخل مخطط له يرمي إلى تعديل توجه القوى الاجتماعية، في الغالب، لصالح لغة أو لغات معينة تختار من بين اللغات المستعملة. فضلا عن ذلك، ينبغي تمييز مفهوم «السياسة اللغوية» عن «التشريع اللغوي»؛ لأنه قد توجد سياسات لغوية دون تدخل على مستوى التشريع[2].

يمكن أن تشمل السياسة اللغوية عناصر تتعلق بوضع اللغات المستهدفة، أي الاعتراف بها باعتبارها لغات رسمية، أو وطنية، الخ، واستعمالاتها في مختلف المجالات (الإدارة العمومية، التجارة، العمل، التدريس، الخ.). ويمكن أن تشمل السياسة اللغوية أيضا العناصر المرتبطة بمتن اللغة، أي تنميتها الداخلية (تعيير، تحديث المعجم، أو إصلاح الخط، الخ.). وفي كثير من الحالات، يكون هناك ارتباط وثيق بين وضع لغة ومتنها؛ إذ لكي تحصل لغة على وضع معين، ينبغي تطويعها حتى تكون قادرة على أداء

وظائفها التي نرغب في إسنادها إليها. ولهذا السبب تتضمن السياسات اللغوية، مبدئيا، الشقين معا.

2.1. أسس السياسة اللغوية

1.2.1 الأسس السياسية

توجد عدة أسباب تبرر التدخل في المجال اللغوي[3]. يمكن أن نتبنى سياسة لغوية لنحمي القيمة التراثية للغة أو من أجل تصحيح وضعية برد الاعتبار للغة توجد في منـــزلة غير متكافئة. ويمكن أن توفر السياسة اللغوية حلولا وظيفية لحالات اللغات المتنافسة، أو أن تعمل على إضفاء الطابع الرسمي على الاستعمالات المنبثقة عن التنظيم الذاتي للممارسات اللغوية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعمل السياسة اللغوية على تفادي الصراعات أو حلها بين مجموعات المتكلمين. وتعتبر هذه الصراعات دائما ممكنة إذا لم يتم تحديد استعمال اللغات وتأطيرها.

2.2.1 الأسس القانونية

يمكن أن نجمل السياق العام الذي تبلور فيه مفهوم الحقوق اللغوية في العناصر التالية :

أ. تنامي ظاهرة التنوع اللغوي، خصوصا عند نهاية الحرب العالمية الأولى؛ حيث تم تفكيك عدد من الدول وترسيم حدود جديدة مما أدى إلى ظهور أقليات قومية على المستوى الإثني والديني واللغوي. وبالتالي، كان من اللازم

العمل على حماية الأقليات من قوى المماثلة (assimilation)؛ بجعل الحق اللغوي للأقليات حقا في عدم التمييز، وتفادي نشوب صراعات جديدة.

ب. التحول الذي عرفه عالم الأفكار والقيم لأسباب فلسفية؛ حيث بات الاعتراف بالتنوع الثقافي والتنوع اللغوي ينظر إليهما باعتبارهما عنصرين إيجابيين وينبغي بالتالي حمايتهما. كما أن مفهوم المواطنة الكاملة يقتضي الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية.

ج. تطور الثقافة الحقوقية وانتقال كثير من قضاياها التي كانت ذات طبيعة فلسفية وسياسية إلى قضايا تهم الحق الدستوري، مما حدا بعدد من الدول إلى صياغة المطالب السياسية والثقافية في حقوق دستورية أو حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يمثل الإعلان العالمي للحقوق اللغوية عام 1996 ببرشلونة طفرة بالغة الأهمية؛ حيث لأول مرة يتم اعتبار الحقوق اللغوية من الحقوق الإنسانية الأساسية في بعديها الفردي والجماعي.

يتفق المختصون بشأن الحق اللغوي على مبدأ عام؛ وهو أنه ليس من موضوع الحق اللغوي عموما تقنين أو تعديل النسق اللغوي أو اللغة ذاتها، وإنما موضوعه تثبيت القواعد التي تحدد اختيار اللغات في بعض مجالات الحياة الاجتماعية وتحديدُ الظروف التي تضمن استعمال اللغة، وبخاصة حماية الأقليات اللغوية. ولهذا تطرح القضايا التالية: متى يجب التدخل بواسطة الوسائل القانونية لضبط علاقات القوى بين المجموعات اللغوية ؟ هل من الشرعي اعتماد قوانين وتشريعات من أجل الحفاظ على حقوق أغلبية ؟ كيف يمكن لقانون أن يعترف في الوقت نفسه بالحقوق الفردية والحقوق الجماعية ؟ كيف يمكن

التوفيق بين حرية الفرد في التعبير ومشروعية الدولة في اختيار لغة أو لغات رسمية وتخطيط استعمال هذه اللغات داخل مجموعة ؟ ما هي حدود مجالات التدخل الممكنة (المجال العمومي والمجال الخاص) ؟ من هنا تتفاقم المشاكل التي تواجه فقهاء القانون اللغوي أثناء وضع وصياغة تشريع لغوي.

تقوم السياسات اللغوية في العالم على مبدأين قانونيين[4] : مبدأ الترابية (مبدأ ترابية اللغات) ومبدأ الشخصية (مبدأ الاختيار الحر للغة). يعترف المبدأ الأول بالحقوق اللغوية الترابية. ويعترف الثاني بالحقوق اللغوية للأفراد. وبالتالي فالاختيار، الضمني أو الصريح، لأحد هذين التوجهين السياسيين من طرف الدولة يحدد، إلى حد كبير، مجموع الإجراءات التشريعية المتخذة من أجل تخطيط استعمال اللغات في تراب ما.

يستند مبدأ الترابية إلى ضرورة أن تهيمن لغة في تراب ما من أجل بقائها. وترمي السياسات اللغوية التي تقوم على هذا المبدأ إلى خلق نوع من التماسك والتجانس اللغوي لمجموعة ما. فالتراب الإداري هو الذي يحد الفضاء المحسوس الذي تطبق داخله الحقوق اللغوية. ويتم تقطيع التراب اللغوي حسب بعض المعايير مثل أهمية الأقلية اللغوية، الممارسة الجماعية الثابتة ومبدأ التاريخية. ولكي يكون تطبيق مبدأ الترابية ممكنا، ينبغي أن تكون المجموعة اللغوية غير مشتتة؛ حيث ينبغي أن تكون متمركزة في تراب ما أو في جزء منه. ولتجنب الميز اللغوي، فإن تبني هذا المبدأ يجب أن يقود إلى وضع سياسة لغوية تحدد ليس فقط الإجراءات الفعالة للحماية اللغوية بالنسبة للمجموعة ذات الأغلبية، وإنما تضع كذلك المكانزمات اللازمة لحماية الجماعات اللغوية التي تشكل أقلية.

يرتبط مبدأ الشخصية بالفرد ؛ حيث يضمن حقه الأساسي في حرية استعمال لغة، وبخاصة لغته الأم في المجالات الخاصة. غير أن الاختيار الحر للغة، في مجال الاستعمال العمومي، لا يضمنه القانون إلا إذا كانت الدولة (مجموع مؤسساتها) ثنائية أو متعددة اللغات لكي تسمح للأفراد بأن يتلقوا الخدمات العمومية بأكثر من لغة. وهكذا، بالاعتماد على مبدأ الشخصية، تتدخل الدولة أساسا من أجل دعم الحقوق اللغوية للأقليات المشتتة التي لا يمكن الحفاظ عليها بواسطة وسائل أخرى، خصوصا الحقوق الترابية[5].

وهكذا، يعمل التشريع اللغوي، الذي يشمل مجموع النصوص القانونية (قوانين، أنظمة، مراسيم، توجيهات، الخ.)، على تحديد الحقوق والواجبات اللغوية التي تنظم استخدام اللغات في القطاعات المختلفة من الحياة الاجتماعية داخل تراب ما. وتتخذ هذه النصوص الرسمية أشكالا متعددة :

أ. الدستور : تحتوي بعض الدساتير على تدابير لغوية. ويتعلق الأمر، في الغالب، بمقتضيات عامة قد تتضمن وضع لغة أو لغات. ويمكن للدستور كذلك أن يبث في الحقوق اللغوية الأساسية للمواطنين.

ب. قوانين خاصة : يتم بصفة عامة صياغة قانون أو قوانين معينة خاصة بالسياسة اللغوية. وهذه حالة، مثلا، ميثاق اللغة الفرنسية الذي تبنته الكيبك سنة (1977)، والذي بالإضافة إلى كونه يجعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية، يحدد الحقوق اللغوية الأساسية ويتضمن سلسلة من التدابير في مجالات مختلفة تتعلق بلغة الإدارة والتربية والعمل، والتجارة، والأعمال، الخ، كما يحتوي على تعديلات لقوانين أخرى موجودة من قبل.

ج. قوانين قطاعية: تتحدد تدابير السياسة اللغوية، في حالات أخرى، بإدراج إجراءات لغوية في مختلف القوانين القطاعية، مثل قانون الشغل بالنسبة للغة الشغل، قانون عن التربية الوطنية بالنسبة لتدريس اللغات أو لغة التدريس (الميثاق الوطني للتربية والتكوين بالمغرب)، قوانين الإدارة العمومية بالنسبة للغة تسيير الدولة، والقوانين التي تحمي المستهلكين بالنسبة للغة عنونة المنتَجات، الخ.

3.1. التخطيط اللغوي

تمت صياغة مفهوم التخطيط اللغوي في سياق عام للتنمية الشاملة، بطرح ضرورة أخذ بعين الاعتبار الخاصية الثقافية واللغوية للتنمية نظرا للدور الذي تلعبه اللغة في إعداد ونقل المعارف التي هي أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات اللسانية. ويتلخص التخطيط اللغوي عموما في تنفيذ السياسات اللغوية المتبناة. إذا كانت السياسة اللغوية تحددها نصوص قانونية، فإن التخطيط يحدد الوسائل والمنهج لتحقيق الانتظارات التي يحددها القانون. ويتم، في الغالب، الإعداد المتواقت للتشريع والتخطيط نظرا لترابطهما؛ إذ من غير المعقول أن ندرج في قانون مطالب لا يمكن احترامها أو لا نملك الوسائل لتحقيقها.

يمكن تحديد مفهوم التخطيط اللغوي كالتالي : «كل تدخل من جهة وطنية أو دولية، أو فاعل اجتماعي يهدف إلى تحديد وظائف أو وضع لغة أو عدة لغات متنافسة، في تراب أو في فضاء معطى (تخطيط الوضع) أو تعيير أو أجرأة لغة أو عدة لغات (جعلها أداتية) حتى تؤدي الوظائف الموكلة لها (تخطيط المتن) في إطار سياسة لغوية محددة سلفا»[6].

يتطلب التخطيط لوضع اللغات أولا تحديد اللغات التي نريد أن نتدخل فيها على سبيل الأولوية، وتلك التي يمكن أن تخضع لتدخلات بسيطة وتلك التي لن تخضع لأي تدخل، إما لأنه لا داعي للتدخل فيها نظرا لوضعيتها القوية، وإما لأنه لا توجد حالة لإعطاء وضع خاص لهذه اللغات، وأنه من الأفضل ترك اللغات إلى مصيرها وترك قوى الطبيعة تفعل فعلها. وقد يقود التخطيط إما إلى وضع المساواة بين اللغات في تراب معين، وإما إلى سلمية هرمية للغات وفقا لمعايير مختلفة.

يجب أن يتضمن التخطيط اللغوي كل التدابير الضرورية لكي يكون وضع اللغات موافقا لما هو مطلوب على مستوى السياسة اللغوية؛ إذ لا يكفي أن نعلن أن لغة ما هي اللغة الرسمية أو أن لها وضع لغة وطنية . بل يجب أن نحدد بدقة ماذا نريد بعبارات مثل «اللغة الرسمية»، أو « اللغة الوطنية» وأن نحدد ما يتطلبه هذا من تدابير ووسائل وتدخلات، الخ[7]. وإلا، فإن السياسة اللغوية ستبقى رمزية فقط، كما هو الحال في كثير من البلدان التي اكتفت فقط ببيانات عامة دون مواكبة.

ويتعلق تخطيط المتن بمظاهر متعددة، أولها إقامة وصف بسيط للغة (معجم، تركيب، صواتة، الخ) وتعييرها. وقد يتعلق الأمر، بتوفير نظام للكتابة للغة تستعمل فقط شفاهيا. كما يمكن كذلك أن نباشر إصلاحات مهمة بصدد متن اللغة، بما في ذلك، تحديث المعطيات وتحيينها، توحيد الاصطلاح، إصلاح الإملاء، تبسيط لغة الإدارة...الخ.

4.1 مستلزمات إعداد سياسة لغوية

تقود الخيارات السياسة اللغوية، إذن، إلى تبني استراتيجيات معينة بشأن التخطيط اللغوي بوصفه سيرورة دائمة. ولهذا لا يوجد نموذج موحد ووحيد

على مستوى التخطيط اللغوي، حيث تعتبر الوضعية اللغوية لكل مجتمع فريدة من نوعها ومن العبث تطبيق نموذج للتخطيط دون الأخذ بعين الاعتبار المشهد على وجه التحديد. لننظر في بعض العناصر التي يجب أن يهتم بها تحليل الوضعية[8].

1.4.1 اللغات الموجودة وحالة وصفها

تتمثل الخطوة الأولى في إقامة جرد شامل للغات الموجودة، بما فيها اللغات الوطنية واللغات التي قد نقتسم استعمالها مع بلدان أخرى. وهذا يحتاج إلى وضع خريطة لغوية. ويجب إتمام جرد اللغات الموجودة بوصف حالة كل واحدة منها. هل هي موصوفة ؟ ما هي درجات تعييرها وتنميتها الداخلية (نحو، معجم، اصطلاح، نظام الكتابة، الخ) ؟ ويسمح هذا الوصف بتحديد الاحتياجات فيما يتعلق بمتن كل لغة من هذه اللغات على افتراض أنه من الممكن أخذ قرار بشأنها في إطار تخطيط مستقبلي.

2.4.1 الوضعية الديموغرافية اللغوية والوضع الحقيقي للغات

تعتبر دراسة الوضعية الديموغرافية اللغوية مهمة جدا؛ فهي تسمح بتقييم عدد المتكلمين بكل لغة من اللغات المستهدفة، ودرجة وطبيعة الازدواجية اللغوية أو التعددية اللغوية للسكان، ومستوى معرفتهم وتحكمهم في اللغات، وما مدى الترابط بين استخدام اللغات والوضع الاجتماعي والاقتصادي للمتكلمين. كما تسمح الصورة الديموغرافية اللغوية لبلد بفهم الميولات العامة والنـــزاعات اللغوية الممكنة. ينبغي أن نقيس الوضع الحقيقي للغات، ليس بالاعتماد فقط على الوضع القانوني الذي تحدده النصوص الرسمية، ولكن بالاعتماد أساسا على مختلف مجالات الأنشطة، لمعرفة ما هي العلاقات بين اللغات، وما هي اللغات المهيمنة،

وما هي اللغات المهيمَنة أو لغات أقلية، وما هي لغات الحظوة، وما هي لغات النجاح الاجتماعي والاقتصادي. وما هي اللغات المستخدمة في الاتصالات على المستوى الوطني كما على المستوى الدولي. فهذا التحليل يقدم سبلا لمعاينة ما هي اللغات التي ينبغي أن يهتم بها التخطيط وما هي حظوظ النجاح في برنامج التخطيط المقدم.

3.4.1 تحديد الاحتياجات

ينبغي إعطاء مفهوم «الاحتياجات» مكانة مهمة. ينبغي وصف ليس فقط الاحتياجات التي يعبر عنها الفاعلون الاجتماعيون ومختلف الفئات الاجتماعية أو مختلف المجموعات الوطنية، ولكن أيضا الاحتياجات غير المصوغة الناجمة عن سياسة التنمية المستدامة. وهكذا فاحتياجات التعليم والتكوين في لغة ما يمكن أن تنجم عن أهداف تعليمية في إطار سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة لسانية ما. كما يمكن لدينامية التبادلات التجارية والتكنولوجية (الداخلية أو الخارجية) أن تتحكم في التدخلات ذات الطبيعة اللغوية من أجل تسهيل انتقال التكنولوجيا وتوطين المعارف.

1 3.4.1 الطلب الاجتماعي

قد يصاغ الطلب الاجتماعي أو يتمظهر بطريقة غير مباشرة، في إطار الاحتياجات التعليمية، كما يمكن أيضا أن يعبر عنه في سياق البحث عن الاعتراف بالهوية. وقد يتمظهر بصورة نفعية في إطار السوق الاقتصادية؛ ذلك أن المتكلمين ينـــزعون، في الغالب، إلى إقامة اختيارات بالنظر إلى لغة الحظوة ولغة الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي. وهذا المطلب الاجتماعي يمكن أن يولد

نزاعات لغوية بين الفئات المختلفة من المواطنين قد تقود إلى حالة اللاسلم وتهدد الاستقرار بسبب اختلال في توزيع الوظائف الحيوية للغات. فالسياسة اللغوية، ككل سيرورة للتغيير الاجتماعي المخطط له، لا تفرض نفسها بنفسها. وبالتالي يجب أن تكون أهدافها مرغوبا فيها من لدن السكان من أجل الحصول على دعمهم ومساهمتهم.

2.3.4.1 الطلب السياسي

يكون الطلب السياسي في الغالب جوابا للطلب الاجتماعي. ويتعلق الأمر في الغالب بموقعة مكانة اللغات في تنظيم المجتمع، وفي حياة الدولة، وفي المبادلات على المستوى الوطني أو البحث عن «السلم اللغوي» أو على الأقل التقليل من الصراعات اللغوية الواقعية أو الكامنة .إن الحالة المثلى لنجاح سياسة لغوية هي أن يلتقي الطلب الاجتماعي مع الطلب السياسي.

3.3 4 1 السوق اللغوية

يمكن تعريف السوق اللغوية باعتبارها مجموع القوى التي تمارس في مجتمع فيما يتعلق بالاستخدام اللغوي. يجب أولا الكشف عن الوضعيات اللغوية المتصارعة والتطلعات المتناقضة والمتعددة لمختلف الفئات، ومجالات التوافق الممكنة، والتوازنات التي يجب البحث عنها، خصوصا بين الحقوق الفردية وحقوق الجماعات، الخ. ويسمح هذا العمل بتوضيح السبل التي يمكن أن تسلكها أعمال التخطيط في البحث عن حلول تتلاءم والوضعيات المختلفة التي نريد تعديلها. من الطبيعي وجوب البحث عن سبل التعايش السلمي للغات، خاصة سلم المتكلمين.

كما يجب إشراك الفاعلين الاجتماعيين الذين يؤثّرون في التخطيط اللغوي، ومن ضمنهم الجهات المختصة في الشؤون اللغوية. وبالرغم من أن سلطتها على التأثير محدودة جدا إلا أن دورها يتمثل في رصد ومعالجة الاستعمالات التي يمررها الخطاب الرسمي للفاعلين الآخرين، واقتراح المعطيات اللغوية والاصطلاحية التي تؤثر في الممارسات اللغوية (توجيه الاستعمال) للمتكلمين. وبالإضافة إلى الجهات المختصة في قضايا اللغة، هناك على سبيل الذكر لا الحصر : وسائل الإعلام، الأوساط العلمية، المزودون للمنتجات والخدمات، المزودون للمعلومات، الإدارة والمصالح العمومية، عالم التعليم والتكوين المهني، المشهرون، النظام القضائي، الناشرون،...الخ.

4.4.1 تحديد الأهداف : المشروع

ينبني محتوى مشروع التخطيط اللغوي حول الرؤية التي نقدمها للوضعية اللغوية المرغوب فيها. ما هو المستقبل اللغوي للمجتمع أو المجموعة المستهدفة ؟ ما هي العلاقات المراد إقامتها بين المجموعات اللغوية المتواجدة ؟ ما هي استعمالات اللغة التي نريد تأصيلها أو توطيدها وما هي التغييرات اللغوية التي يجب إقامتها ؟ ما هي المدة الزمنية التي يستغرقها تأصيل الوضعية الجديدة ؟ يسمح الجواب عن هذه القضايا بتحديد أهداف التخطيط اللغوي. كما ينبغي أن تتوفر في الأهداف، في مستوى التخطيط اللغوي، مجموعة معينة من الخصائص، أهمها : أن تكون الأهداف المرجوة واضحة ومحددة بدقة ومتفق حولها، وأن تكون واقعية؛ أي قابلة للتحقيق في مرحلة زمنية قصيرة نسبيا، بالرغم من أن

التغييرات في هذا المجال تأخذ وقتا. كما يجب أن تكون الأهداف منسجمة مع المؤشرات المبنية اعتمادا على ملاحظة الوضعية المنطلق، من أجل قياس التقدم المنجز وتقييم درجة تنفيذ التخطيط اللغوي ومدى نجاحه.

2. اشتغال اللغة العربية داخل التراب الوطني

يعد استعمال اللغة في المؤسسات العمومية تدعيما للهوية الوطنية وتجسيدا لمقومات السيادة الوطنية على مستوى تدبير الشؤون العامة للدولة. إلا أنه وبعد مرور أكثر من نصف قرن على استقلال المغرب مازال استعمال اللغة العربية في مؤسسات الدولة متذبذبا ومتضاربا بسبب غياب التدابير العملية لتحقيق ما أفرزته الوثائق الرسمية وتحويله إلى إجراءات ملموسة. وفي هذا الإطار، نسعى إلى تقديم أرضية للنقاش نبرز فيها استعمال اللغة العربية في بعض القطاعات الحيوية كالتعليم والإدارة والإعلام وسوق الشغل.

يتميز المشهد اللغوي بالمغرب، كما في باقي دول العالم، بتعدد لغوي وتنويعات لغوية يمكن حصرها في ثلاث مجموعات كبيرة[9] : المجموعة الأمازيغية والمجموعة العربية والمجموعة الأجنبية. تشكل المجموعتان الأولى والثانية ما يمكن تسميته باللغات الوطنية. تعرف الأمازيغية، بتنويعاتها الثلاث : تريفيت، تمزيغت، وتشلحيت، نهضة مهمة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث يتم العمل على إدراجها بشكل تدريجي في المنظومة التربوية الوطنية[10]، كما أنها تعرف انتعاشا حقيقيا على المستوى الأكاديمي (الأبحاث والدراسات التي يسهر عليها ويمولها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية) والإعلامي (صحف ومجلات

بالأمازيغية، القناة الثامنة، فقرات تلفزية وإذاعية بالقناتين الأولى والثانية ...) والفني (عروض مسرحية، أفلام، سهرات فنية ...) والسياسي والثقافي. وتقسم اللغة العربية إلى عربية «معيار» وعربية وسطى وعربية مغربية متنوعة محليا وجهويا ؛ خاصة في مستويي الصوت والمعجم. أما بخصوص المجموعة الثالثة، فهي تضم بالأساس اللغة الفرنسية، واللغة الإسبانية في بعض المناطق المحدودة جغرافيا واللغة الإنجليزية إلى جانب الألمانية.

لا يهمنا هنا أن نقدم جردا شاملا لمكونات المشهد اللغوي بالمغرب؛ فهناك أعمال وأبحاث تطرقت لهذا الجانب واستوفت العديد من مظاهره. ما يهمنا هو الدور الذي تلعبه اللغة الرسمية داخل التراب الوطني وعلاقتها (التكميلية أو التعارضية) مع باقي اللغات. ما هو الدور المنوط بها بوصفها لغة رسمية للبلاد ؟ وما هي الميادين التي تتدخل فيها ويتداول بها ؟ وهل هناك تدابير مصاحبة لهذه الصفة الدستورية تمكنها من لعب الأدوار المنوطة بها، أم أن هناك بونا بين النص والواقع الذي يعيشه المتكلم المغربي ووفق أية إكراهات ؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات أو بعض منها، نتطرق، ولو بشكل موجز، إلى بعض الجوانب التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في المسار الذي عرفته اللغة العربية منذ الحماية إلى الحقبة التي تلت استقلال المغرب.

عرفت اللغة الفرنسية انتشارا واسعا، إبان عهد الحماية، على حساب اللغة العربية (بل وحتى على حساب اللغة الإسبانية التي كانت تستعمل على نطاق واسع ببعض مناطق المغرب آنذاك، خاصة في شمال المغرب وجنوبه)؛ إذ أصبحت اللغة الرسمية للبلاد. وقد ساعدها هذا الوضع بشكل كبير على اختراق

مجموعة من المجالات الحيوية، خاصة المجال التربوي (المدارس الأجنبية، التعليم المزدوج، ...الخ) والاقتصادي والإداري، وأصبحت تنافس اللغة الوطنية بل وتتقدم عليها في الكثير من الأحيان مما جعل مسألة تعريب القطاعات الأساسية (إدارة وتعليم) إحدى الأهداف الرئيسية التي ركزت عليها سياسة الحكومات الأولى للاستقلال[11].

لقد تم ربط الاستقلال السياسي بالتحرر اللغوي والتربوي والاقتصادي لمغرب ما بعد الحماية، حيث عرفت هذه الفترة عدة إجراءات وقرارات صب مجملها على رد الاعتبار للغة الرسمية وإعطائها المكانة اللائقة بها. من بين أهم هذه المحطات التاريخية نذكر:

- سنة 1957 : أول محاولة لحكومة ما بعد الاستقلال لتعريب النظام التربوي، غير أنها لم تنجح لغياب الموارد المادية والبشرية.

- سنة 1960 : عرفت إنشاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، حيث شُكلت لجنة من عدة وزارات لتعريب بعض القطاعات الإدارية.

- سنة 1962 : نظم المجلس الأعلى لوزارة التربية الوطنية ندوة خلال شهر أكتوبر كان من بين توصياتها «وجوب تدريس جميع المواد باللغة العربية من 1963 إلى 1966»[12].

- سنة 1972 : تم اتخاذ قرار تعريب بعض مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية (تاريخ، فلسفة، جغرافيا) بسلك التعليم الثانوي.

- سنة 1982 : تم اتخاذ قرار تعريب المواد العلمية تدريجيا من السلك الابتدائي إلى نهاية السلك الثانوي.

لم تعرف كل هذه المحاولات النجاح المنتظر نظرا لغياب الموارد المالية الكافية، ولغياب الأطر المكونة تكوينا علميا وبيداغوجيا ملائما، ونظرا لغياب استراتيجية واضحة المعالم تدخل في إطار سياسة لغوية جريئة وتخطيط لغوي مبني على ركائز علمية موضوعية تأخذ بعين الاعتبار الواقع اللغوي المغربي في شموليته بعيدا عن الدوافع الإيديولوجية الضيقة وردود الأفعال السياسية التي غالبا ما برهنت على محدوديتها وعدم نجاعتها.

نتوقف، فيما يلي، عند أربعة قطاعات أو مجالات لاستعمال اللغة لنرى مدى تواجد اللغة العربية بها والوظائف التي تشغلها والقيمة المضافة التي تمنحها للمتكلمين بها أو مستعمليها.

1.2. قطاع التعليم

نعرف جميعا الحالة التي يوجد عليها نظامنا التعليمي: مواد علمية معربة بالسلكين الابتدائي والثانوي (إعدادي وتأهيلي) ومُدرسة باللغة الفرنسية في التعليم العالي، مما يشكل نموذجا تعليميا خاصا له من السلبيات مما يجعله إحدى معوقات النظام التربوي ككل.

لقد جاء الميثاق الوطني للتربية والتكوين[13] في ظرفية خاصة حتمت مراجعة المنظومة التربوية الوطنية في إطار توافقي بين المكونات الأساسية للفاعلين

السياسيين والنقابيين والاقتصاديين للنهوض بالنظام التعليمي وإرساء ركائز علمية متينة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التاريخية والثقافية واللغوية والاقتصادية للمغرب المعاصر.

نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين[13] في قسمه الأول المتعلق بـــ «المبادئ الأساسية» على الدور الذي يجب أن تلعبه اللغة الرسمية للبلاد في «إطار المرتكزات الثابتة»، حيث «يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجَلّيها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية، عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص وهم واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم، متمكنون من التواصل باللغة العربية، لغة البلاد الرسمية تعبيرا وكتابة، متفتحون على اللغات الأكثر انتشارا في العالم، وتبني الممارسة الديمقراطية، في ظل دولة الحق والقانون».[14]

كما وردت العديد من مواد الميثاق لتنص على وجوب النهوض باللغة الرسمية للبلاد والاهتمام باللغات الوطنية والانفتاح على اللغات الأجنبية. وتعد «الدعامة التاسعة» إحدى النقاط الرئيسية التي تطرقت لدور اللغة العربية في التعليم وفي باقي مجالات الاستعمال حيث برزت بشكل جلي في عنوانها (تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية)، كما شكلت التوجهات الأساسية التي تم الإعلان عنها رسميا في السياسة التعليمية[15] : «حيث إن اللغة العربية بمقتضى دستور المملكة المغربية، هي اللغة الرسمية للبلاد وحيث إن تعزيزها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة كان ولا يزال وسيبقى طموحا وطنيا... تعتمد المملكة المغربية، في مجال التعليم، سياسة لغوية واضحة منسجمة وقارة تحدد توجهاتِها الموادُ التالية...»

ومما تم التنصيص عليه في هذه المواد، نذكر على سبيل الإشارة لا الحصر:

- تجديد تعليم اللغة العربية وإلزاميته؛

- العمل على فتح شعب للبحث العلمي والتعليم العالي باللغة العربية؛

- تشجيع الترجمة العلمية والتقنية والإنتاج العلمي باللغة العربية؛

- تكوين موارد بشرية ذات مستوى عال لمواكبة هذه الأوراش والسهر عليها؛

- إحداث (ابتداء من سنة 2000-2001) أكاديمية اللغة العربية تتكفل بوضع تخطيط لغوي وتطبيقه وتقويمه؛

- إحداث شعب اختيارية للتعليم العلمي والتقني باللغة العربية على صعيد التعليم العالي.

وللإشارة، فإن الميثاق الوطني للتربية والتكوين لم يهتم بوضع ومآل اللغة الرسمية فحسب، بل أولى جانبا من الأهمية كذلك للغة الأمازيغية وللغات الأجنبية في إطار وظيفي واضح المعالم يمَكن المتكلم المغربي من الارتباط بهويته والانفتاح على العالم الخارجي من خلال التعلم والتحكم (فهما وتعبيرا وكتابة) في اللغات الأجنبية الأكثر تداولا على الصعيد العالمي[16].

إن الإرادة السياسية التي طبعت ميلاد الميثاق الوطني، باعتباره أول توجه وطني نحو إجلاء نوع من الشفافية والعلمية على النظام التعليمي بالمغرب،

تشكل طفرة نوعية في هذا الاتجاه. غير أن النتائج التي تم الوقوف عليها بعد عدة سنوات تلت تطبيق هذا الإصلاح لم تعط النتائج المتوخاة، خاصة في مجال تدريس اللغات وتعلمها، بما فيها اللغة الرسمية للبلاد.

لقد كشف التقرير السنوي للهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين[17] عن مجموعة من الاختلالات التي طبعت السنوات الأولى من هذا المسار، حيث نص في الجانب المتعلق بتدريس اللغات على كونها «تمثل عائقا أمام تحسين جودة المنظومة التربوية»[18] سواء على مستوى «لغات التدريس» أو على مستوى «تدريس اللغات»، وأضاف التقرير : «يهم الجانب الأول اللغة المستعملة في تدريس المواد وعلى الأخص المواد العلمية. فهناك استعمال لخيار غير متناسق للغة التدريس في منظومة التربية والتكوين؛ إذ يتميز مسار التكوين إلى نهاية الثانوي التأهيلي في تدريس المواد العلمية باللغة العربية. مقابل ذلك يطغى استعمال اللغة الفرنسية في التدريس والتعليم في التكوين المهني وفي التعليم العالي، لاسيما في الشعب العلمية والطبية والتقنية. يحدث هذا الجانب مشاكل حقيقية في مستوى اكتساب المعارف والكفايات، ولم تتمكن مادة الترجمة التي تدرس في الثانوي التأهيلي من تقديم رصيد لغوي متين من المصطلحات العلمية للمتعلمين»[19].

كما ضُمّن التقرير مجموعة من الملاحظات تصب كلها في محدودية آليات تطبيق الميثاق الوطني الذي «اقترح مشهدا لغويا متنوعا تحكمه روابط التفاعل الإيجابي بين اللغات.»[20] من بين هذه الملاحظات نذكر «غياب سياسة وطنية واضحة»، ضعف إتقان اللغة العربية واللغات الأجنبية، «تباين دائم بين لغة التدريس وهي العربية واللغات المطلوبة في الحياة العملية»، المقاربة التقليدية في

تدريس اللغات، نقص أو غياب التكوين المستمر المرتبط ببيداغوجية وديداكتيك اللغات. كما نص التقرير على «محدودية الأبحاث العلمية» الجادة المرتبطة أساسا بهذا الجانب الأخير (أي بيداغوجية وديداكتيك اللغات).

وركز التقرير على وجوب القيام بتدابير إجرائية مستعجلة للوصول إلى النتائج المرجوة التي سطرها الميثاق والتي تهم بالأساس «النهوض بسياسة لغوية وطنية واضحة وجديدة وذات جدوى.»[21] تكون لها انعكاسات إيجابية على باقي الميادين والمجالات المرتبطة بالتعليم.

2.2 قطاع الإدارة

إذا كانت سياسة التعريب التي نهجها المغرب عقب الاستقلال طبعها الفشل في العديد من الميادين وعلى رأسها ميدان التربية، فإن قطاع العدل يبقى القطاع الوحيد الذي نجحت فيه التجربة بشكل شامل وفعال، حيث إن جميع الوثائق المتداولة داخل هذا القطاع معربة وحتى التي تكون محررة بلغة أجنبية يطلب من الجهة التي تقدمها ترجمتها إلى اللغة العربية من قبل مترجم محلف.

لقد كان بالإمكان تعميم هذه التجربة الرائدة على باقي الإدارات لو توفرت الإرادة السياسية الشجاعة ووظفت الموارد المالية والبشرية لتفعيل مجموعة من الدوريات الوزارية التي صدرت عن مؤسسة الوزير الأول أو عن وزارة الشؤون الإدارية أو عن وزارات أخرى.

لقد نصت كل هذه الدوريات[22] على ضرورة الحفاظ على إحدى مقومات الدولة المغربية والمتمثلة في إعطاء اللغة العربية المكانة اللائقة بها عبر وجوب

تداولها في المراسلات الإدارية والمطبوعات والوثائق المرتبطة بها، وعبر التكوين المستمر لفائدة أطر وموظفي الدولة الذين هم في حاجة إلى ذلك ، وعبر وضع الوسائل التي من شأنها أن تسهل عملية التعريب وتعممها (معاجم إدارية، برامج معلوماتية، مترجمين مختصين بالإدارات العمومية، الخ). لقد كانت مذكرة الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي واضحة جدا في هذا الشأن ؛ إذ نصت بشكل صريح على «وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير جميع المراسلات والوثائق الإدارية» ومنع «استعمال لغة أخرى غيرِها إلا إذا تعلق الأمر بمخاطبة جهات أجنبية أو بوثائق تقنية عسيرة»[23]. كما نصت هذه المذكرة على ضرورة التقيد بهذه الإجراءات بكل «صرامة» للوصول إلى الأهداف المسطرة.

إن البون شاسع بين النص والتطبيق وبين «حسن النية السياسية» والتدابير التي يجب اتباعها من لدن المسؤولين لترجمتها على أرض الواقع الإداري. يمكننا الوقوف على عدة مكتسبات تم تحقيقها في مجال تعريب لغة التعامل الإداري ببعض القطاعات. إن جل المراسلات الرسمية في ميدان التعليم، بصفة عامة، تتم باللغة العربية إلا أن الوثائق المرفقة، وهي الأهم كمّا ونوعا، تكون غالبا محررة باللغة الفرنسية وإن كانت موجهة لعموم الباحثين بمختلف المؤسسات الجامعية. نذكر على سبيل المثال لا الحصر الوثائق المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي التي حررت كلها باللغة الفرنسية رغم كونها تهم مجموع الباحثين بما فيهم الأساتذة الباحثون بالشعب التي تدرس باللغة العربية، مما خلق مجموعة من ردود الأفعال لدى ممثلي الأساتذة بمختلف المجالس (مجالس المؤسسات، مجالس الجامعات) الذين نبهوا إلى ما يكتنف هذا الإجراء من إقصاء لمجموعة من الأساتذة في الوصول إلى المعلومة.

إذا كان قطاع العدل قد نجح فعلا في تجربة التعريب، فإن قطاعات أخرى مازالت تشهد هيمنة اللغة الفرنسية بشكل ملفت خاصة في القطاعين الاقتصادي والمالي وقطاع الخدمات. وهذه القطاعات تعتمد بشكل كبير، وإن كانت هناك وثائق محررة باللغتين العربية والفرنسية، على اللغة الأجنبية وذلك نظرا لطبيعة التكوين المؤدي لشغل مثل هذه الوظائف، ونظرا كذلك لارتباطها بالسوق الخارجية.

3.2. قطاع الإعلام

يعرف المشهد الإعلامي بالمغرب تداخل عدة لغات سواء تعلق الأمر بالصحافة المكتوبة أو المرئية أو الالكترونية. وتبقى اللغة العربية والفرنسية اللغتين المهيمنتين على الحقل الإعلامي[24]. فبالنسبة للصحافة المكتوبة (يوميات، أسبوعيات،...) تسجل اللغة العربية تقدما ملموسا إن على مستوى عدد العناوين أو على مستوى السحب والتوزيع؛ إذ توزع اليومية الأولى المكتوبة باللغة العربية ما معدله 101000 نسخة يوميا بينما لا تتجاوز اليومية الفرنسية الأولى ما معدله 23805 نسخة يوميا[25]. وهذا يبين أن عدد القراء باللغة العربية يفوق بشكل كبير عدد القارئين باللغة الفرنسية.

أما بالنسبة للصحافة السمعية والمرئية فيبقى مجال استعمال اللغة العربية «المعيار» محدودا جدا مقارنة مع العربية المغربية أو اللغة الوسطى أو مقارنة مع اللغة الفرنسية؛ حيث تستعمل اللغة العربية في بعض البرامج كالنشرات الإخبارية والبرامج الدينية أو بعض التعليقات على أحداث سياسية أو ثقافية أو بعض الأفلام الأجنبية المترجمة إلى اللغة العربية.

هذا الوضع يميل لصالح اللغة الفرنسية التي تتقاسم البرامج الإذاعية والتلفزية مع اللغة العربية عبر تنويعاتها الفصحى والوسطى والعامية. كما تبقى مجالات تدخلها مرتبطة بالميادين التي تضمن موقعا أفضل في الحياة اليومية والإدارة والتربية، حيث إن إتقانها والتحكم فيها يعتبر أحد المعايير للوصول إلى أجود المؤسسات وإلى منطقة صنع القرار.

4.2 ميدان سوق الشغل

يقول جيمس و. طوليفصون إن «السوق يحدد لغة مكان العمل» ويضيف قائلا «إن الاستعمال الإيديولوجي للغة في العمل يعد قاعدة مهمة للتحكم في الوصول إلى العمل، ومن ثمة في الثروات الاقتصادية والسلطة السياسية»[26]. ينطبق هذان التعريفان على سوق الشغل بالمغرب الذي تتحكم فيه دهاليز اللغة الأجنبية بشكل كبير، حيث أصبح الإلمام باللغة الفرنسية عاملا أساسيا لولوج سوق الشغل خاصة في القطاع الخاص. إنه من الصعب جدا الآن شَغل منصب ذي قيمة مضافة بدون الإلمام باللغة الفرنسية، أو الإنجليزية. وفي المقابل من الممكن جدا عدم الإلمام باللغة العربية للوصول إلى شغل وظيفة في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد والمال والخدمات.

إن المباريات المفتوحة في وجه المترشحين لشغل وظائف عليا تنص جميعها على الاختبار في المواد المرتبطة بتخصص الوظيفة وعلى الاختبار كتابيا وشفاهيا في اللغة الفرنسية. كما أن مباريات الالتحاق بالمدارس العليا والكليات ذات الاستقطاب المحدود تنص كلها على وجوب اجتياز امتحانات في المواد العلمية ذات التخصص وعلى إجبارية اجتياز اختبار في اللغة الفرنسية

(مادة كتابية ومقابلة شفاهية)، علما بأن المواد العلمية معربة في النظام التربوي العمومي. ويعطي هذا الوضع امتيازا كبيرا للتلاميذ المنتمين للمدارس الأجنبية ولمدارس القطاع الخاص.

إن الملاحظ للمجال السميولساني بالمغرب ليثير انتباهه تواجد اللغة الفرنسية بشكل كبير على واجهة المحلات التجارية وعلى اللوحات الإشهارية واللافتات وأسماء الشوارع والأحياء ولوحات المهن الحرة وكأن اللغة الرسمية للبلاد هي الفرنسية. وفي غياب التدابير والإجراءات التي تعقلن استعمال اللغات في الحياة العامة، فإن هذا من شأنه أن يولد الإحساس بالاستلاب اللغوي في المجال العمومي.

لقد عملت بعض الدول التي لها نفس الوضع على سن قوانين تحمي اللغة الرسمية وتحدد وظائف استعمال اللغة الأجنبية كالقانون الذي صادق عليه البرلمان الجزائري في دجنبر 1990، والذي حدد مجالات استعمال اللغة العربية واللغات الأجنبية بشكل واضح ولو أن تطبيق هذا القانون يبقى بعيد المنال نظرا لتواجد لوبيات لها امتداد خارج التراب الوطني تدافع عن بقاء حضور اللغة الفرنسية بشكل وازن في المشهد اللغوي بهذا البلد.

خاتمة

نخلص مما سبق إلى الحاجة إلى سن سياسة لغوية وطنية جريئة تؤكد على الاختيارات اللغوية بصفة رسمية والحسم في مسألة التعريب بعيدا عن الارتجال وعن سياسة التوافق والإرضاء. ولكي تكون هذه السياسة ذات جدوى يجب

وضع نصوص تشريعية ملزمة تقنن المشهد اللغوي وتكرس احترام حق اللغة العربية بوصفها لغة رسمية في السيادة عبر مختلف مرافق الشأن العام. كما ينبغي العمل على تهيئة اللغة العربية عبر تجديدها وتطويرها وتنميتها حتى تتمكن من أداء أدوارها كاملة. ولابد، في هذا الصدد، من التأكيد على ضرورة تفعيل القرار الملكي القاضي بإحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛ إذ من شأن هذه المؤسسة الرسمية المختصة أن تنهض بخدمة اللغة العربية وتطويعها.

المراجع

- إبراهيمي أمية (2003)، «التخطيط اللعوي ووصع اللغة العربية بالمغرب»، بحث لنيل شهادة الدكتوراة، حامعة محمد الخامس، أگدال، الرباط.
- بوطالب عبد الهادي (2004)، (حقوق اللغة المحلوق الحي في الوحود والبقاء والتطور والوحدة)، في «لغة الحق ولغة القانون»، ح 1، منشورات معهد الدراسات والأبحات للتعريب، جامعة محمد الحامس السويسي، الرباط.
- حيمس و. طوليفصون، «السياسة اللغوية : خلفياتها و مقاصدها»، ترحمة محمد حطابي، الرباط، مطبعة المعاريف، 2007.
- الفاسي الفهري عبدالقادر (2003)، «اللغة والبيئة»، منشورات الزمن، مطبوعة النجاح الجديدة، البيضاء.
- الفاسي الفهري عبدالقادر (2004)، التعريب عدد 16.
- القاسمي علي (2004)، (اللغة الرسمية ووظيفتها في المجتمع)، في «لغة الحق ولغة القانون»، ج 1، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، حامعة محمد الخامس السويسي، الرباط.
- «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، (2000).
- المجلس الأعلى للتعليم، «حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها»، الحزء الثاني، التقرير التحليلي، التقرير السنوي، 2008.

BENZAKOUR, F. (2007), «Langue française et langues locales en terre marocaine : rapports de force et reconstructions identitaires». Hérodote, n° 126,

BOUKOUS, A. (1995), «Société, langues et cultures au Maroc, enjeux symboliques», Rabat, Publication de la Faculté des Lettres (Séries Essais et études) (8).

FASSI FIHRI, A. (2003), «Langue et écologie», Casablanca, Editions Az-zaman

GUILLOREL H et KOUBI G (sous la direction de) (1999), Langues et droits, Bruxelles, Bruylant,

HAUGEN, E. (1959) Planning for a standard language in modern Norway ,Anthropological linguistics, 1,3

KLINKENBERG, J.-M., (2001), «La langue et le citoyen», Paris, PUF,

LAGHAOUT, M., (1995), «L'espace dialectal marocain, sa structure actuelle et son évolution récente». In Dialectologie et sciences humaines au Maroc, Série colloques et séminaires (38), Rabat, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines.

LOUBIER, Ch. (S D.), «Fondement de l'aménagement linguistique».www.olf.gouv.qc.ca/ressources/sociolinguistique/amenagement/loubier1

LOUBIER, Ch. (2002), « Politique linguistique et droit linguistique». www.olf.gouv.qc.ca/ressources/sociolinguistique/amenagement/loubier2

MABROUR Abdelouahad, (2009),« Langue(s) et identité(s). distribution et (en) jeux de pouvoir », in Langue, Langage et Interactions Culturelles, Cahiers du CIRHILL n° 14, Paris, l'Harmattan.

MABROUR Abdelouahad et MGHARFAOUI Khalil, (2010), «The teaching of Amazigh in France and Morocco: language policies and citizenship between pedagogy and power politics », in SULTANA R. & AMAZAOUI A. (Eds), Education in the Arab World Political Projects, Struggles, and Geometries of Power, New York, Routledge.

MOATASSIME, A (1992). «Arabisation et langue française au Maghreb, un aspect

sociolinguistique des dilemmes du développement», Paris, PUF

ROUSSEAU, L -J (2008). «Elaboration et mise en œuvre des politiques linguistiques».

www.rifal org/cahiers/rifal26/crf - 26 - 06 pdf

TURI, J (2004). « Typologie des législations linguistiques », in

«لغة الحق ولغة القانون» (2004)، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

اللغة العربية في الإدارة المغربية
بين الإكراهات والتطلعات

محمد الفران

إذا كانت الدولة الوطنية في مجتمعاتنا المعاصرة تحتل عندها قضية الوحدة والانسجام الثقافي أولويةَ الأولويات، فإن اللغة هي مفتاح تلك الوحدة والأساس المكين لذلك الانسجام. ومن هذا المنطلق صار من المسلم به في المجتمعات الحديثة، ضرورة اختيار لغة رسمية من بين اللغات التي قد توجد عندها، وصار من الواجب أيضا بذل أقصى الجهود لصون اللغات الوطنية الأخرى احتراما لمكونات المجتمع وحفاظا على الإرث الثقافي الوطني بأكمله. كما صار الإقبال على اللغات الأجنبية محموداً ومستحباً خصوصا بالنسبة للدول النامية، التي تنشد الانفتاح على العالم المتقدم لاستيعاب معارفه واكتشفاته وما سينفعها منه في حالها ومآلها. غير أن هذه المعارف والمكتشفات لا يمكن أن تؤتي أكلها كل حين، ما لم تُنقل إلى اللغة الوطنية لتستوعبها وتهضمها، فيحسن التمثل، ويتحقق

المطلوب بعد ذلك، وإلا فسينقلب الانفتاح إلى جمود في لغة أجنبية، والجمود في لغة أجنبية أشد ضررا من الانكماش الأعمى على خويصة اللغة الأم.

إن التمكين للغة الرسمية وتدبير استعمال اللغات الوطنية والحفاظ عليها، عمل تاريخي هام، أمضت الدول الأوروبية في إنجازه عدة قرون، وصار في عصرنا من مهمات الأمم الفتية وقضاياها الاجتماعية الملحة، وذلك لتنامي الوعي بأن الدولة الوطنية بشخصيتها وثقافتها واقتصادها لن تستطيع المنافسة والمغالبة في عالم اليوم، ما لم تمكن للغتها الوطنية بتحصينها وتنميتها. وتبعا لكل ذلك، تم التمييز بين وظيفتين كبيرتين من وظائف اللغة، الأولى تتعلق بالهوية والثانية وظيفة عمَلية ترتبط بالمناحي التربوية والإدارية والاقتصادية والعلمية ووسائل الاتصال بين أفراد المجتمع. والوظيفتان معا تتقاطعان وتتداخلان وكل واحدة منهما تغذي الأخرى وتتعهدها بالرعاية والدعم.

غير أنه ولأسباب تاريخية كما سنفصل فيما بعد، أولى المغرب لوظيفة الهوية محل الصدارة، ولم يُنمّ بصفة كافية الوظيفة العملية التي اضطلعت بها لغات أجنبية وخصوصا اللغة الفرنسية. فكيف يا ترى يمكن أن نلحق الركب ونعيد للغة العربية، بوصفها اللغة الرسمية، التوازن بين وظيفة الهوية والوظيفة العملية الإدارية والاقتصادية بواقعية وصرامة في الآن ذاته.

I. الوظيفة العملية للغة العربية من خلال النصوص الإدارية

فعلى مستوى الدساتير نجد أن :

- أول إشارة للتمكين للغة العربية وإجباريتها في النصوص التشريعية المغربية، يرجع إلى القرن التاسع عشر، حيث تضمن مشروع الدستور 1908 الذي قدم إلى السلطان مولاي عبد الحفيظ الشروط الواجب توفرها في المرشحين للانتخاب في مجلس الأمة، وكانت أولى هذه الشروط أن يكون المرشح عارفا باللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة». وهذا يعني أن هناك من المسؤولين من لم يكن يحسن اللغة العربية.

- كما تم التأكيد على رسمية اللغة العربية من خلال ما نص عليه الظهير الشريف رقم 167-6-1 بتاريخ 17 ذي الحجة 1380 الموافق لـــ 2 يونيو 1961 في الفصل الثالث منه، على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية والقومية ثم جاءت دساتير 1962-1970-1972-1992-1996 فنصت كلها في تصديرها على أن «المملكة المغربية لغتُها الرسمية هي العربية.»

- وتدعيما لعملية استخدام اللغة العربية في الإدارة العمومية صدرت عدة دوريات للوزير الأول منذ الستينات تحث على تعريب المصالح الإدارية المتصلة بالقضاء وتعريب المراسلات الموجهة إلى المواطنين وضرورة الاهتمام بالكتابة العربية شكلا ومضمونا ومعنى في الأماكن العمومية، وتعريب الوثائق المتعلقة بالمواطنين وإحداث خلايا للتعريب داخل المصالح الإدارية. وهناك مذكرة أصدرها الوزير الأول سنة 1999 موجهة إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري يدعوه فيها إلى «الحرص على أن توضع باللغة العربية الصيغ الأصلية لمشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والإسراع في تكوين مجموعة عمل من ذوي الاختصاص لإعداد المعاجم التي تفتقد إليها الإدارة حاليا».

– وينضاف إلى كل ما تقدم منشوران حكوميان، الأول بتاريخ 22 شعبان 1419 هـ الموافق لـ 11 دجنبر 1998، وجه إلى وزراء الدولة والوزراء وكتاب الدولة وينص على أنه «انسجاما مع الالتزامات التي تضمنها التصريح الحكومي أمام البرلمان، فإن الإدارات العمومية والمؤسسات العامة والجماعات المحلية ملزمة باستعمال اللغة العربية في جميع معاملاتها، سواء فيما بينها أو مع المواطنين حتى تحقق الإدارة التواصل مع المواطنين وتقدم لهم الخدمات المطلوبة بصورة أفضل». والثاني صدر بتاريخ 15 ربيع الثاني 1429 الموافق لـ 22 أبريل 2008م حيث أكد على أنه «سعيا لتقريب الإدارة من المواطنين، وتسهيل التعامل والتواصل معهم، فإن إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ملزمة باستعمال اللغة العربية في جميع المجالات التي ترتبط أساسا بعلاقات الإدارات فيما بينها من جهة، وبينها وبين المواطنين من جهة أخرى».

– كما نصت المناظرة الأولى للإصلاح الإداري 2004 في بوابتها الخامسة على «ضرورة إلزام الإدارات العمومية والمؤسسات العامة والجماعات المحلية باستعمال اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة في التواصل مع المواطنين لتقديم الخدمات لهم بصورة أفضل».

إن واقع الحال يشهد بعكس ما تدعو إليه هذه النصوص. فالوظيفة العملية للغة العربية بوصفها لغة رسمية مازالت بعيدة المنال تحتاج إلى التقوية والدعم في المؤسسات الإدارية والاقتصادية والمالية، فمازالت غالبية المراسلات الإدارية والتقارير والإعلانات وغيرها تحرر بلغة أجنبية، ومازالت معظم الاجتماعات الإدارية الرسمية تتم باللغة الأجنبية. فما هي أسباب هذا الاختلال المشاهد في استعمال اللغة العربية يا ترى، أيتعلق الأمر باللغة العربية ذاتها كما يزعم

البعض، أم يتعلق بضعف إرادة فئة من المغاربة وانعدام الوسائل المتاحة أمامهم، أم للأمر علاقة بعوامل موضوعية ترتبط بالتدابير المتخذة وما تتطلبه من خطط ومسالك يدعمها في ذلك توفير الأدوات الفعالة التي من شأنها أن تدعم جهود المؤسسات المتخصصة وأعمالها الرامية إلى خدمة اللغة العربية وإخراجها من حالة الضيق والركود إلى حالة الرحابة والسعة والانتشار. إننا لن نستطيع تجاوز ضعف الوظيفة العملية للغة العربية في بلادنا، ما لم يتمّ تشخيص المشكل بصورة واقعية استشرافية تربط الأسباب بالمسببات، وتتجاوز الخطاب البكاء الشكاء بالنقد الذاتي حينا، وباقتراح الحلول العقلانية الناجعة التي من شأنها أن تساعد على الخروج من هذه الحلقة المفرغة التي زُج بنا فيها منذ فجر الاستقلال. لكل هذا صار لزاما الوقوف على بعض الحقائق قبل مباشرة الحلول واستشراف المستقبل. وسأتدرج فيها من العام إلى الخاص.

II. الأسباب

1. السبب الأول : الخلط بين ما هو مدني دنيوي وديني مقدس. لقد ارتبطت اللغة العربية منذ استقرار الإسلام بالمغرب بالعقيدة والدين، فهي لغة القرآن والسنة والإجماع الشرعي في الفقه والأحكام، ولذلك ارتبط رصيدها الثقافي والفكري أو معظمُه بهذه الأصول وما يتفرع عنها، من هنا اكتسبت عند الخاصة والعامة على السواء صبغة التقديس والتوقير والهيبة. وبسبب ذلك اختلط في الأذهان عنصران مختلفان، أحدهما يتمثل في قدسية القرآن بوصفه كلامَ الله تعالى منــزه عن التبديل والتغيير، والثاني يتمثل في أن اللغة العربية من حيث كونها أداة للتعبير والتواصل يعبر بها المغاربة عن أغراضهم مثلها مثل باقي اللغات يسري عليها قانون النشوء والارتقاء والتطور والتجديد المتواصل.

2. السبب الثاني : كان استعمال اللغة العربية الفصحى في المغرب على مر العصور استعمالا محدودا للغاية على مستوى الإدارة المحلية، فمنذ الفتح الإسلامي شكلت الفصحى أداة التدريس والتأليف ودواوين الدولة لا غير. وظلت منحصرة في النخب المتعلمة بالحواضر على الأخص، وغائبة عمليا بالأرياف حيث بقيت اللغة الأمازيغية وسيلة للتخاطب والإعراب عن الفكر والوجدان بين أهلها في جهات عديدة من بلادنا. لقد كان هذا الوضع قبل نزوح بني هلال إلى المغرب ونزولهم بالسهول الأطلسية. إذ بعد ذلك ستنشأ لهجات دارجة يتداولها الخاصة والعامة في معاشهم ومعاملاتهم ونشاطهم اليومي. كان ذلك بمثابة مهاد لاستقرار لغة جماهيرية أخرى بجانب اللغة الجماهيرية الأصلية الأمازيغية التي ظلت حاضرة في عملية التبليغ الدعوي للدولة بجانب اللغة الفصحى لغة النخبة العلمية والإدارية. كما لا يجب أن ننسى لغة عربية دارجة أخرى عرفها المغرب منذ منتصف القرن السابع للهجرة اقتطعت مجالا بعيدا عن المجال الأول وكانت خاصة بقبائل المعقل الرحل النازلين إلى اليوم بالصحراء المغربية ومن بينهم ذوي حسان الناطقين باللغة العربية الحسانية.

3. السبب الثالث : إن اللغة العربية الفصحى في الفترة الاستعمارية تعرضت لوضع خاص جعلها بمثابة الحاضر والغائب في الآن ذاته. فمن جهة تم دخول عنصر لغوي جديد في حياة المغاربة يتمثل في عرض تعليم لغات أجنبية في المدارس والمعاهد بأساليب وطرق جديدة لم يكن للمغرب سابق عهد بها، في حين ظل تعليم اللغة العربية الفصحى في المدارس العمومية وفي معاهد التعليم الأصيل متأخرا يتوسل بأساليب قديمة ومنفرة، فقل الاهتمام بها وأخذت اللغة الأجنبية تحتل مكان الصدارة في التعليم والمعاملات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية. وانطلاقا من هذا الوضع سنجد الإدارة المغربية في

الفترة الاستعمارية تتوزع بين إدارة مخزنية تقليدية تعتمد اللغة العربية الفصحى في ظهائرها ومراسلاتها بصورة كاملة، وإدارة عصرية تعتمد اللغة الفرنسية لا غير، وتتميز بتقدمها وتطورها لأن الاستعمار عمل على أن ينقل إليها مجموعة من التقاليد والنصوص التشريعية والتنظيمية والإجراءات التدبيرية الفرنسية.

4. السبب الرابع : إن المغرب المستقل ورث هذا الوضع حيث مازالت إلى اليوم تتصارع لغة التخاطب اليومي مع لغة التعليم والإدارة (الفرنسية والإسبانية والإنجليزية) مع الرغبة في النهوض باللغة العربية الفصحى وحمايتها وتحصينها. وهكذا وجدت اللغة العربية الفصحى نفسَها تتنازع مع اللغات الأخرى وخصوصا اللغة الفرنسية ما يسمى بالهيمنة الرمزية. لقد أصبحت تحدد قيمة كل لغة من هذه اللغات تبعا للحقل الذي تستعمل فيه من قبل الفاعلين الاجتماعيين. فامتلاك اللغة العربية الفصحى يسمح بممارسة الوظائف التي لها علاقة بالقضايا الدينية كالتعليم الأصيل والأوقاف وكذا الميادين التي لها علاقة بالعدل كالقضاء والمحاماة. في حين تفتح اللغة الفرنسية الأبواب على مصراعيها لولوج قطاعات الاقتصاد والخدمات وما إلى ذلك. ولهذا نلاحظ أن النخبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تنتقى غالبا من ذوي الشهادات الأجنبية أو المدارس الخاصة الأجنبية، وبقدر تملك المترشح للغة الأجنبية المعينة بقدر ارتفاع حظوظه في الحصول على منصب المسؤولية في قطاع من القطاعات الإدارية أو الاقتصادية أو المالية.

5. السبب الخامس : فشل مشروع التعريب. فلم يكن التعريب داخل الإدارة، بل وغيرها أيضا، تعريبا عقلانيا بل كان عاطفيا مندفعا تغلب عليه الشعارات مما حوّله إلى خطاب إيديولوجي لدى البعض، لكونه ظل قاصرا على

مستوى الممارسة ولم يستطع أن ينخرط فعليا فيما يسمى بالمعاصرة أو الحداثة اليوم، كما لم يستطع أن ينقل العلم والتكنولوجيا. لقد اتسع الرتق حتى أصبح طرح مبدأ التعريب بوصفه مشكلا، شيئا متجاوزا، وأصبح المشكل المطروح هو إمكانات التعريب في الشروط الحالية وبالطرق العملية وبالشكل الممنهج ليصبح عبارة عن سيرورة متجددة وعميقة في قنوات الاتصال بالمجتمع. وتتفرع عن هذه الحقيقة حقيقة أخرى هي أننا لا نملك بالفعل دراسات وأبحاث ميدانية تعاين السلوك اللغوي للمغاربة ومواقفهم وتمثلاتهم إزاء التعريب، فالدراسات التجريبية قليلة جدا والمتوفر منها لا يغطي سوى قطاع محدود من المغاربة يخص أساسا الأطر التعليمية في التعليم الابتدائي والثانوي. فلا نجد دراسات تقدم لنا تصور الفاعلين الاجتماعيين لمسألة التعريب رغم أنهم المعنيون بالدرجة الأولى، فالتحريات الميدانية هي التي ستحاول فحص حدود تقبل الأشخاص المستجوبين لسيرورة التعريب أو بالعكس رغبتهم في الاحتفاظ بالازدواجية اللغوية في مجال الممارسات الاجتماعية على المستويين الكتابي والشفوي. كما ستقدم لنا دون شك مؤشرات ثمينة حول العوامل التي ستعزز التعريب على المستوى الإجرائي والعوامل التي قد تعرقل نجاحه وتَحَقُّقَه على المستوى المطلوب.

6. السبب السادس : فشل النظام التعليمي الذي ألقى بظلاله على الوضع اللغوي في بلدنا، لقد رفع المسؤولون شعار المغربة والتعميم والتعريب وتكوين الأطر، ولم يصحبوا ذلك بتصورات واضحة وخطط متماسكة قابلة للتطبيق، وتحقيقِ الأهداف المنشودة انطلاقا من الإمكانات المتاحة. وهكذا تركت اللغة العربية للزمن يفعل بها الأفاعيل وتتقاذفها الأمواج حسب تقلبات الأحوال السياسية والذاتية لبعض المسؤولين، وأحيانا حسب تضارب النظريات وتناقض

المشاريع والخطط المرسومة. إن القضية اللغوية واللغة العربية بالتحديد في السياسة التعليمية في المغرب؛ شكلت وما زالت تشكل؛ موضوعا مثقلا بالمواقف والأحكام، لعلاقته الوطيدة بدوائر الصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي؛ ولذلك عرفت القضية التعليمية فيما يخص اللغة العربية طيلة مراحل المسيرة التعليمية بعد الاستقلال ارتجالا وترددا كبيرين ومعالجات ظرفية زادت من تفاقم أزمة اللغة العربية، فكل مرحلة تلغي ما تم اتخاذه من قرارات بالنسبة للمرحلة السابقة، فتُعرّب ثم تتراجع لتعرب مرة ثانية ولتتراجع في التي تليها وهكذا دواليك إلى اليوم، وكأنها تدور في حلقة مغلقة. كما لم تكن لها رؤية واضحة لمسألة التعدد والتنوع اللغويين في أبعادهما المختلفة، لذلك عرفت الازدواجية اللغوية بدورها ترددا كبيرا في مسيرتنا التعليمية. فبعدما كانت الازدواجية الطابع الغالب على الأطر الإدارية المغربية غداة الاستقلال مما ساعد على تعريب إدارتنا وتحقيق ما نراه اليوم، وإن على قلته، ارتد بنا الأمر إلى ازدواجية عرجاء لكون أغلبية المتخرجين من مؤسساتنا التعليمية الوطنية لا يتقنون لا العربية ولا الفرنسية وليست لديهم القدرة الكافية على التعبير الشفوي أو الكتابي.

7. السبب السابع : غياب التخطيط والتهييئة لتنمية اللغة العربية في مجالات الإدارة والاقتصاد والتكنولوجيا بالإضافة إلى ضعف الترجمة وغيابها كليا عن هذه المجالات بل وغياب التأليف فيها باللغة العربية أصلا.

8. السبب الثامن : إننا لم نستطع بعد، تحضير وفرض معجم عربي إداري تقني وتجاري تدبيري يتسم بما يكفي من الدقة والاتساق، ويكون مفهوما ومستعملا من طرف الجميع وقادرا على استيعاب سريع ودائم لكل المستجدات والمستحدثات، ومطابقا دون أي غموض أو لبس للمعجمات المستعملة في

اللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية. إن إنجاز هذا المعجم يتطلب مؤسسة ناجعة تضطلع بهذه المهمة متى توفرت لها الإمكانات المادية والبشرية.

فهل يصح لنا القول، إن الوضع الذي نعيشه في ما يتعلق باستعمال اللغة العربية في حياتنا العمومية، يرجع إلى عوامل موضوعية تحول دون التعريب الكامل للاقتصاد والإدارة والتدبير قبل العوامل الذاتية المرتبطة بالنزعات والأهواء وبحادثة هنا أو هناك. إن التغلب اليوم على هذه العقبات صار ضرورة ملحة لبناء شخصيتنا وهويتنا الوطنية، متى أردنا مواجهة مستقبلنا بثقة في النفس وقدرة على المنافسة في عالم لا يرحم المستضعفين، وذلك بلغة رسمية تضطلع بوظيفة الهوية والوظيفة العملية بتوازن واعتدال.

III. الوظيفة العملية للغة العربية وآفاق تحققها

لقد اقتصرنا فيما تقدم على العوائق التي تحول دون انتشار اللغة العربية في الإدارة واعتمادها بشكل كلي ولم نقف عند العوائق التي تشل اللغة العربية نفسها وتمنعها من أن تصير لغة طيعة متجددة باستمرار صالحة لكل أنواع التواصل والتفاهم، متقبلة من طرف الجميع متيسرة الاكتساب مواكبة لمختلف التطورات والمستحدثات. إن تعريب الإدارة والحياة العمومية في نظرنا رهين بتحقيق عدة أمور، وتحقيقها رهين بتصور تخطيط وطني لتنمية اللغة العربية وتأهيلها.

إن تحقيق طموح تعريب قطاعي الإدارة والاقتصاد لن يتحقق بدون التمكين للغة العربية في بلادنا بصورة عقلانية على المدى القريب والمتوسط، وذلك بالعمل على تنميتها وتأهيلها من خلال الأمور التالية :

أولا : وضع الضوابط الملزمة لا ستعمال اللغة العربية وذلك بخلق سلطة وصية تسهر على سن ضوابط للغة العربية كما هي مستعملة في المغرب، سواء على المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو المعجمي. ومراقبة محتوى الكتب المدرسية التي أصبحت تطغى عليها المحاباة والإخوانيات، وكذا مراقبة السيل العارم من المستحدثات اللغوية والنحوية التي تتدفق على اللغة العربية من أجل اجتناب الفوضى والتسيب الذي أصبح سمة مميزة لوضعنا اللغوي الحالي.

ثانيا : تحديث اللغة العربية وذلك بتبسيط النحو العربي وتيسيره، وإدماج الرصيد اللغوي الدارج بعد صيانته وجمعه، على حد ما نجد عند بعض الباحثين من أمثال عبد العزيز بنعبد الله وبلقزيز، وتجديد الإرث البلاغي والبياني العربي سواء من خلال إحياء بعض النصوص العربية أو المغربية أو من خلال النصوص المترجمة عن الثقافات العالمية.

ثالثا : العمل على تقريب اللغة العربية الكتابية باللغة الوسطى لغة الحياة اليومية عن طريق برامج عملية توطد للفصحى وتقرب الهوة بين هذين المستويين اللغويين كالبرامج الإذاعية والتلفزية والأنشطة المسرحية والأعمال السينمائية الدرامية وبوابات الأنترنيت.

رابعا : تنمية اللغة العربية في الثقافة العامة بإيجاد الوسائل لتوطيد وتنمية اللغة العربية في المجتمع المغربي، وذلك بوضع الموسوعات والمعاجم والقواميس وترجمة بعض الكتب العامة في الثقافة العلمية والتقنية والأدبية.

خامسا : العمل على أن يكون هناك اتساق بين اللغة العربية في منظومة التربية والتكوين وبين التخطيط المنشود للغة العربية على المستوى الوطني، ومن ثم وجب تشجيع القراءة باللغة العربية خصوصا بالنسبة للأطفال والشباب وتهييء المعاجم الأساسية العصرية والكتب النحوية الميسرة ليجد فيها المستهلكون ضالتهم وتعينهم على تملك العربية في زمن معلوم وبأقل الجهود إسوة باللغات الحية الأخرى.

سادسا : وبموازاة ذلك يجب أن يتم التحضير لبرنامج تدريجي لتعريب الإدارة والاقتصاد، ينطلق أساسا من حاجيات المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى بصورة واقعية ومتدرجة حسب خصوصية كل قطاع، وحسب ما تفرضه العولمة ويقتضيه التواصل الحديث. ولا بد أن يتم التركيز أولا على الاتصال داخل المؤسسات ثم بين المؤسسات وزبنائها في إطار ما يسمى بالاتصال الخارجي. وبموازاة ذلك لا بد من العمل على الأمور التالية:

* جرد الوثائق الإدارية وتصنيفها بين ما يجب أن يكون بالعربية وما لا ضرر أن يكون بالفرنسية أو غيرها لضرورة التواصل العالمي.

* إجبار وإلزام معدي الملفات الإدارية ذات الطبيعة التقنية بتخصيص حيز للغة العربية على حد ما هو معمول به في الإدارات الأجنبية

* إلزام المسؤولين الإداريين والرؤساء بمخاطبة مرؤوسيهم داخل المجال الإداري وكذا المواطنين باللغة الوطنية الرسمية

* إعادة الروح إلى عربية الإدارة من خلال التكوين المستمر وإعادة التكوين، وجعل إتقان اللغة ضرورة للترشح لمنصب المسؤولية الإدارية.

وقد يقول قائل إن مشاكل اللغة العربية كثيرة ومستعصية وحلها مكلف ماديا وبشريا. إن جوابنا، أنه أمام المصير والمهمة التاريخية التي تنتظر أمتنا، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعيش هذا التمزق اللغوي بله السكوت عنه وإغفاله، وإلا ستواجهنا لا محالة في المستقبل القريب صعوبات كبيرة وتحديات عويصة على مستوى الهوية والمواطنة وعلى مستوى الخروج من درك التخلف نحو مدارج الازدهار الثقافي والاقتصادي.

اللغة العربية في الخطاب الإداري بالمغرب
(المظاهر والمجالات والوظائف)

عز الدين البوشيخي

مدخل

مما يُحمد لأكاديمية المملكة المغربية عنايتُها بأوضاع اللغة العربية وقضايا استعمالها، وسعيُها الحثيث في جمع الخبراء والباحثين للمساهمة في كشف واقعها واقتراح الحلول الناجعة للمشاكل التي تعترض النهوض بها وتطويرها والتمكين لها.

ولقد وُفقت في عقد حلقتين من ندوة «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب» في سنتي 1993 و2005 بالتوالي. وها هي اليوم تحتضن ندوة أخرى عن «اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب». وهي مناسبة، نشكر فيها للقائمين عليها سعيهم وجهدهم، ونسعد بأن نقدم فيها عرضا

نروم فيه (أ) بيان المظاهر المتعددة لأهمية استعمال اللغة العربية في الإدارة المغربية، على صعيد تعزيز الانتماء للوطن، والاستثمار الثقافي والاقتصادي، وتيسير التواصل وتحقيق أهدافه ؛ (ب) واستعراض عدد من العوائق والصعوبات التي تواجه تعميم استعمال اللغة العربية في الخطاب الإداري ؛ (ج) واقتراح الوسائل الكفيلة بالنهوض باللغة العربية في مختلف مجالات الإدارة المغربية لتأدية الوظائف المنوطة بها.

1. الإطار القانوني لوضع اللغة العربية في المغرب

لقد استعاد المغرب أرضه واستقلاله من المستعمر الفرنسي منذ 1956 بفضل التضحيات الجسام التي بذلها الملك والمقاومة والشعب.

وضمّن اختياراته الكبرى في أول دستور له عام 1962، حيث ورد في صدارته أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية». وأكدت هذه الثوابت الكبرى جميعُ الدساتير التي عرفها المغرب حتى آخر دستور نص على أن: «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير».

ويعني إضفاء طابع الرسمية على لغة من اللغات تمتعها «بعدة امتيازات، من أهمها : أنها تُستعمل من طرف الدولة ومؤسساتها في علاقاتها بالمواطنين، الشيء الذي يمنحها حقوقا نوعية فيما يخص استعمالها في إصدار الأحكام من طرف القضاء، وفي المساطر القضائية، والمؤسسات التشريعية وأيضا في القوانين والخدمات وأشكال تواصل الحكومة مع المواطنين»[1].

ويترتب على إضفاء طابع الرسمية على لغة من اللغات وجوب استعمالها في إدارات الدولة ومرافقها ومصالحها وجوبا قانونيا، ومنع مخالفة ذلك تحت طائلة المساءلة القانونية والمتابعة القضائية، وبطلان كل معاملة قامت على تلك المخالفة. فقد أكد الأستاذ عبد الرحمن بنعمرو «أن استعمال اللغة العربية من قبل الإدارة وكافة المؤسسات العمومية هو واجب قانوني في جميع المجالات سواء تعلق الأمر بالمراسلات أو بالتسيير والتصرف داخل الإدارة، وفي علاقة هذه بالمواطنين وبالأجانب المقيمين بالمغرب وبباقي الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة، المغربية منها والأجنبية. وهو واجب تلقائي لا يتوقف تنفيذه على مطالبة المواطنين الإدارة المغربية بالتعامل معهم بالعربية. والسند القانوني لوجوب استعمال اللغة هو الدستور الذي ينص على أن اللغة الرسمية للبلاد هي العربية. ومن المعلوم، قانونا وفقها واجتهادا، بأن جميع مقتضيات الدستور تعتبر من النظام العام، وأنه يترتب على عدم احترامها بطلان التصرفات والمؤاخذات التأديبية والجنائية والمدنية وفي مواجهة المسؤولين والموظفين الذين يخرقونها.

ومما يؤكد أن مقتضيات الدستور من النظام العام ما جاء في الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة (81) من الدستور وهي الفقرة التي تنص على أنه : «لا يجوز إصدار أو تطبيق أي نص يخالف الدستور».

وإذا كانت الفقرة المذكورة تنص على أنه لا يعتد بالنصوص، سواء كانت متعلقة بالقانون أو بالمراسيم أو بالقرارات الوزارية، عندما تكون مخالفة لمقتضيات الدستور، فإنه، من باب أولى وأحق، ألا يعتد بالتصرفات المتعلقة بتسيير الشأن العام والصادرة من الإدارة والمؤسسات العمومية والتي تكون

مخالفة لمقتضيات الدستور، ومن بينها على وجه المثال، استعمال اللغة الأجنبية ضدا على مقتضيات الدستور[2].

ونبين ما تعنيه رسمية اللغة بمثال حي من منطقة الكبيك بكندا، حيث يتعين على الحكومة ووزاراتها استعمال اللغة الرسمية: اللغة الفرنسية، دون غيرها في التراسل بينهم، وفي الاجتماعات التي تعقدها وفي الاستدعاءات والتقارير وغيرها.

ويتعين على الإدارة تحرير كافة وثائقها ونشرها باللغة الفرنسية، وتحرير العقود بها، ونشر الإعلانات والملصقات الإشهارية وعلامات السير وكل مطبوع موجه إلى الجمهور بها.

ويتعين عليها التواصل مع غيرها من المؤسسات وما ماثلها باللغة الفرنسية.

كما يشترط في من يتولى أية وظيفة إدارية أو الترقي إلى منصب أعلى التوفر على معرفة اللغة الفرنسية معرفة مناسبة لوظيفته.

ويحدد ميثاق اللغة الفرنسية الذي وضعته وكالة الكيبك الحالات الاستثنائية التي يسمح فيها باستعمال لغة أخرى غير اللغة الرسمية.

وتشمل الإدارة، حسب ميثاق اللغة الفرنسية المشار إليه، مؤسسة الحكومة والوزارات والأجهزة البلدية والمدرسية وشركات النقل والمقاطعات والدوائر الأمنية والمؤسسات الصحية والاجتماعية والمقاولات والشركات، وما يندرج تحتها[3].

إن إضفاء طابع الرسمية على اللغة العربية الذي أقرته جميع دساتير المغرب بأغلبية ساحقة في جميع الاستشارات الشعبية يعني ضمن ما يعنيه عظمة المكانة التي تحظى بها هذه اللغة في نفوس المغاربة وتاريخهم وحضارتهم، ويُجلّي كونَها لغة وطنية لتعدد الوظائف التي تقوم بها على نحو ما حدده الدكتور محمد الأوراغي في الآتي :

الوظيفة التعبدية : التي تعني «أن كل المغاربة إلا طائفة – قليلة جدا – مضطرون إلى استعمال اللغة العربية في لحظات متقاربة يوميا في أعمالهم التعبدية. والوظيفة التعبدية مقصورة على اللغة العربية.» ووظيفة التثقيف الوطني التي تعني «بث ما يحتاج إليه المواطن احتياج ضرورة لشدة ارتباطه بالأعمال التعبدية. ضمنه نجد علوم القرآن، وفقه العبادات والمعاملات وأصوله، والسيرة والحديث وعلومه، والعقيدة وأصولها.»، ووظيفة الانسجام الاجتماعي ؛ حيث «كل أفراد المجتمع المغربي محتاجون إلى اللغة العربية باعتبار وظيفتيها السابقتين، وهي من هذه الجهة تجمعهم ثقافيا، وخاصة من حيث وسائط العقائد والسلوك والفكر»، ووظيفة الاندماج النطاقي أو الإقليمي «لكونها مستعملة، بوظائفها الثلاثة السابقة في اثنين وعشرين بلدا». ووظيفة التواصل الدولي؛ إذ باعتبار عدد الناطقين بها «تحتل الموقع الرابع»، ولها «وضع اللغة الرسمية والعمل في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ولجانها الكبرى»، وهي «لغة الإسلام أحد الديانات السماوية الثلاثة، ولغة الحضارة العالمية الأولى لقرون خلت» علاوة على وزنها الثقافي والاقتصادي[4].

وتتفرد اللغة العربية في المغرب، وفي غيره من البلاد العربية، بالقيام بكل هذه الوظائف دون أن تنافسها في ذلك أي من اللغات المحلية أو الأجنبية على

الإطلاق. وذلك ما يفسر تعلق المغاربة بها باعتبارها لغة وطنية ورسمية في الآن ذاته، وثابتا من ثوابت الدولة المغربية.

2. من واقع الخطاب الإداري بالمغرب

توصل حديثا مواطن مغربي بمقر سكناه بإحدى حواضر المملكة المغربية بمراسلة إدارية من مديرية الضرائب التابعة لوزارة المالية المغربية. وعلى الرغم من كون هذا المواطن يحمل شهادة جامعية تقر بتكوينه العلمي العصري المزدوج اللغة، فإنه لم يتمكن من فهم مضمون المراسلة حتى لجأ إلى إدارة الضرائب لتخبره بأن الأمر يتعلق باقتطاع قدر مالي من أجرته الشهرية يوازي ما لم يسدده داخل الآجال القانونية من الضريبة المترتبة عليه.

واضطر مواطن مغربي آخر للتوقيع على عقد قرض من بنك من الأبناك المغربية دون التأكد من معرفة فحواه إلا ما أفهمه موظف البنك، بسبب عدم إتقانه اللغة الفرنسية التي كتب بها ذلك العقد.

وواجه مواطن مغربي آخر الموقف ذاته حينما اضطر إلى التوقيع على عقد تأمين سيارته استنادا إلى ما أفهمه الموظف لا بحسب ما حرر في العقد.

وتلقى مواطن مغربي آخر تقريرا طبيا يشخص حالته الصحية باللغة الفرنسية من مستشفى عمومي مغربي فاحتاج طبعا إلى من يفك له طلاسم ذلك التقرير.

ويقر كل مسؤول إداري في موقع الاطلاع على المراسلات الإدارية والتقارير والإعلانات وغيرها الوافدة من المؤسسات المغربية على اختلاف أنواعها بأن النسبة العظمى منها محررة باللغة الفرنسية.

وتثير هذه النماذج من الحالات، وما أكثرها، تساؤلات تؤرق ضمير المواطنة، منها :

– لماذا تخاطب جل مرافق الإدارة المغربية المواطنين المغاربة في المملكة المغربية بلغة غير لغتهم الوطنية الرسمية ؟

– لماذا تمارس جل مرافق الإدارة المغربية القهر اللغوي على المواطنين المغاربة في المملكة المغربية ؟

– وماذا يجني الوطن من هذه الممارسة ؟

– ومن يقف وراءها ؟

– ولصالح من ؟

وتبين هذه النماذج من الحالات، أن المواطن المغربي يُحرم من التواصل مع الإدارة المغربية والوصول إلى المعلومات الصحيحة والدقيقة التي تهم ماله وممتلكاته وصحته وما دون ذلك من مصالحه الحيوية بسبب القهر اللغوي الذي يتعرض له.

ولا يتوقف ذلك على الخطاب الإداري المكتوب بل يتعداه إلى الخطاب الشفهي، حيث كثيرا ما يُفاجأ المواطن المغربي بمخاطبته في عدد من الإدارات المغربية الحكومية والخاصة على السواء بلغة فرنسية. فإذا التفت يمينا ويسارا ليتأكد على أي أرض تقف رجلاه، ملأت عينيه الإعلانات والملصقات وعناوين المصالح المكتوبة باللغة الفرنسية.

وغالبا ما يجد المغاربة أنفسهم في اجتماعات الإدارة الرسمية يحدث بعضهم بعضا بلغة فرنسية يتلكأ كثيرون في التعبير بها عن أفكارهم ومواقفهم، ويعسر على كثيرين منهم فهم كل ما يدور في هذه الاجتماعات بها.

ومن المعطيات التي تدل على المعاناة النفسية الحقيقية التي تخلفها هذه التساؤلات والممارسات في صدور المواطنين المغاربة، لجوء بعضهم إلى القضاء طلبا للإنصاف والعدالة.

«لقد سبق لأحد المواطنين أن أرجع، قصد الترجمة إلى العربية، مراسلة محررة بلغة أجنبية (الفرنسية) موجهة إليه من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلا أن هذا الأخير رفض الاستجابة مما دفعه إلى رفع دعواه على الصندوق المذكور أمام إدارية الرباط مطالبا الحكم له بتعويض. إلا أن المحكمة التي قضت له بتعويض معين قالت في حكمها بأن الإدارة المغربية غير ملزمة بمراسلة المواطنين بالعربية إلا عندما يتمسكون بذلك (أي عندما يرجعون لها المراسلة قصد ترجمتها للعربية)[5]. وقد استُؤنف هذا الحكم من الطرفين أمام المجلس الأعلى للغرفة الإدارية التي قضت بعدم قبول الاستئنافين معا»[6].

وغالبا ما ينقلب إلى أهله خائبا المواطن المترافع أمام القضاء طلبا لإنصافه من الإدارة المغربية التي تمارس عليه القهر اللغوي، كما تدل على ذلك الأحكام الصادرة في الموضوع، إلى الحد الذي جعل الأستاذ ابن عمرو يقول: «ويعتبر موقف القضاء المغربي من استعمال اللغة العربية تشجيعا إن لم نقل تحريضا للإدارة المغربية ومؤسساتها العمومية ولمختلف المؤسسات والمقاولات الخاصة وللأشخاص المعنويين والذاتيين في الاستمرار على استعمال اللغة الأجنبية بدل العربية»[7].

ويتعمق الشعور بالإحباط لدى المواطن المغربي، جراء هذا السلوك، وتُثار في نفسه عدة تساؤلات عن هوية وطنه واستقلاله وتماسكه الاجتماعي وانتمائه الحضاري وطموحه التنموي.

3. لغة الخطاب الإداري في المغرب ووظيفة التواصل

إن الذين يأمرون بتحرير المراسلات والوثائق والمستندات الإدارية باللغة الفرنسية يعلمون كل العلم أنهم يخاطبون مواطنين مغاربة معظمهم لا يعرف هذه اللغة أو لا يتقن التواصل بها، ولا يفترض فيهم أن يعرفوها أو يتقنوا التواصل بها.

والذين يتلقون هذه المراسلات، ويتعاملون مع هذه الوثائق والمستندات الإدارية المحررة باللغة الفرنسية يعلمون كل العلم أنهم يخاطَبون بلغة أجنبية يعانون في فهم محتواها، ويتلمسون المساعدة لترجمة مضامينها إن اضطروا إلى ذلك اضطرارا.

وإذا كانت الوظيفة الأساسية للغة، أي لغة، هي تحقيق التواصل، فإنه صار معلوما أن اللغة الفرنسية التي تستعملها أغلب المرافق في الإدارة المغربية لا تحقق هدف التواصل مع المواطنين المغاربة.

إن الحكومة المغربية، بهذا التعميم، واعية كل الوعي بهذا الاختلال كما يجليه أيما جلاء منشوران تفصل بينهما عشر سنوات: منشور الوزير الأول السيد عبد الرحمن اليوسفي بتاريخ 22 شعبان 1419 هـ الموافق 1998/12/11 والموجه

إلى وزراء الدولة والوزراء وكتاب الدولة والذي جاء فيه «طبقا لمقتضيات الدستور الذي ينص في تصديره على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وانسجاما مع الالتزامات التي تضمنها التصريح الحكومي أمام البرلمان، فإن الإدارات العمومية والمؤسسات العامة والجماعات المحلية ملزمة باستعمال اللغة العربية في جميع معاملاتها، سواء فيما بينها أو مع المواطنين حتى تحقق الإدارة التواصل مع المواطنين، وتقدم لهم الخدمات المطلوبة بصورة أفضل»[8].

وكذا منشور الوزير الأول السيد عباس الفاسي بتاريخ 15 ربيع الآخر 1429هـ موافق 22 أبريل 2008م الذي ورد فيه : «في إطار تنفيذ الالتزامات التي تضمنها التصريح الحكومي أمام البرلمان، وخاصة في الإدارة والحياة العامة، وسعيا لتقريب الإدارة من المواطنين، وتسهيل التعامل والتواصل معهم، فإن إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ملزمة باستعمال اللغة العربية في جميع المجالات التي ترتبط أساسا بعلاقات الإدارات فيما بينها من جهة، وبينها وبين المواطنين من جهة أخرى، وذلك حتى تتمكن الإدارة من التواصل المأمول مع المواطنين وتقديم الخدمات لهم بصورة أفضل».

ويبين المنشوران بوضوح أن أغلب مرافق الإدارة المغربية تتخلى عن واجب استعمال اللغة العربية، وتضيع بذلك تحقيق هدفين اثنين : التواصل مع المواطنين، وتقديم الخدمات لهم بصورة أفضل.

وإذا كانت الحكومة تمارس أعمالها بواسطة المؤسسات والأجهزة الإدارية، وإذا كانت لغة الخطاب الإداري في مستوياته المختلفة في هذه المؤسسات والأجهزة لغة أجنبية، غير رسمية ولا وطنية، تزاحم اللغة الرسمية والوطنية، وإذا

كان المواطنون الذين ترتبط مصالحهم الحيوية بمختلف المؤسسات والأجهزة الإدارية يعانون من القهر اللغوي ومن انعكاساته المتعددة، فإن الطلب ملح جدا بمراجعة هذا الوضع الواضح الاختلال، ومصالحة المواطن مع إدارته الوطنية وأجهزتها المختلفة.

ولأن المنشورات لم تغير، ولا يُنتظر منها أن تغير، من الواقع شيئا، فقد تململ المجتمع المدني، وبادر بإنشاء جمعية لحماية اللغة العربية، أي حماية المواطن المغربي من القهر اللغوي المسلط عليه في وطنه.

ويبدو أن الدولة المغربية غير غافلة عن هذا الوضع، لذلك وعدت بإنشاء أكاديمية للغة العربية يُعهد إليها تصحيح الاختلالات اللغوية في المغرب.

4. سبيل النهوض باللغة العربية في الخطاب الإداري

لم تنجح الحكومات المغربية المتتالية في القرن الواحد والعشرين في تمكين لغة البلاد الوطنية والرسمية من النهوض بكافة وظائفها في حياة المغاربة، ولم تقدم لهم الخدمات الإدارية بلغتهم. وظلت إلى حدود اليوم تخاطبهم، في أغلب مرافقها، باللغة التي تخاطب بها فرنسا مواطنيها كما لو أن المغرب لا يملك لغة أو ثقافة أو حضارة. وكل ما حاولت فعله في هذا النطاق ظل محصورا في بعض المبادرات، كتعريب بعض المطبوعات والوثائق الإدارية المحررة أصلا باللغة الفرنسية، وكإعداد النسخة العربية لبعض مواقع الوزارات والمؤسسات الإدارية المعروضة أصلا باللغة الفرنسية في الإنترنيت، وكتقديم بعض الوزراء والمسؤولين عروضهم باللغة العربية في بعض المناسبات، وكإصدار منشور بين

الحين والآخر لحث العاملين في الإدارات المغربية على استعمال اللغة العربية في كافة معاملاتهم مع المواطنين.

وليس يخفى على أحد أن هذه المبادرات لا ترقى إلى معالجة حقيقية لوضع اللغة العربية في الإدارة المغربية. ثم إن القطاع الإداري ليس قطاعا معزولا عن بقية القطاعات. فعلى الرغم من امتداده في كل مرافق الحياة، وقوة تأثيره، إلا أنه خاضع بدوره إلى تأثير المحيط العام الذي يوجد فيه. فمعلوم أن النخب المغربية التي تحتل مراكز القرار في الإدارة بمختلف مستوياتها تلقت تعليمها باللغة الفرنسية داخل الوطن أو خارجه. ومن الطبيعي أن يسهل عليها ممارسة وظيفتها باللغة التي تلقت تعليمها بها بدل استعمال لغة عربية غريبة عنها إلى حد ما. ولذلك، تجد المسؤول الإداري، وزيرا أو مديرا أو رئيسا أو غير ذلك، يستعمل اللغة الفرنسية في كلامه ومكتوبه بعفوية تامة، ويتبعه الذين هم دونه في نهجه دون أي اكتراث بالمقتضيات الدستورية، وفي غياب التوجيه والتنبيه والردع.

والنخب المغربية وهي تمارس مهامها الإدارية، هي أيضا واقعة تحت ضغط هيمنة اللغة الفرنسية على التعليم والإعلام، وعلى الاقتصاد والتجارة، وعلى الشارع العام، حتى يُخيل إليها أن الوضع طبيعي أو كالطبيعي. ومنهم من يُغم عليه حتى يذهب به ظنه أن لا أهمية للغة التي تستعملها الإدارة المغربية، وإنما الأهمية للخدمات التي تقدمها.

ويتبين من ذلك أن كل الإجراءات التي يمكن اتخاذها لصالح استعمال اللغة العربية في القطاع الإداري ستظل ناقصة غيرَ ذات مفعول كبير ما لم تواكبها إجراءات مماثلة في القطاعات الأخرى، للترابط القوي في التأثير والتأثر بين كل القطاعات في البلاد.

وتدل التجربة الكندية، في منطقة الكيبيك، على أهمية المعالجة الشمولية المنتظمة في إطار سياسة لغوية واضحة ومدعومة بعُدة من التدابير والإجراءات القانونية؛ حيث حدد ميثاق اللغة الفرنسية الذي وضعته وكالة متخصصة، بتفصيل ودقة، ما يترتب على طابع الرسمية الذي تحظى به اللغة الفرنسية في منطقة الكيبيك من الحقوق اللغوية الأساسية التي تُلزَم الحكومة بتوفيرها لكل مواطنيها في كل الخدمات التي تعرضها عليهم الإدارة والمؤسسات وقطاع الخدمات، كما حدد الميثاق كل القطاعات الملزَمة باستعمال اللغة الرسمية ونطاق استعمالها في مجالات التشريع والقضاء والإدارة والخدمات والتعليم والتجارة والأعمال...، ووضع أحكام العقوبات والجزاءات المترتبة عن مخالفة القوانين المنظمة لاستعمال اللغة الفرنسية في كافة المجالات المذكورة. ويسهر المجلس الأعلى للغة الفرنسية على تتبع وضعيتها، وتقديم الاستشارات اللازمة للتطبيق الأمثل للقوانين والأحكام المتعلقة باستعمالها[9].

إن شمولية المعالجة تقتضي تصورا متكاملا، يربط بين كل القطاعات، ويستجيب للحاجات الفعلية للمجتمع، ويساهم في تحقيق التنمية في كل المجالات. ولقد أدرك قادة الدول العربية أهمية ذلك، حين قرروا في قمة دمشق عام (2008) الموافقة على «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، وذلك «انطلاقًا من دور اللغة العربية في دعم التنمية المستدامة وكونها سبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتداركًا لتأثير الضعف اللغوي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»[10]. كما قرروا في القمة التي انعقدت بمدينة سرت بليبيا هذا العام (2010) :

1. اعتماد ما تضمنه التقرير الدوري الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) بشأن مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة.

2. الطلب من الدول الأعضاء إنشاء لجان وطنية متخصصة لتنفيذ المشروع في ضوء ما جاء في التقرير الدوري للألكسو.

3. تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمتابعة تنفيذ المشروع بالتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة والوزارات والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء، على أن تقوم المنظمة بإعداد تقرير دوري حول مستجدات المشروع للعرض على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة[11].

ويكون المغرب، بموافقته على مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، قد خطا خطوة مهمة نحو تصحيح الاختلالات اللغوية، في انتظار مبادرته بإنشاء لجنة وطنية متخصصة لتنفيذ المشروع وفق آليات محددة تشمل كل القطاعات، على نحو ما قامت به بعض البلدان العربية كسوريا.

كما أن إقرار مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة يأتي في سياق التجاوب مع الخلاصات التي انتهى إليها تقرير المعرفة العربي للعام (2009) الذي ربط بين ضرورة تطوير اللغة العربية وبين توفير البيئة التمكينية لمجتمع المعرفة وتوطينها وتوظيفها[12].

وختاما، إذا كان المغرب قد وضع سياسة واضحة في ممارسة نظام الحكم (نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية) مكنت من بناء شخصيته السياسية،

وطور سياسة مفصلة في تدبير الشأن الديني مكنت من بناء شخصيته الدينية؛ فإنه مطالب، وفقا للدستور ووفاء بالتزاماته العربية، بانتهاج سياسة واضحة تضمن للغة العربية مكانتها اللائقة بها، وتحفظ لها وظائفها في حياة المغاربة، بعيدا عن الازدواجية اللغوية المكلفة نفسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا حتى يتمكن من بناء شخصيته اللغوية والثقافية[13].

المراجع العربية والأجنبية

- عبد القادر الفاسي الفهري : (أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة في المشروع الثقافي المغربي)، ضمن وقائع ندوة : «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، 2005.
- عبد الرحمن بن عمرو : (الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية اللغة العربية)، ضمن وقائع يوم دراسي : «حماية اللغة»، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، 2004.
- عبد الهادي بوطالب : (حق اللغة المخلوق الحي في الوجود والبقاء والتطور والوحدة)، ضمن وقائع الأيام الدراسية : «لغة الحق ولغة القانون»، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، 2004.
- عزالدين البوشيخي : (اللغة الوطنية والسياسات اللغوية، حالة المغرب وتجارب دولية)، ضمن وقائع ندوة : «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، 2005.
- محمد الأوراغي : «التعدد اللغوي، انعكاساته على النسيج اللغوي»، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2002.

- Corbeil, claude- Jean : «La politıque Linguıstıque Québécoıse», www .olf.gouv qc ca

- Rousseau ,Louıs-Jean «Elaboratıon et mıse en œuvre des polıtiques lınguistiques», In : Cahıers du Rifal, n 26,Decembre, 2007, Termınologie, culture et socıété.

الهوامش

1) (حق اللغة المخلوق الحي في الوحود والبقاء والتطور والوحدة)، للأستاد عبد الهادي بوطالب، ضمن وقائع الأيام الدراسية : «لغة الحق ولعة القانون»، ص 47، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، 2004.

2) «الحوار المتمدن» العدد : 2790-5/10/2009.

http //www ahewar org/debat/show art asp?aıd-186886

3) انظر التفاصيل في الفصل الحامس من ميثاق اللغة الفرنسية في الموقع الآتي : www oqlf gov qc ca

4) التعدد اللغوي، انعكاساته على النسيج اللغوي، للدكتور محمد الأوراغي، ص 151 و152، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الحديدة الدار البيضاء، 2002.

5) حكم إدارية الرباط الصادر في 2001/12/28 تحت رقم 1059 وفي الملف الإداري عدد 1999/1040.

6) قرار الغرفة الإدارية رقم 65 الصادر بتاريخ 2003/01/30 في الملف الإداري عدد 2002/2/4/1183. (الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية اللغة العربية)، الأستاد عبد الرحمن بن عمرو، ضمن وقائع يوم دراسي : «حماية اللغة»، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، ص 32 و33، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2004.

7) (الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية اللغة العربية)، الأستاد عبد الرحمن بن عمرو، ضمن وقائع يوم دراسي : «حماية اللغة»، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، ص 29، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2004.

8) (الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية اللغة العربية)، الأستاد عبد الرحمن بن عمرو، ضمن وقائع يوم دراسي : «حماية اللغة»، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، ص 24 و25، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2004.

9) للاطلاع تفصيل على محتوى ميثاق اللغة الفرنسية، انظر الموقع الآتي : www olf gouv qc ca

10) انظر وثائق قمة دمشق في موقع الحامعة العربية الآتي : www arableagueonlıne org

11) انظر وثائق قمة مدينة سرت بليبيا في موقع الحامعة العرىية الآتي : www arableagueonlıne org

12) انظر الفصل الرابع والفصل السادس من «تقرير المعرفة العربي للعام (2009) : ىحو تواصل معرفي منتج»، مؤسسة محمد ىن راشد آل مكتوم وبرىامح الأمم المتحدة الإىمائي، دار العرير للطباعة والىشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

13) انظر التفاصيل في ص 56 وما بعدها في كتاب «التعدد اللعوي، اىعكاساته على النسيج اللغوي» للدكتور محمد الأوراعي، مىشورات كلية الآداب ىالرباط، مطبعة النحاح الجديدة الدار البيضاء، 2002.

تقويم دور الإعلام في النهوض
باللغة العربية في الحياة المعاصرة

محمد الكتاني

يعد اهتمام أكاديمية المملكة المغربية، باللغة العربية، من ضمن الأهداف الواردة في ظهير تأسيسها. لذلك ما فتئت تطرح للمساءلة والبحث والتقويم وفي العديد من ندواتها، قضايا استعمال اللغة العربية. مساهمة منها في العمل على صيانتها، وتطوير قدراتها التواصلية،ورفع التحديات التي تواجهها.

ومرد هذه التحديات بالنسبة للمغرب متعدد في مظاهره وأسبابه. غير أن الباحثين فيها يجمعون على اعتبار الازدواجية اللغوية في الواقع المغربي في مقدمة تلك الأسباب. وأن لهذه الازدواجية ثلاثة مظاهر على الأقل. وهي ازدواجية العربية مع اللغات الأجنبية، وازدواجية الفصحى مع العامية، وازدواجية الفصحى مع الأمازيغية.

بيد أنه يمكننا بواسطة انتهاج حكامة لسانية متوازنة أن نجعل هذه الازدواجية بمختلف أبعادها عاملا من عوامل الغنى اللساني والانفتاح على شتى الثقافات.وإذا كان مما لا جدال فيه أن استعمال اللغات العالمية الكبرى مع اللغة العربية الفصحى، في بلادنا يعد أمراً ضروريا لانفتاحنا على العالم الخارجي، فينبغي ألا يعد ذلك تنافيا مع وجوب اعتماد اللغة العربية في حياتنا الوطنية، حفاظاً على هويتنا وسيادتنا، في حدودها الترابية واللغوية على حد سواء.

كما أن وجود العامية إلى جانب الفصحى لم يكن أبداً ظاهرة تهدد اللغة العربية. فقد ظلت هذه اللغة لغة الفكر والثقافة والعلوم على مر العصور، كما ظلت العاميات موجودة في كل الأقطار العربية قائمة بوظائفها الطبيعية. من غير أن تضار إحداهما بالأخرى، إن لم نقل باستفادة كل منهما من الأخرى. لأن هذه العاميات كانت تجسيداً للعفوية اللسانية، التي لا تحتاج إلى تعليم أو تكوين بين أفراد المجتمع، للتعبير عن المشاعر والأغراض اليومية. بينما ظلت العربية الفصحى لغة الفكر والعلم والأدب، أي لغة متميزة بمعجمها ضوابطها ومقومات استمرارها، محتاجة إلى التعلم والتعليم، وإتقان الضوابط التي تحفظها بين الأجيال، ناقلة للتراث الفكري والعلمي والحضاري بأمانة عبر العصور. وكل ما كان يلاحظ في هذه الازدواجية التي لا تخلو منها لغة من اللغات، أن تضيق الفجوة بين لغة الفكر والعلم والثقافة وبين لغة الحياة اليومية حينا، أو تتسع هذه الفجوة حينا آخر، بحسب عوامل أخرى، لا مجال لذكرها.

لقد كانت العامية معروفة حتى في عصور سيادة اللغة العربية على الشرق الإسلامي. ومن الشهادات على ذلك قول الجاحظ : «وكلام الناس طبقات،

كما أن الناس أنفسهم طبقات. فمن الكلام الجزل والسخيف، والثقيل والخفيف. وبكل قد تكلموا وبكل تمادحوا وتعايبوا»[1].

ومن ثم وضع اللغويون خلال تلك العصور كتبا لتتبع اللحن والأخطاء الشائعة عملا على مقاومتها وعلى الحد من انتشارها. ويذكر لنا التاريخ اللغوي من بين العلماء الذين ألفوا الكتب في رصد اللحن والأخطاء أبا حنيفة الدينوري (المتوفى 292 هـ). وأبا بكر الزبيدي الإشبيلي (المتوفى سنة 372 هـ)، وابن هشام اللخمي (المتوفى سنة 600 هـ).

وأما بالنسبة لازدواجية العربية والأمازيغية ببلادنا فإنها ظاهرة لسانية طبيعية، تمتد بجذورها إلى مكونات الشعب المغربي، بحكم تعددية روافده العرقية، التي هي إحدى نتائج تاريخه الطويل، وموقعه الجغرافي كملتقى بين العمق الإفريقي والمشرق وأوربا، فالتقاء العديد من الأعراق فيه جعله بوتقة لانصهارها في وحدة متماسكة، بفعل عوامل متعددة في مقدمتها العقيدة الإسلامية. ولم تكن الازدواجية بين العربية والأمازيغية لتقف عائقا في وجه انتشار اللغة العربية، من ناحية، كما لم تكن اللغة العربية حائلا دون استمرار اللغة الأمازيغية، من ناحية أخرى. فقد أفادت كل منهما من الأخرى. واللافت للنظر أن تراث المغرب اللغوي والأدبي والديني على امتداد عشرة قرون إنما كان نتاج علماء أمازيغ أصبحوا حماة للغة العربية وأعمدة لبنائها الشامخ.

وأود في هذه المداخلة عن دور الإعلام في النهوض باللغة العربية، ألا أنظر إلى واقع اللغة العربية من منظور المستغرق في تتبع الأخطاء ومظاهر الضعف والقصور، أو من موقف المتشائم من مصيرها في المستقبل،إن هي استمرت في

نفس الأوضاع القائمة، ولا أن أقع في تضخيم المؤامرة التي تنصب في طريقها تعصبا عليها أو تربصاً بها. وإنما أوثر، ولأسباب موضوعية، أن أوضح أن اللغة العربية ما تزال تتمتع بحيوية دافقة، وبشجاعة باهرة، كفيلتين برفع كل التحديات التي تواجهها، كما رفعتها بالأمس القريب، بل وفي التاريخ البعيد. وعندما أقول «شجاعة العربية» فإنما أعني في الواقع شجاعة المؤمنين باستمرارها، العاملين على ازدهارها وتطويرها . كما أختلف مع الذين يبالغون في تصوير أزمة اللغة العربية.علما بأن هناك اختلالات وفوضى لسانية. لا تنكر. ولكنها لم تبلغ بعد حد الأزمة. وليس هذا الموقف مني تفاؤلا رخيصا. وإنما هو نتيجة المعرفة بسنن اللغات في التفاعل مع عوامل الحياة، في تقدمها وتخلفها، أو ازدهارها وخمولها. وتاريخ اللغة العربية معرض لهذه العوامل في جدليتها المستمرة، منذ خمسة عشر قرنا على الأقل، ويكفي أنها ظلت إحدى كبرى اللغات العالمية حتى اليوم، برغم ما عرفته في تاريخها من تحديات كبرى.

وإذا تأملنا هذا التاريخ بالنسبة للغة العربية، وجدناه متميزاً بكونه يشكل تاريخا مديداً واستثنائيا. حيث يرجع إلى أكثر من خمسة عشر قرناً، عرفت خلاله اللغة العربية كيف ترفع التحديات الحضارية الكبرى، التي واجهتها في كل منعطفات هذا التاريخ. فكل اللغات التي ظهرت في زمن ظهور اللغة العربية، وعاشت ردحا من الزمان، تَخَلَّفت وتراجعت أمام ظهور لغات أخرى، ولم تحتفظ بوجودها إلا في تراثها المكتوب بها في أحسن الأحوال. وكان بالإمكان أن تواجه اللغة العربية هذا المصير، عندما التقى العرب بأمم ذات لغات وثقافات متقدمة على ثقافتهم، واستغرقتهم حضارات الفرس والروم. بكل نظمها وعلومها. فما الذي جعل اللغة العربية ترفع هذا التحدي الحضاري الكبير أمام الفارسية واللاتينية ؟

والجواب هو أن التاريخ الذي ينسب إلى العربية ينبغي بالأحرى أن ينسب للإسلام. فاللغة العربية صمدت في وجه المتغيرات الطارئة بفضل الإسلام والقرآن، وليس بسبب آخر، وإن أنكر البعض هذه الحقيقة. فالثورة التي حققها الإسلام، وقامت على منظور عقدي جديد، ومغاير لكل المعتقدات، وأسست نظماً جديدة. إنما اعتمدت القرآن في نشر العقيدة، واعتمدت بالتبع لذلك لغة القرآن التي استوعبت المفاهيم الدينية الجديدة، ولم تقتصر هذه اللغة على دعم الإعجاز القرآني، الذي كان مبعث وضع العلوم اللغوية والرقي الأدبي، وإنما ارتقت إلى لغة العلم والحضارة والتواصل بين الشعوب، حتى أصبحت لغة عالمية في بعض عصورها.

فهذا هو التحدي الأول، الذي أعطى اللغة العربية دفعة حيوية جديدة، مكنتها من التطور والاستمرار، على مدى القرون اللاحقة، فعرفت تطوراً هائلا في معجمها وضبطاً محكما لنحوها وصرفها وبلاغتها، أي نقلة نوعية من لغة منغلقة على حياة بدوية محدودة، إلى لغة المنطق والفلسفة اليونانية، وعلوم الهند وفارس، من رياضيات وطب وكمياء، وعرفت خلال ذلك ظهور المصطلحات في كل علم وفن. وعرفت الاقتباس والتعريب والقياس والاطراد في نظام النحو والصرف واستثمار آليات الاشتقاق والتعريب وتأصيل الفروع، وأعلن ابن جنّي أن ما قيس على كلام العرب فهو من لغتهم[2].

ثم وقعت هذه اللغة خلال عصور الانحطاط، في الجمود الناتج عن جمود أهلها، وحل الاستعمار الأوروبي بالعالم الإسلامي كله،فكان بمثابة هزة عنيفة. زلزلت الكيان العربي الذي استرجع وعيه بذاته، إثر صدمته بالحضارة الغربية. وكان في مقدمة مظاهر هذا الوعي اهتمامه بلغته العربية وبتراثها. والعمل على

رفع التحدي الحضاري الثاني في تاريخها. والحق أن رفع هذا التحدي في العصر الحديث كان بمثابة ثورة ثقافية شاملة، أدرك أبعادها من تتبعوا هذا التاريخ، وقارنوا بين ما كانت عليه اللغة العربية في عصور الانحطاط، وبين ما صارت عليه بعد النهضة الحديثة. فقد عمل المفكرون الإصلاحيون وقادة النهضة العربية في المشرق والمغرب على تحرير اللغة من جمودها، وتمكينها من استيعاب علوم العصر وحضارته، واسترجاع حضورها في مجالات الإدارة، والتواصل فضلا عمّا سواهما.

وإذا كان من المعلوم أن هذه الثورة كانت لها عوامل سياسية واجتماعية وثقافية فإن أحداً لن يجادل في أن الإعلام وفي مقدمته (الصحافة) كان العامل الأساسي في الرقي باللغة العربية في عصرنا إلى المستوى الذي تعرفه من القوة والانتشار والتطور، بالرغم من السلبيات التي لم يكن بدٌّ من الوقوع فيها.

وترجع أسباب هذا الدور الحيوي للإعلام في النهوض باللغة العربية. إلى ما تكتسيه المنظومة الإعلامية في عصرنا من أهمية قصوى، إن على مستوى توسيع شبكة التواصل بين الأفراد والجماعات،وبين الشعوب، باعتبار هذا التواصل قوام الحياة المعاصرة. أو على مستوى التنمية البشرية، التي تعد اللغة العامل الأساسي في نشر المعارف، وتنمية الملكات والقدرات الذهنية، وإطلاق الطاقات، وتمكين الإنسان من التفاعل مع العالم الخارجي واستيعاب متغيراته، ومساهمته في تقدمه وتطويره. أو على مستوى التواصل، لاسيما بعد ظهور قوة المجتمع المدني في التعبير عن حقوق الأفراد والجماعات، في تدبير الشؤون الوطنية والمحلية. وكان الإعلام هو الجهاز الأول في إيصال هذا الحوار إلى كل أطرافه المعنية. وبذلك أصبحت اللغة العربية لغة الرأي العام، بعد أن كانت لغة الخاصة.

وباعتماد هذه الصحافة بالدرجة الأولى على اللغة. أصبح نجاحها رهيناً باللغة نفسها، أي بقدرتها التواصلية بين الأطراف المرسلة والأطراف المتلقية. ومن هذا المنطلق أصبح الإعلام محكا حقيقيا للغة في سيرورتها وحيويتها، وتطورها مع نمو المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل غدا محكا لقدرتها على مخاطبة كل مستويات الهيآت والفئات الاجتماعية، فتعددت الخطابات ومستوياتها، بين خطاب علمي متخصص، منفتح على معطيات العلوم الحديثة، وخطاب أدبي فني يرضي الذوق الجمالي، وخطاب إعلامي سهل العبارة، بليغ الوقع. وبهذا حققت الصحافة تطوراً أفقيا وعموديا في مجال توسيع الثروة اللفظية والتراكيب الأسلوبية والمفاهيم الحديثة علميا وفلسفيا واقتصاديا وسياسيا، وما يرتبط بذلك من ثورة في أساليب المجاز والاستعارة.

لقد كان الإعلام العربي ينطوي على هدف مزدوج، يتمثل من جهة أولى في تحرير اللغة العربية من جمودها، وتنمية طاقتها التعبيرية بالمفاهيم الجديدة وإغنائها بالترجمة والمصطلحات. وجعلها تتجاوب مع متطلبات ثقافة العصر، وإن ظل عجزها في بعض الميادين يشغل بال أنصارها، ويستغرق جهودهم. ويتمثل من جهة ثانية في التعبير عن انشغالات الجماهير العربية، وانتقالها من لغة أدبية إلى لغة عاملة على تحرير مجتمعاتها من الأمية والجهل، وهذه أحكام عامة ومطلقة، لكنها لا تتجلى بصورة أوضح إلا من خلال تسليط أضواء البحث المقارن على طبيعة ما حصل فيها من التطور والتحرر، من خلال دراسة ميدانية للكتابات العربية بين الماضي القريب والحاضر الراهن،في جل الصحف ووسائل الإعلام،ومجالات الإبداع الفني والثقافي[1]. فالتقارير الإعلامية والأخبار، والتعليقات وتصوير الواقع الاجتماعي المعيش، والعلاقات الاقتصادية والحوار

السياسي، والسجال الفكري التي يكتبها الإعلاميون اليوم باللغة العربية تختلف معجما ومفاهيم ومصطلحات وآفاقا أسلوبية عن اللغة العربية القديمة. والمثقف العربي اليوم يستطيع بصورة تلقائية استيعاب مضامين هذه الكتابات، بقدر ما يستطيع استيعاب مضامين النصوص المكتوبة باللغة العربية القديمة، كما كتبها الجاحظ قبل اثنى عشر قرنا، بينما لا نظن أن الجاحظ يمكنه أن يفهم عربية عصرنا. بنفس التلقائية والوضوح. فاللغة ليست مجرد (معجم) للألفاظ المتداولة، ولكنها أنساق ومفاهيم وأبعاد ثقافية يجسدها واقع حضاري تعكسه اللغة، بصورة متجددة.

وقد سمى البعض هذا اللون من التطور في أساليب اللغة بفضل الإعلام وغيره (التغريب) أي التأثر بأساليب اللغات الغربية. والذي عمل الإعلاميون العرب الذين يتقنون بعض اللغات الغربية، على إدخاله في أساليب اللغة العربية. وذلك لأن طرق التفكير وتناول المسائل والموضوعات الثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية. قد تأثرت في بلداننا بالأساليب الغربية مثلما تأثرنا بأساليب الغرب في البناء واللباس ومختلف الفنون فضلا عن الأنظمة السياسية والاقتصادية ومن هنا كان مصطلح (التغريب) يطابق واقعا قائما في ثقافتنا وفي لغتنا[3].

غير أن قيام الإعلام بهذا الدور الكبير في تطوير اللغة العربية، والذي هو أكبر مما أنجزته المجامع اللغوية والمعاهد المختصة، انطوى على تناقضات أو اختلالات بقدر ما رفع من تحديات. وفي طليعة تلك التحديات ثلاثة :

1. تحدّى تحرير أساليب اللغة العربية، بصورة مكنتها من استيعاب فكر العصر ومذاهبه وقيم حداثته. فوقع الاجتهاد في ممارسة هذا التحرير بما انطوى

عليه من صواب وخطأ،واتزان وتهور.واشتجر الخلاف في شأنه بين المحافظين والمجددين.

2. تحدّي جعل الفصحى تخاطب الجماهير الواسعة، بعد أن كانت لغة النخبة بل نخبة الفقهاء وعلماء الدين. إذ لم يكن بد من أن يستعملها السياسيون والمختصون في العلوم الحديثة، ورجال الاقتصاد، والشعراء والروائيون والمسرحيون، وأن ينزل بها الإعلاميون إلى ميادين الحياة اليومية.

3. تحدّي الجمع بين مطالب المحافظة والتجديد، على أساس التيسير والتجديد للنحو والبلاغة. ومتابعة اللحن والخطأ بالتصويب وقيام مجامع اللغة العربية بمواكبة هذا التجديد في إطار من الحفاظ على هوية العربية وسلامتها.

ولم يكن بد من أن تنشأ مستويات شتى للكتابة بالعربية الفصحى بحسب اختصاص كل طائفة ممن يستعملونها. علما بأن ظاهرة التعدد في مستوى الكتابة كانت معروفة في تراثنا القديم أيضا. لأنها راجعة إلى ميادين الاختصاص العلمي. والأدبي لكن هذا التفاوت بين المستويات الأسلوبية، قد نما واتسع في اللغة العربية الحديثة بين فصحى كلاسيكية يتوخاها بعض الأدباء، وفصحى عصرية منفتحة على روافد الثقافة الحديثة، وفصحى قريبة من العامية المهذبة، كما نجدها في لغة التخاطب الشفوي بين المثقفين. ولم يرفع الإعلاميون والصحافيون والكتاب المعاصرون هذه التحديات بسهولة أو بإجماع المعنيين بالشأن اللغوي. وإنما خاضوا في سبيلها معارك ضارية. وسجالات محتدة على مدى القرن الماضي. والمنتظر أن يترسخ مستوى الأسلوب العصري في اللغة العربية بشتى أطيافه الإعلامية والقطاعية في السياسة والاقتصاد والإدارة المغربية.

وبموازاة استمرار المعارك والسجالات حول قضايا اللغة العربية ظلت هذه اللغة تواصل مسيرة التطور. بما تحمل من غث وسمين، واجتهاد وتقليد وإبداع واتباع مدعومة باتساع دائرة قرائها الذين أصبحوا يعدون بالملايين، بعد أن كانوا يعدون بالآلاف فقط على مستوى العالم العربي، وبعد أن أصبحت لغة الإعلام اليومي، في صحف تعد بالمئات في كل بلد عربي. لغة الجامعة والإدارة والإذاعة والتلفزيون، بل ولغة التواصل بين أقطار العالم العربي بمختلف مستويات قرائه. وهو الأمر الذي لم تعرفه العربية في أي عصر سابق من عصورها.

لكن ما حدث خلال هذه المسيرة اللغوية النشيطة، هو تحول الإعلام بفضل تطور المجتمع العربي إلى قطاع من قطاعات التنمية والاستثمار. فأصبح يقوم على قواعد الانتاج والاستهلاك والتسويق. واجتمع فيه الكتاب المؤهلون مهْنيا، ولغويا مع من دونهم، واختلفت المصالح والأهداف في اصطناع الإعلام.وشاعت الاختلالات المهنية والأخلاقية، والتدني اللغوي. فطغت القيم الاستهلاكية على المبادئ المهنية وقيم الفكر الملتزم. وانفتحت الأبواب أمام ضروب من الخلط بين المفاهيم والقيم، وأقحمت الممارسة الديمقراطية في الحياة اللغوية نفسها، بالرغم من غرابة هذا الإقحام. فتحدث كلٌ من شاء عما يشاء، إما عن علم باللغة وغيرة عليها، وإما عن جهل وتعصب عليها. وشرع حق الاختلاف، والتعبير عن هذا الاختلاف، ليصبح سلاحا يحمله كل ذي قلم في وجه من يخالفه. وبذلك اجتمعت عدة أسباب وعوامل على ظهور ما أسميه « الفوضى اللغوية».

ومن غير المعقول أن نتحدث اليوم عن «الحكامة الجيدة» في كل شيء إلا في «اللغة» وفي لغة «الإعلام» على وجه الخصوص. وأن نتحدث عن ضرورة الحفاظ على البيئة التي يتهددها التلوث والتدمير، ولا نتحدث عن ضرورة

الحفاظ على البيئة اللغوية، التي تهدد فوضاها واختلاطها بالأجنبي والدخيل والردئ هويتنا اللغوية.

ومن هنا أصبحت المسؤولية ملقاة على كاهل الجميع. فهي ليست – كما يعتقد لأول وهلة – مسؤولية اللغويين والأساتذة المدرسين وحدهم، ولا مسؤولية الكتاب والإعلاميين وحدهم، وإنما هي أيضا مسؤولية السياسيين وكافة هيآت المجتمع المدني، من منطلق الإيمان بالسيادة الوطنية التي تعد اللغة أحد مظاهرها الأساسية. ومن ضرورة وضع استراتيجية لتدبير الازدواجية اللسانية التي لا مناص منها في عصر تتجاذبه هيمنة العولمة، والانفتاح على العالم كله من ناحية، ومطالب الحفاظ على الخصوصية الثقافية للهوية الوطنية.

الهوامش

1) «البيان والتبيين»، ج 144/2.

2) «الخصائص» لابن جنّي، ج 1/ ص 114، ط/دار الكتب المصرية 1952، القاهرة.

3) أثار هذا الموضوع المستشرق سكيفتش في كتابه «الفصحى الحديثة» ونبه إلى أهمية الدراسة التطبيقية والمقارنة لأساليب اللغة العربية الحديثة. ص/236.ط

4) «العربية تواجه العصر». للدكتور إبراهيم السامرائي. ص 37

الفصحى والدارجة

في الإعلام

محمد العربي المساري

بلا مقدمات، سأتطرق فوراً إلى التباس يكتنف موضوع لغة الإعلام منذ البداية.

هناك مدافعون عن استعمال الدارجة، يتصورون أنهم بصدد اكتشاف أن الشمس تشرق من الشرق وتغرب في الغرب، حينما يسجلون أن الدارجة موجودة، وأنها تشغل الحيز الذي يلائمها.

وهناك من جانب آخر من يشتكون من أضرار استعمال الدارجة، ويتجاهلون أن الشمس والقمر مثل الليل والنهار، ظواهر تجري كل منها إلى مستقر لها.

وما أريد أن أقوله هو أن الفصحى لها مكانها، والدارجة لها مكانها. وما الدارجة إلا عربية يتم فيها التساهل مع القواعد، نظرا للسرعة، ونظرا لبساطة أوحه

الاستعمال. ولهذا يدرج الناس على التعامل بها، فيتغاضون عن الضبط، ويجنحون إلى العبارات التقريبية بلا التزام مدقق بالقواعد، أثناء الكلام المرسل اليومي، ويتواطأون على اعتماد التخمين، قصد التواصل بفعالية وسرعة. ولا يكون ذلك جهلا بقواعد اللغة، ولا تمردا عليها بل أخذا بالنجاعة، حيث لا يكون هناك وقت للوقوف عند النقطة والفاصلة. فالدارجة إذن مشتقة من الفصحى، وهي مفتوحة على ما يجلبه الارتجال.

ويبقى قبل ذلك وفوق ذلك أن الكلام، هو اللفظ المركب المفيد، وأن «الهدرة» محاكاة للكلام، يجب أن تؤدي بدورها وظيفة التعبير بلفظ مركب مفيد. ولكن الكلام كلام والهدرة هدرة. ولابد لهذه أن تقتدي بالأول في القواعد والمرجعية، لأنها تعيش في ظله. وإلا ضاعت المعاني وساد سوء التفاهم، وعسر التواصل بين الأفراد والجماعات.

ومعلوم أن هذه الدارجة المشتقة من الفصحى لا تقتصر على التعبير عن الحاجات البسيطة العابرة، بل إن لها مكانا في الإبداع الفني مثل المسرح والسينما والأغنية. وقد دأب المغاربة على تطويع لغتهم اليومية للتعبير عن الحاجات العابرة وكذلك عن حاجات راقية. وفي كل الحالات فإنهم لا يستعملون إلا اللغة العربية بالذات، وليس مثل المسيو جوردان الذي أدرك بعد شرح، أنه كان يتحدث نثرا دون أن يدري.

في ظل كل هذا، فإن جوهر مهمة الإعلامي، هو أن يُعلم (بضم الياء). أي أن يبلغ رسائل تتضمن أخباراً وأفكاراً. وتحذوه في أداء وظيفته ضرورتان. الأولى هي أن يبلغ تلك الرسائل، فيلزمه إذن شرط الوضوح، واعتماد رموز وقواعد

متواطأ عليها فيما بين الأفراد والجماعات. والضرورة الثانية هي أن يكون للعبارات التي يستعملها الإعلامي في تبليغ رسالته، والأساليب التي يتبعها، مدلول متعارف عليه، لكي لا يحدث التباس عند تداول الألفاظ والتراكيب.

وبعد ذلك فالإعلامي مطالب بأن يوصل رسائله إلى أوسع قاعدة ممكنة، وهذا ما قصدته في الخلاصة التي بينت بها ما أريد أن أطرحه في هذه الورقة. فقد قلت إن الإعلامي ملزم بطاعة ضرورتين. ضرورة البيان، وضرورة الإتقان. أي أن يوصل رسائل وأن يصنع ذلك بحرفية تطيع قواعد الصنعة.

صدر مؤخرا لرجل خَبَرَ الإعلام بمختلف أجناسه ومجالاته، طيلة ما يزيد على ستين عاما، هو ذ. عبد الله شقرون، كتاب بعنوان « أدب وفن من المغرب»، تطالعنا في فصله الأول نبذة مفيدة عن الفصحى والدارجة. وهذا يدل على أن الإشكاليات التي تطرحها هذه الثنائية (الفصحى والدارجة)، هي موضوع تأمل من لدن المشتغلين بصناعة الإعلام. وقد سبق للأستاذ شقرون أن تعرض للموضوع ذاته في كتابه «سنوات في كتابة المسرحيات والتمثيليات» (ص 23). وأيضا في كتابه «في الثقافة المسرحية» (ص 161).

وكذلك صنع مصطفى بغداد في كتابه الجامع بعنوان «في المسرح المغربي قبل الاستقلال»، وذلك في معرض التنقيب عن مراحل تطور الكتابة الفنية في المغرب. وأنقلكم إلى هذا الأفق لأن الدارجة تفرض نفسها في مختلف التعبيرات التي تقدم للجمهور والمشروطة بمراعاة مقتضيات التواصل مع هذا الجمهور. وقد أورد ذ. بغداد في كتابه المشار إليه (ص. ص. 242/241) فصلا من صنف النقد الفني كتبه عبد الكبير الفاسي، (ولعله عبد الكبير بن عبد الحفيظ) حلل فيه

مسرحية «الأوصياء» للشاعر م. القري. وانتقد الفاسي مخالفة القري للواقعية الفنية، حينما جعل اليهودي والبربري، وهما من شخصيات المسرحية، يتكلمان بالعربية الفصحى. وهذا المقال الذي أشار إليه بغداد منشور على طول وعرض الصفحة الأولى بكاملها من جريدة السعادة، (العدد 4085 بتاريخ 20 فبراير، 1934، وليس 30 فبراير كما ورد في الكتاب).

و يخبر عبد الله شقرون بأنه كتب ما يزيد على خمسمائة عمل درامي، تؤلف آلاف الصفحات، لا يقل ما كتب منها بالدارجة عن الثلثين. ويذكر من جهة أخرى أن إنتاجه هذا لم يكن بدعة، بل كان مسبوقا بما تضمنته سرّابات الملحون، وبراويل الطرب الأندلسي، كما أنه كان رديفا لما أبدعه مؤلفو الأغنية المغربية العصرية.

وبسبب شيوع الإذاعة ثم التلفزيون، فإنه يمكن القول إن لغة دارجة جديدة قد أنشئت وشاعت في مختلف مناطق المغرب، وقربت الأذواق بل إنها أغنت القاموس المتداول وقلصت الفواصل فيما بين مختلف المناطق. وتعزز ذلك بفضل المسرح والأغنية. وهذا الانتشار، الذي حدث لمختلف أبواب الإبداع الفني في السمعي البصري هو أضعاف مضاعفة لما تم في الصحافة المكتوبة.

وهذه بدورها خضعت لتهذيب وقع تدريجيا منذ نهاية القرن التاسع عشر في مصر والشام، وذلك من خلال تبسيط التعبير، والابتعاد عن التقعر، مما أدى إلى لغة وسطى هي التي روجتها الصحافة حينما تفشى انتشارها.

وفي غمرة هذه الصيرورة حدث شيء أساسي هو أن الرسائل الثقافية والإبداعات الفنية لم تبق مقتصرة على الخاصة. وهذه مسألة كانت لها انعكاساتها،

وأدعوكم إلى التأمل في عواقب ذلك على صعيد الواقع. ومن جملة العواقب أن المرسل في الإذاعة أخذ يتكيف مع مقتضيات وصول رسالته إلى جمهور واسع، من حيث الأسلوب، ومن حيث اللغة المستعملة في هذا المجال أو ذاك. ففي مجال معين لا يحتمل استعمال غير اللغة العالمة، وفي مجال آخر لا يمكن التعامل إلا باللغة التي يفهمها العامة.

أما حينما شاعت الفضائيات التلفزيونية، الناطقة كل منها بلهجة بلدها، فقد تعززت المسيرة الرامية إلى إشاعة المعرفة والأفكار بلغة في متناول أوسع جمهور ممكن. وأهم ما حدث هو أن مركز الدارجة تعزز في الحوارات السياسية التي تستهدف الوصول إلى جمهور واسع. وهو رهان مهم في هذا النوع من البرامج السمعية البصرية. وهذا النوع من المتحدثين يتميز ببساطة تناولهم للمسائل التي يريدون أن يعرضوها على الجمهور الواسع. ثم إن هذه الفئة ليس التضلع في اللغة من سماتها، لأنه مطلوب منها كحد أدنى أن يكون الواحد من أفرادها حائزا للشهادة الابتدائية. وبذلك لم تبق برامج المنوعات من مسرحية وغنائية وحدها مستأثرة باستعمال اللغة العامية.

ثم إنه حدث في المغرب بالذات، كنتيجة لظهور الإذاعات الخاصة، أن أطلق مسلسل التنافس فيما بين هذه الإذاعات لاكتساب أوسع قاعدة ممكنة من الجمهور، مما دفعها إلى الإكثار من البرامج الترفيهية والرياضية ومناقشة القضايا الاجتماعية اليومية التي تتطلب مشاركة المستمعين في النقاش، وكل هذا رفع حصة الدارجة. وهذا التكريس له عواقب.

يجب القول إن هذا التكاثر في الإذاعات هو نتيجة تحرير السمعي البصري. وبما أن هذا التحرير أمر لا رجعة فيه، فيجب التنبه إلى أن تكاثر الإذاعات الخاصة

سيجلب تزايد استعمال الدارجة. كما أنه مع إنشاء محطات جهوية، سيملي عنصر مراعاة القرب من الجمهور، أن يقع في كل جهة تفضيل اللهجة السائدة لدى جمهور المستمعين والمشاهدين.

ومعلوم أن هذه المحطات الخاصة، تعتمد في تسييرها على المداخيل النابعة من الإشهار الذي لا يمول إلا البرامج التي يقبل عليها الجمهور الواسع. أي أن المسار الذي دخلنا فيه بتحرير السمعي البصري سيجلب عادات جديدة للتلقي، تبعا للآليات التي تحكم العلاقة بين الجمهور ومواد الفرجة التي تقدم له، وهي مرتبطة بطرق التمويل. ومن أجل هذا استحدث جهاز قياس التعايش مع الإعلام السمعي البصري، وهو مرفق يتطلع إلى خدماته المعلنون والمبرمجون.

فما الذي يمكن أن يحدث ؟ ليس رجما بالغيب القول إنه يتوقع نزول مستوى البرامج في ساعات الإقبال الكثيف، أي أثناء ما يعرف بالبريم تايم (ما بين السابعة والتاسعة مساء). وهذا ما وقع في بلدان أخرى، حيث أدى السعي وراء استرضاء العامة، ما سمي في إسبانيا على لسان رئيس الحكومة نفسه، بتلفزيون الزبالة.

في ظل هذه المواصفات العامة يجب القول إن الإعلام السمعي البصري، وهو الذي يخاطب الجمهور الواسع، سيستعمل اللغة الدارجة في المكان الأول. ويبقى فقط التفكير في أي دارجة ستسود المجال، في مناخ تتعرض فيه الفصحى لمعاول الهدم وأحيانا للمحاربة الشديدة.

إننا نرى من الآن أن اللغة المستعملة في برامج الإذاعات الخاصة قد اصطبغت نهائيا بصبغة سوقية اضطرت المجلس الأعلى للسمعي البصري إلى

أن يتدخل لحماية الذوق العام. وفي موازاة ذلك تفاحشت في العشرية الماضية، الاستهانة باللغة العربية إلى درجة أمكن معها القول إن المغرب آخذ في الانتقال من بلد ثنائي اللغة، (فرنسية وعربية)، إلى بلد سيستغني شيئا فشيئا عن العربية، ليفسح المجال إلى الفرنسية وحدها.

وحتى الآن تسود ظاهرة الفرنسة العارمة والمبيتة والمدعمة من لدن ذوي القرار الاقتصادي والسياسي، حيث يبذل جهد عنيف من أجل التمكين للفرنسية، على حساب كل من الفصحى والدارجة والأمازيغية.

ولا يفوتنا أن نسجل في نفس الوقت أن الجمهور يزداد انحيازا للمادة الإعلامية المقدمة بالعربية. وهناك أرقام تستمر في تأكيد الاتجاه الواضح للجمهور في الإقبال أساسا على الصحافة المكتوبة بالعربية، والذي لا تنفتح شهيته إلا للفضائيات الناطقة بالعربية. وقد سبق لي أن قدمت أرقاما ذات دلالة واضحة في هذا الاتجاه.

وأضيف اليوم الأرقام المتعلقة بالفترة ما بين 12 غشت و9 سبتمبر2010، أي أحدث ما بين أيدينا، وهي تقول إن حصة القنوات المغربية : (الأولى) و(القناة الثانية) و(المغربية) يقدر جمهورها بـــ 39.7 %. وتبعا للأرقام الأخيرة لماروك ميتري فإن البرامج العشرة الأولى في كل من القناتين الوطنيتين لا يوجد من بينها أي برنامج ناطق بالفرنسية. ولابد أن نشير إلى أن الفضائيات الأجنبية يشاهدها من المغاربة 60.3 %. وهي في الغالب فضائيات عربية، لأن استطلاعا أجري في سنة 2008 دل على أن القنوات الفرنسية تأتي في المرتبة الثانية عشرة بنسبة مشاهدة تقدر بـــ 0.5 %.

إن هذا الاستطراد السريع لذكر الحصص الهزيلة للبرامج المنجزة بالفرنسية غرضه فقط هو بيان الحد الذي تذهب إليه معاكسة الجمهور في المغرب، بحيث أن الفرنسية مفروضة، ومحاربة العربية في الإعلام السمعي البصري وفي الإشهار، عملية مستمرة منذ عقود، بلا جدوى كما هو واضح.

وفيما يخص قراءة الصحف المكتوبة فإن الأرقام التي تنشرها هيئة مراقبة الروجان التي تحتكم إلى تقاريرها وكالات الإشهار والمقاولات الصحافية تؤكد بدورها هيمنة الإعلام المكتوب بالعربية. وإليكم الأرقام :

جاء في تقرير سنة 2007 أن مجموع ما بيع من الجرائد اليومية المكتوبة بالعربية كان هو 207.823 نسخة. بينما كان مجموع ما بيع من الجرائد اليومية المكتوبة بالفرنسية هو 93.402 نسخة.

وجاء في تقرير سنة 2009 أن المبيعات من الجرائد اليومية بالعربية بلغت 211.949 نسخة. بينما بلغت مبيعات الجرائد اليومية بالفرنسية، 55.694 نسخة. أي أنه في سنتين ارتفع عدد المبيعات من الجرائد المكتوبة بالعربية، وانخفض عدد الجرائد المكتوبة بالفرنسية.

وأعود إلى موضوعنا وهو الدارجة، فأذكر نقطتين. الأولى هي أن فرض الدارجة ليس وراءه فقط عنصر الفعالية الذي أومأت إليه كأحد الدوافع التي تملي على الإعلامي مقتضيات الوصول إلى الجمهور الواسع، بل هناك سعي حثيث مدبر، ازداد استئسادا في السنوات العشر الأخيرة، وهو سعي يهدف إلى ضرب الفصحى بالدارجة والأمازيغية. والنقطة الثانية هي أن ما يتبلور حاليا على إيقاع

تكريس دور الإذاعات الخاصة، هي أنه تتم حاليا صياغة دارجة مغربية على مقاس فئة عاجزة عن التعامل بحس فني راق مع اللغة.

لقد تدخلت في المشهد الإعلامي بنشاط ملحوظ وكالات الإشهار، ذات التوجه الفرانكوفوني، التي بالغت في فرض الدارجة، ليس فقط في النداءات الإشهارية السمعية البصرية، حيث يكون استعمالها معقولا، بل إن تلك الوكالات تصر على استعمال الدارجة في الملصقات الإشهارية التي تفرض نفسها على المارة في الشارع. وقد سبق لي أن كتبت أن بعض العبارات تكتب في تلك الملصقات بطريقة هي أقرب إلى الألغاز.

وأريد أن أنبه مرة أخرى إلى الخطورة التي ينطوي عليها استعمال عبارات بالدارجة في تلك الملصقات، بالنسبة للناشئة، بحكم أن تلك الملصقات المزروعة في الشارع، تخاطب مخيلة المارة بإلحاح، وتحفر في الذاكرة أثرا لا يمحى. ولكثرة اصطدام العين بالعبارات المضمنة في تلك الملصقات صباح مساء لعدة أيام، فإن الناشئة التي تبصر ذلك يستقر في روعها أن الطريقة التي تكتب بها تلك العبارات هي مقبولة ومطابقة للقواعد، أي أن تلك المشاهدات تحطم كل ما تم تلقينه في المدرسة.

والمسؤولية في ذلك ترجع إلى المجالس المنتخبة التي ترخص باستعمال تلك الملصقات. فهي التي توافق على النصوص الواردة في تلك الإعلانات. وبهذا فإن أعضاء المجالس هم الذين يفرضون على المارة، بقرارهم وبسكوتهم، أن يتحملوا تلك التجاوزات الخطيرة في الإملاء والتراكيب، ويهدمون كل ما تبنيه المدرسة بجهد جهيد. وقد سبقت الإشارة عدة مرات إلى هذه الإساءة البالغة

للرصيد اللغوي للأطفال، ولكن المجالس البلدية في لهو عن القيام بمسؤوليتها، وهي بذلك مساهمة في التلوث البصري الذي تنقله تلك العبارات. وقد حدث هذا الاكتساح العارم للملصقات الإشهارية، في نطاق فرض اللغة الفرنسية، المصحوب بطرد الحرف العربي من الشارع المغربي.

ومن جانب آخر يجب التحذير من عواقب افتقاد الحس الفني للتعامل مع اللغة، الذي يظهر في مجالين هما السينما والإذاعات الخاصة.

في السينما، يتعاطى لكتابة السيناريو فنيون لهم باع في ميدانهم، ولكنهم لا يستعينون بكتاب حوار متخصصين، ويلجأون هم إلى كتابة الحوار، الذي هو مفكر فيه بالفرنسية، ويصوغونه بدارجتهم الفقيرة، المكتسبة بصعوبة، غالبا بسبب ظروف النشأة أو التكوين في الخارج. وهم يقومون بذلك مستسهلين هذه المهمة في أغلب الأحوال، في حين أن الحوار مسألة دقيقة، وباب للإبداع له شروطه. وبسبب عدم اتباع تلك الشروط يأتي الحوار الذي يكتبونه غير موفق، وأحيانا غير مطابق لما هو مكتوب بالفرنسية في أسفل الشاشة.

ومن جهة أخرى نجد أن الدارجة المستعملة في الإذاعات الخاصة تتميز علاوة على الارتباك بأنها مزيج «الفرناربية» التي تطرق السمع برنة غريبة، تكاد توحي للسامع بأن اللهجة المغربية هي تركيبة هجينة، على غرار المالطية أو الجزائرية التي كان يتندر بها في زمن ما.

وهذه الممارسة تدخل في تمرين الأذن المغربية على تقبل لغة تقيم جسرا للجواز توا نحو الفرنسية، وهو ما يسعون إليه. إذ أن هناك حملة وتحاملا على

العربية عموما. ويتم ذلك أحيانا بدوافع إيديولوجية، وصولا إلى تقليل الارتباط بالمشرق، وأحيانا يتم ذلك لمجرد الفضول والمزاج أو العجز.

وقد نشر في جريدة مغربية مثلا أن المتكلمين في رثاء الكاتب والصحافي عبد الفتاح الفاكهاني، تكلموا «فقط» بالفصحى. وقالت الصحافية التي كتبت التغطية في رنة أسف، إنه كان هناك نص وحيد بالفرنسية هو قصيدة. وبعد التأفف مما سبق قالت «كأنه لم يكن بإمكان الدارجة المغربية الجميلة أن توصل مشاعر الحزن، لربما يصل صداها أكثر وبقوة إلى حيث المثوى الأخير لعبد الفتاح». وهذا كلام نشر في صحيفة يومية تصدر بالعربية، وليس في مجلة كانت قد أصدرتها مواطنة أميركية بطنجة اسمها «أخبار بلادنا»، أو في مجلة «نيشان» التي كانت تكثر من المواد المكتوبة بالدارجة.

ويجب الإلحاح على أن المجال الإذاعي يسوده تسيب لغوي، أبرز ميلا إلى السوقية لا تقتصر على المفردات والتراكيب بل تتعلق بالمضمون، مما يخلق نوعا من الانحطاط والميوعة.

ويتم هذا في جو حملة وتحامل، بقصد التمهيد للتخلي عن استعمال الفصحى في المدرسة. وجاء من قال في ندوة بالدار البيضاء إن الدارجة هي الوسيلة لقطع الطريق على الأصولية. وقيل كذلك إن اللغة الفصحى هي لغة أجيال مضى عهدها.

على أنه يجب التذكير بأن أغلب أصحاب هذه الفتاوى، لا يستعملون العربية في حياتهم اليومية لا بالدارجة ولا بالفصحى. وقد حث أحدهم – في

افتتاحية - على القول «كليكي على السوري» لأن ذلك أقرب إلى «منطق» الدارجة، من قول «اضغط على الفارة».

والتفسير لكل هذا واضح : يجب الابتعاد ما أمكن عن العربية، وحشو القاموس المغربي أكثر ما يمكن بالفرنسية. ولكن هذا يعاكس ميول الجمهور. وهو مخالف للمنطق السليم. ويجب تصحيحه. وفي أجواء يطبعها الامتثال إلى قواعد العمل التي أتى بها تحرير السمعي البصري، وأهمها التنافسية، سيكون على معاهد التكوين أن تخلق وعيا تجاه ما تطرحه هذه الممارسات. كما أن جمعيات المستهلكين يجب أن تصبح ذات حضور جدي، وأن تكتسب عضلات قوية، لكي تتمكن من الصراع بفعالية من أجل حماية الجمهور.

وفي غمرة كل هذا ستفتح على مصراعيها جبهة الدفاع عن الإعلام العمومي، والتمكين له من حيث الكفاءة، وارتفاع المستوى، لكي يقدم للجمهور خدمة تتسم بالجودة. وكما هو الحال بالنسبة للتعليم العمومي والصحة العمومية، نتوقع أن يتقوى الدفاع عن كفاءة وجودة الإعلام العمومي.

التصويب اللّغوي
في الخطاب الإعلامي

محمد بنشريفة

تمهيد

بدأت حركة التصويب حين ظهر الخطأ واللحن في أواخر القرن الأول للهجرة، بعد الفتوح الإسلامية واختلاط العرب بغيرهم من الشعوب التي دخلت في الإسلام وتكلمت بلغة القرآن، فكان هذا دافعاً إلى حماية العربية وسبباً لنشوء ما سمّي بمبدأ تنقية اللغة[1]، وظهور نوع من المؤلفات في لحن العامة، بدأها علي بن حمزة الكسائي، ونحا نحوه آخرون من مختلف العصور في المشرق والمغرب. وقد عدّ بعض الباحثين في هذا المجال أزيد من خمسين كتاباً من تراث لحن العامة[2]. مما كانت له فائدة كبيرة في دراسة التطور اللغوي ومعرفة مظاهره في مختلف الأعصار والأمصار العربية[3]، وينبغي هنا أن أشير إلى أن

المقصود بالعامة في الكتب المذكورة هم من يمكن تسميتهم بعامة الخاصة أو من يدعون اليوم أنصاف المثقّفين، وهذا المعنى هو الذي يوضحه أبو بكر الزبيدي بقوله : «فألفيت جملاً... ممّا أفسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه أو وضعوه في غير موضعه، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة، حتى ضمّنه الشعراء أشعارهم واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة في رسائلهم»[4].

وذكر بعد هذا أنه لم يجتلب «ما أفسده دهماؤهم وسقّاطهم مما عسى أن لا يعزب عمّن تمسّك بطرف من الفهمّ[5]، ومما يدل على هذا أيضاً عناوين بعض الكتب التي ألفت في اللحن، مثل : «درة الغواص في أوهام العوام والخواص» للحريري، و«التنبيه على غلط الجاهل والنبيه» لابن كمال باشا.

ونشير أيضا إلى أن هذا الذي سمّاه الأقدمون لحناً يعتبره اللغويون المحدثون تطوّراً لغوياً نشأ من طبيعة اللغة باعتبارها كائناً حياً يخضع لما يخضع له الكائن الحي من نشأة ونموّ وقوة وضعف، فظهرت بهذا المعنى أبحاث أنجزها عرب ومستعربون[6].

ولما صدرت الجرائد في العصر الحديث – وهي أول وسائل الإعلام ظهوراً – عاد المؤلفون إلى الحديث عن التصويب اللغوي والتأليف فيه، ولعلّ أول هؤلاء المؤلفين المحدثين هو الشيخ إبراهيم اليازجي صاحب كتاب «لغة الجرائد»[7] الذي قام فيه «بتصحيح ما تداولته الأقلام من الأوهام»، وقد وجد أن بعض الأوهام التي وقع فيها أصحاب هذه الأقلام وقعت قبلهم لقوم من أكابر الكتاب، ومن أمثلة ذلك قولهم : لا يخفاك أن الأمر كذا، فقد جاء في «نفح الطيب» للمقري : «ولا يخفاك حسن هذه العبارة»[8]، والصواب : ولا يخفى عليك.

وقد كان اليازجي أول من أشار إلى تأثير اللهجة العامية والترجمة الحرفية عن اللغات الأجنبية في العربية الحديثة، وهو التأثير الذي طما بحره بعد ذلك.

ومن الغريب أن الأخطاء اللغوية التي ذكرها اليازجي ومن جاء بعده، ما يزال بعض الكتاب يرتكبونها إلى الآن، وقد تحدث مؤلف كتاب «أخطاؤنا في الصحف والدواوين» عن هذا الحال، فقال : «وعندي أن إصلاح كلام هذه الفئة لا يكون بالتنبيه على عثراتها والإشارة إلى ما ينبغي إطراحه من مصطلحاتها ومواضعاتها، فهذا أمر يطول حديثه ولا يقنع، ولو ألّف فيه معجم كـ «اللسان»، ولا سبيل لمعالجة الداء إلاّ بتعهّد أسبابه الأولى وتدبّر علله الأصلية، فكتابنا من لغتهم على ما رأيت من البعد والغربة، ومن الاعتزال والوحشة، فلا مندوحة إذاً عن اقترابهم منها بالتلطف لها، والتوفر على دراستها»[9].

لقد قيل هذا الكلام في الأربعينات من القرن الماضي وهي سنوات كان فيها بعض من يكتبون في الصحف بمصر والشام والعراق من أئمة البيان، فأين نحن الآن، من ذلك الزمان.

لكن الإنصاف يوجب ألا نبخس الصحافة حقّها، ويفرض أن نعترف بفضلها، ونشيد بدورها في إحياء اللغة الفصحى، وإشاعتها بين الناس، وإسهامها في جعل كثير من المفاهيم والمصطلحات متداولة ومستعملة عندهم، وكذلك الإذاعة التي كان لظهورها في البلاد العربية أثر عظيم فيما ذكرنا لعله فاق أثر الصحافة، وأستشهد هنا على سبيل المثال بكلمة للشيخ محمد الفاضل بن عاشور وهي قوله : «لما شاعت أحاديث المذياع في أوساط الأمّيين كثر ورود الألفاظ والتراكيب الفصحى على أسماعهم فألفوها، وبذلك بدأت المفردات العامية

تتناقص، والمفردات الفصحى تكثر، وصيغ النطق تعتدل، حتى تطورت اللهجة العامية تطورا عظيما، وذلك من أمتن دعائم الوحدة العربية الكاملة»[10].

إن التصويب اللغوي في وسائل الإعلام الذي اهتم به عدد من المؤلفين طوال القرن الماضي نشأ عنه رأيان : أحدهما يدعو إلى حماية اللغة وصيانتها وتنقيتها وصفائها، وينتقد أي محاولة للخروج عن سننها المقررة، ولا يسكت عن أي تهاون في الأخذ بها، ومعظم المجمعيين والجامعيين من أصحاب هذا الرأي، وسأختار مثالاً له من محاضرة للجامعي المجمعي سعيد الأفغاني تحدث فيها عن لغة الخبر الإعلامي في الوكالة العربية السورية للأنباء، ومما جاء فيها :

«وصرنا نلمس في غير ما قطر عربي ضعف بعض المذيعين في ثقافتهم عامّة وفي لغتهم العربية خاصة، فصارت بعض الأحيان أداة هدامة تهدم كلّ ما تعب في بنائه مدرّسو اللغة. وطفقت الدول تنفق على الإذاعات عشرات الملايين لهدم ما أنفقت في بنائه مئات الملايين، وينبغي مكافحة هذا الوباء في الصحافة والإذاعة وسائر أجهزة الإعلام»[11].

ومن جملة ما دعا إلى تصويبه قولهم : القانون الدُّوَلي بضم الدال وفتح الواو، والصواب الدَّوْلي بفتح الدال وسكون الواو[12].

أما الرأي الثاني فيدعو أصحابه إلى تبسيط اللغة وتقريبها من أكبر عدد من القراء والمستمعين، وهم يقولون : إن الفضل فيما وصلت إليه العربية الحديثة يرجع إلى الصحافة، وجل أصحاب هذا الرأي من الصّحافيين، ومنهم أديب مروة الذي يقول : «إن الأسلوب السهل المشرق الذي وصلنا إليه اليوم في الكتابة

بلغتنا العربية لا يعود الفضل فيه إلى معلّمي اللغة في المدارس والكليات، ولا يعود الفضل فيه إلى الكتاب والأدباء القدامى، بل الفضل الأول في هذا الأسلوب يعود إلى صحافة اليوم»[13].

ويرى عبد اللطيف حمزة أن «المعين الأول الذي يستقي منه المعجم اللغوي للصحافة في كل أمة من الأمم هو الشعب»[14]. وقد ذهب إلى أن لغة الصحافة إنما هي عامية معربة، أو مفصّحة. وقال : «والعجب كل العجب أن نرى بعض المجدّدين في الأدب يطالبون ملحّين بين الحين والحين باصطناع اللهجة العامية في الكتابة تيسيراً على القراء وإشراكاً لأكبر عدد منهم في التعليم والثقافة. وما درى هؤلاء المجدّدون، وهم يتعبون أنفسهم في هذا السبيل، أن الصحافة الشعبية تقوم لهم بهذا العمل الجليل، وتتقدم كل يوم خطوة جديدة نحو هذه الغاية، ولكن من غير أن تثير عليها ضجّة من جانب المحافظين المتزمتين الذين يحمون اللغة الفصيحة من أن يتسرب إليها بعض الألفاظ والجمل التي ليست منها في الحقيقة».

ويبدو أن هذا الرأي الذي يدعو إلى استعمال لغة خفيفة في وسائل الإعلام هو الرأي الغالب الآن، ويسمي بعضهم هذه اللغة الفصحى المعاصرة.

أنتقل بعد هذه اللمحة السريعة عن حركة التصويب اللغوي في وسائل الإعلام بالمشرق إلى الحديث عن التصويب اللغوي في المغرب، وهو قليل بالقياس إلى ما رأيناه لدى المشارقة، وسبب ذلك أن الصحف لم تظهر في المغرب إلا في عهد متأخر، وكانت جريدة «السعادة» التي صدرت في طنجة سنة 1904 ثم نقلت إلى الرباط حيث ظلت تصدر إلى سنة 1956 هي أطول

الجرائد عمراً في عهد الحماية الفرنسية، وقد أشرف على تحريرها في العقود الأولى بعض اللبنانيين والجزائريين الذين استقدمتهم الإدارة الفرنسية[15]، وكان كتابها ومراسلوها من بعض المغاربة الذين درسوا العلوم الدينية والأدبية[16]، ولهذا كانوا يحافظون على جودة الأسلوب ونصاعته، ويمكن تشبيه هذه الجريدة من حيث الهدف والأسلوب بجريدة «المقطَّم والمؤيد» في مصر:

وفي العقد الثالث وما بعده من القرن الماضي ظهرت صحف أنشأتها الحركة الوطنية في شمالي المغرب وجنوبيِّه، وأشهرها جريدة «العلم» التي ما تزال تصدر إلى الآن، ولم يكن في هذه الصحف الوطنية ولا في تلك الصحف الرسمية صحافيون محترفون كما كان الأمر في المشرق، وإنما كان معظمهم ممن درس في المعاهد الأصلية، ومنهم من درس في المدارس التي أنشأتها إدارة الحماية الفرنسية[17] وكانوا في الجملة يتابعون ما يصل إلى المغرب من الجرائد والمجلات المصرية وغيرها، فيتأثرون بأساليبها.

ولما كان استقلال المغرب حدث تطور كبير في التعليم ووسائل الإعلام من حيث الكم، ولكن كان لذلك تأثير على الكيف، وأسهم فيه انتشار اللغة الفرنسية في عهد الاستقلال انتشاراً لم يعرفه المغرب في عهد الحماية، فأصبحت الثنائية اللغوية في المغرب أمراً واقعاً طوال النصف الأخير من القرن المنصرم وما تزال، وفي هذه الحقبة ظهر الضعف اللغوي في وسائل الإعلام، وظهرت بعض الكتابات في التصويب اللغوي، ولعل أشهرها ما كتبه الدكتور تقي الدين الهلالي، فقد نشر سلسلة مقالات في مجلة «دعوة الحق» التي تصدرها وزارة الأوقاف بالمغرب وسمّاها «تقويم اللسانين». قال : «المراد باللسانين : اللسان والقلم، فإن العرب تقول : القلم أحد اللسانين، والمقصود هنا إصلاح الأخطاء التي تفاقم

أمرها في هذا الزمان حتى أصبحت مألوفة عند أكثر الخاصة بَلْهَ العامة، فشوهت وجه اللسان العربي المبين، ورنّقت صفو زُلالِه المَعين»[19] وقد بدا لهذا العالم المغربي الذي طوّف كثيرا ومارس العمل في الإذاعة والصحافة وزاول التأليف والترجمة أن يحذو حذو إبراهيم اليازجي وأسعد داغر، ويكتب في موضوع التصويب، «أداء الواجب للغة الضاد، وصوناً لجمالها من الفساد».

وقد نبّه تقي الدين الهلالي في هذه المقالات على أشياء لم يذكرها غيره ممن كتب في الموضوع، ولكنه كان يطيل حبل الكلام، ويخرج إلى الاستطراد، ويحتد في الرد؛ ولهذا لا يقبل بعض القراء على ما يكتبه[20].

وممن لهم إسهام في التصويب اللغوي بالمغرب، عبد الله كنون، ومحمد الفاسي، ومحمد بن تاويت، ومحمد الحلوى، وأحمد الأخضر، وغيرهم[21].

ولما تأسست أكاديمية المملكة المغربية في سنة 1980 كان السهر على سلامة اللغة العربية وحسن استعمالها من الأهداف المنصوص عليها في قانونها التأسيسي[22]، وتحاول لجنة اللغة العربية في الأكاديمية العمل على تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع المشرفين على وسائل الإعلام والتعليم والترجمة، وقد قامت بجهود في جميع هذه المجالات، فرصدت الاستعمال اللغوي في الإذاعة والتلفزة والصحافة،وحصرت مجموعة من الأخطاء، وقامت بتصويبها في قوائم وجّهتها إلى وسائل الإعلام المذكورة[23].

وقدمت مقترحات إلى المسؤولين عن الإعلام كان منها :

1- تقوية دروس اللغة العربية في المعهد العالي للصحافة.

2- العناية بتدريب الطلاب في هذا المعهد على حسن الإلقاء والتلاوة.

3- حسن اختيار العاملين في أجهزة الإعلام، وإسناد العمل لمن هو أهل له.

4- تعيين مراجعين لغويين في الإذاعة والتلفزة، والصحف.

5- تنظيم دورات تدريبية منتظمة للمحرّرين، والمذيعين، ومقدّمي البرامج في الإذاعة، والتلفزة.

6- إحداث جوائز تشجيعية تمنحها وزارة الإعلام للمتفوّقين في العمل الإذاعي والتلفزي المتميّزين بحسن استعمال اللغة العربية تحريراً وإلقاء.

ولتيسير الأداء اللغوي السليم أشارت لجنة اللغة العربية على المسؤولين عن وسائل الإعلام بتوفير بعض الوسائل التكميلية، ومنها :

1- شكل الكلام المكتوب والمرقوم وضبطه بإشراف مراجعين لغويّين.

2- توفير معاجم المصطلحات الإعلامية الميسّرة ومعاجم الألفاظ الشائعة في ميادين العلم والثقافة والحضارة.

3- توفير «معجم جغرافي» يضبط أسماء الأماكن والبلدان[24].

وقد تعزّز عمل لجنة اللغة العربية في الأكاديمية بتنظيم ندوة حول «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، شارك فيها أكاديميون ومجمعيون وجامعيون من المغرب وبعض الأقطار العربية، وتناولت أبحاث المشاركين في الندوة

قضايا المعجم العربي، والرصيد اللغوي، والتعريب، والترجمة، والمصطلح، والازدواجية اللغوية، ومناهج تعليم اللغة العربية، وأثر لغة الصحافة ووسائل الإعلام في تطوير اللغة العربية وتنميتها، وقد نشرت الأكاديمية هذه الأبحاث ضمن سلسلة الندوات من مطبوعات الأكاديمية[25].

وكان للجنة اللغة العربية اهتمام كبير كذلك بدراسة موضوع الترجمة، إذ من أهداف الأكاديمية أيضاً السهر على إتقان الترجمة من اللغة العربية وإليها، وقد صدرت عنها مقترحات وتوصيات في هذا الموضوع، منها التأكيد على توافر الشروط الضرورية فيمن يقوم بالترجمة كإتقان اللغتين المترجم منها والمترجم إليها، والتخصص في المادة التي هي موضوع الترجمة، وتوافر أدوات العمل الضرورية كالمعاجم المتخصّصة ومضابط المجامع اللغوية، وقد وجهت تنبيهات إلى المعنيين بأمر الترجمة حول ما شاع من فساد في ترجمة عدد من مفاهيم الحضارة، والثقافة، والتّقانة، والأعلام الجغرافية، وغيرها. ودعت إلى توحيد الضوابط الخاصة بكتابة الأعلام الأجنبية بالحروف العربية، وتقدمت بمشروع لإنشاء معهد عالٍ لضبط المصطلحات والترجمة، ونظمت ندوة للترجمة العلمية، شارك فيها باحثون من المغرب والمشرق، وقد نشرت أعمال هذه الندوة كذلك ضمن سلسلة الندوات التي تصدر عن الأكاديمية[26].

ومن المواضيع التي دُرست في لجنة اللغة العربية أيضاً موضوع «الحرف العربي والتكنولوجيا» وقد عُقدت له ندوة ساهم فيها خبراء في تكنولوجيا المعلوميات، وكانت الغاية المنشودة منها هي البحث عن أحسن وجه لتعامل الحرف العربي مع هذه التكنولوجيا المتطوّرة[27].

وقد كان للجنة أيضا رأي في إصلاح التعليم، وتحسين برامج اللغة العربية، ومراجعة بعض المعاجم التي عرضت عليها.

ونحن نتعاون كذلك مع اتحاد المجامع العربية في مختلف الأعمال التي يدعو إليها.

إن هذه الجهود التي عرضتُ عناوينها باقتضاب شديد هي دون مطامحنا المنشودة؛ لأن اللجنة كانت تعتمد على جهود أعضائها، وعددهم محدود، وهي تفكر الآن في الاخذ بنظام الخبراء واختيارهم من بين الأساتذة الجامعيين للاستعانة بهم في إنجاز برامجها.

وأريد أن أنوّه بجهود تقوم بها بعض المؤسسات عندنا في خدمة اللغة العربية ومنها مكتب تنسيق التعريب الذي يواصل عمله الجليل من خلال المعاجم ومجلة «اللسان العربي». ومنها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب الذي ينظّم ندوات، ويدعو إلى محاضرات، ويصدر بانتظام مجلة أبحاث لسانية، وقد نشر في السنوات الأخيرة معاجم في المعلوميات والتعمير والنباتيات. وللجامعات المغربية وبعض الجمعيات وبعض الأفراد جهود مشكورة في خدمة اللسان العربي.

بيْد أن اللغة العربية التي هي اللغة الرسمية بنص الدستور ما تزال مضارّة باللغة الفرنسية في مجالات متعددة، وهي إلى الآن ليست اللغة المستعملة في دوائر المال والاقتصاد، كما أن الثنائية اللغوية في التعليم والصحافة والإذاعة والتلفزة ما تزال سارية، ولعل أبلغ ما يدل على هذا الوضع هو العنوان التالي : «ما مستقبل جريدة تصدر بالعربية في المغرب؟».

وهو عنوان مقالة كتبها الصحفي والوزير السابق في الإعلام محمد العربي المساري، وقد بدأها بقوله : «يطرح هذا السؤال للاعتبارات التالية، وهي : أن الثنائية اللغوية في المغرب مستقرة وهي في تفاعل مستمر. وأن هناك عوامل تؤثر بشكل خاص على أداء الصحيفة الصادرة بالعربية في المغرب. وأن الارتباط باتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي في أفق 2010 سيجعل للصحيفة الصادرة بلغة أوربية مكانة متزايدة الأهمية في المناخ الاقتصادي والسياسي في مغرب الغد».

ومما جاء في هذه المقالة «أن هناك تفوقاً ملموساً للفرنسية يتجلى في أشياء متعددة من فاتورة المعاملات التجارية إلى الورقة الإدارية البسيطة فضلاً عن أن التقارير والمذكرات التي تتحرك من دواليب الإدارة كلها محرَّرة بالفرنسية، وقد زادت هذه الظاهرة غلوّاً واستفحالاً في السنين الأخيرة واستقر طبع التداول بالفرنسية في الاجتماعات والندوات كمسألة بديهية لا تثير سؤالاً»[28].

وأشار إلى هذا الوضع الغريب أيضاً جامعي لغوي هو الدكتور عبد القادر الفاسي الذي يقول : «إننا – بالرغم من كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد نشهد تحولاً في غير صالح العربية أحد تمظهراته تزايد مستمر في تحرير النصوص والمراسلات أكثر فأكثر بالفرنسية، ونجد إلى جانب هذا صيغاً معربة لهذه النصوص، لكنها مكتوبة غالباً بلغة غير مفهومة، فأين يكمن الخلل وكيف يمكن تجاوز هذا الوضع؟».

وقد قرأت أعمال الندوتين اللتين نظمهما معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في موضوعي «عربية الصِّحافة»، و«العربية في الاقتصاد والإدارة»، وشارك فيهما جامعيون وصحفيون وإداريون، فوجدت في أبحاثهم غيرة صادقة

على اللغة العربية ودعوة مؤكدة إلى تعميمها في الإدارة وتوظيفها في ميادين المال والاقتصاد، مع الانفتاح على تجارب الدول العربية في هذه الميادين.

ولعل مما يدعو إلى التفاؤل بمستقبل اللغة العربية عندنا أن مزدوجي اللغة عندما يحاولون التحدث بالعربية، في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ويجتهدون في أن يكون كلامهم بلغة معربة ميسّرة، وليس بالعامية الدارجة وسبب هذا - فيما أرى - أن عاميتنا المغربية ليست متطورة كبعض العاميات المشرقية التي نجدها اليوم تزاحم الفصحى وتنتشر عبر القنوات المختلفة في المسلسلات وغيرها.

ومن هنا نقول : إن العامية الدارجة المغربية لا تنافس الفصحى وإنما اللغة الأجنبية هي التي تضارُّها وتضرُّ بها، ولما كانت اللغة أو اللغات الأجنبية مما لابد منه للانفتاح على المعارف والعلوم العصرية، فإنه ينبغي أن يُراعى في توظيفها أن تكون في خدمة اللغة العربية.

الهوامش

1) «العربية» : 100-110 يوهان فك.

2) «لحن العامة والتطور اللغوي» : 97-100، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب.

3) «العربية» : 100-110.

4) «لحن العوام»، للزبيدي، تحقيق الدكتور. رمضان عبد التواب.

5) نفسه.

6) منها كتاب «التطور اللغوي التاريخي» للدكتور إبراهيم السامرائي وكتاب «لحن العامة والتطور اللغوي» للدكتور رمضان عبد التواب، وكتاب «العربية» ليوهان فك وغيرها

7) نشرها في مجلة (الضياء) وجمعها مصطفى توفيق المؤيدي وطبعها في القاهرة.

8) «نفح الطيب».

9) نقلاً عن كتاب «لحن العامة والتطور اللغوي» : 350.

10) ورد في ندوة : «الإذاعة الصوتية حاضرها ومستقبلها»، تونس 1982.

11) (لغة الخبر الإعلامي في الوكالة العربية السورية)، «دورة الخبر في الإعلام»، دمشق 1983، ص 131.

12) نفسه : 149، ويقول مصطفى جواد : إن النسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة على الاشتراك، وذكر أن العرب قالت : رجل شعوبي، أصولي، إخباري. انظر «قل ولا تقل»، بغداد 1970.

13) «الصحافة العربية، نشأتها وتطورها» بيروت 1961.

14) «المدخل في التحرير الصّحفي»، 287، دار الفكر العربي 1968.

15) كان منهم وديع كرم ويوسف كرم.

16) كان منهم محمد بوجدار وأحمد بوستة.

17) كان منهم محمد المهدي الحجوي.

18) يبلغ عددها 15 مقالة بدأت في العدد 3 من السنة 10 وانتهت في السنة 13.

19) مجلة «دعوة الحق»، ع. 3 س 10، ص 26.

20) كتب في الرد على مقال لبعضهم 16 حلقة في «دعوة الحق».

21) نُشرت جل تصويباتهم في جريدة «العلم».

22) جاء في هذا القانون ما يلي : «السهر - بتعاون مع الهيئات المختصة في الميدان المقصود - على حسن استعمال اللغة العربية بالمغرب وعلى إتقان الترجمة من اللغة العربية وإليها وإبداء الآراء السديدة في هذا الموضوع»، أكاديمية المملكة المغربية، ص 6.

23) توجد نماذج منها في «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب» : 44-43. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1994. وفي «الحرف العربي والتكنولوجيا» : 47-46. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1989.

24) تراجع في كتاب : «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، 29-28. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1994.

25) «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 1994.

26) «الترجمة العلمية»، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 1997.

27) «الحرف العربي والتكنولوجيا»، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 1989.

28) نشرت هذه المقالة في الدورية المغربية لبحوث الاتصال، ع 9، 1998 من ص 33 إلى 43.

اللغة العربية
في وسائل الإعلام

علي القاسمي

وسائل الإعلام

وسائل الإعلام هي أدواتٌ تقنيةٌ تُستخدَم للاتصال -عن طريق اللغة- بالجماهير، ونقل المعلومات والمفاهيم والأفكار إليها، وإبلاغها رسائل ذات غايات مرسومة سلفاً. ووسائل الإعلام الرئيسة، اليوم، هي الصحافة والمُلصَقات والراديو والسينما والتلفزيون والشابكة (الإنترنت).

ووسائل الإعلام، في الأصل، موجّهةٌ إلى جمهورٍ غير متجانس يختلف أفراده من حيث الجنس والعِرق والمعتقَد والاهتمام، ومن حيث التوجُّه والرأي. ولكنَّ التطوُّر في تكنولوجيا المعلومات جعل من الممكن توجيه رسائل وسائل الإعلام إلى جمهور متجانس معيّن أو حتى إلى فرد واحد.

إذا كان تاريخ الصحافة الحديثة يعود إلى القرن الميلادي الخامس عشر بعد اختراع الطباعة سنة 1440م، فإنّ معظم وسائل الإعلام (السينما، الراديو، التلفزيون، الصحف الكبرى) ظهرت خلال الثورة الصناعية ومن ثمراتها. وتُضاف إلى تلك الوسائل وسيلة جديدة هي الشابكة (الإنترنت) التي هي ثمرة عصر تكنولوجيا المعلومات في النصف الثاني من القرن الميلادي العشرين.

ظهر مصطلح وسائل الإعلام (أو وسائل الاتصال الجماهيري)/mass media mass médias في أمريكا في العشرينيات من القرن الماضي، وهو مصطلحٌ مركّب من كلمتيْن: الأولى انجلو/أمريكية mass تعني الجماهير، والثانية لاتينية medium تعني الوسط أو الوسيط، في الوقت نفسه. فوسائل الإعلام هي (وسيط) لإيصال رسالةٍ فكرية، ولكنّها في الوقت نفسه (وسط) يشملنا ويستغرقنا ويؤثّر فينا فيغيّر طريقتنا في النظر إلى الواقع والعالم من حولنا. إنّه امتداد لحواسنا.

ولأنّ وسائل الإعلام من نتائج الثورة الصناعية، فقد نظر بعضهم إليها بوصفها صناعات تخضع لشروط الإنتاج الجماهيري الذي أفرزته الثورة الصناعية، بحيث تسمح هذه الوسائل بإنتاج الرسالة الإعلامية في نُسخٍ متكاثرةٍ وتغطّي مساحاتٍ جغرافيةً كبيرة، لتصل إلى أكبر عدد من الناس، مثلها مثل مُنتَجات العصر الصناعي الأُخرى. وهكذا أطلقوا آنذاك اسم (المستهلكين) على متلقّي رسائلِ وسائل الإعلام [1].

عملية الاتصال

تقوم تقنيّةُ وسائل الإعلام على أُسس نظرية التواصل. ولكي تؤدّي واجبها وتنتج أثرها المطلوب، لا بُدّ من سلامة عناصر التواصل الرئيسة وهي :

1) المُرسِل : الشخص الذي يتكلَّم أو يكتب،

2) المتلقّي : الشخص المخاطَب، القارئ أو المستمع أو المشاهد،

3) السياق : المرجع أو الموضوع الذي يتحدّث عنه المُرسِل،

4) الرسالة : المادّة المنطوقة أو المكتوبة التي يبعث بها المُرسِل،

5) القناة : قناة الاتصال، أي الوسط الذي يسمح فيزيائياً بقيام الاتصال واستمراره.

6) الشفرة : القواعد التي يتمُّ بموجبها إرسال الرسالة وتفسيرها واستيعابها [2].

وقد تحول دون التواصل معوِّقات أو حواجز تتعلّق بأحد العناصر الستة المذكورة. ويهمّنا في هذا المجال العوائق المتعلّقة بالرسالة وشفرتها؛ وبعبارة أُخرى، لغة الرسالة الموجّهة إلى المتلقّي وشفرتها، أي مدى معرفة المتلقّي باللغة التي تُصاغ بها الرسالة وقواعد تلك اللغة.

وإذا قسّمنا التواصل على مستويَيْن :

أ) تواصل يتمُّ بلا وسيلة، مثل الاتصال الذاتي حيث يناجي الفرد نفسه، أو يفكِّر في ذات نفسه، ومثل الاتصال الذي يجري بين شخصيْن، عندما يتحدّث المرء مع إنسان آخر.

ب) تواصل يتمّ بوسيلة، وهو على نوعيْن كذلك: اتصال وسطي يجري باستعمال الهاتف والتلكس والفاكس والرسائل الإلكترونية، واتصال جماهيري يتم باستخدام أدوات تقنية كالمذياع والتلفزيون والسينما والمواقع على الشابكة،

فإنّ الإعلام ينتمي إلى النوع الأخير من المستوى الثاني الذي يشتمل على تواصل بين مُرسِل واحد (إعلامي منفرد) وبين متلقّين كثيرين (جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين ومتصفّحي الموقع الإلكتروني)[3].

وظائف وسائل الإعلام

أصبحت وسائل الإعلام مؤسّسة اجتماعية تضطلع بدورٍ قد يفوق أحياناً أدوار بعض المؤسّسات الاجتماعية الأخرى كالعائلة والمدرسة وغيرهما. فقد أشارت الدراسات الإحصائية إلى أنّ الفرد العادي قد يمضي ساعتيْن ونصف الساعة يومياً أمام شاشة التلفزيون. ويدرك جميع الباحثين أهمّية وسائل الإعلام وخطرها.

تختلف فلسفة الإعلام من قُطر إلى آخر. وفلسفة الإعلام هي الدراسة التي تتناول العلاقة بين الإعلام والمجتمع، أو تحلّل التفاعل بين أُسس الإعلام وتطبيقاته العملية في الواقع الاجتماعي، وتحدّد أهدافه ووظائفه. في بعض البلدان الليبرالية، يتمتّع الإعلام بحرّيةٍ «مطلقة»؛ في حين يخضع الإعلام في بعض الدول الشمولية لرقابةٍ صارمة، بل تملكه الحكومة ويعمل تحت إشرافها؛ وتميل دولٌ أُخرى إلى أن يتمتع الإعلام بحرّيته ضمن قوانين تنظّم هذه الحرية.

ومهما تكن الفلسفة الإعلامية السائدة، فإنّ جميع الدول تستخدم وسائل الإعلام للاضطلاع بوظائف معلومة، وبلوغ غاياتٍ سياسيةٍ واجتماعية وثقافية واقتصادية محدَّدة. فوسائل الإعلام تقدّم الدعم للسياسات العامّة وتيسّر تنفيذها. ويتّفق جميع الباحثين على أنّ لوسائل الإعلام وظائف محدَّدة، قد يختلفون في عددها وتقسيمها وترتيبها من حيث أهمّيتها. وأهمُّ هذه الوظائف ما يلي :

1) الإخبار

تمدُّ وسائلُ الإعلام مستقبلي رسائلها بالأخبار. فكلٌّ واحدٍ منا يحصل من وسائل الإعلام على معلوماته عمّا يجري في بلده وفي العالم.

يُشترَط في الخبر الذي تبثّه وسائل الإعلام، التكامل،والوضوح، والموضوعية. ولكنَّ الأخبار، في الغالب، لا تصلنا بصورةٍ موضوعيةٍ محايدة، وإنَّما مصحوبة بالتعليق الذي يُفترَض أن تكون مهمّته الأساسية توضيح القضايا الغامضة أو الخفيّة في الخبر عن طريق الربط والتفسير لتحسين نوعيته. بيدَ أنَّ التعليق يحمل وجهةَ نظر المُرسِل التي تؤثّر في المتلقّي حتماً. وحتى لو لم يكُن ثمّة تعليق، فإنَّ صياغة الخبر نفسها لا يمكن أن تكون محايدة. فاللغة ذاتها ليست محايدة، والاختيار بين المترادفات، أو بين التراكيب اللغوية، أو بين الأساليب، ليس محايداً، بل يتأثّر بتوجُّهات محرِّر الخبر. ولكلٍّ لغة أساليبها وتراكيبها وتعبيراتها الموحية الحاملة لثقافةٍ معيَّنة قائمة على طريقة تفكيرٍ محدَّدة.

ولهذا كلّه، فإنَّ في وسع الإعلام تكوين الآراء والاتجاهات والمواقف. فالرأي الفردي والرأي العام يتأثران في تكوينهما بعدد من العناصر أهمّها: الثقافة السائدة، والقادة والزعماء، والمجتمع المدني، والأحداث الجارية، والشعارات، ومصالح الجماهير، وأخيراً وليس آخراً وسائل الإعلام. لقد أجرى باحث كندي دراسةً ميدانيةً تأكّد من خلالها أن قرّاء ثلاث صحفٍ مختلفةٍ في منطقة أونتاريو في كندا، أصبحوا يتبنّون مواقف واتجاهات الصحف التي كانوا يواظبون على اقتنائها وقراءتها[4].

تتفرّع من وظيفة الإخبار التي يضطلع بها الإعلام، وظيفتان فرعيّتان هما :

أ- الاستطلاع: تستطيع وسائل الإعلام أن تبلّغ عن بوادر المخاطر المستقبلية، مثل إرهاصات الكساد الاقتصادي، وزيادة التضخُّم النقدي، ومراقبة البيئة والأضرار التي تحيق بها، وأداء المؤسسات والأفراد.

ب- الرقابة: تساعد وسائلُ الإعلام الدولةَ على كشف الفساد، وإساءة استعمال السلطة، والمخالفات، كي تعمل الدولة على تصحيحها قبل استفحالها. وهكذا يضطلع الإعلام بوظيفة الرقابة لحماية المجتمع عن طريق مشاركة الجمهور في المعلومات حول مختلف القضايا[5].

2) التثقيف

إنَّ البرامج المتنوعة من إخبارية ومسرحية وحوارية ووثائقية وفنّية ورياضية وغيرها، تؤدّي إلى تثقيف المتلقّي وتوسيع معلوماته، ما يقود في النهاية إلى التقليل من الفروق الثقافية بين أبناء المجتمع. فالبرامج الوثائقية، مثلاً، تزوِّد المتلقّي بمعلوماتٍ عن الأحداث التاريخية الماضية، وعن الأحداث التاريخية المعاصرة التي ترصدها وتسجّلها وسائل الإعلام، وتعرضها بطريقة شائقة.

ومن ناحيةٍ أُخرى، يقوم الإعلام بتحسين العلاقات مع الشعوب الأخرى عن طريق نقل ثقافة البلاد وأخبارها إلى الخارج.

3) الإدماج الاجتماعي

تؤدّي وسائل الإعلام وظيفةً غايةً في الأهمّية هي إيجاد التجانس الفكري والتماسك الاجتماعي في البلاد. فوسائل الإعلام تعمل على إقامة مشاركة وجدانية

بين المُرسِل والمستقبِل. فالمُرسِل يبعث بمعلوماته ومشاعره إلى المُستقبِل، وينقل إليه صورةً من ذهنه إلى ذهنه، مدعومةً بطرائق الإثبات والإقناع والإيحاء، ما يجعل المُستقبِل يتبنّى القضايا والأفكار التي تتوخّاها وسائل الإعلام (6).

الإدماج الاجتماعي أو التماسك الاجتماعي ضروريٌّ لاستتباب السّلم الأهلي، ولازمٌ لتحقيق التنمية البشرية، فهو يقلّل التوترات الاجتماعية، وييسّر التواصل والتواد والتلاحم والتعاضد.

يقوم الإعلام بوظيفة الإدماج الاجتماعي باستخدام ثلاث وسائل أو أنواع من البرامج :

أ. اللغة المشتركة

يُقال أحياناً إنَّ اللغة المشتركة ليست هي اللغة الوحيدة في البلاد ولكنّها الموحَّدة. وعندما يستخدِم الإعلام اللغة الفصيحة المشتركة بين السكان على اختلاف لهجاتهم المحليّة والاجتماعية، فإنّه يرقى بلغة المتلقّين اللهجية أنفسهم ويقرّبها من هذه اللغة المشتركة. واللغة ليست وسيلة نقل المعلومات وتبادلها فحسب، وإنّما تحمل كذلك في مفرداتها وتراكيبها وتعبيراتها ثقافةً متميِّزة، وطريقةَ تفكيرٍ معيَّنة، ومزاجاً خاصاً، بحيث تعمل أداةَ إدماجٍ اجتماعي، وتهَب الناطقين بها هُويةً وطنيةً متفرّدة.

عندما قرّرتِ النخبةُ الحاكمة في كوريا الجنوبية، في مطلع الستينيّات، العمل على تحقيق التنمية البشرية، اختارت اللغة الفصيحة المشتركة أداةً للتعليم والإعلام والإدارة والحياة العامة. وهكذا نجد في كوريا أكثر من مائة محطة

للإذاعة والتلفزيون، كلّها أهلية خاصّة ما عدا واحدة حكومية، ولكنّها جميعها تستخدم اللغة الكورية الفصيحة المشتركة، وليس اللهجات الكورية المختلفة، ولا ترى في شوارع سيول أية لافتة مكتوبة بغير الحرف الكوري[7].

كيف يمكن للإعلام القيام بوظيفته في الإدماج الاجتماعي إذا كانت كلُّ مدينةٍ لها محطة إذاعة تبثّ باللهجة المحلّية الخاصّة بتلك المدينة؟!

ب. التراث

يعني التراث ما ورثه أبناء الأُمّة عن أسلافهم من ثقافة وحضارة، أي الإرث الفكري الذي وصلهم من آبائهم وأسلافهم على مرّ العصور، والذي ما يزال فاعلاً في ثقافتهم السائدة، ويشتمل على المعارف والقيم والنُّظم والمؤسّسات والإبداع والصنع. فالتراث تراكمٌ ثقافيٌّ وحضاريٌّ ينتقل عبر الأجيال عن طريق اللغة والمحاكاة والتقليد.

وعندما يعتني الإعلام بالتراث المشترك لأبناء الأُمّة، وتتضمّن برامجه فقراتٍ من الفنون التراثية، وتستمدُّ بعض مسرحياته موضوعاتها من التراث وأعلامه، فإنَّه يولّد شعوراً لدى المواطنين بأنّهم يمتلكون تراثاً مشتركاً يعتزّون به، فيكون هذا الشعور عاملاً من عوامل الإدماج الاجتماعي. ومن ناحيةٍ أُخرى، يصبح الإعلام وسيلةً من وسائل حفظ التراث ونقله من جيلٍ إلى جيل.

في بلادنا يُعدّ التراث الإسلامي عاملاً من عوامل التماسك الاجتماعي.

ج. القِـــيَم

القِيَم هي التصوُّرات والمفاهيم التي تحدِّد ما هو مُستحسَن وما هو مُستقبَح اجتماعياً؛ وتؤثِّر في اختيار الأهداف والوسائل المتعلِّقة بالأفراد والمجتمع. وتكوِّن القيَمُ نسقاً متكاملاً بحيث لا يمكننا دراسةُ قيمةٍ أو فهمها بمعزلٍ عن القِيَم الأُخرى، وتُرتَّب ترتيباً هرمياً حسب أهمّيتها فتشكّل سُلَّماً يختلف من مجتمعٍ إلى آخر. ويتولّى الإعلام ترسيخ القِيَم الإيجابية من خلال البرامج التي يبثّها، فيُسهِم في التنشئة الاجتماعية الهادفة إلى إيجاد قاعدةٍ مشتركةٍ عن طريق القِيَم.

وفي بلادنا تستمدّ معظم القِيَم شرعيَّتها وقوَّتها من الدين الإسلامي الحنيف.

وخلاصة القول في وظيفة الإدماج الاجتماعي التي يضطلع بها الإعلام، هي أنَّ الإعلام يساعد على تشكيل «الهُويَّة الوطنيَّة» وترسيخها لدى المتلقّين عن طريق ترويج ما هو مشترك بينهم كاللغة الفصيحة، والتراث، والقيم. والهوية الوطنية هي مجموع العناصر التي تميِّز بلداً عن البلدان الأُخرى. والعناصر التي تشكّل الهوية الوطنية كثيرة أهمّها: الأرض والدين واللغة والتقاليد والتاريخ والتراث والثقافة والسياسة[8].

4. التعليم

لا نقصد بهذه الوظيفة البرامجَ التعليمية والتكوينية/التدريبية مثل برامج محو الأُمّية، ولا تعليم موادَّ مدرسيةٍ بعينها فحسب، بل كذلك جميع البرامج التي تدعم أو تعزّز ما يتعلَّمه التلميذ في المدرسة في مختلف موادّ المنهج الدراسي، إضافة إلى تزويد المتلقّين بمهاراتٍ جديدة، وإعلامهم بالمستجدّات العلمية

والتقنية بواسطة برامج ظاهرها ترفيهي أو تنافسي شائق ومضمونها معرفيٌّ تربويٌّ عميق. لنضرب مثلاً بمادّة (اللغة) في المدرسة. فهي ليست مادّة دراسية فحسب، وإنّما وسيلةٌ لاكتساب المواد الأخرى كذلك، وأداةٌ أساسيةٌ في عملية التنمية البشرية أيضاً. وإذا ألقينا نظرةً عابرةً على برامج الفضائيات الفرنسية، مثلاً، لمسنا عنايةً كبيرةً بفصاحة المذيعين ومنشّطي البرامج، ونقاوة لغتهم، إضافةً إلى وجود برنامجٍ يوميٍّ في كلّ فضائية يشتمل على مبارياتٍ لغويةٍ أو فكريةٍ تعتمد اللغة أساساً. والغاية من ذلك طبعاً، اضطلاع الإعلام بتعزيز ما يتعلّمه التلاميذ من اللغة الفرنسية في مدرستهم، وتمكين المستمعين عامة من اللغة الفرنسية التي يستعملونها في عملهم وحياتهم اليومية، بحيث يمكن تسريع تبادل المعلومات بينهم واستيعابها.

لقد أصبحت «التربية في وسائل الإعلام» عِلماً تُعقَد لأجله المؤتمرات المختصّة بانتظام، مثل «المؤتمر الأوربي للتربية في وسائل الإعلام» الذي عُقِد هذه السنة في إيطاليا، وكان موضوعه «محو الأمية في وسائل الإعلام»[9].

5. التنمية البشرية

التنمية البشرية هي عملية تنمية الخيارات المتاحة أمام الإنسان وتوسيعها، بوصفه جوهر عملية التنمية ووسيلتها وغايتها، فهي تنمية الإنسان بالإنسان للإنسان. فالأهداف الأساسية للتنمية البشرية هي أن يتمتّع الإنسان بحياةٍ مديدةٍ بصحةٍ جيّدة، وأن يتعلّم تعليماً راقياً نافعاً، وأن يتمكّن من العيش بطريقةٍ تليق بالكرامة الإنسانية. ويُجمِع خبراء التنمية البشرية على ضرورة

إيجاد (مجتمع المعرفة) القادر على تحقيق التنمية البشرية. ويعني مجتمع المعرفة ذلك المجتمع القادر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع المدني، والحياة الخاصة، إلخ.، خاصَّة القدرة على الاستخدام المثمر لتكنولوجيا المعلومات. وهذا يتطلَّب أن يمتلك أفراد المجتمع ما يسمّونه بـــ (أداة نفاذ) إلى مصادر المعلومات؛ أي أن يتمكّن جميع المواطنين من استعمال لغةٍ يقرؤون بها ويتبادلون وينشرون المعلومات بها، ويفكّرون بها، ويبدعون بها.

يقوم الإعلام بوظيفة نشر المعرفة على نطاقٍ واسعٍ وعدم بقائها محصورة في المدارس والمؤسَّسات العلمية. كما تهيئ وسائلُ الإعلام جميع الناس لتقبّل المعرفة العلمية، والحماسة للمشاركة في تطبيقاتها التكنولوجية.

إذا زار المرء معرضيْن دولييْن للكتب أحدهما في ألمانيا والآخر في بلد عربي، سيلاحظ أنَّ الإقبال في ألمانيا ينصبُّ على الكتب العلمية والتكنولوجية، في حين أنَّ الإقبال في المعرض العربي ينصبّ على كتب التراث والدراسات الإنسانية. وهذا يتناسب تقريباً مع نوعية البرامج التي تبثها وسائل الإعلام في البلديْن.

ولكي تُسهِم وسائل الإعلام في التنمية البشرية ينبغي عليها أن تمكّن المواطنين من اللغة الفصيحة المشتركة، فبهذه اللغة لا غيرها يمكن إيجاد مجتمع المعرفة. ولم تبدع أُمّة بغير لغتها[10].

6) الترفيه

تضطلع وسائل الإعلام ببث البرامج الترفيهية المتنوّعة بما في ذلك الموسيقى والغناء والرقص والمباريات الرياضية من أجل تحرير الناس من التوتر والضغوط النفسية والتخلُّص من الشعور بالوحدة. ونظراً لأنَّ معظم برامج وسائل الإعلام عندنا ترفيهية فلا داعي للإسهاب في هذه الفقرة.

7) التسويق والإشهار والإعلان

يُعرّف الإشهار أو الإعلان التجاري في وسائل الإعلام، بأنّه بثّ معلومات عن مُنتَج استهلاكي (سلعة أو خدمة) مقابل أجرٍ مدفوعٍ لخلقِ تأثيرٍ نفسيٍّ إيجابيٍّ في الجماهير المتلقّية.

يُقال إنَّ أوّل جريدة اعتمدت في تمويلها على الإشهار والإعلانات الصغيرة هي جريدة (La Presse) التي أسسها أميل دي جيراردان Emile de Girardin سنة 1836، ثمّ تأسّست أوّل وكالةِ إشهار/إعلان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1841. ومنذ ذلك الحين، تضطلع وسائل الإعلام بنشر الإشهارات عن المنتجات الاستهلاكية. وهي بذلك تخدم المستهلِك كما تخدم المنتِج، وتنشّط الحركة التجارية والاقتصادية بصورةٍ عامّة[11].

بيدَ أنَّ للإشهار في وسائل الإعلام تأثيراتٍ سلبيةً، خاصّةً في البلدان غير المنتِجة. وأهمُّ هذه السلبيات تشجيع الروح الاستهلاكية، وتكوين عاداتٍ شرائية واستهلاكية جديدة، والإنفاق على الكماليات، مما يؤدّي إلى زيادة عجز المدفوعات في البلدان الاستهلاكية غير المنتجة.

وإذا كان الإشهار يستخدِم اللهجة الدارجة، فإنّ له تأثيرات سلبية شديدة على لغة الطفل، لأنّ شركات الإشهار المتخصّصة تستفيد من المبادئ اللسانية والتقنيّات النفسية، لينتج الإشهار أقوى أثر في نفس المستمع أو المشاهد، لأطول مدّة ممكنة. فالإشهار يستخدم مفرداتٍ ذات شحنات عاطفية عالية، تُصاغ في عباراتٍ قصيرةٍ مقفّاة ذات إيقاع محبّب، ليسهل تذكُّرها، وتُبَثّ بصورةٍ متكرِّرة لتثبت في الذهن، بل لتصبح عادةً لغوية. كما يستخدم الإشهارُ تقنياتِ إثارة الاهتمام، وتحفيز الرغبة، ويستعمل وسائل الإقناع، خاصةً ربط المنتَج بحاجات المستهلك النفسية والاجتماعية والاقتصادية[12].

فإذا كان الإشهار يستخدم لهجةً دارجةً قد تخالف قواعد اللغة الفصيحة التي يتعلّمها الطفل في المدرسة، فإنّ تأثيره سيكون سلبياً على اكتساب اللغة الفصيحة المشتركة، وعلى أدائه بها.

اللغة ووسائل الإعلام

مما تقدّمَ يتّضح لنا أنَّ العلاقة بين اللغة ووسائل الإعلام علاقةٌ وثيقة. فاللغة هي الأداة الرئيسة التي تستخدمها وسائل الإعلام لأداء وظائفها وبلوغ أهدافها. ومن ناحية أُخرى، فإنّ نمو اللغة في المجتمع وإشاعة مستوىً لغويّ مُعيّن يتوقّف على وسائل الإعلام وسياستها اللغوية. وتتوافر دراساتٌ لغويةٌ نفسيةٌ كثيرة حول أثر وسائل الإعلام في لغة المجتمع. ونشير هنا إلى بحث أُجري مؤخّراً في اليونان تناول تحليل العلاقة بين وسائل الإعلام (خاصة التلفزيون) وتطوّر لغة الأطفال في سنّ ما قبل المدرسة وخلال المدرسة الابتدائية. وتوصّل الباحث إلى وجود تأثيرٍ

بالغٍ للكلام المتلفَز على بنية الحصيلة اللغوية للطفل ودرجة قدرته الاستيعابية، بحسب فترات مشاهدة التلفزيون ومدّة كلّ فترة من هذه الفترات[13].

وتتّفق نتائج هذه البحوث مع النظريات الحديثة في اكتساب اللغة، سواء تلك التي ينادي بها المادّيون الذين يرون أنَّ النشاط اللغوي هو سلسلةٌ ماديةٌ من تعاقب السبب والنتيجة، وأنَّ اكتساب اللغة يتمُّ فقط من خلال التفاعل بين قدراتنا العقلية ومحيطنا الاجتماعي، وأنَّ اللغة مجموعةُ عاداتٍ لسانية تتكوَّن وتتعزَّز من خلال تكرار سماع بنياتها واستعمالها؛ أو تلك النظريات التي يقول بها العقلانيون الذين يفترضون أنَّ الطفل يولَد وهو مزوَّد باستعدادٍ لغويٍّ فطريٍّ مخصوص يعينه على اكتساب اللغة عند سماعها في محيطه الاجتماعي[14].

ولهذا، فإنَّ الدول التي تروم تحقيق التنمية البشرية، وكذلك تلك التي حقّقتها، تستخدم وسائل الإعلام في التنمية اللغوية التي هي أساس التنمية البشرية، خاصّة في إشاعة لغةٍ فصيحة مشتركة تكون أداة نفاذ إلى مصادر المعلومات.

لغة الإعلام في البلاد العربية

تلخّص رسالةٌ بعث بها نقيب محامين سابق في أحد الأقطار العربية إلى مؤسّسات عديدة، الوضعَ في البلاد العربية، فقد ورد في بدايتها الفقرة التالية:

«كما تعلمون، فإنَّ اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، هي اللغة الرسمية للبلاد طبقاً لمقتضيات الدستور، الأمر الذي يوجب استعمالها في جميع المجالات، بما فيها المجال الإداري والتعليمي والقضائي والإعلامي والمؤسّساتي.

إلا أنَّ ما هو موجود في الواقع هو خلافُ ما ينصُّ عليه الدستور، حيث إنَّ اللغة الأجنبية غير المرسَّمة هي السائدة الاستعمال في المجالات المذكورة، والعربية الرسمية هي المهمَّشة والمغيَّبة عمداً...»[15].

ومَن يتابع وسائل الإعلام العربية، خاصة المسموعة والمرئية منها (الراديو والتلفزيون)، يخرج بثلاث ملاحظات رئيسة تثير القلق، وهي :

أ. غلبة اللهجات العامية الدارجة على اللغة الفصيحة المشتركة.
ب. بثّ برامج كاملة باللغة الأجنبية يومياً،
ج. ضحالة مستوى البرامج الثقافي والعلمي والتقني.

وسنتناول هذه النقاط الثلاث باختصار :

أ. غلبة اللهجات العامية على وسائل الإعلام

تعني الازدواجية اللغوية وجود مستويين في اللغة: أحدهما فصيح مشترك يستعمل في الكتابة والمناسبات الرسمية، والآخر لهجي ينتمي إلى منطقة جغرافية أو شريحة سكانية خاصّة، يُستعمَل في الحياة اليومية. بيدَ أنَّ المستويَيْن ينتميان إلى نظامٍ لغويٍّ واحد.

والازدواجية اللغوية ظاهرةٌ عالميةٌ نجدها في جميع اللغات الكبرى. ولكنَّ الدول المتقدِّمة اتبعت سياسات لغوية توجب استعمال الفصيحة المشتركة في التعليم والإعلام والحياة العامة، ما أدّى إلى إشاعة المستوى الفصيح المشترك بحيث اقتربت اللهجات منه.

عندما أخذتِ الصحف في الظهور في البلاد العربية في النصف الثاني من القرن الميلادي التاسع عشر، التزمت باستعمال العربية الفصيحة، وأدّت –هي ووسائل الإعلام الأُخرى– خدماتٍ جليلةً للّغة والثقافة العربيتيْن. يقول اللغوي المرحوم أحمد مختار عمر :

«إنّه (الإعلام) المستجيب الأوّل لاحتياجات الجماهير التعبيرية، والمبتدع الأساسي لمعظم المادة اللغوية المستحدثة، وإنّه هو المضخة التي تقذف في شرايين اللغة العربية من حين إلى آخر بآلاف الكلمات والتعبيرات الضرورية، التي قد تعجز المجامع اللغوية عن ملاحقتها ومتابعتها»[16].

ومن أمثلة المصطلحات والتعبيرات المستحدَثة التي أغنى بها الإعلامُ اللغةَ العربية: اقتصاد السوق، الاستنساخ، التضخُّم، الخصخصة، الجمرة الخبيثة، الحرب الباردة، الحمى القلاعية، الصواريخ البلاستية، العولمة، القتل الرحيم، الناتج المحلي، النشطاء، اليورانيوم المستنفد، تجميد الأموال، جماعات الضغط، غسيل الأموال، هشاشة العظام. وإضافة إلى ذلك، أكثرَ الإعلامُ من توليد الأفعال على وزن فعّلَ أو فوعل أو فعْلَنَ، مثل : تحديث الصناعات، تحجيم العجز، تسريع النمو الاقتصادي، تسييل الغاز، عقلنة العمل العربي. كما أكثر الإعلام من صوغ المصدر الصناعي مثل: الانقرائية، البراجماتية، التبادلية، التحررية، الرومانيتكية، المستقبلية، الموسمية، وغيرها من التراكيب المفيدة التي لم تكن مستعملة بكثرة في اللغة العربية.

بيدَ أنَّ مسؤولي الإعلام العربي انزلقوا في التوسُّع باستعمال اللهجات العامية الدارجة في المسرحيات والمسلسلات التلفزيونية، بحجّة متطلّبات الواقعية، ظنّاً

منهم أنَّ الواقعية تساوي الواقع، في حين أنَّ الواقعية هي مدرسة فنّية، فهي تساوي الواقع زائداً الفن. ويقتضي الفنُّ الرقيَّ بلغة المتلقّي وذوقه وفكره.

كنا نأمل أن تضع الدول العربية سياساتٍ لغويةً وإعلاميةً تزيد المساحة البرامجية للعربية الفصيحة المشتركة تدريجياً حتى تسود في جميع وسائل الإعلام، وتساعد على تقريب لغة الجمهور من الفصيحة المشتركة. ولكنّنا فوجئنا بقررات الحكومات العربية في مطلع الألفية الثالثة التي تسمح بإنشاء محطات إذاعة وتلفزة محلية/جهوية تستعمل اللهجات الدارجة واللغات الأجنبية في البث، بحجّة التواصل مع عامة الناس. وقد أثارت هذه القرارات موجة من الاستنكار والرفض حتى من الإعلاميين أنفسهم، إذ رفض بعضهم قراءة نشرة الأخبار باللهجة العامية. يرى أحد الإعلاميين إنَّ أصحاب القرار الذين يفرضون اللهجات الدارجة الجهوية على وسائل الإعلام المغربية هم من المفرنسين أو المتأمركين الذين لا يجيدون حتى الدارجة ولا يتحدّثون بها مع أطفالهم [17].

كما تشكّى اللغويون من ظاهرة الإذاعات الجهوية. يقول أحدهم : «المشكلة في هذه الإذاعات أنّها لجأت في أغلب برامجها إلى المخاطبة بالعامية، بمعنى تستعمل الدارجة بحجّة إيصال المعلومة إلى جميع فئات الشعب، مما أثّر سلباً على تعميم اللغة العربية الفصحى...» [18].

إنّنا نحتفي بالاختلاف ونرحّب بالتعدُّد، ولكن ينبغي أن يكونا ضمن ضوابط الهُوية الوطنية التي تضمن السّلم الاجتماعي، وإلا أصبحت وسائل الاتصال وسائل انفصال، كما قال الشاعر اليمني عبد العزيز المقالح [19].

هذا الانفصال الذي تسبّبه وسائل الإعلام باستخدامها اللهجات العامية المحلية، لا يعني التباعد بين أبناء البلد الواحد فحسب، بل يعني كذلك التّنائي بين أبناء البلدان العربية؛ وفوق ذلك يعني الانقطاع عن التواصل مع أبناء الشعوب الإسلامية، التي يجيد كثير منهم لغة القرآن الكريم، ويودّون مشاهدة فضائياتنا والاستماع إلى إذاعاتنا «العربية».

إنَّ قيام الإعلام بترسيخ العاميات الدارجة المختلفة من مدينة إلى أُخرى في البلد الواحد، يحول دون الإدماج الاجتماعي وتكوين هُوية وطنية واحدة.

ب. بث برامج كاملة باللغة العربية يومياً

يلاحَظ في البلاد العربية أن وسائل الإعلام تعتمد ثنائية لغوية: عربية -إنجليزية في بلدان المشرق «العربي»، وعربية- فرنسية في بلدان المغرب «العربي». والمقصود طبعاً من هذه الثنائية -كما يدّعون- هو مساعدة أبنائنا على تقوية لغتهم الثانية وتمكينهم من استعمالها.

ويدلّنا علم اللغة التطبيقي في تعليم اللغات الأجنبية على وجود ثلاثة مستويات تقريبية لدى متعلمي اللغة الأجنبية: المبتدئون والمتوسطون والمتقدّمون. وتشير الدراسات الميدانية إلى أنَّ مَن يستفيد من البرامج الإذاعية الأجنبية -وبدرجة أكبر من البرامج التلفزية الأجنبية- هم الذين اجتازوا المرحلة المتوسطة. وهذه المرحلة المتوسطة لا يجتازها طلابنا في المدارس الحكومية حتى الذين أكملوا البكلوريا الثانوية منهم، وإنّما يجتازها طلاب المدارس الأجنبية والخاصّة الذين تعلّموا جميع دروسهم باللغة الأجنبية. وهؤلاء لا يشكّلون إلا أقليّة لا تتجاوز

الـــ 5 % من مجموع الطلاب في البلاد، وفي مقدورهم مشاهدة الفضائيات الأجنبية مباشرة. أمّا الأغلبية الساحقة من الطلاب فإنّ البرامج الأجنبية تصل أسماعهم مثل رطانة لا معنى لها. قد يسمع الواحد منهم كلمة يعرفها هنا، وكلمة هناك، ولكنّ البرامج الأجنبية لا تشكّل بالنسبة إليه مادّة تعليمية.

إذا أردنا حقّاً أن نساعد أبناءنا على اكتساب اللغة الأجنبية، ينبغي أن نحسّن المناهج، وطرائق التدريس، وكفاءة المدرسين الذين يتولّون تعليم اللغة الأجنبية، وأن نبثّ برامج خاصّة بتعليم اللغة الأجنبية بالمذياع والتلفزيون، بدلاً من بث برامج مستوردة كاملةً بها.

يكمن الاعتراض على بثّ برامج أجنبية من قبل وسائل إعلامنا الموجهة لأبنائنا، في أنَّ هذه البرامج الأجنبية تحمل ثقافةً أجنبيةً، وقيماً أجنبيةً، وتقدّم نماذج أخلاقية غريبة للاحتذاء. ويؤدّي غرس قيمٍ مختلفة في المجتمع إلى تفتيته وتشويه هويته الوطنية.

هنالك فضائيات في المشرق «العربي» تبثُّ لأبنائنا برامج تلفزيونية أمريكية مباشرة، وأفلاماً من هوليوود تدور حول موضوعيْن لا ثالث لهما: العنف والرعب. وهذا النوع من الأفلام يسمّى بالإنجليزية «أفلام الاستغلال» Exploitation films لأنّها تستغلُّ الجنس، والمخدرات، والتعري، وحركات العصيان المدمّرة، وغريبي الخلقة، لجذب المراهقين والشباب لمشاهدتها. وجميع الدراسات النفسية والاجتماعية الجادّة تشير إلى الآثار النفسية السلبية التي تخلّفها مثل هذه الأفلام على الأطفال والمراهقين، بحيث إنّ جمعية الأفلام الأمريكية The Motion Pictures Association of America دعت إلى منع هذا النوع من الأفلام[20].

أمّا في بلدان المغرب «العربي»، فإنَّ الإذاعات الجهوية، أخذت تنقل برامجَ فرنسيةً كاملةً حاملةً لقيم تختلف تماماً عن قيم مجتمعاتنا الإسلامية، ما دعا أحد اللغويين المغاربة إلى القول إنَّ هذا النوع من الإعلام:

«فتح المجال لإعادة استعمار المغرب من جديد، حيث إنَّ هذه الإذاعات الخاصّة... تفتخر بإعلان تبعيّتها للغة والثقافة الفرنسيتين انطلاقاً من لغة الحديث والحوار والاختيارات الغنائية، ومروراً بنقل عدد من البرامج مباشرة من إذاعات فرنسية، وانتهاء بتغطية الحياة الفنية والثقافية والإعلامية بفرنسا دون ذكر اسم هذا البلد، وكأنَّ المستمع المتابع يقطن بإحدى المدن أو القرى الفرنسية وليس بمدن المغرب وقراه.»[21].

لو كانت سياسة استعمال اللغة الأجنبية في الإعلام الوطني سياسة جيدة منتجة لتبنّتها دول الاتحاد الأوربي وفي مقدّمتها فرنسا وألمانيا، لأنَّ هذه الدول تبحث عن وسائل تمتين الاتحاد وفي مقدّمتها تعلُّم لغات الدول الأوربية الأخرى ما ييسّر انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال. ومع ذلك، فإنَّك لا تسمع في الفضائيات الفرنسية كلمةً واحدةً غير فرنسية، ناهيك ببرامج كاملة بالإنجليزية أو الألمانية.

لماذا نحاول تقليد الدول الأوربية في كلِّ شيء إلا الأشياء الجيدة الصحيحة؟

ج. ضحالة مستوى البرامج الثقافية والعلمية

تعود ضحالة مستوى البرامج الثقافية والعلمية إلى عامليْن رئيسيْن هما :

الأوّل، استخدام اللهجات العامية في معظم البرامج. فاللهجة العامية، صيغة مبسّطة في بنيتها وقواعدها، قاصرة في تراكيبها ومصطلحاتها التقنية، محدودة في نطاق استعمالها، لأنّ غايتها التواصل اليومي السريع. فهي بطبيعتها لا تصلح للتعبير عن الفكر المعقّد، ولا التحليل المنطقي المعمّق. ولهذا فإنّ مادة البرامج التي تصاغ بها تكون ذات مستوى فكري واطئ. فاللغة وعاء الفكر، ولكنّ الفكر يتأثّر بشكل الوعاء وطاقته الاستيعابية.

الثاني، تغليب الإعلام العربي وظيفة الترفيه على سائر وظائفه الأُخرى. ففي وسعك أن تجد في الفضائيات التي تبثّ على الساتل العربي (النيل) والتي يناهز عددها 500 فضائية، عشرات الفضائيات المتخصّصة بالرقص الهابط والغناء الخفيف والمسلسلات السخيفة وكرة القدم، ولكنّك لا تعثر إلا على فضائية واحدة متخصّصة في الثقافة. صحيح أنّ الموسيقى والرقص والغناء والرياضة هي من عناصر الثقافة كذلك، ولكنّ وسائل الإعلام بالغت في ترويجها، فأساءت استعمالها، وجعلت منها ملهاة للشباب العربي وصرفه عن الفكر الرصين والمعرفة العلمية. فكلُّ شيء تجاوز حدّه، انقلب إلى ضدّه.

وسائل الإعلام وحقوق الإنسان

تنتهك وسائلُ الإعلام حقوقَ الإنسان في بلادنا مرّتيْن في آنٍ واحد، لأنّها:

أولاً، تخالف الدستور الذي ينصُّ على أنَّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد. ورسمية اللغة العربية تعني استعمالها في جميع مؤسّسات الدولة وفي

جميع وسائل الاتصال الوطنية، حكومية كانت أم أهلية (طبعاً ما عدا ما كان منها موجهاً إلى الخارج للتعريف بالبلاد وثقافتها، ولتحسين علاقاتها مع البلدان الأخرى).

ثانياً، تنتهك «الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل» التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء (191 دولة) في الجمعية العامّة للأُمم المتحدة بتاريخ 1989/11/20، والتي تنصُّ مادتها الثامنة على أن «تتعهد الدول الأطراف باحترام حقّ الطفل في الحفاظ على هُويَّته بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية...»

ومعروفٌ أنَّ الهُويَّة (بنوعيها الشخصية والوطنية) تشتمل كذلك على اللغة والدِّين والقِيم وغيرها من العناصر، وليس فقط على الجنسية والاسم والصلات العائلية، التي ذكرتها المادّة الثامنة على سبيل المثال لا الحصر.

ويتساءل المرء : كيف تحافظ وسائل الإعلام لدينا على هُويَّة الطفل، الشخصية أو الوطنية، إذا كانت تهمّش لغته الوطنية وتشوه قيمه الدينية بما تبثه من برامج أجنبية؟

الخلاصة

خلاصة القول إنَّ وسائل الإعلام العربي تتقاعس عن الاضطلاع بوظائفها الأساسية في دعم السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية، ونشر التعليم، وترقية الثقافة، وإيجاد التماسك الاجتماعي، وتعميم العناصر المكوّنة للهوية الوطنية كاللغة الفصيحة المشتركة، والقيم الأصيلة؛ وذلك لأنَّ الإعلام العربي

يتخبَّط في استعمال لغة التواصل، فيخلط بين اللهجات العامية واللغة الأجنبية والعربية الفصيحة (لاحظ أن وسائل الإعلام الفرنسي تستعمل الفرنسية الفصيحة فقط).

ولعلّ التخبُّط اللغوي الذي يجد الإعلام العربي نفسه فيه، ناتجٌ عن التخبُّط اللغوي في الإدارة والتعليم والقضاء والمؤسّسات الاقتصادية والحياة العامة. فالإعلام مجرّد وسيلة يمكن أن تؤدّي خدمات جليلة إن أُحسِن استعمالها، أو تؤدّي إلى أضرارٍ اجتماعيةٍ بالغةٍ إن أُسيء استعمالها أو استندت إلى سياسات تجانب الصواب.

الهوامش

1) www huyghe fr/actu_317 htm

2) علي القاسمي، «علم المصطلح . أسسه النظرية وتطبيقاته العملية» (بيروت . مكتبة لبنان ناشرون، 2008)

3) محمود الموسوي، «الإعلام والمجتمع» في : www al-mousaoui org/am/1ppt

4) Edwin R Black, Politics and the News The Political Function of the Mass Media (Toronto Buttelsworths, 1982).

5) عصام أبو الذهب، «وظائف الإعلام وقضايا البيئة» في : www essam abualdhab blogunied.org/?p-6

6) Thelma McCormack," Social Change and Mass Media" in Candian Review of Sociology, Vol 1, issue1 (1964), pp 49 - 61

7) علي القاسمي، «على حافة السياسة» (الدار البيضاء . دار الثقافة، متوقع 2011) فصل : متى يتعلّم الحمل العربي حركات التنين الكوري الذهبي ؟

8) انظر «الهوية الوطنية» في المعاجم والموسوعات WWW DICTIONARY REFERENCE COM

9) Congrès européen de l'education aux médias In www eruomeduc eu

10) انظر تقارير التنمية الإنسانية العربية التي صدرت بين 2002 و2006 عن المكتب الإقليمي للدول العربية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

11) www fr wikipedia org/wiki/strat%C3%Aggie_de_comunication

12) وليد أحمد العناتي، «لغة الإعلان التجاري...» في جامعة القاهرة، مؤتمر علم اللغة الأول (القاهرة : جامعة القاهرة، 2002) ص 428_467.

13) Sofronios Chatzisavovidid," Mass Médias et enfance Et-il possible en discours télévisé de construire les sens de l'enfance ? » www ressources-cla univ-fcomte fr

14) علي القاسمي، «لغة الطفل العربي» (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون، 2009) فصل : الطفل واكتساب اللغة.

15) عبد الرحمن بن عمرو، «رسالة إلى السيد الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى في الرباط»، بتاريخ 2010/8/3.

16) أحمد مختار عمر، «من الآثار الإيجابية للغة الإعلام : الاستجابة الآنية لاحتياجات اللغة وسد فجواتها المعجمية» في : جامعة القاهرة، مؤتمر علم اللغة الأول (القاهرة : جامعة القاهرة، 2002) ص 76 _ 92

17) الطاهر الطويل «العامية في الإعلام تثير الجدل» في موقع هسبريس المغربي بتاريخ 2007/5/11.

18) قادري حسين، «دور وسائل الإعلام في انتشار اللغة العربية في الجزائر» في كتاب : المجلس الأعلى للغة العربية، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها (الجزائر : المجلس الأعلى، 2004) ص 59 _ 87.

19) عبد العزيز المقالح، « اللغة العربية والإعلام العربي : الإشكاليات والتحديات»، دراسة مقدمة إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والسبعين ، أبريل 2010.

20) "Exploitation film" in Wikipedia www en wikipedia org/wiki/Exploitaion_film

21) محمد البيبعي، «اللغة العربية في أوطانها بين التحديات والآفاق»، في كتاب : المجلس الأعلى للغة العربية، «العربية : الواقع والمأمول» (الجزائر : المجلس الأعلى، 2009) ص 89 _ 97.

لغةُ الخطابِ الإعلاميِّ
بين الفُصحى والعامية

عبد العلي الودغيري

— 1 —

ظاهرةُ ثنائيةِ الفُصحى والدارِجة (أو العامِّية كما تسمى في أغلب البلاد العربية) من الظواهر المعروفة في اللغة العربية، وهي ليست خاصة بهذه اللغة وحدها كما قد يُتوَهَّم، وإنما توجَد في كثير من اللغات الأخرى ولو بنِسَبٍ متفاوتة. فكلما طال الأَمَد وتوالت الحقَبُ على استعمال لغة من اللغات الإنسانية، واتّسعت رقعةُ انتشارها، وتعدَّدت شُعوبُ مُتكلِّميها ومجالاتُ استخدامها، برزَت هذه الظاهرةُ من الثُّنائية (diglossie) بشكلٍ أوضَح، وهي المُتمثِّلة في وجود طَبَقَتين أو مُستوَيَين في اللغة الواحدة مُتفاوِتَين لكنْ مُتكامِلَين في وظائفهما: مستوى يُستعمَلُ في الكتابة والتعليم والإدارة والإنتاج العلمي والأدبي والثقافة العالِمَة، ويتَميَّزُ بالحِرص على التزام القواعد والتقيُّد بالنَّمُوذَج اللغويِّ الأمثَلِ قدرَ

الإمكان، ومستوى شَفَويٌّ دارِج يؤمّن التواصلَ اليومي في شؤون الحياة المختلفة بين عامة الطبقات والفئات، ويتّسِمُ بشيءٍ كبير من التحرُّر والمَيلِ إلى التخلُّص من قيود المستوى الأول، واللجوء إلى الاختزال والاقتصاد في بَذل الجُهد من أجل مُسايَرة إيقاع الحديث السريع والكلام الشفوي التّلقائي الذي يختلفُ بالضرورة عن إيقاع الكتابة وما يقتضيه أمرُها من رَوِيّةٍ وتَثَبُّتٍ وتأمُّل. فالكتابةُ فيها فُسحةٌ كاملةٌ لمُحاكاة النَّمُوذَج المثالي لنظام اللغة والاقتراب منه قدرَ الإمكان، وفي الكلام - حين يكون مُرتَجَلاً - تضعُفُ القُدرةُ على المُحاكاة، وتتّسِعُ المسافةُ بين الأَصل والتّمثال من شخصٍ إلى آخَر. ولذلك عادةً ما نجد كلَّ مستوى من المُستَويَين المذكورَين ـــ ولاسيما في اللغات الكبرى ـــ يتفرَّعُ بدوره إلى مُستويات أصغَرَ[1]. ومعنى هذا أنه يمكن أن نعتبر اللغة ـــ أية لغة طبيعية ـــ تتكوّن جُيُولوجياً من طبَقَتين سَميكتَين : طبقة معيارية (وهي الفصحى المشتركة مكتوبةً أو منطوقةً)، وطبقة لَهَجيّة عامية مَحكية في الغالب. وكلٌّ منهما يتكوَّنُ من طَبقات رَقيقة ملتحمة فيما بينها. وإذا كان الأمرُ كذلك، فلا يجوزُ أن نعتبر كلَّ طبقة من الطبقتين السَّميكتين لغةً مستقلَّةً بذاتها، كما يذهبُ بعضُهم ـــ وإنما هما وجهان لشيءٍ واحدٍ، ومُستويان استعماليّين للغة واحدة.

ولكن، ليس معنى هذا أن الفُصحى (أو ما نسمّيه باللغة المعيارية) رافضةٌ للتطوُّر والتغيُّر، أو مُتّسمةٌ بالتحجُّر والجُمود كما قد يزعُمون، فالتطوُّر سُنةٌ من السُنَن التي يَسري حُكمُها على كل لغة من اللغات الطبيعية. إنما يمكن أن نُقسّم تطوُّر الفُصحى إلى صِنفَين: صِنف يتمُّ وفقَ قوانينها وضوابطها وحسَب ما يَسمحُ به نظامُها الصوتي والصَّرفي والتركيبي والدلالي والمعجمي، وقواعدُها وأقيسَتُها الخاصةُ بالتوليد والاشتقاق. وهذا النوعُ عادةً ما يُتَلَقّى بالقَبول والتّرحاب ويتمُّ إدماجُه وتبنّيه بكل سلاسة وتلقائية. وآخر يتمُّ خارجَ هذه الضوابط فيكون

بمثابة انحرافٍ وتمرُّدٍ على هذا النظام، فيُصَنَّف مع المستوى الدارج والاستعمال العامِّي، وقد يجد عراقيل ويحتاجُ إلى مراحل قبل أن يُقبَل شيءٌ منه في حظيرة الفُصحى بحسب الحاجة والضرورة ودرجة الشُّيوع والانتشار.

ثم إن هذه الظاهرة (ظاهرة الثُّنائية) ليست حديثة في تاريخ العربية، وإنما بدأت تبرُزُ وتَتَنامَى منذ لحظة اختيار الفصحى لغةً رسميةً للدولة الإسلامية وإقرارها لغةً للتعليم والتشريع والإدارة وتسيير الدواوين، أي منذ عصر التدوين الذي بدأ في القرن الأول الهجري. ومعلومٌ أن هذه الفُصحى التي تمّ تَرسيمُها وتعميمُها، إنما انتُخِبَت في الأساس من :

1) الكلام الشفوي لعدد قليلٍ ومحدودٍ من القبائل البدوية القاطنة وسَط الجزيرة العربية، وليس من كلام جميع القبائل العربية، فقد ظلَّ كثيرٌ من ألسنة القبائل العربية الواقعة على أطراف الجزيرة من جميع جهاتها خارجَ إطار الفصاحة رغم الاعتراف بكونها لا تخرُج عن الدائرة العامة للغة العربية.

2) ومن اللغة المكتوبة المحفوظة في النَّص القرآني،

3) ومن أشعار العرب التي تمّ جمعُها خلال عصر التدوين ،

4) ومن قدر قليلٍ من الأحاديث النبوية الشريفة الموثوق بصحَّتها، وبعضِ أمثال العرب والمحفوظ من خُطَبها ونَثرها الفنّي.

هذه اللغةُ الفصيحةُ التي تكوَّنت على هذا النحو، وأصبحت لغةَ الدولة الرسمية، لم تعُد لغةً تُكتسَبُ بالفطرة كما كان شأنُها في عصر ما قبل نشوء الدولة الإسلامية التي اتّسعت رُقعتُها واختلطت شعوبُها وألسنتُها، وإنما أصبحت

تُكتَسَبُ بالحِفظ والتعلُّم. ولم يكن من السهل على الدولة الإسلامية المُترامية الأطراف أن تنجح في تعريب ألسنة كل الشعوب المُنضَوية تحت لوائها تعريباً تاماً وكاملاً، بالسُّرعة التي انتشر بها الإسلامُ، وحتى لو كانت فكرةُ التعريب قد نجَحت، فإن لغات الشعوب الإسلامية الطارئة على هذا الدِّين ومجتمعه، سيظلُّ تأثيرُها حاضراً وقوياً على العربية ولاسيما عربية الحديث والخطاب اليومي، وسينالُ هذا العاملُ من صَفائها ونقائها، ويُلوِّنها بألوان الجهات والمناطق التي تنتشرُ فيها.

وإذن، لقد كان هنالك عاملان أساسيان في نشأة الثنائية اللغوية منذ تلك المرحلة المتقدِّمة من تاريخ العربية : أولهما : وجود لهجات عربية كثيرة خارجَ دائرة الفصاحة (ونصُّ الفارابي صريحٌ في تحديد القبائل الفصيحة التي دُوِّن كلامُها والقبائل التي أُقصيَت ولم يُؤخَذ بكلامها)[2]. وهذه اللهجات لم تمُت ولم يُقضَ عليها وإنما ظلت حيَّة رائجة منتشرة بجانب الفصحى (اللغة المُنتخَبة المعيارية). وحين انخرطت القبائلُ العربيةُ كلها من يَمانية وحجازية في الفُتوح وانتقَلت وتوزَّعت على مناطق من العالَم الإسلامي، حمَلَت معها لغاتِها أو لهجاتها – المُفصَّحَ منها وغيرَ المُفصَّح – ونشرتها في كل مكان. وما زلنا نلاحظُ اليوم آثارَ لغات هذه القبائل المُهاجِرة وبقايا بعض ألفاظها في لهَجاتنا العربية المختلفة. ولا شكَّ في أن دارجتَنا المغربية – على سبيل المثال – ما تزال محتفظةً بعشرات الألفاظ والخصائص النحوية والصرفية والصوتية التي يعودُ أصلُها إلى خصائص لغة بني هلال وبني سُليم وبني مَعقِل وغيرها من القبائل التي نزَح بعضُها إلى بلادنا في فترات متقطِّعة من تاريخنا الإسلامي.

والثاني : هو التداخلُ الذي حصَلَ بين العربية وغيرها من لغات البلاد التي تمَّ فتحُها واستيطانُها.

ومن جَرّاء تفاعُل هذين العاملين وهما: انتشارُ لغات القبائل العربية غيرِ المُفَصِّحة في الآفاق وانتقالُها من الجزيرة إلى بلدان أخرى، وتفرُّعها وتشعُّبها مع توالي الأحقاب، من جهة، وتأثيرُ اللغات المَحلّية على العربية المتكلَّمة والمُتداوَلة في المناطق المختلفة، من جهة ثانية، نتجَ هذا الاختلافُ الموجودُ منذ أزمانٍ بين اللهجات العربية. ثم انضافَ إلى ذلك عاملٌ ثالثٌ حديثٌ، وهو عاملُ اللّغات الأجنبية الأوروبية التي دخلت بدخول الاستعمار المتعدّد الجنسية واللغة. فكلُّ بلد عربي رزَحَ تحت استعمار استيطاني، إلا وتأثّر بلغته وثقافته على المستويَين معاً الفصيح والعامّي. فعربيةُ الشمال الإفريقي على سبيل المثال، ساقطةٌ في وَحَل الدخيل الأعجمي الفرنسي والإسباني والإيطالي، ومنطقةُ المشرق العربي واغلةٌ بدورها في وحَل اللغة الإنجليزية وقليلٍ من الفرنسية. وقبل مرحلة الاستعمار الحديث، كان هناك تأثيرٌ خارجيٌّ من نوعٍ آخر، أصاب اللغةَ العربية، وخاصة في مناطق من المشرق التي خضعَت للحكم التركي أو النُّفوذ الفارسي لمدة طويلة، فصار فيها من الدخيل الفارسي والتركي ما جعلها تكتسبُ خصائص تميّزُها بلا شك عن عربية المناطق الأخرى كالمغرب الأقصى على سبيل المثال.

ولقد اهتمَّ فريقٌ من علمائنا المسلمين منذ القرن الثاني للهجرة (التاسع للميلاد)، برصد الفُروق في الاستعمال بين الفُصحى والعامية، والتنبيه على ما يقع فيه العوامُّ (عوام الناس وعوامُّ المثقفين) من أخطاء التحريف في الصوت والمعنى والتركيب والصرف وأساليب الاستعمال، وتركوا لنا تُراثاً ضخماً من المؤلَّفات القيّمة التي تابعت هذا التطوّر اللغوي على مستوى كلِّ البلاد العربية من المشرق إلى المغرب والأندلس، وإلى جانبه نصوصاً، احتفظَ لنا فيها أصحابُها بنماذج كاملة من بعض اللهجات التي كانت مستعملة في هذا القُطر أو ذلك، ومنها على سبيل المثال : كتُبُ الأزجال وأمثال العَوامّ في المغرب والأندلس.

ظاهرةُ انتشار العامية (أو اللهجات) إلى جانب الفصحى في كل البلاد العربية، إذن، ظاهرةٌ قديمة متأصِّلة في تاريخ لغتنا العربية. فهل كانت هذه الثنائية اللغوية تشكِّلُ عَرقلة في وجه تطوُّر الفصحى ونُمُوِّها أو تَحُدُّ من فاعليَّتها وأهميَّتها حتى أحالَتها إلى لغة عتيقة ميِّتة لا صالِح لها ولا نَفعَ ؟ أم كان وجودُها يُعرقلُ بحالٍ نموَّ البلاد العربية وتطورها العلمي والثقافي والاقتصادي ويَحُول دون رغبتها في التقدم والازدهار ونشر التعليم والتحديث؟ ليس لنا في الحقيقة دليلٌ واحدٌ يُثبِتُ هذا الادعاءَ الذي أصبحت طائفةٌ من المستشرقين العاملين لمصلحة الاستعمار الحديث، تدعو إليه وتُحَرِّضُ عليه، منذ القرن التاسع عشر[3]، وتبثّ سُمومَه في مختلف الأوساط مُحاولةً إقناعَ العالَم العربي بالتخلّي عن الفصحى التي اعتبروها لغةً متخلِّفةً وجامدةً ومُنغلقة وعديمةَ الجدوى لا تنفَع في النهُوض بالأمة العربية وإنما تُكبِّلُها وتجعلُها رهينةَ الماضي ولا تفتحُ أمامها أبوابَ المستقبل، وأبواب العَصرَنة والحداثة. ومنذ ذلك الوقت، أي منذ ظهور هذه الكَوكبة الأولى من المستشرقين ومُنظِّري السياسة اللغوية الاستعمارية، الذين طافُوا أروقةَ العالَم العربي والإسلامي وهم يحملون لواءَ العامِّية ويهتِفون بشعارٍ واحد : « تموتُ الفُصحى وتحيا اللَّهَجات»، منذُ ذلك الوقت، وهذه الفكرةُ تعمَلُ عملَها في أوساط فئة من النُّخبة من أنصاف المتعلِّمين وسَدَنَة الفكر الاستعماري وورثَة وَديعته وتركة أفكاره بالوطن العربي. وها هي ذي اليوم تعود لتنبعث من رمادها بعد مرحلة من الخُمود والكُمُون، جَرَّبَ فيها أعداءُ اللُّحمة العربية والحضارة الإسلامية كلَّ ما يمكن تَجريبُه من أفكار وإيديولوجيات وخُطَط لتمزيق شمل هذه الوحدة التي طالما انتظرَتها شُعوبُنا، وزَرعِ الشُّكوك في نفس كل من يَحِنُّ لرفع مَنارة هذه الحضارة وإعلاءِ صَرحِها من جديد.

وغنيٌّ عن البيان أيضاً، أن اللغة الفصحى لم تكن يوماً من الأيام أداةَ تقهقُر العالَم العربي أو الإسلامي، ولا سبَباً من أسباب تخلُّفه وجموده وتأخّره عن الرَّكب. فتلك أوهامٌ صنَعوها وصدَّقوها. بل إن الحضارة العربية الإسلامية لم تبلغ درجةً من الرُّقي والازدهار، إلا يومَ كانت العربيةُ الفصحى هي لغةَ العلم والثقافة والترجمة والتعليم والفَنِّ والمِعمار والغناء والموسيقى والطبِّ والكيمياء والفلَك والهندسة والرياضيات والتاريخ والفلسفة وكلِّ الآداب والعلوم الإنسانية والدقيقة. وهي اللغةُ التي كانت واسطةً بين الحضارات اليونانية والفارسية والهندية القديمة وحضارة العالَم الغربي الذي لم يكن لينهض إلا على أعمدة التُّراث العلمي المكتوب بهذه اللغة. فكيف إذن تكون اليوم أداةً لتأخر العالم العربي أو الإسلامي وتخلُّفه ومَنعه من مُسابقة الحضارات الأخرى في كل المجالات؟ وإذا كانت الفُصحى قد أصابها ما أصابها ــ في حقَب معيَّنة ــ من تقهقُر أو تراجع، فذلك بسبب تراجُع أصحابها وتقهقُر أهلها، وليس لعَيب ساكِن فيها أو مُلازِمٍ لها. إن اللغة - أية لغة - ما هي إلا لسانٌ مُعبِّرٌ عن حال أصحابه، يُترجِمُ أفكارَهم وينطقُ بأحوالهم. يتَطور بتَطوُّرهم، ويتخلَّف ويتراجَعُ بتخلُّفهم وتراجُعِهم. وما تخلَّفَ العالَمُ العربيُّ الإسلامي إلا لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية معروفة. ولا أحد من المؤرخين أو غيرهم يستطيع أن يجعل اللغةَ واحدةً من أسباب السُّقوط أو النهوض. فحين تدهورت الأحوالُ الاقتصادية للمسلمين، ولاسيما بعد سيطرة أوربا على الطُّرُق التجارية مع الهند والصين التي كان المسلمون يتحكَّمون فيها من قبلُ، وحين اكتشفت أوروبا القارةَ الجديدةَ، وأراضيَ أخرى مما وراءَ بحارها، غنيةً وشاسعةً، استمدَّت منها كثيراً من مصادر قوتها الاقتصادية والتجارية، وحين سَيطرَ الأوربيُّون أيضاً على أكثر المنافذ البحرية في العالَم ذات الأهمية الاستراتيجية، وحين استطاعت أوربا أن تؤسِّسَ قواعدَ نهضةٍ علمية

جديدة على أنقاض النهضة العلمية العربية الإسلامية، وحين استطاعت أن تَبنيَ قوةً عسكرية لا قبَلَ للعالم الإسلامي بها، وأن تبسُط يدها على جُلِّ البلاد الإسلامية، متسلِّحة بنهضتها العلمية والتجارية، وحين أَخلَدَ العالمُ الإسلامي إلى الدَّعة والخُمول والاتِّكال، وحين عَملتِ النزاعاتُ الإقليمية عملَها في شقِّ صُفوف المسلمين وتمزيق وحدتهم وإنهاك قُوتهم، وحين فرَّطوا في العلم والثقافة وطلب المعرفة وانخرطوا في ظلام الجهل والشعوذة والخرافة، وحين ضَعُفوا ووَهَنوا حتى سهُل الانقضاضُ عليهم واحتلالُهم بضربة لازِبٍ. من القُوى الجديدة الصاعدة ... إذّاك ذَهَبت ريحُهم، وانفرَطَ عِقدُهم، وغرِقوا في ظلمات التخلُّف التي لم يخرُجوا من نَفَقها بعد. وفي غَمرة هذه النَّكبة النَّكباء، والظُّلُمات السوداء، والانكسار التاريخي الشامل، كان من الطبيعي والبديهي أن تنالَ اللغةُ العربية حظَّها الكاملَ من التقهقر والتراجُع، رغم أنها ظلت في جميع الأحوال لغةَ العلم والدين والإدارة. لكن نزلَ مستواها حين نزَلَ مستوى أصحابها[4].

ولقد جاءت النهضةُ العربية الحديثة، فحاولت لغتُنا بدورها أن تنهضَ من جديد، وبذَلَ العلماءُ والغَيورون من أهلها جهوداً لا تُنكَر لإنقاذها وإحيائها، وتطويرها، ساعدت عليها نشأةُ المدارس والجامعات ومراكزُ البحوث المتنوعة، وارتفاعُ نسبةِ التعليم وظهورُ الصحافة[5] ووسائلِ الإعلام بأشكالها وأنماطها المختلفة، المكتوبة والمسموعة والمَرئية، وازدهارٌ نسبيٌّ في حركة التأليف والترجمة والإبداع الفني والأدبي، وتأسيسُ عدد من مجامع اللغة العربية والمُنتدَيات العلمية والثقافية التي جعلت من العناية بالفُصحى هدفاً أساسياً من أهدافها، وقيامُ عدد آخر من المُنظَّماتِ الدولية والإقليمية التي اعتمَدَتها بين قائمة اللغات القليلة المَسمُوحِ لها بالاستعمال في دوائرها وفروعها. وهناك مجالاتٌ

ومظاهرُ نشاطٍ أخرى، تدلُّ على أن الفصحى ماضيةٌ في شقِّ طريقها وتطوير نفسها بقدر ما يُتاحُ لها من وسائل وإمكانات ويُفسَحُ أمامها من مجالات. وهذه الحيوية التي عادت للعربية مع بداية النهضة، كان يمكن أن تصلَ بها إلى قَطع أشواطٍ بعيدةٍ من التطوُّر والتقدُّم، وأن تُعيد لها كثيراً من القوة والاعتبار، لولا ما واجَهَها من تحدِّيات جديدة خارجية وداخلية مُترابطة ومُتداخلة فيما بينها، بعضها مُصطَنَعٌ ومُختلَقٌ، وبعضها شَكليٌّ وظَرفيٌّ، وبعضها عميقٌ يحتاجُ إلى جهود مُضنية وإرادة حقيقية للتغلُّب عليه.

التحَدِّياتُ الحقيقية

هنالك من يرى أن كل تَحدِّيات الفصحى وكل مشاكلها محصورةٌ فيما تحتاج إليه من تطوير وإصلاح في قواعدها ونحوها وتراكيبها وأساليبها ومُعجمها وكتابتها وتيسير تعليمها ومناهِج تدريسها .. الخ[6].

وهناك من يرى أن كل مشاكل العربية موجودة بسبب ظاهرة الثُّنائية بين الفصحى والعامية. وأسهلُ طريق للتخلص من هذا المشكل في نظر أصحاب هذا التيار هو إحلال العامية محلَّ الفصحى[7].

وهناك من يرى أن السبب كامنٌ في النقطتين معاً.

ونحن لا نُنكر ما تعانيه العربيةُ من مشاكل داخلية وما يتطلَّبه الأمرُ من ضرورة الإصلاح والتطوير ... ولا نُنكرُ أيضاً أن اتساع الفَجوة بين الفصحى والعامية من المشاكل التي تعاني منها العربية، ولكننا نرى أن الأخطر من ذلك هو المشاكل التي تأتي من خارج اللغة وما يُحيطُ بها من ظروف ومُلابسات،

وما يُوضعُ أمامها من عراقيل مرتبطة بالظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة التي يعيشُها العالمُ العربي والإسلامي.

وجزءٌ من هذه التحدّيات والمُعوِّقات الخطيرة يتمثَّلُ في تأثير الغزو اللغوي والثقافي الأجنبي الذي ما يزالُ مُعشِّشاً في مجتمعاتنا العربية الإسلامية، بل إنه ليزداد تَفاحُشاً وتعاظُماً مع موجة العَولمة وانعكاساتها السَّلبية، في المَجالَين الاجتماعي والثقافي، وما تدعو إليه من مَحوِ الخصُوصيات الثقافية واللغوية للشعوب المغلوبة والمُستضعَفَة. ومما يدخل ضمن الانعكاسات السلبية للمُناخ الذي تفرضُه شُروطُ العولمة في المجال اللغوي والثقافي بصفة عامة، استحواذُ رؤوسُ الأموالِ الأجنبية على جُزءٍ لا بأس به من قطاع التعليم في أغلب البلدان العربية وإخضاعه لمنطق الاستثمار الدولي دون التقيُّد بأيِّ شرطٍ من الشروط التي تُلزِمُها باستعمال اللغة العربية. بل إن أبسطَ ما نلاحظُه على مؤسسات الاستثمار الدولي في مجال التعليم، هو انصبابُ كلِّ اهتمامها على تَكديسِ الأرباح الطائلة، من جهة، واستنِساخِ نماذجَ مُعلَّبة من الشباب بمَلامِحَ ثقافية ولغوية مُفَصَّلَة على قالَبٍ واحدٍ في العالَم كلِّه، من جهة ثانية. ومن العواقب الوخيمة لهذه الظاهرة بطبيعة الحالِ، إحداثُ شُروخ لغوية عميقة بين فئات المُتعلِّمين من أبنائنا، إلى جانب إضعاف دور المدرسةً الوطنية العُمومية التي عادةً ما تُلقَى على عاتقها مسؤوليةُ تلقين التعليم باللغة الرسمية للبلاد مما يُنمّي في نفوس الأجيال فضائلَ التماسُك الاجتماعي ويُقَوّي بينَها أسبابَ الترابُط والتعايُش والانسجام، ويُنشئُها على التَّشَبُّع بقيَم المُجتمَع ومقوِّمات هُوِّيته الثقافية وفي مقدِّمتها اللغة.

وهناك الجانبُ الأخطر من هذه التحدّيات، وهو المتمثِّلُ في كيفية تعامُلنا مع لغتنا العربية تعامُلاً فيه كثيرٌ من الازدراء والاستخفاف والإهمال واللامُبالاة.

وما ذلك في حقيقته إلا نتيجة من نتائج الحالة النفسية الجماعية الناشئة عن الوضع المتردّي لعالَمنا العربي والإسلامي، بعد سلسلة من نَكسات وهزائم وإخفاقات، انعكَسَت آثارُها السَّلبية على أبناء هذه الشعوب التي ما كادت تخرُجُ من مرحلة الانحطاط حتى سقَطَت في مخالِب الاستعمار الاستيطاني، ولم تخرج من مرحلة الاستعمار الاستيطاني، حتى وقَعت فريسةً في قبضة الاستعمار الثقافي والسياسي والاقتصادي. ولم نلبث إلا قليلاً حتى أعادتنا دورةُ التاريخ مُجدَّداً إلى مرحلة الغزو والاحتلال المباشر كما هو حالُنا اليومَ في العراق وأفغانستان، دون أن نتحدث عن حالة فلسطين وسوريا ولبنان، وما يُتَربَّصُ به ضد السودان والصومال وغيرهما.

هذه السلسلة من النَّكسَات والهزائم الجماعية في كلّ المجالات السياسية والعسكرية، وما صاحبَها وأعقَبَها من تفاقُم الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولّدت - بلا شك - عند المواطن العربي المُسلِم، حالةً من الإحساس بالضَّعف والمَهانةَ والإحباط. ومع مُرور الوقت واليأس من انتظار الإصلاح والتغيير الشامل، تحوَّل ذلك الإحساسُ إلى حالة مَرَضية مُزمنة من الاستلاب وعدم الثّقة في النفس والهوية والوطن والتاريخ والتراث والحضارة واللغة، يُقابلُه انبهارٌ وإعجاب بشخصية الأجنبي المُتغلّب، وتعلُّقٌ بثقافته ولغته وقُوّته وسَطوته من جهة، ونُفُورٌ واشمئزازٌ وهروبٌ من كلّ ما يَمُتُّ للشخصية العربية الإسلامية بصلة، من جهة أخرى. لقد أصبح المواطِنُ المُستَلَبُ في العالَم العربي الإسلامي، يسكُنُه إحساسٌ باطنيٌّ بأن سبَب انتصار الغرب في كل مجال راجعٌ إلى تفوُّق نَمُوذجه الثقافي والحضاري، وسبَبَ تخلُّفنا راجعٌ إلى كلّ ما يَمُتُّ لثقافتنا ولُغتنا وحضارتنا بصلة.

هذا ما قد نفسّرُ به أحياناً تلك الحالةَ الغريبة العجيبة من الرغبة في الهُروب والانسلاخ من كلّ ما يرتبطُ بجذور الوطَن، والتّنكُّر لكل ما يمتُّ إليه من ثقافة ولغة ودين وتاريخ وحضارة، وما نجده من كراهية عَمياء للغة العربية وتلَذُّذ عجيب باحتقارها وإهمالها وتهميشها، في نفوس فئة من المُنتَمين لمجتمع هذه اللغة وحضارتها وثقافتها، وارتمائهم غيرِ المُبرَّر في أحضان اللُّغات الأجنبية والتعلُّق بها بشكل مَرَضي. يتعالَون ويتَعَجرفون عن التكلُّم بالعربية واستعمالها حتى في أبسط المقامات والسّياقات التي تستدعي ذلك، ويتفاخرون بجهلها واحتقارها أحياناً، ويتنافسون في إبعاد أبنائهم عن تعلُّمها، ويمنعونهم من الحديث بالعربية في البيت والشارع والمدرسة، فيعيشون في انفصالٍ تام عن بقية أبناء الشعب الذين مازالوا مُرتبِطين - ولو ظاهرياً - بالعربية والعالَم العربي. فأيُّ لغة هذه التي يمكنها أن تعيش في ظل هذا المناخ المشحون والمتشبّع بروح الكراهية والعداوة لها؟ فما أُهينَت لغةٌ في أوطانها كما أهينَت العربيةُ هذه الأيام، ولا أصابَها من الذّلة والاحتقار مثلَ ما أصابَها .

المنطق المقلوب

تواجهُ العربيةُ - إذن - بوجه عام والفُصحى بوجه خاص، داخلَ أوطانها وعلى أيدي فئةٍ من أبنائها جُملةً من العراقيل التي لا تساعدُها على النموُّ والازدهار في مُناخ سليم. ومن هذه العراقيل التي يضعونها في طريقها بقصد إفشالها، إضافةً لما سبَقَ ذكرُه، تَهميشُ استعمالها في المجالات الحيوية التي لا يمكن لها أن تعيش خارجها. فكيف يُرجَى للعربية أن تتقدّم وتتطوّر ويحدُثُ لها ما نرجوه لها من انتشار وازدهار، إذا كنا نُمانِعُ بحُجَج واهية في استعمالها بالإدارة والاقتصاد والحياة العامة، ونرفُض حتى مجردَ مناقَشة استعمالها في مجال التعليم العالي

التّقني والعلمي والصناعي، ونمضي مع ذلك في اتهامها بنقص المصطلحات العلمية وعدم قُدرتها على منافسة اللغات الأخرى؟ وهناك من يقول: لا مانِع لدينا من استعمال الفُصحى في كل المجالات التعليمية والتّقنية والاقتصادية وغيرها، ولكن قبل ذلك يجب تأهيلُ العربية وتنميتُها وتطويرُ أساليب تعليمها. وهذا كلامٌ ظلَّ يتردَّدُ في المغرب الحديث منذ أكثر من ستّين سنة، وهو في الحقيقة منطقٌ مقلوبٌ وغيرُ واقعي، لأنه يفترضُ أن اللغة يمكن أن توضَع في حاضنة على شكل صندوقٍ زُجاجيٍّ، فيُحتَفَظَ بها هناك إلى أن يَكتملَ نُضجُها ونُمُوُّها وتتطوّر من تلقاءِ نفسها، تماماً كما يُفعَلُ بالجَنين الذي وُلدَ قبل أن يكتمل نُمُوُّه. وهؤلاء لا يفهمون شيئاً عن حياة اللغات ونشأتها وتطوُّرها، ولا يعلمون أن اللغة لا يمكنُها أن تعيشُ وتنمو وتزدهر بشكل طبيعي، إلا حينما تُفتَحُ في وجهها كلُّ مجالات الاستخدام دون قيدٍ ولا شرط، عملاً بالقاعدة الذهبية التي تقول: اللغةُ تعيشُ بالاستعمال وتموتُ بالإهمال. فنحن نردُّ على أصحاب هذا المنطق المقلوب الذي يعمل تحت شعار: «طوّروها وأصلحوها قبل أن تستعملوها»، بالقول: بل «طوّروها وأصلحوها باستعمالها». فهي ليست عربَةً تعطَّلَ مُحرّكها أو تَهالَكت عَجلاتُها، فلا يمكنُها السيرُ إلا بعد الإصلاح، بل هي كائنٌ كبقية الكائنات الحيَّة تحتاجُ على الدوام إلى غِذاءٍ ورعايةٍ ومُناخٍ سليم، لتترعرَع وتتطوّر ويستمرَّ الانتفاعُ بها بشكل جيّد. أما الذين يمنعونَ اللغة من الاستعمال، ثم لا يلبثون أن يحكُموا عليها بالسُّقوط ويتّهموها بالعَجز والفشَل قبل أداء الامتحان، فلا مَناصَ من أن نقول لهم: جَرّبوها قبل أن تُجرّمُوها. وفّروا لها شُروطَ الحياة والنّماء والنجاح. لا تَكتمُوا أنفاسَها، وتكبّلوا أيديَها وأرجُلَها، وتُشَدّدوا على رَقَبتها الخناقَ، ثم تقولوا: عَجزَت عن الحَرَكة واستسلَمَت لقضاء الموت وقَدَره.

عربية اليوم وعربية الأمس

وفي ظل هذا المناخ المسموم من العداء والكراهية للعربية بصفة عامة والفُصحى بصفة خاصة، تتكاثَر السِّهامُ عليها، وتطُولُ لائحةُ الاتهامات التي يجعلونها سبَباً في عدم صلاحيَّة هذه اللغة للاستعمال. ومنها القولُ بفَقر مُعجمها، وجُمود تراكيبها، وبلَى أساليبها... وتلك فكرةٌ استمرُّوا يَلوكُونها منذ قرابة قرنين من الزمان، أي منذ كانت العربيةُ في الوضع الذي كانت عليه في نهاية عصور الانحطاط، وكأنها لم تَخطُ منذ ذلك الزمان أيَّ خُطوة إلى الأمام. لم ينظروا إلى آلاف المُصطلحات التي وُضِعت، تُرجِمت أو عُرِّبت أو أُحدِثَت، ولا إلى الأساليب والتراكيب التي استجَدَّت وتغيَّرت، ولم يأبَهُوا لما حصَل للعربية في العصر الحديث من أوجه التطوُّر الكبير الذي أسهمَت فيه عواملُ كثيرة أشرنا إليها سابقاً، ولم يُلقوا بالاً لما نشأ خلال القرنين الماضيَّين من مدارس وجامعات ومُنشآت علمية وثقافية، وما بَرزَ من كبار الأدباء والكُتّاب والشعراء والعلماء وما أنتجوه من كُتُب ووَضَعوه من مُؤَلَّفات واستحدَثُوه من ألفاظ ومصطلحات وتراكيبَ وأساليبَ جديدةٍ في التعبير... وإنما ظلوا حريصين على الاحتفاظ بتلك الصورة النَّمَطية القديمة التي رَسَمها لها شخصٌ أو أشخاصٌ مُغرِضون منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وتلك لعمري جنايةٌ في حدِّ ذاتها، وهي أن تُصدر حُكماً على أحوال لغة حاضرة ماثلة بين يديك، بناءً على شهادة بالية تعودُ إلى تاريخ أدبَرَ وولَّى، ولا يهمُّكَ ما تراهُ بأُمّ عينكَ، وتسمعُه بأُذُنيكَ، وتلمسُه بيديك وبَقية حواسِّكَ. إن الذي أمامكَ اليوم هو لغة عربيةٌ مُعاصرة بمعجمها ومصطلحاتها وتراكيبها وأساليب تعبيرها، مختلفةٌ تماماً عن العربية التي عرفُوها في أواخر مرحلة الجمود والانحطاط، أسهمت في إنتاجها وتحديثها كلُّ العوامل السابقة، وعلى رأسها وفي مقدمتها كلُّ وسائل الإعلام المختلفة.

العقَبةُ الكَأداء

ومع هذا، نحن لا نُنكِر أن في العربية عُيوباً وثَغَرات ومواطنَ ضَعف ونَقص، وأنها بحاجة إلى تنمية مستمرة وزيادة تطوير وتأهيل، وأن النحوَ الواصِفَ لها، والمناهِجَ الموضوعة لتعليمها، والوسائل المُتَّخذَة لنشرها، كلّها في حاجة إلى تصحيح وتقويم وتحديث ومُعالجة جدّية. لكن هذه المشاكل ونحوها ليست من الأمور التي يصعُبُ التغلُّبُ عليها أو تجاوزُها، متى توفّرت الإرادةُ الصحيحةُ والنِّيّةُ الصادقةُ والعزمُ الأكيدُ على خدمة هذه اللغة والعناية بها وتسخير كلّ الوسائل لتَذليل صُعوباتها. ولاسيما أننا أمام لغة ذات ثقافة غنيّة واسعة، وتاريخ حافلٍ، وتجربة طويلة ورائدة في كل المجالات العلمية والفنّية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ولسنا أمام لغة صغيرة ما تزالُ في طَور النّشأة والتكوين. عِلماً بأن بعضاً من هذه المشاكل التي تُعاني منها العربية، يوجدُ مثيلُه في عدد من اللغات الأخرى، وفي مقدّمتها الفرنسيةُ والإنجليزية، ولم يقف ذلك حائلاً دون انتشارها واستعمالها على أوسع نِطاق. إن هذه الثّغَرات والنقائص التي تعاني منها العربية كُلُّها أُمورٌ تتعلق بالتحسين والتيسير والتجويد والتطوير والتحديث وطُرُق التعليم، وكلُّ ذلك مطلوبٌ ومرغوبٌ فيه بالضرورة، لكن هذه الأمور في نظري يمكنها جميعاً أن تُصَنَّف في الدرجة الثانية من حيث الأهمية. أما العقَبةُ الكأداءُ الحقيقية الأولى التي تقفُ أمام العربية، إذا كنا نريدُ صراحةَ القول، والمشكلةُ الأساسيةُ التي تحتلُّ رأسَ الأولَويات في هذه المرحلة، فهي المُتَمثّلة في تلك التحدّيات والمُعَوّقات المُحيطة بالعربية وقد ذكرناها آنفاً، والتي يمكن اختصارُها في الموقفِ السّلبي لأصحاب اللغة العربية من لُغتهم، وفي التهميش الذي تُعانيه، والعراقيل التي تُوضَع أمامها، والمُناخ الذي تعيشُ فيه، ونظرةِ الكراهية والاحتقار التي تُوجَّه إليها. كلُّ ذلك في ظلِّ غيابٍ تامٍّ لتخطيطٍ

لغويٌّ يهدِفُ إلى تشكيلِ وَعيٍ جماعيٍّ بضرورة ردِّ الاعتبار للغة العربية والعناية بها واستعمالها في كل المجالات الحيوية التي ينبغي استعمالُها فيها، وبأهميّتها في صياغة مستقبل عالَم عربيٍّ قويٍّ بانسجام مُكوِّناته وتكتُّل طاقاته ووحدة أهدافه. وكلُّ ذلك في ظلِّ انعدام خارِطةِ طَريقٍ لمشروعٍ مُجتمَعي وطنيٍّ أو عربيٍّ تكونُ اللغةُ الوطنية الأولى (أو المشتركة بين كل الناطقين بالضاد) قُطبَ رَحاهُ، ونقطة ثِقَله المركزية، وأهمَّ مُكَوِّنٍ من مُكوناته الأساس. فنحن في العالَم العربي، لم نصل بعدُ إلى فهم الدور الحَيَويِّ الكبير الذي يمكن أن تؤدّيه اللغةُ الوطنية الرَّسمية أو المُشترَكة في استرجاعِ الثِّقة بالنفس و إنجاحِ مشاريع التنمية الشاملة الحضارية والاجتماعية والاقتصادية، وما نزالُ عند عتَبَة الاعتقاد بأن اللغة ما هي إلا مجرَّد أداة من أدوات التواصُل والتخاطُب لا غير.

العقبةُ الكَأداءُ الحقيقية والمشكلة الأساسية الأولى مرةً أخرى، ليست هي النابعة من داخل اللغة العربية ولكن هي الآتية من خارجها أي من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المُحيطة بها، ومن الوضع الذي لا تستطيع أن تتحكَّم فيه أو يكون لها سُلطانٌ عليه، وهو عدمُ الثِّقة في أهميّتها، وانعدامُ الإرادة الصادقة التي تُفضي إلى قرارٍ حاسِمٍ يَقطَع نهائياً مع مرحلة الشكِّ والتردُّد في الموقف الذي يجب اتخاذُه منها. إننا في المغرب – على سبيل المثال – ما نزالُ منذ أكثرَ من ستّين عاماً واقفين في ملتقى طُرُق الاختيار حائرين، لم نقرِّر بعدُ – على المستوى السياسي – قراراً نهائياً وحاسِماً في شأن وضعنا اللغوي: هل نُعرِّب أم نُفرنِس؟ هل نظلُّ مُنسَجمين مع تاريخنا وهُويّتنا وانتمائنا الطبيعي التاريخي والجغرافي والحضاري والثقافي، فنُدعِّم الجانبَ العربي الإسلامي في ثقافتنا ونُقَوِّيه، أم نتخلّى عن هذا التوجُّه ونتبنّى اختياراً ثقافياً ولغوياً آخر؟ وذلك رغمَ أن كلَّ التيارات والطاقات الحيَّة والصادقة في البلاد تُنادي على

الدوام بأن لا بديل عن لغتنا العربية وانتمائنا العربي الإسلامي ثقافةً ولغةً وديناً وقِيَماً وهُويّة.

هذه العَقَباتُ إذا تخطَّيناها، أَمكنَ بعدَها أن نتغلَّبَ بسهولة على المرحلة المُوالية المُتفرّعة عنها، وهي إدخالُ كل الإصلاحات الضرورية على اللغة العربية، التي نطالبُ بها نحن قبلَ غيرنا. أما والحالُ أننا ما نزال في مرحلة التلكُّؤ والتردُّد في كيفية التعامل مع لغتنا الوطنية والقومية، نُقدِّمُ رِجلاً ونؤَخِّرُ أخرى، فكلُّ مُناداة بالإصلاح والتأهيل وغير ذلك من الكلام، سيظلُّ مجرد صيحة في وادٍ، ومجرَّدَ ذريعة من الذرائع والتَّعِلات التي تُتَّخَذُ للتَّستُّر وراءها حتى لا يُعالَجَ لُبُّ القضية ويُحسَم في جوهر الموضوع.

الصراعُ الوهمي

ومن العراقيل التي وُضِعت ـــ وما تزال ـــ في طريق العربية عن مَكر وخِداع وتخطيط مدروسٍ، فتحُ واجهات للصراع الوهمي بينها وبين أخواتها من لغات ولهجات الشعوب الإسلامية، ومنها اللهجات الأمازيغية (في حالة المغرب) تارة، وبين الفصحى والعامية تارةً أخرى. ولم يكن استعمالُ وَرَقتَي اللهجات الأمازيغية والدّوارِج العربية إلا للتَّستُّر على العدو الحقيقي للعربية الذي لم يستطع أن يكسب نصراً مُحقَّقاً في حروبه السافِرة على الفصحى، فكان لا بد من اصطناع قُفّاز وِقايةٍ أو تُرسٍ للمُراوغة والاحتماء. وقد أثبتنا في بحوث ومقالات سابقة، أن العربيةَ لم تكنْ في يوم من الأيام في صراع مع الأمازيغيّات ولا مع غيرها من لغات الشعوب الإسلامية ولهجاتها المتعدِّدة، بل تعايَشَت معها وتبادَلَت وإياها الوظائفَ مما جعلَ كلَّ واحدة منها تؤدي دورَها بعيداً عن جَوٍّ

الحروب والصِّراعات. كما بيَّنا مراراً أن تعايُش الفصحى مع دَوَارِج العالَم العربي ولهجاته كان أمراً واقعاً دام عدةَ قرون سابقة، فلم يَحُل دون استمرار الفصحى لغةً للدين والثقافة والإدارة والقضاء والكتابة والتأليف والتعليم، ولغةً للوحدة والترابط التاريخي والحضاري والفكري بين مختلف الشعوب العربية والإسلامية. كما لم يمنع اللهجات من ممارسة وظيفتها التواصلية اليومية والآنية بين مختلف شرائح المجتمع ... إن المستفيد الوحيد من افتعال حرب بين الفصحى والعامية، وحرب أخرى مع اللهجات الأمازيغية، هو الفرنكفونية في حالة المغرب، والأنجلوفونية في حالة المشرق. وفي حال القضاء على الفصحى لن تبقى هنالك لغةٌ أو لهجةٌ مؤهلةٌ حقاً للصُّمود في وجه الغزو اللغوي والثقافي الأجنبي عموماً. لا اللهجاتُ العربية قادرةٌ على ذلك، ولا اللهجاتُ الأمازيغية أيضاً. وفي حال سقوط الفصحى ـــ لا قدَّر الله ـــ فستفقد كياناتُ العالم العربي والإسلامي واحداً من أمتَن حبال الترابط الفكري والثقافي والحضاري التي تقوِّي الصلةَ بينها، وتجعلُ منها في المستقبل تكتُّلاً اقتصادياً وحضارياً بالغَ الانسِجام والالتحام، بالغَ الأهمية والتأثير. وإن من أهم الأهداف التي يُرادُ تحقيقُها من وراء هذه الحروب اللغوية الداخلية والقضاء على الفصحى، هو تعميقُ جُذور الانقسام العربي الإسلامي، والفصل بين كياناته، وقطع الجُسور بين جَناحَيه المشرقي والمغربي.

ولقد أشرتُ من قبلُ، إلى أن إشهارَ ورقة الدارِجة العامية أو اللهجات في وجه الفُصحى، وشَغلَ الشُّعوب العربية بهذا الصراع المُفتَعَل بينهما، بدأ على يد فئة معروفة من المستشرقين ومُنظِّري الاستعمار الأوربي (الإنجليزي والفرنسي على الخصوص) منذ القرن التاسع عشر، وبعد أن رفَضَه العالَمُ العربي في المشرق والمغرب وكشَفت الأقلامُ الغيورةُ الصادقةُ الغطاءَ عمَّن كان وراء هذه الفتنة وفضَحت الأهداف الخبيثة التي كان يُرادُ تحقيقُها، ها نحن في هذه الأيام،

نشهد انبعاثاً جديداً لهذه الدعوة، وحرباً تزحفُ جحافلُها مرةً أخرى لمقاومة استعمالِ الفُصحى. حرباً شُحذَت لها الأقلامُ، ووسائلُ الدعاية والإعلام، وأُعِدَّ لها ما أُعدَّ من قُوةٍ ورباطِ خَيلٍ. ولا شكَّ في أن هذه الحرب الجديدة لا تختلف أهدافُها في شيءٍ ذي بالٍ عن الحروب السابقة، بل ما هي في أغلب صورها إلا إعادة إنتاجٍ لكُلِّ المَقُولات الاستعمارية السابقة المُعادية للفُصحى والمُطالبة بإحلال اللهجات مَكانَها في كل مجالات الحياة، وخاصة في المدرسة والإدارة والإعلام والاقتصاد والحياة العامة. إلا أن فئةً من هذه الجبهة المُحارِبة، قد تسلَّحت بكثير من الشجاعة هذه الأيام، حين أصبحت لا تتورَّع عن المطالبة بتَرسيم اللهجات، أي جعلها لغةً رسمية، محلَّ الفُصحى، وأخرى تُنادي بأعلى صوتها بطرد الفُصحى وإخراجها من حياتنا، واعتبارها لغة أجنبية دخيلة مُستقلَّة استقلالاً تاماً عن اللهجات العامية، ولذلك لا مجال لها في العيش ببلادنا. أما مُبرّراتُ ذلك كله ومُسوِّغاتُه فهي عبارة عن مجموعة من مغالطات لا تصمُد واحدةٌ منها أمام العقل والمنطق والحقائق التاريخية الدامغة. وكثيرٌ منها قديمٌ قِدَمَ الاستعمار ودُعاته ومُستَشرقيه، ومعروفٌ متداوَلٌ في كلِ الأدبيات التي تعرَّضَت لهذا الموضوع من قبل[10]. لكن الدُّعاة الجُدد لا يملُّون من تَكراره وإعادة الهُتافِ به في كل المنابر والمحافل، يُعيدونه بلفظه ومعناه، أو مع شرحٍ وتفصيل، ومَزيدٍ من التُرَّهات والتَخَرُّصات الكاذبة، كالقول بأن استعمال الدارجة والتخلّي عن الفُصحى هو السبيلُ الوحيدُ الذي يقودنا نحو التطوُّر والتقدُّم والحداثة، أو يؤدّي بالعالم العربي إلى التحرُّر والانعتاق[11]، أو القول بأن الدارجة هي لغة المغاربة أما الفُصحى فهي لغة الغُزاة المُحتلّين وليست جزءاً من هُويّتنا ولا من مُكوِّنات ثقافتنا، والقول بأن محو الأمية ونشر التعليم وتعميمه أمورٌ لا تستقيم ولا تنجحُ، ولا يكون لها عطاءٌ ولا مَردوديَّة إلا بالدارجة، أما الفصحى فهي لغة مُتخلِّفةٌ وعتيقةٌ، بل وميِّتة لا فائدة من إحيائها. أو أنها مُعقَّدةٌ وصَعبةُ التعلُّم وفقيرةٌ

في المعجم والمصطلحات، وقاصِرة عن التعبير عن دقائق الأمور والمُستَحدَثات العصرية، أو أنها، بعبارة الشُّوباشي «لا تلائمُ مقتضَيات التفاهم ونقل المعلومات وتفسير حقائق العالَم الذي يعيشُ فيه العربُ»[12]. وهناك من يحاولُ إرجاعَ كلِّ أسباب الأزمة التعليمية في بلادنا، وفشلِ كلِّ السياسات والمخطَّطات الإصلاحية وإخفاقِها منذ ستّين عاماً، إلى استعمال الفصحى، وتعريب جزءٍ من مراحل التعليم (الأساسي والثانوي). وأما في مجال الإعلام والإشهار والإنتاج السينمائي والمسرحي، فقد تكاثرت الأصواتُ التي ترى أنه مجالٌ لا تصلُحُ فيه إلا الدارجةُ أو الفرنسية. أما الدارجة (واللهجات عموماً) فلأنها الأقربُ إلى قلوب الجماهير وأفهامهم، وأما الفرنسية فلأنها لغة الحداثة والعَصرَنة ... وهكذا ذهبت الأمورُ في هذا السياق، وانزلَقت في مثل هذه المَزالق الخطيرة، التي لا تدلُّ إلا على مَدى الانتكاسة التي تعاني منها الفُصحى، ومدى تَغلغل الثقافة الأجنبية وتأثيرِها السَّيّءِ على عقول بعض فئاتٍ من النُّخبة المتعلّمة في بلادنا.

— 2 —

دور الإعلام في التنمية اللغوية

هذا ما قصَدتُ إلى قوله في هذا الجزء الأول من حديثي عن قضية الفصحى والعامية، بقي أن أتحدَّث عن موقع الإعلام بوسائله المختلفة، من معركة اللغة العربية بصفة عامة ومعركة الفصحى والعامية بصفة خاصة، فأقول :

إنه إزاءَ المشهد المُتمثّل في هذه المعركة التي أصبحت رحاها تدورُ بقوة وضَراوة هذه الأيام على صفحات الجرائد والمجلات، وفَوقَ منابر التجمُّعات والنَّدَوات والمؤتمرات، وتُنشَأُ لأجلها الجمعياتُ، ويُعبَّأُ لها الأنصارُ والأعوانُ من كل جبهة، بما في ذلك جهاتٌ وشخصياتٌ خارجيةٌ مكشوفة ومُتَستِّرة لا تتورَّع عن المشاركة في قَدح زِنادها وإشعال أُوارها، هنالك المشهد الآخر المُتَمثّل في الآثار الفعلية لهذه المعركة، وهو الواقع الملموس الذي تظهرُ فيه الدارجةُ المغربية واللهجاتُ العربية الأخرى، وقد اكتسحَت كلَّ الميادين، وخاصة ميادين الإعلام المكتوب والمسموع والمرئيّ والدعاية والإشهار وإنتاج البرامج الإذاعية والتّلفَزية والأفلام والمسرحيات. بل لقد بدأنا نشهد في الفترة الأخيرة، ظهورَ قنَوات فضائية وإذاعية ونَشرَ صُحف وَرَقية أو إلكترونية، متخصِّصة أساساً في ترويج الدارجة والدعاية لها، والتشجيع عليها. ولو حاولنا - مقابلَ ذلك - تحديد مساحة استعمال الفصحى في مجال الإعلام السمعي البَصَري - ونقصد الإعلام الرّسمي بصفة خاصة - لوجدناها قد تراجعت كثيراً خلال الفترة الأخيرة، حتى لتكاد تكون محصورةً في بعض البرامج الدينية القليلة، ونشرات الأخبار الرئيسية، وقليلٍ تافهٍ من البرامج الثقافية لا يُغني ولا يُجدي فتيلاً، وكلُّ ذلك لا يشكِّل إلا نسبةً ضئيلة جداً من مجموع الإنتاج الإذاعي والتّلفزي.

ثم إن العربية الفُصحى، لا تُزاحَمُ وتُهمّشُ في الوسائط الإعلامية كلّها، بتقوية موقع اللهجات فقط، وإنما أيضاً بتقوية مركز اللغة الأجنبية وتعزيز دورها وحضورها المُكثّف في كل مجالات الحياة.

إذن، حين نتساءل عن أسباب تراجع الفُصحى في العالَم العربي عُموماً والمغرب على الخصوص، والتحدّيات التي أصبحت تواجِهُها أكثرَ من ذي قبل،

نجد في مقدمة هذه الأسباب الدورَ السَّلبي للإعلام وللسَّمعيّ البصري منه بصفة خاصة. ودون أن ندخل في مناقشة البواعث والدوافع - وهي كثيرةٌ ومتشعّبة - التي جعلت إعلامَنا العربيّ يسير في هذا الاتجاه السَّلبي ضدَّ استخدام الفصحى، فإن الحقيقة الواقعية التي تتجلّى واضحةً أمامنا، هي أن هذا الإعلام - لسبَب أو لآخر- أصبح في الفترات الأخيرة يتخلّى شيئاً فشيئاً عن دوره في حماية الفُصحى ونُصرَتها، والدفاع عنها والمحافظة على سلامتها من الأخطاء والتحريفات التي تتعرَّضُ لها، ودورِه في تعميمها ونشرها وتيسيرها وتطويرها وتحديثها، وغَرس محبَّتها في النُّفوس بمختلف الأساليب الفنّية والإمكانيات الهائلة التي يمتلكها والبرامج التي يُنتجُها واختيارِ الكفاءات العالية والأُطُر المناسبة المؤهلة للقيام بهذا الدور النبيل.

وقد كان من المفروض أيضاً أن يستمرّ على ما دَأَبَ عليه في فتراتٍ سابقة، من تقريب الشُّقة وتقليص المسافة بين الفُصحى والعامية، بالعمل الواعي والمُخطَّط لرفع مستوى اللهجات العربية إلى مقام الفُصحى، وليس التخلّي عن الفصحى بدعوى التقرُّب من لغة العامة[14]. لأن الدور الإيجابي للإعلام ـــ كما سنرى ـــ هو الرفعُ من مستوى الذوق العام، والسُّمُوُّ بثقافة الشعب وتهذيبُ الأداة اللغوية المُعبِّرةِ عنها.

كان بإمكان الإعلام العربي والمغربي، أن يفعل ذلك وأكثرَ، ولكنه يسير الآن - ولاسيما المسموع منه والمرئيّ - في اتّجاه آخر وهو تقويةُ دور الدّوارج واللهجات، وترجيحُ كَفّة استعمالها في كل المجالات والمستويات، وهذا التوجُّهُ في نظري يُسهِمُ في نشر التَّجهيل وإشاعة الأُمية والثقافة الشعبية البسيطة، ويسير بالعالَم العربي الإسلامي، عن وعيٍ أو غير وعيٍ، نحو تعميق

جُذور التجزئة القُطرية والتفرقة والانقسام، والمفروضُ أن يقوم بدور مُعاكِسٍ لكلِّ ذلك تماماً.

إذن، لقد وصلنا إلى طرح نقطة مهمة، وهي: إلى أيِّ حد يمكن أن يكون للإعلام دورٌ مؤثِّرٌ في تنمية اللغات الوطنية للمجتمعات البشرية بصفة عامة، ولغتنا الرَّسمية في مجتمعنا العربي والمغربي بصفة خاصة؟

ولستُ أُضيفُ جديداً إذا قلتُ - باديَ ذي بدءٍ - : إن الإعلام بمختلف وسائطه الحديثة والمتطوِّرة، يقوم بدور تواصليٍّ كبيرٍ في حياتنا المعاصرة. وأن اللغة أداةٌ لا غِنَى عنها في هذه الوظيفة التواصلية للإعلام بمختلف أشكاله وأنواعه، سواءٌ كانت هذه اللغة مكتوبةً في منشور أو صحيفة أو رسائل إلكترونية متعدِّدة الأشكال واضحةٍ أو مُشفَّرة، أم كانت منطوقةً ومسموعة تُبَثُّ عبر الوسائل السَّمعية البَصَرية، أو عبارة عن إشارات وعلامات خاصة، أو مجرَّد صورٍ غيرِ ناطقة . فالصُّورُ الصامتةُ المُعبِّرة هي بدورها لغةٌ، غالباً ما تكون أكثرَ إيصالاً وإبلاغاً من الألفاظ،. فهي تختزن من المعاني والإيحاءات والأفكار ما قد لا تستطيع اللغةُ المُباشِرة أن تحتويه وتنقله نقلاً صادقاً بحروفٍ وكلمات. فاللغةُ إذن - بأيِّ شكل كانت - هي أداةٌ أساسيةٌ وضرورية للإعلام بأيِّ شكلٍ كان. هذه أمورٌ بَدَهيةٌ إذن.

ومن البَدَهيِّ أيضاً أن نقول: إن الإعلام له تأثير قويٌّ جداً يُمارسُه على اللغة بشكل إيجابي أو سَلبي.

فمن صور التأثير الإيجابي :

- أنه يستطيع العمل على تنمية اللغات الوطنية للمجتمعات البشرية بصفة عامة، ولغتنا الرسمية في مجتمعنا العربي والمغربي بصفة خاصة.

- أنه يستطيع نشرَ اللغة وتعميمَها وإيصالَها إلى كلّ ذي عينٍ وأُذُن، ممن يعلمونها ويفهمونها، أو ممن يتمرّسون على فهمها ويريدون تعلّمها. فالإعلامُ أداةٌ ناجعة لتعلُّم اللغات، سواءٌ من خلال ما يبثُّه وينشرُه من برامج خاصة مُعدَّة ومُهيَّأة بصفة مباشِرة لذلك الغرَض بعَينه، أم من خلال كلّ البرامج الأخرى التي يبثُّها في شكل إخباري أو فنّي أو اجتماعي أو ترفيهي، وفي سواها من الأشكال والبرامج الأخرى. فكلّ شيء يصدرُ عن وسيلة إعلامية يصدرُ بلغة. وهذه اللغة تذيعُ ألفاظُها وتراكيبُها وأساليبُها بين الناس فيتعوّدونُ عليها ويألفُونها حتى تصبح جزءاً منهم ومن حياتهم اليومية.

- أنه يُبسّطُ اللغةَ ويحاول أن يُقربها من أفهام عامة الناس، وذلك بحُكم أن الإعلام يتوخّى الوصولَ إلى أوسع جمهور من القراء أو المُستمعين والنظّارة، فتراهُ يختار أكثرَ الألفاظ تداوُلاً، وأقلّها غُموضاً، وأقربَها إلى الفهم، وأسهلَها على السمع والنُّطق.

- أنه يعمل على تطوير اللغة وتحديثها، وخَلق حَرَكية جديدة فيها، ليس فقط بسبب سَعيه نحو تبسيطها، ولكن أيضاً بسبب أن مجالات الإعلام واسعةٌ تَمَسُّ كلّ جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتناولُ كل المُستَجدّات العالمية في الحياة اليومية، وأهلُ الصناعة الإعلامية يُضطَرُّون في كل لحظة إلى إدخال ألفاظ وتراكيبَ ومصطلحات جديدةً أو ترجمتها للتعبير بها عن تلك المُستجدّات الطارئة التي قد لا يكّون لكثير منها مُقابلٌ

في القواميس الموجودة. فالإعلاميون إذن - إلى جانب المُترجِمين والعلماء المُجتهدين المُبدِعين - هم أسبَقُ من غيرهم إلى استحداث الألفاظ والتراكيب الجديدة وترجمتها وإدخال الألفاظ الأعجمية التي لا يجدون لها مُقابلاً في اللغة التي يتعاملون بها قبل أن تنظُر فيها مجامِعُ اللغة والمراكزُ الأكاديميةُ المختصَّة بالترجمة والمُعالجة اللغوية. على أن التطوير والتحديث لا يكونان فقط بإضافة ألفاظ ودلالات واستعمالات وأساليب جديدة وترويجها، ولكن أيضاً بالتخلُّص من الألفاظ والتراكيب التي فقَدَت دورها في الحياة العصرية لسبب من الأسباب.

ــ أنه يعمل على توحيد اللغة والتقريب بين لهجاتها ومستويات استعمالها وإدماج بعضِها في بعض. ولا يخفى ما في ذلك من الفوائد والمنافِع التي تقرِّب بين سائر مُكوِّنات المجتمع العربي. ولقد كان لانتشار المِذياع والتِّلفاز والصحيفة في بلادنا العربية، دورٌ كبيرُ الشأن في هذه المسألة. والمُتَتَبِّعُ لتطوُّر خرائط اللهجات داخل كلِّ وطَن عربي، سيلمَسُ ذلك التقاربَ والتمازُج الكبيرَين بين لهجات كلِّ بلد على حِدَة . والوضعُ في المغرب الأقصى أقربُ مثالٍ على ما نقول. فإلى وقتٍ قريب، لا يزيد على حَوالَي ستّين سنة، كانت كلُّ مدِينة أو منطقة صغيرة في بلَدنا ذاتَ خريطة لغوية مستقلة ومتميِّزة تميُّزاً واضحاً، ولكن الوضع تغيَّر الآن، وأصبح المغاربةُ يكادون جميعُهم - مع استثناءات قليلة - يتكلَّمون لهجةً كأنها واحدةٌ، هي لهجة العاصمة وما حواليها من وسَط المغرب، مع بعض النَّبرات الخاصة التي تختلف من جهة إلى أخرى، لكنها ماضيةٌ نحو الزوال. ولقد كان لوسائل الإعلام أيضاً دورٌ لا يُنكَرُ - إلى جانب انتشار المدرسة وتوفُّر وسائل النقل والاختلاط - في تقريب المسافة بين العامية والفصحى في كل البلاد العربية، والمغرب واحدٌ منها. إلى درجة أنك تستطيع أن تجد في لغة

الشخص الأُمّي الذي لم يَلج المدارسَ يوماً من الأيام، مئات الألفاظ والتراكيب الفصيحة التي التقَطها بالسَّماع من وسائل الإعلام، واكتسبَ بعضَها بالاختلاط مع آخرين مُتعلّمين أو غير مُتعلّمين. وقد نلاحظُ في بعض وسائل الإعلام العربية أنها تستخدمُ لغةً عربية مُبسَّطةً يُطلقُ عليها بعضُهم اسمَ اللغة الثالثة، أو اللغة المُخفَّفة، أو الوُسطى. وهي لا تختلفُ عن الفُصحى المُعرَبَة إلا في تسكين أواخرِ الكَلِم، والتساهُل في بعض علامات الإعراب إذا أُمِنَ اللَّبس.

– أنه يُوَفِّرُ ما يسميه بعضُهم ب «البيئة السّماعية للغة العربية الفصيحة»[15]
– من خلال كلّ برامجه المتنوّعة التي تتناول كلّ جوانب الحياة، وتبثُّها الوسائطُ الإعلامية المسموعة والمنطوقة، وذلك باعتبار أن اللغة لا تُكتَسَب فقط عن طريق الكتابة والقراءة، وإنما الأصلُ فيها أن تُكتَسَب أساساً عن طريق السماع. وهذا ما يمكن للوسائل الإعلامية المنطوقة أن تُسهِم فيه بشكل قويّ ومؤثّر. ولقد أُتيحت اليوم للعربية الفُصحى، بفضل الوسائل الإعلامية الحديثة إمكانيةُ الوصول إلى أسماع الملايين من الناس، بشكل لم يكن ليحدث من قبل.

– أنه يستطيع أن ينقل اللغة من المحلّية إلى العالمية، ولذلك فإن أمام العربية المعيارية المُشتركة (الفصحى) فُرصة استغلال ما توفّره الأقمار الصناعية والوسائطُ الالكترونية المتطوّرة من وسائل غير مسبوقة لتصل إلى أقصى نقطة في العالَم. وهي بذلك تستفيد بلا شك من مُناخ العَولمة وما تُتيحه من إمكانيات الانتشار وسُرعة الانتقال.

هذا بعضُ ما قد يكون للإعلام من تأثير إيجابيّ على اللغة. ونحن لا نستطيع أن نُنكِر أن كثيراً من هذه الجوانب الإيجابية، قد انعكَسَ بشكل جيِّد على اللغة العربية بالذات، إذ كان للإعلام، بصفة عامة، دورٌ كبيرٌ ومشهودٌ في

إحيائها ونشرها وتعميمها وتطويرها وتحديثها وتبسيطها والتقريب بين لهجاتها، وإبلاغ صوتها إلى كل بِقاع العالَم. وكان للصحافة المكتوبة بصفة خاصة، مع بداية النهضة الحديثة، أثرٌ وأيُّ أثَر في عملية الإحياء والتحديث التي نتحدثُ عنها، وكذلك في نشر الحرف العربي.

وإذا كان ظهورُ الصحافة المكتوبة قد اعتُبرَ يوماً بمثابة الحدَث الأكبر في تاريخ العربية بعد ظهور القرآن الكريم وما تَبِعَه من ازدهارٍ لحركة الثقافة والآداب والعلوم، فإن ظهور الصحافة الإلِكترونية والشّبكة العَنكَبُوتية والإعلام السّمعي البصَري والوسائط الإعلامية المتطوّرة الأخرى، وما كان لذلك كلِّه من آثارٍ إيجابية على العربية، يمكن اعتبارُه اليومَ بمثابة الثورة الثالثة الكبرى في تاريخ العربية.

لكن مع هذه الإيجابيات التي تستفيدُ منها اللغةُ بصفة عامة، والعربية الفُصحى بصفة خاصة، هنالك جوانبُ سلبية من تأثير الإعلام على اللغة، نذكر منها على الخصوص :

– أنه يستطيع أن يتبنّى عن قصد أو غير قصد، موقفاً سَلبياً من هذه اللغة أو تلك، فيكون وَبالاً عليها. وقد شاهدنا خلال السنوات الأخيرة تفاحُشَ ظاهرة تَهميشِ الفُصحى وتقوية هامش استعمال اللهجات واللغات الأجنبية، في كل وسائل الإعلام السّمعية البصرية في المغرب وبقية البلاد العربية. وهذا الموقف الإعلامي كان له تأثيره السّلبي على استخدام العربية في مختلف مجالات الحياة العملية.

– وأنه يمكن أن يعمل على تحريف اللغة وتشويهها بكثرة ما يُروّجه من أخطاء، سواء على مستوى النُّطق (إخراج الأصوات من غير مخارجها الصحيحة)،

أم على مستوى المعجم (ترويج الألفاظ العامية والدخيلة مع وجود ما يُقابلُها أو يحلُّ محلَّها من اللغة الفصيحة واستعمالها في غير معانيها الصحيحة)، وكذلك على مستوى التراكيب النحوية والأساليب البلاغية والبَيانية، ومستوى الكتابة الإملائية وخاصة في عناوين الأفلام والأشرطة والبرامج والوَصلات الإشهارية. وكلّ هذه الأنواع من الأخطاء التي أصبحت اليوم من العلامات المُميّزة للإعلام السمعي البَصري على الخصوص – ولا تَسلَمُ منه الصحافةُ المكتوبة أيضاً – لا تُساعد على استكمال دور المدرسة والجامعة في التعليم والتثقيف، بل تَهدِمُ كلَّ ما تَبنيه وتهدفُ إليه. ولا شك في أن تناميَ ظاهرة الأخطاء اللغوية في عالَمنا العربي والمغربي خاصة، ناتجٌ عن عوامل كثيرة كانخفاض المستوى العام للتعليم وتعليم العربية على الخصوص، والتساهل في اختيار الكفاءات من المُذيعين والمُنشّطين الإعلاميّين ومُعِدّي البرامج، وعدم حرص المسؤولين في الأجهزة الإعلامية على مراقبة الاستعمال اللغوي والتساهُل في محاسبة مُرتكِبي الأخطاء. وقد أفرزَت ظاهرةُ انتشار الأخطاء اللغوية التي ارتبطَت بالإعلام العربي منذ ظهوره، حركةً مُوازية عملت على التَّصدي لهذه الأخطاء ومُحاصرتها وتنبيه الإعلاميّين إليها، وهي الحركةُ التي أُطلِقَ عليها اسمُ: حركة تصحيح أخطاء لغة الإعلام[16].

لكني أزعُمُ بالإضافة إلى ذلك، أن أخطر الجوانب السَّلبية للإعلام، هو المُتمثّل في التقصير الذي قد يكون، عند فئةٍ من المسؤولين عن الأجهزة الإعلامية في فهم وظيفته الكاملة في حياة الناس والمجتمع، واعتقادهم أن دوره الأساسيَّ ينحصر في ثلاثة أمور لا غيرَ، وهي: الإخبارُ (أي إيصال المعلومة أو الرسالة المُراد إبلاغُها)، والإعلانُ عن السّلعة أو البِضاعة (وهو نوعٌ من الإخبار)، ثم التَّرفيهُ بأساليب وبرامج تافهة ورخيصة في أغلب الأحوال.

إن الإعلام الحقيقي في نظرنا ليس واقفاً عند هذه الحدود من الإخبار والإعلان والإشهار والتّرفيه. بل إنّ دوره في التثقيف والتعليم والتوجيه والتّوعية وتَرقيّة ذَوق المجتمع والرّفع من مستواه الفكري والعلمي والفَنّي واللغوي، لا يقلّ أهميةً وخطورة عن دوره الأول. فهذا النوع من الإعلام المُتكامِل هو الذي يَبني المجتمعاتِ وينمّيها اجتماعياً واقتصادياً، ويُنضِجُها سياسياً وفكرياً، وليس ذلك الذي لا يتجاوز دورُه إيصالَ الأخبار والمعلومات، أو إشهارَ سلعة أو بضاعة، أو محاولةَ الترويحِ عن النفس وتَسليتها بشيءٍ من العَبَث الرّخيص والكلام المُنحَطّ، والموضوعات الهابطة، دون الاهتمام بما هو أهمُّ وأسمى من الوظائف الأخرى للإعلام. لكن لا ينبغي أن يُفهَم من كلامنا هذا أننا نريدُ إعلاماً في غاية التزَمُّت والتحجُّر، إعلاماً متجَهّماً ثقيلَ الظّل، لا يُرَى إلا عابساً وُمقَطبَ الحاجبَين، بل نُريده، في الحقيقة مَرِحاً مُنشَرِحاً طَلقَ الوَجه مُبتَسِماً، قريباً من قُلوب الناس مُمتعاً ومُؤانِساً. لكن مع كثيرٍ من المسؤولية، وشيءٍ من الجِدّ الذي يُفيدُ ولا يُنَفّرُ.

على أن التَّرفيه نفسه - وهو مهمٌّ في حياة الناس بلا شك - يمكن أن يُوظَّف لخدمة اللغة الوطنية (بما في ذلك البرامِجُ الموجَّهة للأطفال والأعمال المسرحية والسينمائية والأغاني...) كما يمكن أن يكون له دور سلبي عليها. ولكن أغلب إعلامنا المسموع والمرئيّ - وهو أكثرُ حضوراً وتأثيراً في حياتنا المعاصرة - لا يستفيدُ مع الأسف من المساحة الشاسعة والإمكانيات الهائلة التي تُخصَّصُ له، من أجل القيام بدور كبير في خدمة الفُصحى، فأغلبُه - إن لم نقل كلَّه - يتمُّ باللهجات العامية. وكذلك الإشهار أو الإعلان عن البضائع والسِّلَع والخَدَمات، كلُّه أو أغلبُه يتمُّ بالدارجة أو اللغة الأجنبية، وكان بالإمكان أن يُستفاد منه أيضاً في ترويج الفُصحى وتعميم استعمالها.

ولا شكَّ في أن فهمَ وظيفة الإعلام على ذلك النحو من القصور الذي ذكرناه، سيؤثّرُ سَلباً على وضع اللغة الوطنية الرسمية، ما دامت تنميةُ هذه اللغة والاهتمامُ بها ليسا مَحسُوبَين ضمن الأهداف التي يسعى الإعلامُ لتحقيقها، لذلك سينالها الكثيرُ من الإهمال والإفساد والإساءة والتهميش. وستجدُ ألسنةُ المُذيعين ومُنتجي البرامج المختلفة، وكذلك أقلامُ الكُتاب، مَرتَعَها وفُرصَتها، للتحلّل من كل القيود، وإطلاق العنان لارتكابِ أشنع الأخطاء اللغوية. وقد لا تجد حَرَجاً في استعمال أحطّ الألفاظ والتراكيب وأبعدها عن الصواب والذّوق واللّياقة. ولن تجد على ذلك حسيباً ولا رقيباً.

إن الإعلام بما له من أهمية قُصوى ومكانة حيوية في حياتنا العصرية، يستطيعُ أن يفعل باللغة ما يشاءُ، يَرفَعُها إلى أعلى مَقام أو يَنزلُ بها إلى أدنى المنازل وأسفَل المَراتب. فهو يستطيع أن يكون المدرسةً التي تُعلِّمُ اللغةَ وتُحَبِّبُها إلى النُّفُوس وتساعدُها في أداء دورها على أحسن وجه، كما يستطيع أن يكون الشيطانَ الذي يُعاكسُ دورَ المدرسة ويَمحَقُ كلَّ عملٍ صالحٍ تُؤديه. فإذا كانت المدرسةُ مثلاً تُعلِّمُ العربيةَ الفُصحى وتحاولُ غَرسَها في نفوس الناشئة، وكان الإعلامُ يُهَمِّشُها باستعمال العامية الدارجة أو اللغة الأجنبية في كلِّ برامجه أو أغلبها، أو يُشَوِّهُها ويُنَفِّرُ منها ويُسيءُ إليها بطريقة أو أخرى، فمعنى ذلك أن المدرسة تَبني والإعلام يَهدِمُ. وإذا كان الأستاذُ يُعوِّد المُتعلِّمين على الاهتمام بقواعد اللغة ويُدرِّبُهم على تجنُّب الأخطاء الصوتية والتركيبية والصرفية والإملائية، ويُحذِّرُهم من ارتكابها، ويُحاسبُهم عليها، وكان الإعلامُ - عكسَ ذلك - لا يبالي بشيءٍ من قواعد اللغة في النّطق أو الكتابة، ولا يأبَه بالعَبَث اللغوي الذي يأتي على ألسنة المُذيعين والكاتبين، فمعنى ذلك أيضاً، أن هناك تناقُضاً وتضارُباً كبيرَين بين دور مؤسّسة التعليم ومؤسسة الإعلام. وبما أن دور الإعلام أصبح

اليومَ أخطرَ من دور المدرسة، فلا شكَّ أن تأثيرَه سيكون أكبرَ من تأثيرها، ولاسيما في ظل ما أصبحت عليه الوسائطُ الإعلامية الإلكترونية من تطوّر خطير يزيدُ من قُدرة استحواذها واكتساحها، مستفيدةً في ذلك من تقدم المَعلوميّات بالوتيرة العالية التي نراها ونعيشُها، مما سيؤدي تدريجياً إلى اختفاء النموذَج التقليدي للمدرسة والجامعة والمؤسسة التعليمية عموماً، ليَحلَّ محلَّه نموذَجُ المدرسة أو الجامعةُ الإلكترونية، كما حلَّت المكتباتُ والصحُفُ الإلكترونيّةُ محلَّ كلّ ما هو ورَقيٌّ من كُتُبٍ وصُحُفٍ وإشهارٍ وإعلانٍ وغير ذلك .

وحين يكون الإعلامُ واعياً بدوره الإيجابي ووظيفته الاجتماعية والثقافية الكاملة، سيكون إعلاماً مسؤولاً وهادفاً بلا شك. وستكون من أُولى مسؤولياته الكثيرة، الاهتمامُ باللغة باعتبارها مُكَوِّناً أساسياً من مُكوِّنات هُوِيَّة المجتمع وشخصيته، ولذلك سوف يسعى للقيام بدوره في تعليمها ونشرها، وتحسينها والارتقاءِ بها، وتطويرِها من جهة، وتوحيدِها، من جهة أخرى، لتقوية نَسيج المُجتمع ولُحمته، وتوحيد عناصره وتقريب أفهام مُستعمِلي اللغة بعضِهم إلى بعض. وسيكون دورُه بذلك مكمِّلاً للمدرسة والأُسرة والأستاذ والمُربّي والموجِّه والداعية إلى الإصلاح والبناء. الإعلامُ بهذا التصوُّر سيكون أداةً ناجعة وأساسية لإنجاح المشروع التّنموي والنّهضوي والثقافي والاقتصادي للمجتمع، ولن ينجحَ هذا المشروعُ في شموليته إلا إذا كان النُّهوض باللغة بَنداً من بُنوده الأساسية. والنهوضُ باللغة لا يتمُّ إلا بوضع سياسة لغوية وطنية واضحة الخطوط والمعالم متَّفَقٍ عليها ومَحسومٍ في أمرها.

ولكن السؤال المهمّ هنا : هل لنا في المغرب، أو حتى في العالَم العربي كلِّه، استراتيجيةٌ لغوية واضحةٌ ومُتَّفَقٌ عليها حتى نُطالب الإعلامَ بالالتزام بها؟

هل لنا خُطةُ طريق ذاتُ معالـم بارزة لكيفية تدبير الاختلاف والتَّعَدُّد في واقعنا اللغوي الذي لا يمكن أن نُنكر وجودَه أو نُلغيَه من حسابنا؟ ذلك ما لا يمكن بحثُه بما يكفي ويَشفي في مثل هذه العُجالة، إنما يكفي أن أقول بصفة مختصَرة: إن هذه الخُطة لا وجود لها في برامجنا السياسية والثقافية والإعلامية الوطنية أو العربية الحالية، لكن ذلك لن يُعفي الإعلاميَ الواعي المُلتَزِم من القيام بدوره الأساسي في تَكييف الرأي العام وتوجيهه نحو الاختيار الأمثل الذي يخدم الأهداف البعيدة للأمة العربية والإسلامية، ويحقّق ما تصبو إليه من وحدة وتكامل واندماج. والاتجاهُ العَفوي والطبيعي الذي ينبغي أن يسير فيه كلٌّ إعلامي مُخلص لوطنه وأمّته هو حمايةُ اللغة العربية المشتركة (الفصحى) ودعمُها والنُّهوضُ بها، ومقاومةُ كل التيارات التي تسعى للنَّيل منها وتَقْزيم حَجمها ودورها ومكانتها.

— 3 —

ثَمةَ نقطةٌ أخيرة أريدُ أن أختِم بها هذا الحديث، وهي أنه واضحٌ من كلامنا السابق أننا رغم اعتبارنا ثنائيةَ الفصحى والعامية ظاهرةً قديمة في العربية وليست أمراً جديداً فيها ولا حالةً تنفردُ بها دون بقية اللغات، إلا أننا لا نُنكرُ آثارَها السّلبية على لغتنا العربية وعلى الوضع الثقافي لمجتمعاتنا العربية، ولذلك لا يمكن أن نكون مُرتاحين لتفاقُمها واتّساع نطاقِها. ولكننا في الوقت ذاته لسنا مع الذين يريدون تضخيم ظاهرة الثُّنائية وتعليق كل مشاكل العربية عليها، ولا يرون إمكانيةَ إصلاح وضعها إلا بحذف الفُصحى والقضاء عليها. بل إننا نرى أن القضاء النّهائي

على الثنائية في العربية أو أية لغة أخرى، ليس أمراً من السُّهولة بمكان، وإنما الحلّ الأمثل الذي يمكن الوصولُ إليه بشكلٍ تدريجيٍّ هو تقليصُ المسافة بين المستوَيَين (الفصحى والعامية)، وتقريبُ الطرَفَين أحدِهما من الآخر [17].

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، نحن لا نتَنكّر للدور الذي تقومُ به العامّياتُ أو اللهجاتُ المُتفرّعة عن العربية، في مختلف مظاهر حياتنا، فهي منذ كانت، وما تزال، تقوم بوظيفتها التواصلية بين كل الشرائح الاجتماعية، وخاصةً بين الطبقات الشعبية التي ينقُصُها التعليمُ ويسُودُها الجهلُ والأُمية، بالإضافة إلى أن لها تُراثاً أدبياً وفنّياً يجبُ أن يُستفادَ منه ويحافَظ عليه. لكن هذه الوظيفة التواصلية التي تقوم بها العامياتُ العربية، إنما تقع داخل دائرة مُغلَقة، وتأثيرها لا يتجاوز عادةً حُدودَ مجتمع لغوي صغير محصور في جُغرافيّته وعَدَد سُكّانه. فالدارجةُ المغربية - مثلاً - لا تأثير لها ولا دور إلا داخل الحُدود الترابية المغربية. وكذلك يُقال عن بقية اللهجات العربية الأخرى. ونحن نريد الوصول إلى تعميم لغة يتجاوزُ استعمالُها نطاقَ المَحلّيّ والإقليمي إلى ما هو أرحَبُ وأوسَعُ، فتكونَ لها وظيفةٌ تواصُلية مع سائر أبناء العالَم العربي، وكلِّ من يتعلّم العربية من المسلمين لاستعمالها في أغراض دينية أو ثقافية، بل كلِّ من يريد استخدامَها في أنحاء العالَم من غير هؤلاء أو أولئك، في غرضٍ من الأغراض أو مجالٍ من المجالات، كالبحث والسياحة والإعلام والتجارة وغير ذلك. أما هذه اللهجات، فهي - فضلاً عن محدودية استعمالها - لا تسمحُ لها مؤهلاتُها وإمكانياتُها المتواضعةُ وتجربتُها الضعيفةُ بالقيام بوظائف وأدوارٍ أخرى كبيرة مما يُوكَلُ عادةً إلى اللغات العالمية الكبرى، في مجالات التعليم والثقافة العالِمة والمعارف الراقية والعلوم الدقيقة وغير ذلك من الأمور. وإذا نحن تركنا لهذه اللهجات حريةَ التطوُّر العَشوائي، ودَعّمنا الخُطّة الرامية لفصل بعضها عن بعض،

والتمادي في الابتعاد بها عن الفُصحى المُشتَرَكة، فمعنى ذلك أننا نُسهِمُ في خُطة تعميق ظاهرة التَّشَظّي والتجزئة والانقسام بين بلدان العالَم العربي.

ولذلك، فنحن ندعو الإعلام العربي والمغربي بكل أنواعه وأشكاله، ولاسيما السَّمعي البَصَري، من خلال كل ما يُنتجُه ويُنجِزُه من برامج وأنشطة، إلى:

1. القيام بدوره الكامل والإيجابي في تدعيم نشر العربية المشتركة (الفصحى)، وتوسيع نطاق استعمالها وحُسن استخدامها، بجانب الإسهام في تحديثها وتطويرها .

2. أن لا يَسقُط في لعبة استعمال اللهجات والعاميات أداةً لمحاربة الفُصحى أو الحُلول محلَّها، لأن نتائج ذلك خطيرةٌ على الأمة العربية الإسلامية.

3. أن لا يتخلّى، عن دوره في تهذيب العامية وترقيَّتها وتقريبها درجةً بعد أخرى من مستوى الفُصحى، وتقليص الفَجوة بين هذين المُستَويَين من استعمالات العربية إلى أدنى حدٍّ ممكن، وذلك من شأنه أن يُذَلِّل كثيراً من العَقَبات في طريق انتشار الفُصحى المشتركة، ويقضي على الآثار السَّلبية لظاهرة الثنائية اللغوية وتعدُّد اللهجات والعاميات في البلاد العربية، ويساعد على رفع الحواجز اللغوية الموضوعة بينها، كما يُسَهِّلُ على الأجانب الذين يتعلَّمون الفُصحى أن ينتقلوا من بلد عربي إلى آخر دون أن يواجهَهُم مشكلُ الاختلاف بين اللهجات.

إلا أن تقريب العاميات في المغرب وكافة أنحاء الوطن العربي من الفُصحى، والوصول بهذه العملية إلى درجة عالية من النجاح، لا يمكن أن يتحقَّقا بالشكل الذي نتصوره، إلا بتحقُّق شروط منها:

– تعميمُ التعليم بشكل تام ونهائي، والقضاء على الأمية الأبجَدية.

– جعلُ العربية الفُصحى لغةً التدريس ومحو الأُمية وتلقين كل العلوم والمعارف في كل مراحل التعليم بلا استثناء.

– تعميم استعمال العربية الفصحى في الإدارة وكل المرافق العمومية، بما فيها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

– قيام وسائل الإعلام كلها بدورها في نشر الفصحى وتعميمها وتحسين استخدامها.

– تحديدُ وظيفة اللغات الأجنبية وحَصرُها في تأمين التواصل مع العالَم الخارجي وخدمة البحث العلمي والتبادل التجاري ونحو ذلك.

وكلُّ هذا لن يتم إلا في إطار وجود سياسة لغوية وخطة استراتيجية متوافَق عليها، تسعى لتدبير الشأن اللغوي الداخلي بحكمة وتبصُّر، ومعالجة مسألة التعدُّد اللغوي بشكل عقلاني وموضوعي وواقعي، لا يقوم على الإلغاء والإقصاء، ولكن على مبدإ التعايش والتعاون وتبادل الوظائف، مع مراعاة طُموحات أبناء الأمة في الوحدة وتقوية التلاحُم ومواجهة كل التحدِّيات الكبرى في مجالات العلوم والاقتصاد والتنمية الشمولية.

الهوامش

1) في اللغة العربية مثلاً، يمكن تقسيم الفصحى المشتركة إلى المستويات الآتية: فصحى القرآن الكريم، فصحى الأدب الرفيع، الفصحى العلمية، فصحى الصحافة والإعلام ومتوسّطي الثقافة .. والعامية بدورها يمكن تقسيمُها في كل بلد إلى عاميات : عامية المتعلّمين والمثقفين، عامية أهل الحواضر والمدن، عامية البوادي والقرى، عامية الأميّين، عامية المتعلّمين المتأثّرين باللغات والثقافات الأجنبية ....

2) راجع نصّ الفارابي في كتاب «المزهر» للسيوطي 1/ 211 ـ 212، تحقيق محمد أحمد جاد ، ط, مصرية.

3) على رأس القائمة الأولى من هؤلاء الدعاة المستشرقين والمُنظّرين للسياسة الاستعمارية في مشرق القرن التاسع عشر : ويلهيلم سبيتا وكارل فولرس ووليام ويلكوكس ، وويلمور، ووليام تميل جردنر ... والقائمة طويلة (راجع : الودغيري: الدعوة إلى الدارجة في المغرب : الجذور والامتدادات ـــ الأهداف والمُسَوّغات ـــ 2010م).

4) وفي هذا الصدد يقول الكاتبُ والأديب الكبير إبراهيم المازني في مقالة له نُشرت سنة 1935م : « اللغةُ تتبعُ الدولةَ وتسير في ظلها، ولا سبيل إلى انتشار لغة يكون أهلُها مغلوبين على أمرهم . ونَعيدٌ أن تعجز عن الذيوع لغةٌ يتّسعُ سلطانُ أبنائها وتنبسطُ رقعةُ مُلكهم ونفوذهم. ولا عبرة في هذا الأمر بما في اللغة نفسها من سهولة أو عُسر في التحصيل. والمُعَوّلُ على القوة والسلطان لا على أن اللغة قريبةُ المنال أو بَعيدتُه . وقد استطاعت الإنجليزيةُ أن تنتشر في الأرض وأن تُزحزحَ الفرنسيةَ وتُنزلها عن عرشها ، لأن سلطان الإنجليز امتدّ شرقاً وغرباً. وليست الإنجليزيةُ أسهل من الفرنسية أو العربية، ولكن قوة أهلها أكبرُ، ونشاطَهم أعظمُ». انظر: رجاء النقاش في كتابه الجميل : «هل تنتحر اللغةُ العربية؟» ص : 13 ط 2 سنة 2010م

5) يقول الدكتور محمد البكاء في بحث له منشور بمجلة الموقف المعربية ع 1987/3م بعنوان: اللغة والإعلام: إن ظهور أول صحيفة عربية كان في مصر سنة 1799م، مع دخول الحملة الفرنسية إلى مصر، وكان القائم على تحريرها إسماعيل الخشّاب .

6) وقد جعل شريف الشُوباشي من هذه النقطة محور كتابه الذي نشره بعنوان: «تحيا العربية، يسقط سيبويه»، وترجمه إلى الفرنسية (2007م) بعنوان:

«Le Sabre et la virgule La langue du Coran est-elle à l'origine du mal arabe ?»

7) وقد جعل مصطفى صفوان محورَ كتابه الذي نشره بالإنجليزية ثم ترجمه إلى الفرنسية بعنوان :

«Pourquoi le monde arabe n'est pas libre?» (لماذا لم يتحرّر العالم العربي ؟) (منشورات Denoel/2008)، يدور حول هذه النقطة.

8) يصف الكاتبُ الكبير رجاء النقاش هذه الحالة التي وصلت إليها لغتُنا العربية فيقول في كتابه المشار إليه في

هامش سابق (ص: 227) : « وهذه الموجة من الاندفاع بعيداً عن اللغة العربية تكاد تكون نوعاً من الانتحار اللغوي. فلعلّنا يتمّ شَنقُها بيد أهلها ، ولا أحد يبكي عليها. بل إن الكثيرين أصبحوا يتحللون منها ولا يثقون بها، وهم يشعرون بأن الابتعاد عنها يتيحُ لهم نجاحاً أكبر في حياتهم العملية. وكأن الذي يحرص على لغته يصبح متّهماً بأنه متخلّفٌ عن العصر وبعيدٌ كلّ البُعد عن معاني الحضارة الحقيقية والحياة الحديثة».

9) تعاني هاتان اللغتان رغم انتشارهما الواسع وسُمعتهما الطيبة، من مشاكل كثيرة كعدم المُلاءمة بين الكتابة والنُّطق في كثير من الحالات، والتعقيد الذي يبدو في عدد من الصور النحوية والصرفية، ولكن هنالك أسباب كثيرة مع ذلك تساعدهما على الانتشار أهمها القوة الاقتصادية والسياسية وهناك شواهد وأمثلة كثيرة على هذا لا يتّسع لها المحالُ، ونكتفي منها بمثال واحد وهو ما كتبه برناردشو الأديب الإنجليزي الشهير عن لغته الإنجليزية في مقدمة مسرحية (بجماليون) قائلاً:« يمكن للأجنبي أن يتعلّم نطق الألمانية والإسبانية، أما اللغةُ الإنجليزيةُ فلا يمكن حتى للإنجليزي نفسه أن يتعلّم نُطقَها السليم».

10) انظر حول هذه المُسوغات والمُبررات والردّ عليها : الودغيري : الدعوة إلى الدارجة بالمغرب (2010). مرجع سابق.

11) هذه الفكرة كرّرها عدد من دُعاة الدارجة، نذكر منهم على سبيل المثال السيد مصطفى صفوان في كتابه الذي تساءل فيه : لماذا لا يكون عالمُنا العربي حُرّاً ؟ (مرجع مذكور) .

12) انظر: شريف الشوباشي : «تحيا العربية ويسقط سيبويه»، ط 3 ، منشورات مدبولي الصغير، ص : 131. (مرجع مذكور).

13) راجع بحثنا المحال عليه سابقا بعنوان: الدعوة إلى الدارجة بالمغرب.

14) هناك من يحاول التملّق للطبقات الدُّنيا من المجتمع فيُدخِلُ دفاعَه عن اللهجات الدارجة ضمن دفاعه عن الديموقراطية، بدعوى أن الدارجة أو العامّية هي لغةُ الطبقات الدُّنيا والقاعدة العريضة من المجتمع. والحقيقة أن اللهجات الدارجة تستعملُها كلُّ الطبقات بلا استثناء، فهي ليست حَكْراً لفئة دون أخرى، ثم إن الدفاع الحقّ عن الطبقات الدُّنيا من المجتمع يكون بالمطالبة بتعليمها ورفع مستواها المعرفي والثقافي وانتشالها من حَضيض الأمية والجهل، ولا يكون ذلك إلا باتّحاد لغة العلم والمدرسة والمعرفة والثقافة الرفيعة وليس بلغة الجهل والأمية.

15) انظر: الدكتور عبد الكريم خليفة في كلمته الافتتاحية لندوة: اللغة العربية والإعلام وكُتّاب النص، التي نظمها المجمع اللغوي الأردني ومنتدى الفكر العربي بعَمّان سنة 2005، منشورة على موقع : صوت العربية .

16) أنتجت هذه الحركة التصحيحية قائمة طويلة من الكتب والمقالات انصَبَّ معظمُها في البداية على لغة الصحافة المكتوبة. وكان من أشهر هذه الكتب التي أغنَت ساحةَ النقاش اللغوي في العالَم العربي، ومن أوائلها: كتاب «لغة الجرائد» لليازجي (ت 1906م) ، و«إصلاح الفاسد من لغة الجرائد» لمحمد سليم

الحمدي. ولعل آخر كتاب في الموضوع هو كتاب المرحوم عبد الهادي بوطالب الذي صدر قبل سنتين بعنوان : «معجم تصحيح لغة الإعلام العربي».

17) من الإنصاف أن نعترف بأن شريف الشوباشي صاحب كتاب (يسقط سيبويه) ، رغم كل ما يوجَّهُه للفصحى من انتقادات واتهامات بالتعقيد والصعوبة والجمود .. الخ ، إلا أنه بدوره يقول : « من المؤكد أنه ستكون هناك دائماً فجوةٌ بين لغة الكلام اليومية ولغة الكتابة، وهي حقيقةٌ موجودة في كل بلاد العالَم. لكن واجبنا تجاه الأجيال القادمة هو تضييقُ هذه الفجوة بأكبر قدر ممكن. ومن الواضح أن هذا هو الاتجاهُ الذي فرضَته طبيعةُ الأمور، وخاصةً منذ ظهور الصحافة في العالَم العربي» ص . 168 .

ضرورة إخضاع لغة الإعلام
والإشهار للتصحيح
وتنقيتها من الأخطاء الشنيعة

الحسين وكّاگ

إنه لن يجد الإنسان من الأساليب الحسنة التي تحيي الآمال في النفوس إلا الوفاء لمتابعة الأعمال التي من شأنها تحقيق الأهداف السامية في الحياة، وإنجاز المعاني الرائدة في الصمود للتحديات.

وجزى الله بالخيرات لجنة القيم والتراث بأكاديمية المملكة المغربية على جهودها المتواصلة ومواكبتها المثالية وسهرها الدائم على حسن استعمال اللغة العربية وتعاونها الصادق مع الهيئات المختصة في الميدان، وفاء منها للروح الطموحة لمؤسسها مولانا الحسن الثاني رحمه الله، وإكباراً منها لراعيها ومشجع حركاتها المباركة، وندواتها العلمية والوفائية لمسؤولياتها أمير المومنين مولانا محمد السادس نصره الله.

اللغات أداة لتشكيل هوية مجتمعاتها

إن اللغة من أهم أدوات تشكيل هوية الأمم، إن لم نقل أهمها على الإطلاق، ذلك أنها وعاء للفكر، وأداة للتعبير والتواصل والتفاهم بين الناس، توثق صلاتهم وتقوي روابطهم، وتبني ثقافتهم، وتشد وحدتهم، وهي مستودع ذخائر الأمة ومخزونها الثقافي الذي يربط حاضرها بماضيها، ويصل حاضرها بمستقبلها، ويحدد ملامح شخصيتها وعناصر هويتها.

إن اللغة حقا هي الوطن الثقافي الذي يصنع وجدان الأمة ويحرك التفكير لديها، ويترجم أحاسيسها، ويفصح عن أغوار شخصية بنيها، ويكشف عن ميولاتهم واتجاهاتهم ويحدد أهدافهم وقديما قالوا : «تكلم حتى أراك» وهم يعنون بذلك أن وجود الشخصية ووجود الأمة وكينونتهما متعلق باللغة، لأن اللغة بذلك أيضا من أهم أدوات بناء الملكات والقدرات في اتجاه تحقيق التنمية التي تنشدها الأمم من مواطنيها، كل في مجاله وبوسيلته وبدرجة اندماجه في المجتمع، وانفتاحه على غيره من الثقافات ومن اللغات ومن التجارب، وهي في النهاية الترسانة الفكرية والثقافية التي تبني الأمة وتحمي كيانها، وتحافظ على شخصيتها.

شرف العربية من شرف الوحي الخاتم

يكفي العربية تشريفا، كما يكفيها دليلا على قدرتها وإمكاناتها واستيعابها لمتطلبات الماضي والحاضر والمستقبل البشري عامة، أن اختارها الله من بين كل اللغات البشرية، لتكون لغة التنزيل، وتكسب بذلك الشرف على سائر اللغات، فجعلها الحق سبحانه معجزة كتابه الكريم، وجعل هذه المعجزة بيانية بالدرجة الأولى، وآتى الرسول الكريم ﷺ جوامع الكلم ومبلغ الفصاحة والبلاغة والبيان.

واللغة العربية اكتسبت عالميتها من عالمية الرسالة إلى الناس كافة، بلسان عربي مبين، ولترتفع إلى مستوى شهادة الرسول ﷺ عليها، لتتأهل بذلك لمرحلة الشهود الحضاري، بحيث تكون شاهدة على الناس انطلاقا من قول الله عز وجل : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[1] وقوله تعالى ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[2] رافعة مشعل الحضارة الإنسانية، وحاملة الرحمة إلى العالمين، بما تمتلكه من قِيَم سماوية، وبما تبدعه من وسائل وأدوات للاتصال والتفاعل والتبليغ، لأن الدور الرسالي، يتحقق بإتقان عملية البلاغ المبين، وامتلاك آليات الإبانة، ذلك أن اللغة هي الركيزة الأساسية في وسائل الاتصال والبلاغ والإعلام إلى جانب وسائل التعبير الأخرى الممكنة.

اللغة العربية وسيلة إدراك وفهم النص الإلاهي

ولأجل تحقيق فهم القرآن الكريم، ومن ورائه العربية نشأت علوم ودراسات متعددة مثل : علم اللغة المقارن، وفقه اللغة، فضلا عن علم النحو لصون اللغة وحمايتها والامتداد بها بشكل سليم، وعلم الصرف الذي يبحث في أصول اللغة وأوزانها، والاشتقاق والتركيب والنحت، وكل ما يكسب اللغة المرونة، ويمكنها من القدرة على الاستجابة لدواعي التطور والمتغيرات المختلفة.

ولعل في مقدمة كل هذه العلوم وثمرتها جميعا علم البلاغة بفروعه الثلاثة البيان والمعاني والبديع، إذ البلاغة في أبسط مدلولاتها هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لأن لكل مقام مقال، ولكل حال ما يناسبه من الكلام.

وإن هذا العمل اللغوي الذي واكب مهمة إدراك النص الإلاهي واستيعابه باعتبار ذلك ميزة شرفية، اختصت بها العربية، ولم تتوفر لأية لغة من لغات

العالم، مما يحقق مكسبا متميزا لهذه اللغة الخالدة، حيث أصبح القرآن الكريم محور الثقافة والحضارة واللغة، ومجالا للتفاعل ووسيلة للتشكيل الثقافي للأمة من خلال آياته ومضامينها لتحملها اللغة إلى العالمين بهدف إلحاق الرحمة بهم، وتبصيرهم بمآلات الأمور دنيا وأخرى.

ومما اكتسبته العربية في اقترانها بالقرآن الكريم أداة له، أن ضمن لها الحماية والامتداد وتواصل أجيالها، فضلا عن التبحر ونشوء الدراسات الهادفة إلى تطويرها وتأهيلها، لتكتسب الخلود من خلود الرسالة نفسها، وليتأتى لها إمكان الاتساع والتطور والتوليد والاستيعاب والإجابة عن كل سؤال معلوماتي أو علمي أو ثقافي أو صناعي أو سياسي أو فلسفي أو غيرها.

ومنطق الأشياء يقتضي هنا أن اللغة العربية لو لم تكن مؤهلة ذاتيا للتعبير الدقيق والمستوعب في أعلى درجات الإجادة، ما كانت لتكون محلا للاختيار الإلاهي ولغة التنزيل العالمي الخالد، فاليد الشلاء، ليست مؤهلة للحمل الثقيل.

أما الإصابة بالجمود وضعف القدرة لدى العربية في الامتداد إلى المجالات الحياتية الدقيقة والمتجددة، أو العجز عن إبداع مصطلحات أو علوم أو أفكار أو فنون أو مخترعات أو الإفادة من التقنيات الحديثة، فتلك مشكلة الإنسان وتخلفه في الميدان، ولا يجوز أن يحمل على اللغة وتُتَّهم، لأنها قادرة على الامتداد وهي لغة التنزيل الخالد والممتد المحفوظ بحفظ الله من خلال إرادات البشر واجتهاداتهم وما يتطلبه ذلك من امتلاك الأدوات المناسبة.

ومما يجب التنبه له وفهمه، أن تركيز الهجومات على اللغة على مر الأجيال وبضراوة، ومن خلال وسائل عديدة متنوعة ومتطورة، فإنما ذلك لتدميرها ومحاصرتها لتعطيل فاعلية الأمة، وإطفاء روحها وتجميد طاقاتها، وتجفيف

ينابيعها وإقصاء اللغة عن القرآن وعن التراث، وزرع التشكيك في قدرة هذه اللغة على أن تكون دوما معطاء ومسايرة ومرتبطة بالقرآن الكريم.

ومن هنا تتوالى المعارك على المواقع الإسلامية، وعلى ثقافتها بهدف فصل اللغة عنها، لأن المستهدف أساسا هو الإسلام، ولكن من خلال النيل من لغته، وما ذلك إلا لإدراك خصوم الإسلام والمسلمين أهمية اللغة ودورها الحضاري والتراثي والاجتماعي والديني في حياة الأمة الإسلامية التي ينضوي تحتها عديد من الشعوب وعديد من الأعراف وعديد من الألوان والأجناس وعديد من الثقافات، لأن معركة اللغة هي المعركة الأساس، والانتصار فيها يغني عن خوض معارك عديدة.

ولكن الشيء الذي يجب أن يؤمن به كل عربي وكل مسلم، أنه رغم هذا القصور الظاهر على العربية، فإنها لغة خالدة خلود القرآن الكريم، لأن هذا القرآن هو الذي اختارها لغة خطابه لكافة العالمين، وهي في كل زمان ومكان تحتفظ بقدسيتها، لأن حفظها وصونها تابع لحفظ القرآن الكريم الذي تعهد الله بحفظه.

فلنتأمل أن القرآن الكريم لم يقم وزنا للون أو لعرق، إلا أنه لم يتنازل عن العربية لسان تنزيله، ولكن كل الأجناس وكل الألوان وكل الثقافات وكل اللغات شاركت في تطوير العربية، بل إن خدمة العربية والاهتمام بها جاء من غير العرب، وأن مكاسب العربية العظيمة في كل المجالات جاء معظمها من غيرالعرب، مما يدل على أنها لم تعد لغة الجنس العربي وحده، بل أصبحت لغة القرآن الكريم يعتز بها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، ويسعون لتعليمها، لأن عبادتهم وعقيدتهم مرتبطة بها وبهذا القرآن الكريم الذي يتلونه باستمرار صباح مساء.

ويشهد لهذا ما رويناه عن شيخنا المرحوم السيد الرحالي الفاروق حيث قال : «روينا عن الحافظ ابن الصلاح في رحلته أنه قال : روينا عن محمد بن شهاب الزهري أنه قال : قدمت على عبد الملك بن مروان فقال :

من أين قدمت يا زهرى ؟ قلت من مكة، قال فمن خلفت بها يسود أهلها؟ قلت عطاء بن أبي رباح، قال، فمن العرب أم من الموالي ؟ قلت من الموالي، قال فبم سادهم ؟ قلت بالديانة والرواية، قال : إن أهل الديانة والرواية ينبغي أن يسودوا الناس، قلت نعم، قال فمن يسود أهل اليمن ؟ قال : قلت طاووس بن كيسان. قال : فمن العرب أم من الموالي ؟ قلت من الموالي، قال فبم سادهم ؟ قلت بما سادهم به عطاء، قال، من كان كذلك ينبغي أن يسود الناس، قال : فمن يسود أهل مصر ؟ قلت يزيد بن أبي حبيب، قال : فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، فقال كما قال في الأولين معه، قال فمن يسود أهل الشام ؟ قلت مكحول الدمشقي، قال فمن العرب أم من الموالي ؟ قلت من الموالي، عبد نوبي اعتقته امرأة من هذيل، فقال كما قال، ثم قال : فمن يسود أهل الجزيرة ؟ قلت ميمون بن مروان، قال فمن العرب أم من الموالي ؟ قلت من الموالي، فقال كما قال، ثم قال فمن يسود أهل خراسان ؟ قلت الضحاك بن مزاحم، قال فمن العرب أم من الموالي ؟ قلت من الموالي، فقال كما قال، ثم قال فمن يسود أهل البصرة ؟ قلت الحسن بن أبي الحسن، قال من العرب أم من الموالي ؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل الكوفة ؟ قلت ابراهيم النخعي، قال من العرب أم من الموالي ؟ قلت من العرب، قال ويحك يا زهري، فرجت عني فوالله ليسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر، وأن العرب تحتها، قال : قلت يا أمير المومنين، إنما هو أمر الله ودينه، فمن حفظه ساد، ومن ضيعه سقط أو كاد»[3].

وحتى إن لم تتطور العربية التي من ورائها كل هذه العقول المسلمة، فإنه في بعض الأزمنة، تكون حماية اللغة أهم وأفيد من تطويرها، ولا يعني هذا دعوة إلى الجمود على الحماية فقط، لأن طول مدة الجمود يجعل المتربص (الآخر) يفكر دوما في تجديد أساليب الإجهاز عليها والنيل منها، ما دام الموقف دوما هو الدفاع فقط عن اللغة دون تطويرها أو تطويعها.

على أن الهجوم على العربية قديم وتاريخي، تلون بكل الألوان الإيديولوجية والدينية والثقافية، واستخدمت له الكثير من المذاهب النفسية والاجتماعية لتصفها بالجمود والتخلف والانحراف والتراجع الحضاري، وإظهار هذه اللغة على أنها لا تاريخ لها ولا حضارة ولا علوم ولا ثقافة ! وحتى إذا توقّف الهجوم والإساءة للعربية فإنما يتوقّف لاستعداد جديد، ولهجمة جديدة، أو لابتكار وسائل جديدة أكثر خفاء ومكرا !

الإعلام وسيلة عصرية مهمة وخطيرة

إن الإعلام حاضرا أصبح مؤسسة كاملة، تتعامل مع الحياة بشموليتها، فقد تلبس الإعلام بالاقتصاد والسياسة، وعالم أسواق المال والأسعار والأسهم والشركات والصناعات والإعلانات المغرية بالاستهلاك، وتجاوز ذلك إلى الدراسات والتحليلات والاستشراف المستقبلي، بل له سلطة تغيير مصائرها حتى أصبح الإعلام حاضرا ينعت بأنه من الصناعات التأثيرية الثقيلة المعاصرة، وكذلك الشأن في كل المجالات الاجتماعية والتربوية والثقافية، فالذي يملك الإعلام، يملك التحكم في شؤون الحياة المعاصرة، ومن ثم اكتسب السلطة في القدرة على التشكيل الثقافي للمجتمعات، لأنه يهيمن على كل مرافق الحياة، ويغطي

كل الجوانب الإنسانية، فهو يشكل نظرة الإنسان، ويمنحه المعيار الذي ينظر به للأشياء، ويدربه على التعود على ذلك، فهو يقرأ له، ويكتب له، ويروي له، ويبيع له، ويشتري له، ويخترق شخصيته القائمة، ويملك عليه تمييزه واختياراته وذوقه، ويساهم في صنع شخصيته المستقبلية.

وإجمالا فأمر الإعلام خطير، فهو المؤسسة التربوية المعاصرة بكل المعاني بحكم وسائله المتنوعة، يخاطب كل القطاعات وكل الفئات من عالم الطفولة إلى عالم الشيخوخة حتى غدا الفاقد للوسيلة الإعلامية معاقا فاقدا لحواسه الأساسية، كل ذلك بحكم إمكانات الإعلام المتميزة وحسن توظيفها واستخدامها من الصوت واللون واللغة والصورة والظلال والنماذج حتى غدا كثير من المعاصرين المهووسين بالإعلام مثل المعتقلين، لا يملكون حرية اختيارهم وقراراتهم إلا بما يزينه لهم الإعلام أو الأنترنيت أو الحاسوب.

أما الشأن الإعلامي ودوره في المغالبة والصراعات الحضارية والثقافية واللغوية المعاصرة، فالمعلومة وتوصيلها باتت هي السلاح الأكثر فاعلية ومضاء، تتسلل منها المواقف والأحكام والأذواق بحسب اتجاهات شبكة الإعلام ومن ورائها من الهيئات والثقافات والصراعات والخلفيات والأهداف والخطط والحسابات.

فإذا كانت للمسألة الإعلامية هذه القوة الخارقة والعجيبة، فإن وضع المسلمين والعرب الذين يتوسلون اللغة العربية لغة لعبادتهم ولفهم دينهم ولحماية أجيالهم وتحصين أخلاقهم وأفكارهم من التلويث الخلقي والسلوكي والديني، مدعوون لإنجاز إعلام مؤثر بديل يصحح المفاهيم، ويقوّم الأفكار الرائجة عن العربية وعن الحضارة وعن الثقافة وعن التراث وعن المستقبل، ولأن التكليف

الشرعي يحث المسلم على الارتقاء بوسائل عبادته لتكون في مستوى العصر، لتظهر الإسلام وأخلاقه وتصوراته وتبلغها للناس كافة، وعيا بأن الزمن هو زمن المدافعة والمغالبة الحضارية واللغوية.

اللغة هي عنصر التغيير في حياة الإنسان

على الرغم من أهمية كل الوسائل الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمنطوقة، فإن اللغة تأتي في مقدمتها مدعومة بالنبرة المؤثرة والصوت الملائم والصورة الأخاذة واللغة المأنوسة والشخصية الملائمة، والتحرير النقي المحترم لضوابط ومقومات الأسلوب العربي، وحركات الوجه والحواس وغيرها، مع إخضاع كل هذه المقومات لمراجعة مستمرة، منهجها التعهد والتطور والتحسيس المستمر، لأن امبراطورية الإعلام، لا يمكن التربع عليها والاستفادة منها إلا بهذا المستوى من المواكبة.

وإذا كان الشأن الإعلامي بهذا الحجم من الأهمية ومن التأثير فيجمل بنا التوقف عند وضعية اللغة العربية في هذا المعترك الإعلامي بتياراته وبخلفياته، لنشخص وضعيتها أمام تعقيداته، بهدف الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، مقدرين في الوقت نفسه الجهود المختلفة التي تمثلها مجموعة من الندوات واللقاءات المفيدة التي كانت وراءها مؤسسات وهيئات ذات وزن ومصداقية وغيرة على العربية وحضارتها ودينها وثقافتها وهويتها.

ونكتفي باستعراض أعمال نظمت في سنوات مختلفة حول موضوع الإعلام واللغة العربية في عدة جهات عربية.

وعلى سبيل المثال :

موضوع اللغة والإعلام

عرض واقع العربية في وسائل الإعلام المتعددة، مكتوبة ومسموعة ومرئية كان من ورائه خبراء وعلماء، وأكاديميون وإعلاميون، وأصحاب تجارب سابقة، كما اهتدى غيرها من الندوات إلى صياغة توصيات هي نقطة الانطلاق لمزيد من التفكير والتطور المستقبلي من مثل :

1- موضوع الإعلام وتنمية الملكة اللغوية (مقترحات وسبل العلاج).

2- موضوع سلطان العربية في مضمار الإعلام.

3- واقع اللغة العربية في الإعلام المسموع والمرئي.

4- خير الكلام في لغة الإعلام.

5- العربية والقنوات الفضائية.

6- الفصحى ضرورة العصر.

7- دور العربية في مواكبة المصطلح الأجنبي في الإعلام.

8- موضوع منهجية موحدة لوضع المصطلح.

9- البيئة السمعية وتعليم العربية وتقويمها.

10- الإعلام الناجح مدرسة لتعليم اللغة.

11- وسائل الإعلام وتنمية الملكة اللغوية عند المتلقي.

12- كيف يكون الإعلام مساندا للعملية التربوية والتعليمية.

13- كيف يكون الإعلام وسيلة حماية من الاستلاب الثقافي.

ويتعزز هذا المجهود العلمي بتنظيم ندوتين علميتين عظيمتين في موضوعهما، وفي زمنهما في فاس وفي زمنين متقاربين، دلالة على قوة الأمة وصدق رجالها وقوة مشاريعها وخلوص نواياهم.

فقد انعقدت الندوة الأولى في أوائل مارس 2010م تحت عنوان : دور المجتمع المدني في حماية اللغة العربية.

وتلتها الندوة الدولية البارزة تحت عنوان : المعجم التاريخي للغة العربية، قضاياه النظرية والمنهجية، والمنعقدة بفاس كذلك أيام : 8-9-10 من أبريل 2010م.

ولعل هذه الموافقات في الزمن والمكان وفي الاهتمام، ما يشير إلى استشعار الباحثين الغُيَّر والمتتبعين أوضاع اللغة العربية، إلى ضرورة تواتر الاهتمام بلغة الوحي، ما دامت اللغة العربية عنوان هوية الوطن والأمة الإسلامية قاطبة، وقد أدركوا إدراكا كليا، أن بحياتها تحيا الأمة والأوطان، وبموتها تموت.

وفي هذا الإنجاز ما يطمئن على توالي المشاريع التي تفتقر اللغة العربية إلى إنجازها في حجم المعجم التاريخي، والمعجم الجغرافي، ومعجم المصطلحات المتنوعة، وفي ذلك ثروة هائلة يتقوى بها رصيدها ومخزونها في مسيرة الحياة، بما ييسر لكل الباحثين الدخول بها إلى نهضة مأمولة لا يمكن أن تتحقق بلغة وافدة على الشعب وعلى الأمة الإسلامية، وقبل هاتين الندوتين المتزامنتين بنحو عامين تقريبا، نظم في فكيگ وفي وجدة ندوتان أخريان، أولاهما في موضوع : اللغة العربية والتحديات المعاصرة أيام 10-11-12 أبريل 2008م والثانية في موضوع اللغة العربية والتنمية البشرية أيام 15-16-17 أبريل 2008م.

إن هذه التواريخ المتلاحقة خلال أسبوعين في مدينتين متجاورتين لدليل على قوة الإحساس بالحاجة إلى التوجه القوي إلى خدمة اللغة خدمة عملية طال انتظارها من شبابها الطموح نحوها ونحو دينهم.

العوائق والتحديات في وجه اللغة العربية

ولابد من التذكير أن هذا الجهد المبذول لانتشار اللغة العربية الفصحى خاصة، كان من ورائه كذلك مجموعة من القضايا كانت عائقا حقيقيا أمامها حتى لا تسود وتستمر واثقة في تشكيل شخصية المسلم من مادة القرآن الكريم ومقومات الإسلام السمح، ومن أبرز العوائق التي تواجه اللغة العربية داخلا وخارجا قضايا ذات جذور تاريخية في مسيرة الشعوب العربية والإسلامية مسألة المفاضلة بين الفصحى والعامية التي لم يسلم منها وسط ومجتمع، وتم استدعاؤها مجددا بحكم الإعلام المغرض إلى دائرة الاهتمام والضوء، فكان لها مناصرون داخل الأوطان العربية، وخاصة في زمن العولمة الثقافية والحضارية الذي يبرز فيه الصراع اللغوي حتى أصبح واجهة من واجهات التسابق حول هيمنة ثقافة الأمم الأكثر تصنيعا، لتغذي التسلية والترفيه المفرط على حساب الإنتاجية والتنمية الداخلية، كما تغذي التعددية اللغوية التي تسير في اتجاه تفتيت الوحدة المجتمعية وإضعاف الجبهة الداخلية للوطن. وقد سطر في سجلات الشبكات الداعية إلى إحياء العاميات في الأوطان، أن سيادة الصراع بين العامية والفصحى، مما سيعجل بزوال كثير من اللغات خلال هذا القرن بقدر ما تتعمق الهوة بين أنصار كل واحدة من العامية والفصحى، ناهيك عن إضعاف الجبهة الداخلية للمجتمع.

ووراء كل ذلك أيضا دعوات لحرية إحياء الثقافات واللهجات الأصيلة غافلين أن ذلك كله خدمة مجانية للاستعمار العولمي الذي لا يريحه إلا التفرقة والتمزق والخلاف والدفاع عن قضايا خاسرة أساسا !

ومن عوائق الفصحى في المجتمعات العربية والمسلمة كذلك عائق اكتشاف عيوب العربية الفصحى في نظر أولئك الأدعياء، منها :

1- الدعوة الجهيرة إلى تطوير العاميات لإضعاف الفصحى بحجة سهولة العامية، وقدرة الأغلبية على فهمها والتواصل بها، وهي دعوة استعمارية روج لها حديثا الاتجاه العلماني في المجتمعات العربية والإسلامية، وقد اكتسحت العامية المنابر الإعلامية، واتخذ ذلك صوراً مختلفة، منها :

2- ترجمة المسلسلات المتلفزة إلى العامية لتقريب المشاهد حسب تخريجهم إلى المعروض التلفزيوني، وهذا المعروض، هو تخريب للقيم وللعادات وللعفة ويحاول تطبيع الواقع بأخلاق السفاهة والخيانة والجنس والتنافس من أجل اكتساب الأموال بمختلف الطرق، وفي مقدمتها تقديم العرض ثمنا لها.

3- العامية في الإشهار، كل ذلك بهدف ترسيم العامية وتسييد اللغات الأجنبية، ولكن الخفي أساسا هو محاربة الفصحى ومحاولة مزاحمتها وافتعال الصراع والتضاد بينهما.

4- في الصحافة المكتوبة والمشكولة، وهي صحافة بئيسة، لم يكتب لها الذيوع لأن كثيرين من قرائها، متنبهون إلى أن الهدف، هو هدم الهوية

الدينية للمجتمع، إذ ضُعف التمسك والفهم للفصحى سبيل إلى هجر فهم القرآن والسنة والوحي، وهجر الفهم والتلاوة، هو هجر العمل بما في القرآن والسنة، وهو اتجاه تغريب المسلمين، والصراع بين الفصحى والعامية لن يستفيد منه الوطن والأمة بقدر ما يهدد الوحدة، ولن يستفيد منه إلا الخصوم المتربصون، فالموضوع يجب أن يدرس بعقلانية وتبصر، فقد أنقذ الله كثيرا من البلدان العربية من الصراع الطائفي أو اللغوي أو المذهبي أو العرقي، فمزيدا من الوعي واليقظة، لأن الإنسان إذا فقد ذاته، لم يعد موجودا ولا مؤهلا للتعامل مع أي شيء !

5- صعوبة النحو العربي، إنها دعوة وتهمة لا تخص العربية وحدها، فالنحو صعب عموما، لأن النحو إلى حد ما ليس إلا رياضيات اللغة، كما يدعون أن كثيرا من المواضيع النحوية، منفصلة عن الحياة الواقعية ولا يحتاج إليها إلا فئة قليلة من أهل الاختصاص، فهذه الصعوبة في مادة النحو يلتقي عندها كل الناس في نحو لغاتهم، ويرتبط بالنحو الإعراب والصرف وكثرة المترادفات وغريب الألفاظ وارتباط العربية بالشكل. والخلاصة أن هؤلاء عندما ينظرون إلى التخلص من الإعراب أو من الصرف فإنما ينظرون إليها على أنها مجرد ألاعيب لفظية، أو زائدة دودية، ينبغي بترها واستئصالها من غير أن يتذكروا أن الفروق في المعنى مبعثها الإعراب. فإلغاء الإعراب هو إلغاء الفصحى بتراكيبها ومعانيها ورهافتها الدلالية. ولعل هذا كله، سيؤدي إلى فتح الأبواب على مصراعيها أمام خطر العولمة الثقافية الذي هو الخطر الداهم المتربص، ذلك الخطر الذي يجب التنبه له والاستعداد له بما يلزم من وعي وخطة لمواجهته والتصدي لأمواجه، لأن العولمة تؤسس لهيمنة لغة وثقافة الأمة الأكثر تقدما وتصنيعا، وتعد تخطيطا دقيقا لإزالة لغات معيقة لهيمنتها، وعلى رأسها اللغة العربية بما ترمز إليه من خصم لغوي وثقافي عنيد، يعتبر تحطيمه في نظرها من أولى الأولويات.

هذا ومن الشعور بالغيرة على لغة الوحي الكريم وما يحاك ضدها من العراقيل والمعوقات، يجدر بنا التساؤل :

كيف يمكن ترقية اللغة العربية بواسطة الإعلام ؟

وأمام هذا التساؤل يتعلق الأمر بتقديم نقطتين إثنتين :

– الأولى : تتعلق بمعرفة الخدمة الممكن للإعلام تقديمها للعربية باعتباره الإعلام الرشيد في خدمتها مضمونا وصيغة وأسلوبا ؛

– الثانية : ضرورة الوعي بأن وضعية اللغة العربية، تتجاوز المسؤولية الفردية للناس المستعملين لها كما تتجاوز المسؤولية القطرية للوطن الواحد اتجاه العربية إلى مسؤولية أمة الإسلام والشعوب العربية قاطبة ؛

وهذه المسؤولية المستقطبة لكل الشعوب المستعملة لها تقتضي تخطيطا محكماً واعيا، يصدر عن هيئة موحدة مسؤولة من كل هذه الشعوب تجاه اللغة المختارة لتحمل الوحي الإلاهي والهداية الإسلامية لكل ساكنة الدنيا، فهي بذلك مسؤولية في الأعناق وللأجيال، لأنه بتدهور اللغة، يتدهور الدين، وتفتر العقيدة ويجنح الناس عن الجادة، ويتنكبون الطريق نحو الهداية والإبلاغ الذي تحمله رسالة الإسلام من خلال أذاته اللغوية.

ويترتب عن الانتصار لهذه اللغة الرسالية أن يحترم الإعلام كل ما يدعمها ويؤهلها لتحمل قيم الإسلام وهدايته للعالمين فلا تنفصل في الإسلام الأداة عن المضمون.

وتتمثل مساهمة الإعلام في دعم اللغة العربية في الجوانب التالية :

أ- الحرص على توفير هيئة علمية محكمة في قضايا الأسلوب والضوابط والقواعد والبلاغة، سواء في الإعلام المكتوب أو المقروء أو المسموع، فأسرة التحرير والضبط والتصحيح وجودها أساسي، ووظيفتها ملحة ومطروحة.

ب- الإعلام والمدرسة

إنهما يتبادلان التأثير والتأثر، بل إن المدرسة لم تعد تحتكر عملية إغناء الرصيد اللغوي والمعرفي للتلميذ، ولا تقويم أسلوبه وبناء شخصيته، فللإعلام نصيب في كل هذه الوظائف والمهام، بل قد ترجح كفة المدرسة في صناعة الإعلامي الناجح أو الإعلامي الفاشل، وصفة النجاح والفشل مرتبطتان بما تقدمه المدرسة من خدمات للغة العربية خاصة، فقد استبدلت المدرسة فلسفتها في كيفية تكوين المعلمين وودعت خدمة الإنتاج الشفوي والكتابي معا حين غابت في البرامج وفي الأنشطة والممارسات، تقنية إعداد العروض والمحاضرات من طرف المتعلمين لما لها من دور كبير وإيجابي في التفتح الذاتي على عالم اكتساب المعرفة من مضانها الأساسية، فضلا عن تطوير مهارات البناء المنطقي للعرض أو المحاضرة، دون أن ننسى كذلك اكتساب القدرة على التبليغ والشجاعة الأدبية في مواجهة التلاميذ بالعرض والإقناع وإيصال الأفكار للآخرين.

ج- ويرتبط بضمور تقنية الإنتاج الكتابي والشفوي غياب جانب مهم في تربية المعلمين وإعدادهم، وهو العجز عن تناول الكلام لزمن ولو كان قصيرا، لأن البرامج تبنت اعتماد مهارات بسيطة، هي مهارة التلخيص، ومهارة التوسيع

المقيد بعدد الكلمات، ومهارة التركيب المقيد بأسطر قليلة، وكلها مهارات مقيدة للقريحة وللإبداع المطلوبين.

د- كما يرتبط بضمور الإنتاجية المطلوبة غياب اعتماد الاهتمام بالضوابط النحوية والصرفية والبلاغية، فرغم حضور عناوين الدروس النحوية، فإن تطبيقاتها محتشمة، ويتجلى ذلك في أن مطالب الأسئلة تخيب الظن عندما تم تغييب الشكل بصفة شبه ممنهجة، إذ يُطالب المتعلمون بشكل كلمة واحدة مسطر تحتها، عوض شكل وضبط أسطر ولو قليلة فكيف بما كان سائدا في زمن من شكل أسطر عديدة، ترصد خلالها درجة تحصيل القواعد ودرجة التمكن من تطبيقها الإيجابي في الشكل وفي القراءة والتلاوة.

وهذه الممارسات التعليمية المبثورة مهدت للابتعاد شيئا فشيئا عن العناية بالقواعد والضوابط اللغوية، فأصبحت النتيجة التي يمكن الوصول إليها هي كالتالي :

إن الإعلامي المعاصر نتاج مرحلته التعليمية، ونتاج البرامج السائدة ونتاج نوع النظر إلى القيمة التربوية للبرامج حسب التحصيل أو الاستئناس فقط، كما أنه كذلك نتاج العولمة الثقافية التي لا تتردد في وصف ثقافة الشعوب بأنها متجاوزة مما أدى إلى نجاحها في خلق التشكيك في كثير من المسلمات لدى الأجيال، فأزالت حرارة تقدير القواعد من العقول، فتكاسلت الإرادات ونشط الادعاء والجهل والأمية، وتباعدت الفهوم بين المتلقي وبين مخاطبه، وعلا صوت الخلاف، وانتصر جو الجدل والمماحكات حول قيمة القواعد، وترجيح

ثقلها فتبلبلت الألسنة وتباينت المقاصد لأن النحو لم يعد يعصم اللسان من الخطأ، ولم يعد المنطق بدوره يعصم الذهن من الزلل، فاتسعت دائرة المنظرين الجدد لفلسفة اللغة، وكثر القيل والقال المنهي عنه شرعاً.

خاتمـــة

أيها السادة

تلكـــم اللغة العربية ورسالتهـــا

تبحث عمن ينصفها من أبنائهـــا

قبـــل أن ينصفها من أعدائـــهـــا.

الهوامش

1) البقرة، 143.

2) الحج، 78.

3) انظر «دور الحديث في العالم الإسلامي» للحسين وكاگ.

اللغة العربية
في وسائل الإعلام

جمال المحافظ

1. نتحدث اليوم في هذه الندوة الهامة، التي تنظمها أكاديمية المملكة، عن اللغة التي هي أشبه بـــ «الكائن الحي»، تنشأ فتنمو وترتقي، تتأثر وتؤثر، تغتني وتفتقر، تتطور فيستمر وجودها، تنكفئ على ذاتها فتذهب ريحها ويطويها النسيان. تلك هي قاعدة كينونة اللغة وجوهرها.

تتطور اللغة بقدرة أهلها على التطور والنمو، فاللغة تلبي حاجات الناس في التواصل، وكلما امتد هذا التواصل إلى فضاءات أوسع وأرحب، تطورت اللغة واتسعت مساحات استعمالها، ولذلك كانت اللغة دائما مرتبطة بتطور الشعوب وتقدمها في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية، فلا يمكن أن نفصل، مثلا، تطور اللغة العربية وانتشارها عن تطور الحضارة الإسلامية خلال عصورها الذهبية الماضية، لقد كانت اللغة العربية، آنذاك، لغة العالم في العلم

والفلسفة والرياضيات والطب والموسيقى والفلك، يترجم منها إلى لغات أخرى، تماما مثلما هو الحال الآن بالنسبة للغات المعولمة التي تهيمن على الطرق السيارة للتواصل الكوني، تلك اللغات (الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية، والصينية واليابانية لاحقا)، هي لغات العلم والاقتصاد والثقافة في الأزمنة الحديثة، هي التي تصوغ وتصدر «الرؤية للعالم»، حسب شروط أهلها وطموحاتهم.

وكما تهيمن هذه اللغات في تلك المجالات، فإن شمسها لا تغيب إطلاقا عن قارات الإعلام، فإذا كانت وسائط الإعلام تنقل أخبارا، و عبرها أحكاما قيمية وتصورات للعالم، فإن الأداة الموصلة لذلك هي اللغة، وبالتالي تصبح اللغة ذاتها، إحدى أدوات التأثير وموضوعه في الوقت نفسه، في المرسل إليهم، أي القراء. حينها تصبح اللغة غير بريئة كونها وعاء للقيم والمفاهيم ونشر المستحدثات.

فأي موقع تحتله اللغة العربية اليوم في تضاريس الإعلام الكوني ؟

2. لقد ساهمت وسائل الإعلام بشكل كبير، منذ تأسيس أول جريدة عربية في القرن التاسع عشر، في اتساع نطاق تداول اللغة العربية، ولو كـــ «عربية الصحافة والإعلام»، أي تلك اللغة العربية المبسطة المتحررة، شيئا ما، من القواعد، النحوية و التركيبية، المعيارية. وأضحت شرائح واسعة من مواطني العالم العربي تستمد، في لغة تخاطبها اليومي، من العربية التي تتداولها وسائل الإعلام.

لقد اضطلعت وسائل الإعلام العربية، المكتوبة و المسموعة و المرئية، منذ ظهورها، بدور أساسي في انتشار اللغة العربية (ولو في حدودها الدنيا)، كما ساهمت، إلى جانب المدرسة والمؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية الأخرى، في الارتقاء بالذوق اللغوي العام وتهذيبه، ونشر المعرفة والقيم المجتمعية بالبلدان

العربية، خلال مراحل مختلفة من تاريخها الحديث والمعاصر، حين كانت هذه البلدان بصدد تأسيس هياكل الدولة ومقوماتها، وفي حاجة إلى التنشئة التربوية والتعليمية للمواطنين.

إلى جانب ذلك، شكلت اللغة العربية، عبر وسائل الإعلام، مكونا أساسيا في الهوية الثقافية الوطنية، وعاملا سياسيا على قدر كبير من الأهمية، لتوحيد مكونات الأمة وجمع شملها، خاصة في وقت كانت فيه لغة المستعمر هي اللغة الأولى، رسميا، في الإدارة وفي سائر مناحي الحياة اليومية، بها يخاطب المواطنون، نطقا وكتابة.

3. لقد امتد الصراع، أو أقله المواجهة، منذ السنوات الأولى للاستقلال، بين دعاة استرجاع مقومات الهوية الوطنية واستكمال مرجعياتها ورموزها، حيث شكل ترسيخ اللغة العربية وتعميم استعمالها لغة رسمية في الإدارة وفي وسائل التعبير الرسمية والشعبية الأخرى، عنوانا رئيسيا لتصور هذا االتوجه، وبين أنصار الفرنكفونية أو الأنجلوفونية أو الإسبانوفونية، في البلدان العربية، الذين يتوجهون، في الواقع، إلى تأبيد حالة التبعية اللغوية والثقافية، باستعمال هذه اللغات في التواصل اليومي، اللغوي والثقافي، ويرون أن هذه اللغات هي الحامل الحي لمستجدات العصر وهي الصلة الوثقى بينهم وبين الحداثة والتقدم.

وشكل الإعلام العربي ساحة حقيقية ورئيسية للتعبير عن هذه المواجهة وعن مستويات احتدامها، ومن تم فإن نظرة عابرة إلى المشهد الإعلامي العربي، تشير إلى وجود وسائل إعلام عربية مكتوبة وأخرى مسموعة أو مرئية، باللغات الفرنسية والانجليزية والإسبانية، في المغرب والمشرق العربيين.

لقد عرفت أطوار المواجهة الكلاسيكية بين التيارين السالفي الذكر، بروز تيار قديم/جديد انبرت فيه أصوات، هنا وهناك، للدعوة إلى استعمال اللغة الدارجة في وسائل الإعلام، بذريعة أن هذه الأخيرة تنطق أو تكتب لغة ليست هي لغة التواصل اليومي، وبالتالي، فهي تخاطب شريحة ضيقة من المتعلمين، بعيدا عن اهتمامات عموم الناس ومتطلباتهم.

وامتدت دعوات استعمال العربية الدارجة في وسائل الإعلام إلى أشكال أخرى للتعبير الثقافي والأدبي، كالدعوات التي ظهرت في فترات متفاوتة في بعض بلدان المشرق العربي، لاعتمادها في الأدب، بل هناك من الشعراء من كتب بها شعرا في لبنان وغيره.

إضافة إلى ذلك، شهد استعمال اللغة العربية في وسائل الإعلام جدلا بين صفوف المتحدثين باللغة العربية أنفسهم. وتبين نظرة إلى ماضي وسائل الإعلام العربية، وإلى حاضرها أيضا، أنها كانت تجد نفسها باستمرار هدفا لانتقادات دعاة استعمال اللغة العربية الفصحى في الأوساط الأكاديمية، الذين كانوا يرون أن الصحفيين، في وسائل الإعلام، يلوون عنق اللغة العربية الفصحى ويقتلونها يوميا، بالخروج عن قواعدها الكلاسيكية المعيارية المعروفة، وبذلك انتشرت في وسائل الإعلام عناوين (قل ولا تقل) التي كان يرمي أصحابها إلى تصحيح وتقويم لسان مستعملي اللغة العربية.

4. لم يثن الجدل بين مختلف التيارات السابقة، اللغة العربية إلى شق طريقها لتتبوأ مكانها اللائق بها تحت الشمس، إلى جانب اللغات الأخرى، فقد برزت قنوات إذاعية وتلفزية عالمية ناطقة باللغة العربية (الفصحى) في كثير من الدول

الأوربية، وصدرت نسخ عربية من صحف ومجلات عالمية معروفة في الولايات المتحدة وأوربا. و يشير ذلك، من بين ما يشير إليه، أولا، إلى انتشار اللغة العربية على مستوى الإعلام العالمي، كما يشير، في مستوى ثاني، إلى أن مخاطبة القارئ في المنطقة العربية لا يمكن أن تكون إلا باللغة العربية (الفصحى).

لقد ازدهرت البرامج والنشرات العربية في القنوات التلفزية، من خلال مواقعها الإلكترونية أو عبر فترات بث، في الولايات المتحدة (سي إن إن) وبريطانيا (بي بي سي) وفرنسا (فرانس 24 وأورو نيوز) وفي ألمانيا (دويتشه فيله) وفي روسيا (روسيا اليوم)، وفي الصين أيضا هناك العديد من النشرات الصحفية بالعربية، إلخ. وأضحت وسائل الإعلام هذه تخاطب القارئ أو المشاهد العربي بلغته العربية (الفصحى)، بل تطرح وتناقش وتعبر عن قضاياه وتطلعاته، وتخبره بما يدور حوله في بلده، بل توجه تيارات الرأي وتصنعها في بعض الأحيان.

إن درجة الإقبال التي تحققها هذه القنوات في المنطقة العربية ولدى الجاليات العربية في أمريكا وأوربا، تشير إلى اتساع دائرة الإقبال على تعلم اللغة العربية في هذه البلدان من بين مواطني هذه البلدان الأصليين، كما تقدم دليلا، في وجه دعاة الدارجة في وسائل الإعلام، على أنه لا خيار آخر غير اللغة العربية في مخاطبة الناس بمختلف شرائحهم، في كافة البلاد العربية.

إن الدعوة إلى ترسيخ اللغة العربية ودعم إشعاعها عبر وسائل الإعلام، لا يلغي حق باقي اللغات، سواء كانت دارجة أو غيرها، في التداول والانتشار، فقد تكون هذه التعبيرات اللغوية، كاللغة الأمازيغية في المغرب، مكونا أساسيا من مكونات الهوية الثقافية للمملكة ورافدا من روافدها الحيوية،

وعنصر إثراء للشخصية المغربية المتعددة، ويعني ذلك بطبيعة الحال، حق هذه التعبيرات اللغوية في التداول في وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، دون أي إقصاء أو استئصال.

5. تحقق الصحف الصادرة باللغة العربية في المغرب حاليا، وبغض النظر عن مستوى العربية فيها، أرقاما عالية على مستوى التوزيع، وهذا معطى تاريخي، ومعناه، هنا، ليس فقط هو أن الصحف العربية تتقدم دائما، وبمسافات طويلة، على الصحف الصادرة باللغة الفرنسية من خلال التوزيع، بل التأكيد على أن الصحف المكتوبة باللغة العربية (الفصحى) تنتشر بشكل واسع بين القراء الذين يقبلون بكثافة على اللغة العربية. وهذا يدل، في النهاية، على أن اللغة التي يريد أبناء هذا البلد التواصل بها، قبل غيرها، هي اللغة العربية.

ليس هناك بلد أكثر انفتاحا من المغرب في ما يتعلق بالتعبير اللغوي والثقافي، فخاصية الانفتاح والتعدد طبيعة جبل عليها المغاربة، غير أن أرقام توزيع الصحف في المغرب وقياس درجات الاستماع (الإذاعي) والمشاهدة (التلفزيونية)، التي تصدر بين الفينة والأخرى، ترجح، باستمرار وبدرجة عالية جدا، كفة الصحف والمواد والبرامج ونشرات الأخبار المعدة باللعة العربية.

ويعزز هذا الاستنتاج، الإحصائيات التي تصدرها هيئة التحقق من روحان الصحف في المغرب(OJD)، التي تشير في آخر إحصائيات لها (2008-2009) إلى تقدم واضح، على مستوى السحب والتوزيع، للصحف الصادرة باللغة العربية، سواء كانت يومية أو أسبوعية.

بل يظهر، من خلال الإحصائيات ذاتها، أن عدد النسخ التي توزعها جريدة يومية واحدة صادرة باللغة العربية، يتجاوز، أو يكاد، ما توزعه الصحف اليومية الصادرة باللغة الفرنسية مجتمعة.

ففي الوقت الذي تسحب فيه جريدة يومية صادرة باللغة العربية 144 ألف و685 نسخة، يوميا، تسحب أول جريدة بالفرنسية 41 ألف و564 نسخة. وتقودنا أرقام هيئة مراقبة الروجان إلى حصيلة أخرى، وهي حين تسحب جريدة أسبوعية 36 ألف و347 نسخة، تسحب جريدة أسبوعية بالفرنسية 23 ألف 450 نسخة.

وإذا كانت الأرقام التي توفرها هيئة التحقق من روجان الصحف في المغرب، تتيح قراءة متعددة المستويات للمشهد الصحفي في المغرب، فإنها تشير إلى أن اللغة العربية تظل هي لغة التواصل الأولى على المستوى الإعلامي في المغرب، في ما تأتي اللغة الفرنسية في الدرجة الثانية، فالجمهور المغربي يقبل على الصحف المكتوبة باللغة العربية أولا، كما يقبل، بالدرجة الأولى، على نشرات الأخبار باللغة العربية في القناتين التلفزيتين، الأولى والثانية، كما في الإذاعة.

وبناء على هذه المعطيات، فإن أي دعوة في اتجاه الدارجة في وسائل الإعلام، تكون مجانبة للتاريخ ومنطق الواقع، وقبل ذلك لمنطق السوق.

التعدد اللغوي
بين المجتمعي والسياسي

رحمة بورقية

إن تحليل واقع التعدد اللغوي في المجتمع المغربي يستدعي تناوله من خلال وظيفة كل لغة يتم تداولها في المجتمع ووضعها الاجتماعي والرمزي، وما تكتسيه كل لغة من أهمية بالنسبة للمجموعات التي تتكلمها وما يستثمر فيها من مشاعر، وأحيانا من ايديولوجيا، بالإضافة إلى كل ما يحدثه تواجد التعدد اللغوي وتعايش اللغات فيما بينها من توتر أو صراع من جراء وجود مدافعين عن لغة دون أخرى، أو بروز رواد لحركات لغوية تتوخى تأهيل اللغة أو تسعى إلى نقلها من موقع التهميش إلى مواقع السلطة. وإذا كان بالإمكان تجاوز الخلل الذي قد يحدثه التوتر الناتج عن التعدد اللغوي والمنطق الاجتماعي الذي يضع سلما هرميا بين اللغات، فإنه يحق التساؤل عن دور الدولة في سن سياسية لغوية وعن حدود تلك السياسة.

1. اللغة والتاريخ والمجتمع

فمنذ الثورة اللسانية التي دشنتها أعمال فرديناند دوسوسير في بداية القرن الماضي، أظهرت الدراسات والأبحاث اللسانية المعاصرة بكل تخصصاتها بنيات وخصائص اللغة، وبددت أسرارها بالكشف عن القوانين التي تحكمها مع جعلها موضوعا للدراسة والبحث وفي متناول المعرفة الإنسانية.[1] بل وأضحت العلوم اللسانية بفعل التحول في النسق المعرفي للدراسات اللغوية بمثابة أم العلوم نظرا للتأثير الذي مارسته على العلوم الأخرى التي تبنت المنهج الذي جاءت به اللسانيات. وبدون أن ندخل في تحليل هذا المد الذي تجلى في التيار البنيوي أو ما بعد البنيوي، نعتبر أن الدرس الذي نستخلصه من هذا التراكم المعرفي، يتمثل في ضرورة تجريد الخطاب حول اللغة من النـزعات العاطفية ومن أيديولوجية المواقف، والخطاب النضالي مع إخضاع وضع اللغة للتفكير العقلاني وللفاعلية الفكرية وذلك بفتح حقل من الأسئلة.

يقدر عدد اللغات في العالم ما بين 6000 و7000[2]. ويختلف تداولها ووظائفها وأهميتها على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو العالمي. هناك عدة معطيات وجب اعتبارها عندما نريد تحديد مكانة اللغة في علاقة مع التاريخ والمجتمع :

تتميز اللغة بكونها ظاهرة متعددة الأبعاد، لتبدو كمجال يلتقي فيه التاريخي والثقافي السياسي والمجتمعي والاقتصادي. ويمكن أن نستعمل مقولة مارسيل موس ونعتبر بأن اللغة هي «ظاهرة اجتماعية كلية»[3] (phénomène social total)، لأنها محل التقاطع بين ما يعود للاستعمال الاجتماعي لتلك اللغة، وما

يتعلق بمصالح الأفراد أو الجماعات، والدوافع الفردية والجماعية والإيديولوجية، وبالاقتصادي الذي قد يحدد مكانتها. إذا كانت اللسانيات المعاصرة قد أولت الاهتمام للغة كمنظومة لها منطق داخلي، فإن العلاقة الخارجية لها مع اللغات الأخرى ووضعها في المجتمع وعلاقتها بمختلف الشرائح الاجتماعية وبالمجال والثقافة والسياسة والإيديولوجيا، تستدعي مقاربات سوسيولوجية وأنتروبولوجية وتاريخية وجغرافية وسياسية[4].

ينصب اهتمام الأنتروبولوجيا اللغوية مثلا على التفاعل بين اللغة والأنظمة السوسيوثقافية للمجتمع. فاللغة هي موطن التصورات الثقافية والاجتماعية والأنساق الرمزية للمجتمع. فالواقع الذي يجعل الوعي الجمعي يستوطن فيها هو نفسه الذي يجعلها موضع رهانات مجتمعية وأيديولوجية وسياسية. ولذلك قد تستهدف اللغة، بإقحام المصالح الفردية والجماعية، والنـزعات التحررية أو الإقصائية، وهواجس الهوية، من قبل حركات تسعى إلى الاستيلاء أو التأثير على ذلك الوعي الجمعي الذي تحمله اللغة.

كما أن اللغة باعتبارها أداة للتواصل، فهي مبدئيا من أحد آليات الاندماج والتماسك الاجتماعيين، بحيث يندمج الطفل تدريجيا في المجتمع عبر اكتسابه التدريجي للغة. غير أنها قد تكون أيضا موطنا للتناقض الاجتماعي. فهي موحدة للأفراد داخل المجموعة اللسنية التي تتكلم نفس اللغة (اللغة الدارجة مثلا باعتبارها لغة أغلب المغاربة)، وفي نفس الوقت من الزاوية الاجتماعية، تعكس فروقا بين الفئات الاجتماعية والجهوية. فلا تميز طريقة الكلام بين من يحسن فن القول وبين من لا يحسنه فحسب، وإنما تفصح إلى حد ما عن موقع المتكلم داخل السلم الاجتماعي.

كما أنها، داخل المجتمع، قد تكتسب قيمة اجتماعية أو تفقدها. فلغات الأقليات تكون أقل قيمة اجتماعية من لغة الفئات المهيمنة. فمبدأ الهيمنة والسلطة والوظيفية والقدرة التسويقية للغة في المجال الاقتصادي، كلها عوامل تؤثر على وضع اللغة. فقد تمنح لها قيمة حسب مبدأ معين، وتجعلها تفقد تلك القيمة حسب مبدأ آخر. فالعربية مثلا لها قيمة قصوى على مستوى القومية العربية، لكنها أقل قيمة حسب المبدأ الوظيفي الاقتصادي وحسب مبدأ السلطة الذي يمنح للفرنسية تلك المكانة. فإذا كانت العربية مرتبطة في الماضي بالفئة المحظوظة والمتعلمة في المجتمع فإنها لم تعد كذلك نظرا لبروز النخب و فئات بورجوازية جديدة نقلت اللغة الفرنسية إلى محل الصدارة في الإدارة و الاقتصاد.

إن اللغة من منظور علم اجتماع اللغة، هي منظومة معقدة لها وظائف تواصلية ودلالية ورمزية وإنتاجية للمعارف، تخضع للتفاعل الموجود في المجتمع. ولذلك فكل مقاربة لها إلا وتتطلب اعتبار بعدها التاريخي والاجتماعي و السياسي. وإذا كانت كل لغة من حيث المبدأ هي قابلة لأن تكون أداة للتواصل وبناء العلاقة مع الآخرين وأداة لنقل المعارف وتلقينها، غير أن واقعها المجتمعي يفرز العلاقة المعقدة بينها وبين المجتمع، بل ويفرز هرمية اللغات.

تخضع اللغة للتحول التاريخي بتحول المجتمعات. ولقد أبرزت الدراسات في هذا المجال أن اللغة تعرف تحولا حتى في بنيتها.[5] ولقد ميزت العلوم اللسانية بين ما هو سنكروني ويتعلق بالقوانين البنيوية للغة وبين ما هو دياكروني ويتعلق بتاريخها وتحولها.[6] فالتحولات التي تطرأ على المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية والتي طرأت على المجتمع المغربي كان لها تأثير على وضع اللغة وعلى مكانتها. كما أن الصراعات الايديولوجية بين الجماعات والتوترات الاجتماعية

تحوم حول اللغة. ففي كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع إلا وتتطلب أن يتكيف الواقع اللغوي مع هذا التطور. كما أن هناك لغات تنتعش وهناك لغات تتلاشى عندما يتلاشى استعمالها. ولقد أحصت اليونسكو بأن حوالي 220 لغة اندثرت منذ 1950.

كل لغة إلا وتوجد مع لغات أخرى. فما يسمى بالازدواجية أو التعددية اللغويين هما واقع كل المجتمعات. إن حدود الأوطان لا تعكس دائما حدود اللغة. فحتى عندما تهيمن لغة فهي تتواجد مع لغات أخرى[7]. يقول كالفي : «نذكر بهذا الوهم الشائع الذي يرى العالم مقسما بصورة متقابلة إلى بلدان وإلى لغات تطابق فيه الحدود اللغوية حدود الدولة وحدود الوطن. هذا وهم لأنه لا يكاد يوجد بلد أحادي اللغة، ولا تكاد توجد لغة، على العكس من ذلك، محصورة في حدود بلد واحد.»[8] وقد تتفرع من لغة مّا لغات فرعية أو ما يسمى باللهجات. فالعربية مثلا والتي هي لغة البلدان العربية، باعتبار استعمال هذه البلدان للغة العربية الفصحى في الكتابة والتأليف، توجد مع مختلف اللهجات العربية التي تتنوع من الخليج إلى المغرب؛ وقد تتخذ اللهجات لكنات خاصة حسب الجهة بالنسبة لنفس البلد، وقد تتشابه في منطقة تجمع عددا من البلدان كما هو الشأن بالنسبة للبلدان المغاربية.

كل هذه الجوانب تعتبر مؤثرات تحدد وضع اللغة في المجتمع المغربي وتجعل منها ظاهرة يتداخل فيها التاريخي والاجتماعي والثقافي والرمزي والسياسي والاقتصادي والعلائقي بالإضافة إلى مجالات تداولها : المحلي والجهوي والوطني والعالمي. ويترتب عن هذا الأمر ضرورة تناول المسألة اللغوية في بعدها العلائقي. لا يمكن أن تتم مقاربة وضع لغة مّا دون اعتبار

العلاقة بينها وبين اللغات الأخرى التي تتعايش معها، وذلك لإدراك التعقيد[9] الذي يحيط بالتعدد اللغوي ولرسم المسافة الضرورية بين المشاعر التي نكنها للغة ما وبين تحليلها داخل واقع التعدد اللغوي.

2. تعدد أم توتر لغوي ؟

بدون أن يخضع التعدد اللغوي في المغرب لسياسة واضحة تحدد وظيفة كل لغة، فهو أضحى أمرا واقعا بحكم تداول اللغة الدارجة والعربية الفصحى، والأمازيغية، والفرنسية المستعملة في الإدارة والاقتصاد، والانجليزية كلغة أجنبية تدرس في التعليم الثانوي والعالي والتي أضحت لغة العولمة. وإذا كان التعدد اللغوي واقعا فإن هذا الواقع يطرح إشكالا في التعليم وفي حقل صراع الخطابات حول اللغة التي تواكب التعدد اللغوي .

في ما يخص التعليم، لا يمكن دراسة الوضع اللغوي في المجتمع المغربي وما يترتب عنه من أثر على التواصل بين الأفراد دون فحص العلاقة بين اللغة والتعليم والسياسة اللغوية.

منذ الاستقلال نهج المغرب توجها لغويا يعكس المتطلبات الآنية للمجتمع السياسي وهو يسعى للتحرر من الاستعمار مع الاستجابة للاعتبارات التاريخية والحضارية وذلك بجعل اللغة العربية أساسية في التعليم من الابتدائي إلى الثانوي ثم تعميمها في السبعينات على مستوى التعليم العالي بالنسبة للتخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية مع الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة أجنبية[10] أولى أساسية في التعليم الابتدائي والثانوي لتكون لغة التدريس للعلوم والتقنيات في

العالي. كما تم منذ العشرية الأخيرة منح اللغة الأمازيغية مكانة بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإدراج تدريسها في التعليم الابتدائي. تدرس اللغة الانجليزية و اللغات الأجنبية الأخرى في التعليم الثانوي كلغات أجنبية ثانية. ويبرز هذا الوضع أن التعدد اللغوي في التعليم هو واقع. غير أن واقع التعدد لم تفرزه سياسة لغوية واضحة المعالم ولا تخطيط لغوي، مما نتج عنه تجميع لغوي (juxtaposition linguistique) يراكم اللغات بدون تحديد لمكانة كل لغة ووظيفتها داخل الهندسة التي تراد للتعدد اللغوي[11].

لم يكن التوجه اللغوي للدولة منسجما نظرا لكونه ظل يتأرجح بين المتطلبات الإيديولوجية و السياسية التي تفرض إشهار القطيعة مع الاستعمار ولغته مع إبراز الخط الفاصل بين السياسة الاستعمارية والسياسية التي توجه دولة الاستقلال، وبين المتطلبات الواقعية التي يفرضها التسيير الإداري من طرف أطر إدارية تلقت تكوينا باللغة الفرنسية. و لقد أوضح عبد الله العروي التناقض الباطن الذي ساد مرحلة الستينات بعد الاستقلال بين السياسي الذي يمثله حزب الاستقلال الذي كان يدعو في خطابه إلى التعريب وكذا مجموعة من الشخصيات النافذة التي تلقت تكوينها بالشرق أو على صلة به، وبين الإدارة التي كانت تحبذ استقدام أطر غير معربة. ويرى العروي أن هذا المعطى «يفسر إلى حد ما انحطاط النظام التربوي المغربي»[12]. وكانت النتيجة أن التعريب شمل في التعليم العالي كليات الآداب للعلوم الإنسانية و الاجتماعية التي كانت وظيفتها في السبعينات والثمانينات تزويد قطاع التعليم بالمعلمين والأساتذة الذين تكونوا في مرحلة التعريب وعملت وزارة التربية الوطنية على توظيف معظمهم في ذلك الوقت، في حين ظلت أهم المرافق الإدارية والقطاع الاقتصادي يستقطب الذين تخرجوا من التعليم الذي ظل بالفرنسية أو خريجو الجامعات الأجنبية. وتدرجيا نتجت وتعمقت هوة بين تعليم

بأطر معربة وبين قطاع اقتصادي لغته الوظيفية هي اللغة الفرنسية. ويجسد هذا المعطى أحد الإشكالات الأساسية للواقع اللغوي.

بالإضافة إلى هذا الواقع، تبرز كل الدراسات[13] التي اهتمت بتقييم مستوى التلاميذ اللغوي أن التعليم يعاني من ضعف جعل التلاميذ لا يكتسبون المستوى اللغوي المطلوب الذي يقتضيه مستوى الدراسة. يعاني التعليم من التذبذب الذي يحيط بلغة التعليم و بتعليم اللغة. كما يعاني التواصل من ضعف مستواهم اللغوي للولوج إلى قطاع اقتصادي يستعمل اللغة الفرنسية فقط ويعاني من انغلاق القطاع الاقتصادي على اللغة العربية الفصحى وتحديد مجال استعمال العربية واللغات الأجنبية. كل هذه العوامل تجعل من التعليم موطنا للإشكال اللغوي.

أما الخطابات حول اللغة فهي تعكس موطنا للتوتر الذي يتخذ أحيانا شكل صراع الخطابات التي تواكب التعدد اللغوي في المجتمع المغربي. من سمات هذا الصراع، أن الذين يقودونه هم من الفئات المثقفة في المجتمع، منهم الصحافيون والفاعلون من المجتمع المدني ومفكرون، ومنهم من ليسوا بالضرورة متخصصين في المجال اللساني أو اللغوي. هناك الدائرة الأولى لصراع الخطابات والتي تتعلق بوضع كل من الأمازيغة والعربية الفصحى واللغة الدارجة، وهو صراع علني ظاهر يتجلى في كل النقاشات في المنتديات وفي الكتابة الصحفية، وهناك مستوى آخر لصراع خفي وباطني بين هذه الدائرة واللغات الأجنبية : الفرنسية أو الانجليزية.

من الملاحظ أن لكل لغة من اللغات الثلاث العربية والأمازيغية والدارجة فاعلين مدافعين عنها منتجون لخطاب عبر الكتابة الصحفية، وعبر التعبير في

المنتديات الفكرية والندوات. فالقاسم المشترك بين هؤلاء الفاعلين، هو كونهم ينتمون إلى النخبة المثقفة. ويعكس نقاش النخبة المثقفة ثلاث أطروحات تتخلل الصراع اللغوي للنخبة.

يتميز الخطاب الذي يدافع عن العربية الفصحى باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد بكونه يستند إلى المكون الحضاري والتاريخي والديني للمجتمع المغربي وإلى انتمائه إلى العالم العربي. ومن هذا المنظور لا ينفصل الدفاع عن اللغة العربية عن الدفاع عن الهوية العربية والانتماء إلى العروبة.

يقوم هذا الطرح على معطى تاريخي وعلى كون اللغة العربية تعرف منذ قرون تراكما للمعارف وأنها لغة لا تحتاج إلى معيرة لتكون لغة تعليم ولغة رسمية. وإذا كانت هذه الأطروحة قد لازمت خطاب التعريب الذي وصل في المراحل الأولى للاستقلال إلى حد الرفض، على مستوى الخطاب، لكل تعدد لغوي، بل وعدم الاعتراف بوجوده في المجتمع، فإنها عرفت بعض الليونة في السنوات الأخيرة بفعل بروز الحركة الأمازيغية التي تنادي برفع الحيف عن هذه اللغة لكي تحتل مكانة في الخريطة اللغوية.

هناك من يدعو إلى تعريب يقضي على اللهجات ليجعل من اللغة العربية أداة في كل مناحي الحياة. فالجابري مثلا يقول : «على التعريب العميق الشامل، كما نتصوره، التعريب الذي سيحدث فعلا ثورة في أعماقنا، ويقلب أوضاعنا الاجتماعية والثقافية رأسا على عقب، ليس مجرد إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في التعليم والإدارة والوظائف المكتبية، بل التعريب الذي يمتد بقوة وفعالية إلى مختلف مرافق الحياة العامة، إلى البيت والشارع، إلى القرية

والمدينة، إلى الإذاعة والتلفزة والسينما وكل وسائل التواصل ومجالات الإعلام والتخاطب. إن عملية التعريب الشاملة، يجب أن تستهدف ليس فقط تصفية اللغة الفرنسية كلغة حضارة وثقافة وتخاطب وتعامل، بل أيضا — وهذا من الأهمية بمكان – العمل على إماتة اللهجات المحلية البربرية منها والعربية»[14]. نجد في هذه الأطروحة صدى لخطاب كل رواد الفكر القومي، ذلك الخطاب الذي يقوم على الوحدة المأمولة للشعوب العربية التي يكون أساسها اللغة. كما يركز الجابري ضمنيا على دور الدولة في سن سياسة التعريب الشامل الذي يقضي على اللهجات. ففي هذا الطرح شيء من الطوباوية باعتبار أن ظاهرة التداول اللغوي يفرضها الناس والمجتمع، كما تفرضها الحركات التي تتبنى تأهيل لغة دون أخرى كما هو الشأن بالنسبة للحركة الأمازيغية اليوم التي تدحض فكرة وجود اللغة العربية وحدها دون غيرها؛ وهذا واقع يجب أن يعتبره كل تخطيط لغوي يصدر عن الدولة. وإذا كان هذا الطرح يسعى إلى جعل العربية الفصحى المبسطة لغة تقضي على كل اللهجات، فإنه لا يقول شيئا عن التعامل مع اللغات الأجنبية وعلى هيمنة اللغة الانجليزية اليوم.

في الخطاب الدفاعي عن العربية هناك توجه يلجأ إلى نوع من الأصولية اللغوية التي تضع تطابقا بين اللغة العربية والمقدس للتأكيد على قدسية اللغة العربية. إن الحجة التي يشهرها المدافعون عن هذا الطرح هي اقتران قدسية القرآن باللغة العربية كأساس تقوم عليه نظرية المقدس للغة. إن القرآن المقدس هو كلام الله لا يمكن تقليده أو الإتيان بمثله، وعلى هذا الأساس يقوم إعجاز القرآن، وتبعا لذلك يتم الاستنتاج بأن بلاغته الإلهية مرتبطة باللغة العربية، وبالتالي فاللغة العربية هي أحسن اللغات، بل وهي لغة مقدسة.

وإذا كان خطاب هذه الأطروحة يلامس واقع اللغة العربية الفصحى كلغة لها حمولة حضارية و تاريخية ودينية وتعكس مكونا من مكونات الهوية بالنسبة للمغاربة، بالإضافة إلى التراكم الذي عرفته المعارف عبرها، فإن الخطاب الذي يقدسها يحد من تطورها ومن تعايشها مع اللغات الأخرى، بل ويحكم عليها بأن تحصر في مجال التراث والخطابة وبلاغتها[15].

يرى المنتقدون لهذا الطرح أن اللغة أداة تواصل بين الناس وأن المجتمع لجأ إليها للتواصل، مما يستدعي تحديد وظائفها ومكانتها داخل الخريطة اللغوية في مجتمع يعرف تعددا لغويا. فإذا كان المقدس ثابتا فإن اللغة متحولة. ليست هناك لغة عليا ولغة دنيا إلا بمقدار ما يضفيه المجتمع من قيمة على تلك اللغة وبمقدار ما تؤديه من وظيفة تواصلية عبر التداول وإنتاج المعارف. كما أن الربط بين العروبة و الإسلام يقلل من أهمية انتشار الإسلام في بلدان غير عربية. فأكثر من مليار من سكان العالم هم مسلمون، وفقط 250 مليون منهم ينتمون إلى البلدان العربية. فمجموع سكان أندونسيا وحدها يساوي عدد سكان الدول العربية[16].

إلى جانب خطاب المدافعين عن أولوية اللغة العربية نجد خطاب الحركة الأمازيغية الذي يتخذ طابعا مطلبيا. فعلى الرغم من التباين[17] الذي يوجد داخل الحركة الأمازيغية[18]، تتبنى في مجملها من داخل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، و من خارجه، الدفاع عن الحقوق اللغوية والثقافية[19]. فاللغة الأمازيغية عانت من التهميش خلال المرحلة الاستعمارية، وحتى قبل الاستعمار لم تكن إلا نادرا لغة الإدارة والتعليم بما في ذلك خلال حكم الدول ذات الأصول الأمازيغية. وخلال العقود الأولى من الاستقلال نظرا لتبني الحركة الوطنية سياسة إقصائية تجاه هذه اللغة، وذلك تحت شعار العروبة والإسلام وحصر الهوية المغربية في تلك العروبة

دون اعتبار لمكوناتها الأخرى[20]. ويرى دعاة الحركة الأمازيغية، أنه باسم التعددية الثقافية والاختلاف والمبدأ الديمقراطي وجب اعتبار اللغة الأمازيغية كأحد المكونات الأساسية للهوية المغربية، كما يقول أحمد عصيد : «إن ما يجب أن يعرفه المغاربة اليوم هو أن للديمقراطية عمقا هوياتيا وثقافيا يمثل روح المشروع الوطني وماهيته، وأن عدم تسوية الملف الهوياتي الثقافي من شأنه أن يمثل عرقلة للانتقال نحو الديمقراطية إذ أن هذه لا تصبح موضوع إجماع عندما يتم استثناء ملف من الملفات أو قضية من القضايا.»[21] يستحضر هذا الطرح كلا من المبدأ الديمقراطي والحضاري والهوياتي لدعم اللغة الأمازيغية لكي يتم نقل موقعها من الهامش إلى المركز.

ولقد واكبت هذه الحركة مجموعة من الدراسات التي أنجزت من طرف اللسانيين الأمازيغيين[22]، لتبرز، بدافع الدفاع عن الأمازيغية، أن هذه الأخيرة ليست لهجة، وإنما هي لغة قائمة الذات لها قواعدها ولها حرفها الذي تم تبنيه عندما أحدث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

كما تدعو الحركة إلى جعل الأمازيغية لغة وطنية تحكمها مبادئ وتوجهات تقتضي التعميم على كافة المغاربة وفي كل المستويات الدراسية، مع الإجبارية والشمولية والتوحيد[23]. وإذا كانت مبادئ الحق في وجود اللغة الأمازيغية وحق تنمية المناطق الأمازيغية والدفاع عن التعدد الثقافي واللغوي الذي يقوم على منطلقات مشروعة في سياق صون الحقوق، فإنه لا تخلو بعض الجوانب في طروحات الحركة الأمازيغية من إثارة نقاش المنتقدين لها والذين يطرحون تساؤلات حولها[24]. ففيما يخص التعليم، لكي تكون لغة

تدرس في التعليم فهذا أمر يستدعي معيرة اللغة الأمازيغية، أي توحيد اللهجات الثلاث المتواجدة في الجنوب والأطلس المتوسط والريف، الأمر الذي ينجز حاليا من طرف المعهد، وهذا معناه الابتعاد بشكل أو بآخر عن اللغات الثلاث المستعملة من طرف الأمازغيين أنفسهم. وبالتالي يطرح سؤال هل يراد رد الاعتبار للأمازيغين، أي للذين يتكلمون تلك اللغة أم فقط للغة لذاتها ؟

وإذا كان هذا المطلب مشروعا من حيث مبدأ حق كل لغة في الوجود والتنمية، فإنه يصطدم بمبدأي الواقعية والحفاظ على حق الذين لا يتكلمون الأمازيغية وينادون بعدم تعميمها. يتضمن خطاب الحركة الأمازيغية تناقضا بين المناداة بالمبدأ الديمقراطي للتعددية اللغوية وبحق اللغة الأمازيغية في التعليم وبين معيرتها انطلاقا من مبدأ وحدوي لكي تصبح لغة واحدة وجديدة مركبة من ثلاث لهجات تشلحيت تمزيغت وترفيت[25]، مع فرض هذا التوحيد. وهناك من يرى في هذا الأمر محاكاة للحركة التي دافعت عن التعريب الشامل والتي تنتقدها الحركة الأمازيغية، وذلك بالتساؤل، هل المقصود هو استبدال الدعوة إلى التعريب المتسرع والمرتجل بالدعوة إلى التمزيغ المتسرع و المرتجل ؟

يرى هؤلاء أن اللغة الأمازيغية التي هي في طور التأهيل تحتاج إلى تعبئة كل الكفاءات الأمازيغية الحاملة لقضيتها حول صياغة المقتضيات العملية والتربوية والتقنية، وهنا يمكن التساؤل حول إمكانات الإدارة التعليمية التي ليست لها تجربة طويلة في التعامل مع لغة قديمة، ولكنها جديدة في التعليم، ولم تراكم خبرة في هذا المجال. ألا يتطلب هذا من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ضرورة لعب دور المقترح والمنتج لخطة عمل واقعية عقلانية على المدى المتوسط والبعيد للحلول العملية وفي نفس الوقت المعبء لكل الطاقات

والكفاءات التي لها خبرة في الثقافة واللغة الأمازيغية ؟ وما هي حدود إمكانياته لنجاح هذه المهمة ؟

إن تأهيل لغة لم تكن محط اهتمام منذ قرون، لا من طرف الدول التي تعاقبت على المغرب بما فيها تلك ذات الأصول الأمازيغية، ولا من قبل السياسات ولا من قبل مجموعة كبيرة من السكان في المجتمع، بحيث أن عامة المغاربة لا يتواصلون عبرها في الحياة اليومية، يطرح مشكل الاشتغال حول تلك اللغة وتكوين المدرسين لها، وصياغة المناهج للتدريس مع استحضار البعد التربوي للتلاميذ الذي عليهم أن يستوعبوا التعدد اللغوي، وتأليف كتب مدرسية جيدة، بالإضافة إلى تعبئة كل الدارسين اللغويين، وهذا يحتاج إلى تخطيط وإلى تضافر الجهود وإلى جدولة زمنية محكمة تحدد المدى القريب والمتوسط والبعيد، وأن ينصب العمل على القضايا الإجرائية. ويمكن التساؤل في هذا المضمار عن كلفة تدريس الأمازيغية وتعميمها من الابتدائي إلى العالي على المستوى الاقتصادي وهل تم تحديد هذه الكلفة ؟ وهل تم تحديد الكلفة التربوية على التلميذ المغربي الذي يعاني من نقص في التمكن من اللغات الحالية المدرجة في التعليم كما تبرزه الدراسات اليوم ؟

ومن زاوية نفعية وظيفية يمكن للبعض أن يطرح تساؤلاً حول التعميم الشامل للغة الأمازيغية على كل المناطق وفي كل مستويات التعليم في علاقة مع المنافع التي سيجلبها تعلم تلك اللغة في الحياة العملية التي تتطلب اللغات الأجنبية، وأن العربية نفسها تعاني من التهميش من جراء هيمنة الفرنسية على الاقتصاد الوطني والانجليزية على الاقتصاد العالمي وعلى العلم والمعرفة. إذا كان الهدف هو الاعتراف بكونها مكوناً من مكونات الهوية ألا يجب أن يدرج هذا

الأمر في مشروع إعادة النظر في مضمون الثقافة وفي تدريس التاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية ؟ وألا يعتبر هذا المدخل الأساس لتنمية الأمازيغيين وجعل الثقافة الأمازيغية تستوطن كحضارة في كيان المغاربة، عبر التعليم والتثقيف، والإبداع الفني، والإعلام، وتجعل أبناء المغاربة كلهم يتصالحون مع الأمازيغية ؟

هل من الضروري أن يتطابق دائما الانتماء والهوية مع اللغة ؟ فالمهاجرون المغاربة الذين نجدهم في مختلف بقع العالم قد اكتسبوا لغة البلد المستقبل ولا يتكلمون العربية أو الأمازيغية ومع ذلك يشهرون الهوية المغربية وانتماءهم إلى البلد الأصلي عبر مختلف المكونات الثقافية. إن تعليم الثقافة الأمازيغية في كل أسلاك التعليم وإحداث كراسي جامعية لها مع تدريس تاريخها بجانب البعد العربي والإفريقي والأندلسي هو الذي سيقوي مبدأ الهوية المتعددة الأبعاد لدى المتعلمين. أما اللغة فهي حق لكل من يتكلمها وكل محاولة لفرضها على كل المغاربة و على الذين لا يتكلمونها هو دفع الدولة والضغط عليها لفرضها. فتحت ضغط الحركة الأمازيغية تم اللجوء إلى تدريس الأمازيغية قبل الحسم في معيرة اللهجات وتدريس لغة موحدة وكل ما يقتضيه ذلك من تقدير للكلفة وتهييئ للعدة اللازمة، وبالتالي كانت هناك ارتجالية يعترف بها حتى نشطاء الحركة نفسها[26]، والتي لا تخدم اللغة الأمازيغية بقدر ما تخدم الخطاب الدفاعي عن الأمازيغية.

إلى جانب الأطروحات حول العربية الفصحى والأمازيغية، برزت في السنوات الأخيرة دعوة إلى اتخاذ اللغة الدارجة كلغة للتواصل وللتعليم. ويصدر هذا الطرح من طرف بعض المنابر الإعلامية وبعض الفاعلين في المجتمع المدني[27].

ويبرر دعاة هذا الطرح موقفهم بكون اللغة الدارجة المغربية هي لغة التواصل الأولى، أي اللغة الأم، وهي اللغة التي تضمن في نظرهم بناء الشخصية المغربية وتنمية القدرات الإبداعية. ويستند هذا الطرح إلى ما تؤكده بعض الدراسات لليونسكو التي تقول بأهمية اكتساب التعليم باللغة الأم والتي أضحت تحيي سنويا، منذ سنة 2000، يوم 21 فبراير كيوم عالمي للغة الأم. باسم مبدأ تعميم التعليم وتكافؤ الفرص أمام التعليم تدعو اليونسكو إلى التعدد اللغوي وذلك باستعمال اللغة الأم كلغة للتعليم عند ولوج المدرسة[28]. وإذا كانت كل المجتمعات تعرف بشكل أو بآخر التعدد اللغوي ، يمكن أن نتساءل عن مدى الاستجابة لهذه الدعوة في كل الحالات.

إن الدعوة لاستعمال اللغة الأم قد تلائم البلدان الآسوية باعتبار خصوصية هذه البلدان التي تتواجد بها أعداد كبيرة من اللغات تتعدى بكثير ما يوجد في المغرب. نجد أكثر من 700 لغة في أندونيسيا و140 لغة في ماليزيا و100 لغة في مينمار (بورما). في إطار هذا الواقع اللغوي المتعدد تشير دراسات اليونسكو إلى ضرورة اللجوء إلى اللغات المحلية لإدماج الأطفال في المنظومة التعليمية التي هم في حالة إقصاء منها. فالذين لا يتكلمون لغة المدرسة يجدون صعوبة في اكتسابها.

يرى دعاة هذا الطرح أن اللغة الدارجة هي أداة للاندماج الاجتماعي وهي التي تضمن التماسك الاجتماعي بين المغاربة. وباعتبارها كذلك فهي تيسر وتضمن تكافؤ الفرص بين الأطفال عند ولوج المدرسة. ونظرا لذلك وجب منحها وضعا أساسيا في المنظومة التعليمية و تثمينها.

وإذا كانت هذه الأطروحة تشير إلى أهمية اللغة الدارجة في التداول وباعتبارها اللغة الأم لأغلب السكان، وإلى دورها في الخصوصية التي تمنحها للمغاربة والتي تميزهم عن اللغة العربية للمشرق، فإن أمر نقلها إلى موقع تصبح فيه لغة للتعليم تعترضه صعوبات اجتماعية وتداولية. فاللغة الدارجة بدورها ليست لغة موحدة في لكنتها وفي مفرداتها. فهي تتفرع إلى عدة لهجات : لهجة الشمال تختلف إلى حد ما عن لهجة الجنوب أو الشرق. واللهجة هنا تعكس الاختلافات الجهوية والحضرية والقروية، بل وحتى التمايز الاجتماعي. وفي بعض الحالات تختلف دارجة وسائل الإعلام عن دارجة الشيوخ أو الشباب. إن جيلا من الشباب أصبح يصنع لغة جديدة مصدرها الحاجة والتواصل عبر الانترنيت والمحدثة[29](chat) بين الشباب فوق الشبكة العنكبوتية.

بالإضافة إلى استعارة (emprunt) المفردات والتي هي أمر تعرفه كل اللغات[30]، نجد أن الدارجة أصبحت خليطا تتخلله كلمات فرنسية يتم نطقها «مدرجا» مثلا «نشرجيو التلفون» (charger le téléphone) لنقول «نعمرو التلفون» باللغة الدارجة أو «نعبىء الهاتف المحمول» بالعربية الفصحى، أو «نسييو» (essayer)، أو «ندسديو» (on decide) «تكونست» (je me suis coincé) إلى غير ذلك من الكلمات.

وإذا ما أضحت لغة التعليم فهذا يتطلب تقعيدها ومعيرتها وهذا أمر مكلف معرفيا واقتصاديا، بل وربما قد يتطلب التضحية مرة أخرى بجيل سيخضع للتجريب. فنقل الدارجة من موقع التداول إلى موقع التعليم ينافسه وجود اللغة العربية الفصحى التي لها رصيد مهم في إنتاج المعارف، في حين أن اللغة الدارجة لم تعرف تراكما معرفيا ولا كانت لغة تأليف في مختلف المجالات كما هو الشأن بالنسبة للغة العربية الفصحى.

في سياق البحث عن الحل لإشكالية التعددية اللغوية والتوتر الذي يلازم خطابات النخبة والفاعلين حول اللغة، هناك من يدعو إلى التوحيد اللغوي عبر خلق لغة جديدة - يقول بنعمور - للرد على معيرة الأمازيغية من أجل التدريس : «فإذا سرنا في اتجاه تكوين لغة أمازيغية من تفرعاتها الثلاثة تاشلحيث وتامازيغت و تاريفيت، فإننا سنسقط في نفس المشكل وستكون لدينا لغة بعيدة على المعيش اليومي، ...بالتالي أنا من الذين يفكرون في لغة مغربية عربية يكون فيها مزيج من الدارجة والأمازيغية ولغات أخرى، ليمكن لنا أن نخرج مستقبلا بلغة توحدنا وتجمعنا... أنا من المدافعين عن بروز هذه اللغة المغربية، فالفكر القومي العربي مازال سائدا في بلادنا، و لذلك أنا من الذين يقولون إننا مغاربة ونحتاج للغة توحدنا وهي اللغة الممزوجة بين اللغة العربية و الأمازيغية والفرنسية والإنجليزية...»[31] وما يطرح هنا كحل لمشكل اللغات يبتعد عن المعيش اليومي، هو إيجاد لغة توحد المغاربة بغض النظر عما يمكن أن يحدثه هذا الحل من إشكالات معقدة تترتب عن صناعة لغة تركيبية جديدة وعن كلفة تلك الصناعة.

يأخذ النقاش حول اللغة والذي تعكسه الصحافة والأدبيات صيغة الدفاع عن لغة معينة دون أخرى. فحول الأمازيغية نشأت وتبلورت حركة للدفاع عن الأمازيغية للحيلولة دون تهميشها والرفع من شأنها وذلك بجعلها لغة التدريس في كل المستويات. وهناك من يصل إلى حد جعلها اللغة الأساسية بالنسبة للهوية المغربية. كما أن دعاة العربية يدافعون عنها باسم المكون التاريخي للمجتمع المغربي و انتمائه إلى العالم العربي الإسلامي وباسم ما حققته في الواقع. ولقد برز في السنوات الأخيرة تيار تتبناه بعض الصحف والمنتديات ينادي بجعل اللغة الدارجة لغة ترقى إلى مستوى التدريس.

تشترك كل هذه الخطابات في إشهار العلاقة بين اللغة و الهوية. ولقد انتقد علي حرب هاجس الهوية العربية بقوله: «فالعلاقة بالهوية قد تكون عائقا يعيق التفكير ويصادر على المطلوب. والذي يبدو لي أن المفكر العربي يفكر، غالبا، بهويته أو في هويته، عنيت أنه يصدر في تفكيره عن النماذج والصور والأطياف التي تتشكل منها هويته، فيما المطلوب أن يفكر على هذه الهوية ليعيد تشكلها على نحو يجعلها أكثر قدرة على الخلق والإنتاج، وعلى المساهمة في عملية التبادل الحضاري والتفاعل الثقافي»[32]. إن التفكير في اللغة من منطلق الهوية وحدها في سياق تعدد لغوي، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى صراع الهويات : العربية والأمازيغية والمغربية.

نلاحظ قلة تناظر الأطراف فيما بينها لمناقشة الأطروحات المعروضة في أدبيات كل طرف، وكأن كل طرف يطالب ويخاطب الدولة وحدها لتحقيق مطالبه. إن تتبع بعض الأطروحات حول المسألة اللغوية يستدعي طرح بعض التساؤلات. ألا يُصبح الغلو في المناداة بحق الاختلاف الثقافي واللغوي أداة للاستبداد الإيديولوجي ؟ ألا تؤدي كل حركة تحاول فرض حقيقة لغوية لمجموعة ما على الحقائق الأخرى إلى تيه المسألة اللغوية داخل صراع الحقائق واليقينيات ؟ إن بعض الخطابات التي لا تخلو من أصوليات[33] تحيل على الاستبداد بالرأي. إن تحليل واقع اللغة يتطلب منا وضع المسافة مع اليقينيات وتوظيف شبكة الفهم التي تعتمد على المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية مع مجابهة الأطروحات بالواقع اللغوي في المجتمع وفي التعليم وبمردودية التعليم والاندماج في دائرة إنتاج المعارف.

على الرغم من كون الفرنسية من الناحية العملية هي لغة مستعملة في عالم الشغل والإدارة ومهيمنة في الاقتصاد وفي العلوم، وأنها اللغة المتداولة داخل أسر

الطبقات العليا وبين الأطر، فإنها ليست موضوع خطاب علني سياسي يدافع عنه. يبدو الأمر كأن كل دفاع عنها علنا، وعلى حساب اللغات الأخرى، هو موقف غير مقبول ولا لائق سياسيا ولا إيديولوجيا نظرا لارتباطها التاريخي بخطيئة الاستعمار. فمن جهة نجد صراعا أو توترا يتخلل الخطابات حول اللغات العربية الفصحى والأمازيغية والدارجة المغربية واللغة البديلة، ومن جهة أخرى نجد واقعا عمليا يفرض الفرنسية والانجليزية في مواقع السلطة، أي في الاقتصاد والإدارة التقنية وتكنولوجيا الإعلام والعلم. مما يعني أن لكل لغة وضعها الاجتماعي والاعتباري داخل التعدد اللغوي.

3. اللغة ووضعها الاجتماعي

تخضع مكانة كل لغة داخل المجتمع للمنطق الاجتماعي و الاقتصادي، ولمعرفة الوضع الاجتماعي لكل لغة، من المفيد أن تدرس العلاقات والأوضاع الاجتماعية التي تتحكم في العلاقة بين اللغات وطبيعة التعايش اللغوي المجتمعي.

وإذا ما اعتبرنا المعطى الإحصائي للمتكلمين في المغرب، فحسب إحصاء 2004 للسكان والسكنى 89,8 % من السكان البالغين 5 سنوات فأكثر يتكلمون اللغة الدارجة، وأن 14,6 % يتكلمون اللغة تشلحيت و8,8 % تمازغت و4,8 % ترفيت و0,7 % اللغة الحسانية. وفيما يخص نسبة السكان الذين يقرأون لغة ويكتبونها فإنه حسب نفس الإحصاء 43 % لا يكتبون أية لغة ويتطابق هذا المعطى مع نسبة الأميين بين السكان. كما نجد أن 17,3 % يقرؤون ويكتبون العربية وحدها، وأن 30,3 % يكتبون ويقرأون العربية والفرنسية، و9,1 % لغات أخرى وأن 0,1 %

لهم العربية ولغات أخرى من غير الفرنسية. وإذا استثنينا السكان الأميين واعتبرنا المتعلمين فقط نجد حسب نفس الإحصاء أن 53,1 %، من بين المتعلمين، يقرأون ويكتبون العربية والفرنسية، وأن 30,4 % يقرأون ويكتبون العربية وحدها وأن 16 % العربية والفرنسية ولغة أخرى، وأن 0,2 % العربية ولغة أخرى من غير الفرنسية، و0,3 % يقرأون ويكتبون لغات أخرى من غير الفرنسية والعربية[34].

وإذا كانت هذه الإحصائيات تمنحنا فكرة عن اللغات المتداولة فإن وضع الخريطة العامة لمعرفة التمكن من هذه اللغات تحتاج إلى المزيد من الدراسات للإلمام بالمستوى اللغوي الحقيقي للسكان. ومع ذلك يتبين من خلال هذه الإحصائيات أنه إذا كانت التعددية اللغوية أمرا واقعا باعتبار وجود اللغة العربية والدارجة واللغة الأمازيغية والفرنسية ولغات أخرى، فإن نسبة مهمة من السكان 53,1 % من بين المتعلمين يصرحون أنهم يقرأون ويكتبون باللغة العربية والفرنسية، وهذا معناه أن الازدواجية اللغوية في التعليم هي كذلك أمر واقع.

إن الواقع الإحصائي لا يعبر دائما عن الواقع الاجتماعي والاعتباري للغة داخل المجتمع، بحيث يبرز الواقع الاجتماعي تنافسا وتراتبا بين اللغات تحدده اعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية بين تلك اللغات. فليست أهمية عدد ونسبة المتكلمين بلغة ما بين السكان هي التي تحدد الأهمية الاعتبارية والاجتماعية للغة، وإنما تتدخل اعتبارات أخرى لتحديد التراتب اللغوي.

من الصعوبة تحديد المجال الجغرافي للغة ما. فاللغة الأمازيغية مثلا على الرغم من كونها متداولة في ثلاث مناطق من المغرب، الجنوب في سوس والأطلس المتوسط والريف، فإنها تتداخل مع تداول اللغة الدارجة، باعتبار أن معظم المتكلمين بالأمازيغية يتكلمون الدارجة. كما أن المتكلمين بالأمازيغية

يوجدون في مناطق أخرى وأن المتعلمين منهم يحسنون العربية الفصحى. نفترض أن الذين يتكلمون الأمازيغية وحدها يوجدون في المناطق المنعزلة جغرافيا ومن بين الفئات التي لا يكون لها احتكاك بالمناطق المعربة، عبر الولوج إلى المدينة أو الأسواق، كالنساء والأطفال في المناطق الجبلية المنعزلة.

يحدد الوضع الاجتماعي للجماعة التي تتكلم لغة ما وضع اللغة في المجتمع، مما ينتج عنه التراتبية الاجتماعية للغات. وإذا كانت الأمازيغية قد عرفت إقصاء في الماضي القريب خلال المرحلة الاستعمارية وبعد الاستقلال، فلأن هذا الأمر مرتبط بالتهميش الذي كانت تعانيه كل الفئات التي تعيش في أسفل الهرم الاجتماعي من جراء عدم استفادتها من التنمية. بل وأن الأمازيغية عرفت تهميشا مزدوجا باعتبار اختلافها عن العربية بالمقارنة مع الدارجة التي تقترب منها وبفعل التهميش الذي تشترك فيه الساكنة الأمازيغية مع كل الفئات الفقيرة. ولم يتغير الوضع إلا ببروز حركة على مستوى المجتمع المدني تدعو إلى رد الاعتبار للغة الأمازيغية وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعد خطاب الملك في أجدير.

فحتى داخل لغة واحدة، تعكس اللغة الهوية الشخصية للفرد عبر الطريقة التي يتكلم بها واللكنة التي تلازمه في استعمال تلك اللغة ؛ بل وتعكس غالبا مستواه الاجتماعي والثقافي والجهوي. فاللكنة، والتعبيرات المحلية واستعمال مفردات خاصة تشكل علامات للتمييز أو للتميز الاجتماعي والثقافي. فاللغة لا توحد دائما فيما بين المجموعة المتكلمة، إذ نجد لها أحيانا وظيفة اجتماعية تميزية.عندما يتحدث الفرد قد تعبر لكنته وطريقة كلامه عن الجهة التي ينتمي إليها أو عن شريحته الاجتماعية، وقد يدرك المتلقي الموقع الاجتماعي لمخاطبه.

فعبر استعمال اللغة الدارجة مثلا كل فرد قد يفصح بدون وعي عن وضعه الاجتماعي أو الجهوي. فالطريقة التي يتكلم بها القروي تختلف عن الطريقة التي يتكلم بها الحضري ؛ وداخل مجموعة الحضريين قد يعكس تداول اللغة الدارجة الفروق بين المنتمين لمدن مختلفة كفاس أو مراكش أو طنجة أو وجدة.

تنطوي اللغة المتداولة على نقائض ؛ فهي أداة لتوحيد المجموعة الألسنية التي تتكلم تلك اللغة، و لكنها في نفس الوقت، ومن جراء حمولتها الاجتماعية وطريقة استعمالها، فهي أداة للتفرقة وللتمييز بين الأفراد والجماعات[35]. ألا نرى كيف أصبح التداول عبر المزج بين اللغة الدارجة و الفرنسية سمة من سمات الفئات الوسطى في المجتمع المغربي ؟ فعلى الرغم من كون هذه الفئة مرت عبر التعليم باللغة العربية الفصحى والفرنسية فهي تلجأ إلى لغة ثالثة تمزج بين اللغة الدارجة والفرنسية. ويعكس إدراج الكلمات الفرنسية في استعمال اللغة، عن وعي وبدون وعي، التميز الاجتماعي لهذه الفئة بالنسبة للفئات التي تعبر بلكنة شعبية تفصح عن مستواها في أسفل الهرم الاجتماعي.

تتحدد قيمة اللغة ومكانتها على المستوى الوطني و الدولي بالعلاقة مع الكتابة. كلما ارتقت اللغة إلى وضع الكتابة كلما احتلت مرتبة أعلى بالنسبة للغات الأخرى. وليس من الصدفة أن تكون الذاكرة التاريخية قد احتفظت بحضارة الكتابة ولم تحتفظ دائما بالتراث الشفوي. إن الكتابة هي التي تحقق ذلك الترابط بين المجتمع والتنمية. واللغة المكتوبة تحقق تراكم المعارف وتفتح الآفاق للتنمية[36]. والشفوية والأمية وضعت مجموعة كبيرة من سكان المجتمع المغربي خارج التنمية. فاللغة الدراجة، مثلا، وإن كانت لغة التعبير التداولي

وأحيانا لغة الإبداع في شعر الملحون والغناء، لم تكن لغة كتابة بالمقارنة مع اللغة العربية والفرنسية في الواقع المغربي.

لا يمكن أن نتحدث عن علاقة اللغة بالكتابة دون العلاقة مع إنتاج المعارف. وفي هذا السياق تطرح مسألة الوضع الاعتباري لما يكتب باللغة العربية و ما يكتب باللغات الأجنبية. يبين التقرير العربي حول المعرفة فقر الإنتاج المعرفي في العالم العربي(37)، ويقترن هذا الأمر بمحدودية الانفتاح على المعارف التي تنتج في البلدان المتقدمة والمساهمة في إنتاج المعرفة. كما أن ترتيب الجامعات يتم على أساس ما يكتب ويسجل في الدوريات العلمية التي تصدر أساسا باللغة الانجليزية(38) التي أصبحت اللغة المهيمنة عالمياً ولغة التواصل العالمي.

هناك تفاوت بين اللغات من حيث العدة والتأليف والترجمة. فالبلدان العربية هي أقل البلدان ترجمة من اللغات الأجنبية للغة العربية، مما يحد من الانفتاح على الثقافات الأخرى وعلى الإنتاج العلمي(39)، وبالتالي يفرض اللغة الانجليزية في حقل العلم والمعرفة.

قد نجد أن الكتابة في مجال الإبداع والأدب والعلوم الإنسانية متوفرة أكثر من الإنتاج في مجال العلوم الحقة. وينتج عن هذا الوضع تصنيف اللغة العربية في خانة الأدب والشعر والمعارف المتعلقة بالتراث، واللغات الأجنبية، وخاصة اللغة الإنجليزية، في خانة العلم والتكنولوجيا والمعرفة المعاصرة. والواقع أن اللغة لا تصنف ذاتها، كما أنه لا وجود لمبدأ يحد من إمكانية قدرتها على أن تكون لغة علم أو شعر أو إبداع، وإنما الوظيفة التي تلعبها في المجتمع المحلي والعالمي هي التي تحدد وضعها لتصبح قوية لها قيمة أو ضعيفة بدون قيمة.

لقد أضحت قيمة اللغة تكتسب في مجال السوق والأعمال، لتصبح معبرا للحصول على الشغل وولوج الحياة العملية والاندماج فيها. فكل الدراسات والاستطلاعات التي تنجز حول المواصفات الضرورية للخريج، لكي يكون مقبولاً في مجال المقاولة ولكي يتمكن من الترقية المهنية، تشير إلى أهمية اكتساب اللغات الأجنبية لدى الخريج، وخصوصا الفرنسية.

إن الواقع الاقتصادي والمحددات الوظيفية للغة الفرنسية يفرضها ويضعها في موقع السلطة. من الأكيد أن اللغة الفرنسية اقترنت بالصدمة الاستعمارية وبما نتج عنها من ضعف. غير أن النخبة المكونة من الذين درسوا بالفرنسية من خريجي الجامعات المغربية، وخريجي مدارس المهندسين والبعثة الفرنسية والجامعات الفرنسية، حملوا اللغة الفرنسية إلى مجالات الأعمال والاقتصاد وجعلوها اجتماعيا علامة على التميز الاجتماعي. اللغة الفرنسية في المغرب فرضت نفسها لأنها لغة النخبة واللغة المتداولة في الاقتصاد وفي الإدارة. وهذا الوضع يجعلها في وضع أعلى من اللغات الأخرى داخل المجتمع.

إذا كان التعدد اللغوي يحدث دائما توترا لغويا وأن وضع كل لغة يتحدد انطلاقا من موقعها الاجتماعي وموقعها في مجال السلطة، نتساءل ما هو دور الدولة ؟ وما هي حدود هذا الدور ؟

4. الدولة والسياسة والتخطيط اللغويين

إن النقاش الذي تنقله الصحف والندوات والمنتديات حول اللغة والذي يبدو أحيانا كصراع لغوي، يعكس وضعا غير مرض بالنسبة لعدة أطراف، بل ويعكس وضعا يطرح إشكالات متعددة، أحد مظاهرها هو الصراع السياسي

حول اللغة وما يحدثه من أثر سلبي على التعليم وعلى تكوين الرأسمال البشري وعلى إنتاج المعرفة[40].

يجب الإقرار بكون التعدد اللغوي يواجه دائما «حرب اللغات»[41] فكما يكتب كالفي «لا وجود لبلد أحادي اللغة، وقدر الإنسان أن يواجه اللغات لا لغة واحدة»[42]. ويتخذ التعدد اللغوي عدة أشكال : لغة رسمية و لغات تداولية ولغات جهوية وأخرى وطنية وغيرها. وإذا كان التعدد اللغوي قد أضحى يفرض نفسه من جراء مبرر المبدأ الديمقراطي والحق في الاختلاف، فإنه مع ذلك يطرح مسألة «اختيار موقع كل لغة» لتكون لغة رسمية أو وطنية أو نفعية وظيفية. على أية أساس ؟ هل هو أساس حضاري تاريخي أو ثقافي أو وظيفي نفعي أو هوياتي؟ وهنا تكمن صعوبة التخطيط لهندسة المواقع والإعلان عنه بوعي وإرادة. لأن كل اختيار للغة في موقع إلا وقد تعتبره المجموعة التي لا تحبذ ذلك الاختيار إقصاء لها ؟[43] كيف يمكن أن يتم التوافق والنقاش والتفاوض حول الاختيار بين كل الأطراف الفاعلة ؟ كيف يمكن طمأنة كل الفاعلين وإقناعهم حول ضرورة تحديد موقع كل لغة لولوج التنمية والحداثة عبر اللغة ؟

إن المساواة بين اللغات في التعليم وإن كانت مشروعة باسم الحق في الاختلاف والديمقراطية وصون الحقوق اللغوية والثقافية، فهي من الناحية العملية تطرح إشكال الكلفة والمجازفة. إن التصورات الإيديولوجية والسياسية التي يتم تبنيها في القضايا اللغوية لا تحدث في فراغ، وإنما تترك أثرا على الأفراد والجماعات. فما أن خرج المغرب، بعد الاسقلال، من منظور أحادي يدعو إلى لغة واحدة وثقافة واحدة وهوية واحدة، حتى دخلنا في مرحلة الحق في

الاختلاف والتعدد الثقافي واللغوي، بل الدعوة إلى المساواة بين اللغات. كل هذا يحدث ويتلاحق وهو يترك أثره في لسان وفكر أجيال من أبناء التعليم.

ففي سياق مختلف التجارب التي تعرف تعددا لغويا متوترا، قد تتدخل الدولة لسن سياسة لغوية ولتدبير وهيكلة حقل التعدد[44]. فالسياسة اللغوية هي ذلك الاختيار الذي يتجاوز الصراعات والتوتر لضمان نوع من التوافق العقلاني حول الهندسة اللغوية، والتي تكتسي مشروعيتها من وظيفة الدولة كعنصر ناظم (régulateur) لضوابط تدبير التعدد ومن دورها في التنشئة التعليمية والتكوينية في المجتمع. كيف يمكن للدولة أن تنقل الواقع اللغوي من تجميع (juxtaposition) إلى تعدد لغوي يحقق الوظائف التكوينية والمعرفية والاندماجية في المجتمع ؟

إذا كان التعدد اللغوي أحد روافد المبدأ الديمقراطي، فإن النقاش العام حول تدبير تعدد لغوي، لا يعرقل التربية والتكوين، وما يواكبه من دراسات وأبحاث وكذا التفاوض حول ذلك التدبير هو أيضا وجه من أوجه العمل بالمبدأ الديمقراطي والذي يمكن الدولة من القيام بدورها التدبيري والتخطيطي.

ففي الواقع المغربي قد تكون هناك بعض المداخل الأساسية للسياسة اللغوية منها :

- الوعي بحمولة الإرث التاريخي والثقافي العربي الإسلامي الأمازيغي؛

- التخلص من عقدة المستعمر[45] تجاه الفرنسية مع اعتبارها لغة وظيفية لها قيمة مضافة لا بديلا للغات الأخرى[46]؛

• تعدد لغوي مهيكل و عقلاني يحدد وظيفة و مكانة كل لغة وتدرجها في التعليم ؛ حسب اعتبارات تضمن التواصل وإنتاج الرأسمال البشري وإنتاج المعارف ويضمن الاندماج الذكي في العالمية ؛

• إن السياسة اللغوية لا تعني التعليم فقط وإنما كل مجالات التواصل: الإدارة، الاقتصاد، والإعلام، والتكنولوجيات الحديثة، والمعرفة والأبحاث والعلم... لتحقيق التنمية.

وإذا كانت الحمولة التاريخية والثقافية للغة هما أمران مرتبطان بالهوية المجتمعية، كما تدعو كل الحركات التي تدافع عن اللغة، كيف يمكن أن تكون طبيعة حضورهما في الاختيارات اللغوية ؟ إن تجريد هذا الحضور من كل حمولة أيديولوجية قد تعرقل هيكلة الحقل اللغوي هو أمر ضروري. فكل حركة ايديولوجية تكون وراء اللغة، سواء كانت هذه الحركة فرنكفونية أو «عربفونية» أو «أمازيغوفونية» أو صفائية (purisme) تدعو إلى، وتتشبث بصفاء مثالي للغة غير قابلة للتحول في نظرها، أو اتجاه لا يعتبر أن كل لغة عليها أن تتعايش في علاقة مع اللغات الأخرى بوظيفتها، إلا وتصبح علنا أو ضمنيا توجها يسعى أن تكون لغته هي اللغة المهيمنة التي تقصي اللغات الأخرى.

من حيث المبدأ فإن كل لغة هي قابلة لمسايرة التطور. غير أن أهمية اللغة في العالم أو في المجتمع تتحدد بقدرة جماعتها وبدرجة موقعها. إن تطور اللغة العربية الفصحى وجعلها لغة حية تحتل مكانة، لهو أمر رهين بموقعها في مجال الاقتصاد والإعلام وفي المواقع الإلكترونية والشبكات العنكبوتية مع إخراجها من دائرة الخطابة إلى مجال العلم و المعرفة. فهذه المواقع هي التي تجعل منها لغة رسمية ووطنية وقابلة للتطور ومسايرة العصر.

في سياق تدبير التعدد اللغوي يطرح تساؤل حول سبل تقليص المسافة بين اللغة العربية الفصحى بحكم حضورها التاريخي والثقافي والوجداني وبين اللغة الدارجة بحكم التداول والتنشئة والحميمية لضمان الانتقال اللغوي السلس للطفل من البيت إلى المدرسة. ولن يتم ذلك بدون وعي الجماعة المتكلمة بذلك، واستيعابها لضرورته، وبدون أن يكون هاجس تقليص المسافة سياسة حاضرة في التعليم، والثقافة والإعلام، وفي المعرفة اللغوية، ومقبولا في التداول.

كما يطرح تساؤل حول إيجاد موقع اللغة الأمازيغية ذات الحمولة التاريخية الثقافية التي يرافقها غبن كل الذين لم يستطيعوا تكلمها بجهر وافتخار خلال العقود الأولى من استقلال المغرب. قد نقبل بفكرة التطابق بين تصور الهوية في المجتمع وتصور لتعايش التعدد اللغوي في المجتمع. غير أنه إذا كانت الهوية المغربية متعددة الأبعاد : عربية مغربية أمازيغية وأندلسية وافريقية وغربية ... فهل معنى ذلك أن التعدد اللغوي يجب أن يكون فسيفساء لغوية تساوي بين اللغات ليعكس الهوية المتعددة، أم أن من مكونات تلك الهوية ما قد يحضر في اللغة والآخر في الثقافة وهما وجهان للخصوصية المغربية ؟

أما فيما يخص العلاقة مع اللغة الفرنسية فهي تقتضي بناء تصور جديد معها وذلك بفك عقدة الاستعمار التي لازمتها ولازالت تلازمها والتخلص منها وذلك بتحديد وظيفتها ومكانة هذه الغنيمة وهذا المكسب في السياسة اللعوية، باعتبارها المعبر الأقرب إلى الدولية.

إن التعدد اللغوي يخضع لقواعد الاقتصاد السياسي للتبادل اللغوي[47]. وإذا كانت اللغات وكذا العلاقة فيما بينها تتحكم فيها السوق اللغوية التي قد تمنح قيمة للغة ما وتفرغ أخرى من كل قيمة، فإن دور الدولة يقتضي إعادة

وتنظيم هيكلة الحقل اللغوي لحفظ التوازن اللغوي مع تعزيز الدور الأساسي الذي تلعبه اللغة في تنمية الرأسمال البشري.

ويمكن لنا في هذا السياق أن نتبنى تعريف كالفي للسياسة والتخطيط اللغويين، بحيث يقول : «نحن نعتبر أن السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن. ونعتبر أن التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ»[48]. تتخذ الدولة الناظمة (l'état régulateur) على عاتقها مهمة السياسة والتخطيط اللغويين، لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على التطابق بين السياسة اللغوية والسياسة المتبعة في المجال السياسي والاقتصادي، وجعل اللغة أو اللغات دعامة للتنمية وللإنتاج الرأسمالي البشري، ووضوح في هيكلة الحقل اللغوي وتحديد وظيفة كل لغة مع تحديد تدرجها في التعليم، وكذا الحد من كل إقصاء اجتماعي قد يترتب عن الإقصاء اللغوي.

إن الكليانية (totalitarisme) والسلطوية والأحادية اللغوية هي أوجه لنفس النظام، وأن التعددية هي مبدأ ديمقراطي. واعتبارا لتقاطع البعد الهوياتي المتعدد، والبعد اللغوي، ألا يتطلب ذلك حضور دور الدولة في تدبير التعدد ؟

إذا كان للدولة دور، فإنه يقوم على مبدأين أساسيين :

1. مبدأ مشروعية حق كل لغة في الوجود وإقرار بمبدأ التعدد، بمعنى أن كل لغة متداولة لها الحق في الوجود والرقي بها وأن المطالب الحقوقية هي

مطالب مشروعة تدخل في إطار الحقوق الثقافية واللغوية التي تستدعي الحماية مع التمييز بين الإيديولوجي والعقلاني.

2. مبدأ الوظيفية والواقعية الذي يطرح إشكالات عملية على مستوى التخطيط اللغوي. فاللغة التي، على الرغم من الجهود التي بذلت، مازالت لم تعرف المعيرة الكاملة، بما تطرحه تلك المعيرة من الابتعاد عن اللغة المتداولة بين الناس، ولا تراكما في التأليف ولا توفر العناصر البشرية بالعدد الكافي وذات كفاءة لتدريسها في كل مستويات التعليم، تطرح عمليا صعوبة في التعميم ؛ وأن كل تعميم متسرع لها في التعليم، قد يرضي دعاة الحركة المدافعة عنها، ولكن قد تواجهه مجازفة الإخفاق أو الفشل، إذا لم تتم مواكبته بمقتضيات تقنية ومادية وبشرية وبتعبئة كل الفاعلين، تلك المقتضيات التي قد لا تتوفر في الواقع الحالي، وإن توفرت، لا يمكن أن تعطي أكلها إلا بالتدرج وفي المدى البعيد.

تبرز تجارب اللغات التي أريد لها أن تنتعش بعد تهميش أنها لم تنجح إلا في الحركات التي أخذت على عاتقها تنمية تلك اللغة وجعلها لغة رسمية في الجهة التي تتكلم بها كما هو الشأن بالنسبة للكتلان في إسبانيا، في إطار جهوية تتمتع باستقلالية وبالموارد الكافية وبتعبئة مختلف الشرائح الاجتماعية حول الرقي باللغة الكتلانية إلى جانب الإسبانية. ويختلف وضع الأمازيغية لكونها ليست محصورة في منطقة أو جهة ذات حدود. في حين أن معظم البلدان غير العربية والتي تعرف تعددا لغويا لجأت بعد الفترة الاستعمارية إلى اللغة التي خلّفها المستعمر لتتخذها كلغة رسمية إلى جانب اللغات المحلية كلغات للتداول، كما هو الشأن بالنسبة للهند التي اتخذت اللغة الانجليزية لغة رسمية، والكثير من البلدان الإفريقية التي اتخذت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية. كما أن

ابتكار لغة جديدة بحرف جديد وفرضه على المجتمع لا يمكن أن يصدر إلا في إطار نظام سياسي ديكتاتوري كما كان الشأن في تركيا عندما فرض أتاتورك الحرف اللاتيني. تبين التجارب أنه ليس هناك نموذج واحد للسياسة اللغوية، وإنما نماذج تخضع للخصوصية الثقافية والاجتماعية والتاريخية لكل بلد.

فأمر تنصيص الدستور على لغة وإن كان يمنح اللغة مكانة رسمية متميزة، فإن وضعها وواقع تداولها داخل المجتمع لا يمنحانها بالضرورة تلك المكانة لاعتبارات لا تتعلق بالعوامل السياسية فحسب، وإنما أيضا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وعملية ومعرفية وتربوية وتقنية. فإذا كانت اللغات المتداولة الدارجة والأمازيغية والعربية الفصحى هي لغات التراث الثقافي المرتبطة بالهوية المتعددة الأبعاد، فإن اللغات الأجنبية أضحت نوعا من الرأسمال الرمزي داخل علاقة الهيمنة اللغوية الاجتماعية. إذا كان التفاعل والتعايش الاجتماعي للغات يتحدد بالتنافس غير المتكافئ داخل السوق اللسنية والتي يترتب عنها لغات تتمتع بقيمة ولها هيمنة وبلغات ليست لها نفس القيمة، فإن كل تخطيط لغوي يتطلب استثمارا كبيرا لحفظ التوازن بين اللغات داخل كيان مجتمعي محكوم عليه بتبني التعدد اللغوي ومطالب بتحقيق التنمية.

إن وظيفة اللغة هي التواصل بين الناس. وكل طرح يركز على الدفاع عن اللغة لا على تنمية أحوال الناس الذين يتداولون بتلك اللغة، لا يخدم دائما الناس. يجب أن تخدم اللغة الناس لا أن يخدم الناس اللغة. والسؤال الجوهري هو كيف يمكن تحقيق التنمية للمغاربة ؟ إن تأهيل اللغات لن يتم بدون تدخل لوضع اللغة في قلب التنمية والحداثة والثقافة بكل أبعادها. كما لا يمكن تنمية المغاربة أيضا بدون منحهم ما يسهل الولوج إلى التعليم وإلى العدة الفكرية اللازمة لتنمية

المدارك، واستيعاب المعارف، والقدرة على المساهمة مع الشعوب الأخرى في إنتاج وتراكم المعرفة.

كيف يمكن أن نجعل التمكن من التعدد اللغوي أداة للتواصل المجتمعي والحضاري وللاندماج في الحياة العملية ؟ إن تجميع الأحاديات اللغوية (les monolinguismes)، بكل فئة منغلقة على لغتها، لمن شأنه أن يحدث هوة لغوية وثقافية عميقة يترتب عنها لاتواصل وتنافر لغوي وتمزق في النسيج الثقافي للمجتمع. إن التعددية اللغوية المندمجة، المخطط لها معرفيا وبيداغوجيا وماديا، تساهم في بناء المواطن المتعدد اللغات والمستوعب للثقافة العربية الإسلامية الأمازيغية وللثقافة العالمية.

ومن هنا يجب الإقرار بأن كل تخطيط لغوي له حدود، باعتبار أن زمن التخطيط بطيء بالنسبة للزمن السريع والمعيش للغة في المجتمع وبالنسبة لحاجة الناس إلى «فبركة» لغة تلاحق الجديد من جراء الاحتكاك بلغات أخرى والانفتاح على الفضائيات وعلى الشبكات العنكبوتية. فعلى الرغم من ذلك، فالتخطيط اللغوي ضرورة يقتضيها دور الدولة في الوظيفة الاندماجية للمدرسة وللتعليم.

إذا كان التعدد اللغوي اختيارا واعيا فهو يستدعي بلورة ميثاق لغوي يتضمن توجها وتصورا لهندسة لغوية تحدد مكانة كل لغة وتدرجها في التعليم وتقدر الكلفة، باعتبار أن لتعليم كل لغة كلفة، وخطة لتكوين وتأهيل المؤطرين، مع بلورة بيداغوجية للتعدد اللغوي قابلة لاستيعاب تطور اللغات.

الهوامش

1) Julia Kristeva «Le langage, cet inconnu Une initiation à la linguistique» Editions Seuil 1981 P 10

2) Louis-Jean Calvet « La diversité linguistique quel enjeu pour la francophonie ? » Hermès, n° 40, Paris, CNRS, 2004 Louis-Jean Calvet Le marché aux langues Les effets linguistiques et la mondialisation Plon Paris, 2002 p 16

3) Marcel Mauss Sociologie et anthropologie, recueil de textes, préface de Claude Lévi-Strauss, Presses universitaires de France, 1950

4) أنظر :

Louis-Jacques DORAIS "L'anthropologie du langage", dans Perspectives anthropologiques Un collectif d'anthropologues québécois, chapitre 7, pp 91 à 117 Montréal Les Éditions du Renouveau pédagogique, 1979, 436 pp.

5) أنظر الفصل حول «التعبير اللغوي» الصفحة 87 في كتاب :

Yuen Ren Chao Langage et systèmes symboliques Payot Paris 1970

6) Julia Kristeva «Le langage, cet inconnu Une initiation à la linguistique» Editions Seuil 1981, p 13

7) Louis-Jean Calvet «La guerre des langues et politique linguistique».

أنظر الترجمة العربية: لويس جان كالفي : «حرب اللغات والسياسة اللغوية». ترجمة حسن حمزة. مركز الدراسات الوحدة العربية, 2008.

8) لويس جان كالفي. «حرب اللغات والسياسة اللغوية». ترجمة حسن حمزة. مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008. ص. 181

9) Edgar Morin «Introduction à la pensée complexe» Editions du Seuil Paris 2005

10) Gilbert Grandguillaume «Arabisation et politique linguistique au Maghreb» Editions G-P Maisonneuve et Larose Paris 1983, p 69 - 94

11) حول الثنائية اللغوية، العربية والفرنسية، في البلدان المغاربية أنظر :

Ahmed Moatassime «Arabisation et langue française» PUF, 1992

12) Abdellah Laroui «Le Maroc et Hassan II Un témoignage» Centre culturel Arabe Maroc/ Presses Interuniversitaire Canada 2005 P 78 . ويذكر العروي تلك الشخصيات : عبد الهادي بوطالب، وأحمد بنسودة، والمكي الناصري، وعبد الله كنون.

أنظر كذلك كتاب عبد الله العروي. «من ديوان السياسة». المركز الثقافي العربي 2009.

13) أنظر تقرير الهيئة الوطنية للتقييم للمجلس الأعلى للتعليم. المجلس الأعلى للتعليم 2008.

14) أنظر محمد عابد الجابري. «قضية التعليم في مسار متعدد الأوجه». مواقف، 2003.

15) غير أن اللغة العربية كانت عبر عصور مضت، وفي أوج الحضارة العربية، لغة ثقافة وأدب وفلك وجبر وطب.

16) أنظر:

Ahmed Moatassime «Dialogue de sourds et communication en Méditerranée» L'Harmattan 2006, p 35

17) تتحلل الحركة الأمازيغية تيارات متعددة منها أقلية تعلن العداء للعربية وللعروبة والتعريب باعتبار مساهمتها في الإقصاء والتهميش.

18) تبرز أدبيات الحركة الأمازيغية اختلافات فيما بينها بتعدد الجمعيات التي تتضمنها هذه الحركة.

19) أنظر منشورات الجمعيات الأمازيغية كمنشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي.

فيما يخص المراجع حول الأمازيغية، أنظر المنشورالبيبليوغرافي، مؤسسة الملك عبد العزيز الدار البيضاء. الأمازيغية. اللغة والثقافة والتاريخ. 2003 . أنظر كذلك : أحمد بوكوس (تحت إشراف). (الأمازيغية : تحديات ورهانات انبعاث)، «مقدمات». العدد 27-28، 2003.

20) أنظر : أحمد عصيد في كتاب «حوارات حول المسألة الأمازيغية». منشورات الأحـــداث المغربية، 2004، ص 94.

21) أحمد عصيد في كتاب «حوارات حول المسألة الأمازيغية». منشورات الأحداث المغربية، 2004، ص. 96.

22) Boukous, Ahmed, 1977, «Langage et culture populaires au Maroc», Rabat, Publication de l'AMREC
Chafik, Mohamed, 1984, «Le substrat berbère de la culture maghrébine», in Franzósish heute, juin, pp 184 - 196

أنظر كذلك محمد شفيق. «لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين»، الرباط، دار الكلام 1989. شفيق محمد، «الدارجة المغربية : مجال توارد بين الأمازيغية والعربية»، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة المعاجم، 1999

23) إبراهيم الخياط في كتاب «حوارات حول المسألة الأمازيغية». منشورات الأحداث المغربية، 2004 ص 140. أحمد بوكوس. (الأمازيغية في المنظومة التربوية مبادئ وتوجهات). «مقدمات». العدد 27-28، ص 20-26.

24) أنظر محمد حسوس. «طروحات حول الثقافة واللغة والتعليم». منشورات الأحداث المغربية. 2004، ص 75-95

25) إبراهيم الخياط في كتاب «حوارات حول المسألة الأمازيغية». منشورات الأحداث المغربية، 2004، ص 141.

26) ابراهيم الحياط في كتاب «حوارات حول المسألة الأماريعية». مشورات الأحداث المعربية، 2004، ص 144

27) Actes du colloque International (Langage, Langages, la langue, les langues) Casablanca 1112- Juin 2010 Fondation Zakoura Education 2010 Article de Réda Benchemsi page 233

28) UNESCO Advocacy kit for promoting education including the excluded Language in education policy and practice in Asia and the Pacific Bangkok, Thailand, 2007

29) و«شات» هي كلمة انجليزية تعني تبادل الحديث.

30) فمثلا اللغة الفرنسية تستعير كثير من الكلمات من الانجليزية.

فيما يخص الأماريغية والعربية والدارجة أنظر. محمد شفيق، «الدارجة المغربية : مجال توارد بين الأماريغية والعربية»، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة «معاجم»، 1999

31) عبد العالي سعمور في كتاب «حوارات حول المسألة الأماريغية». منشورات الأحداث المغربية، 2004 ص 64 وص68

32) علي حرب. «الممنوع والممتنع . نقد الذات المفكرة». المركز الثقافي العربي. 1995، ص 275.

33) فالمقصود بالأصولية هو كل فكر يقيني يستند برأيه ويعتبره هو الحقيقة الوحيدة و لا يقبل مناقشتها.

34) Recensement de la population et de l'habitat 2004 Haut commissariat au Plan Rapport national p 25

35) أنظر:

Pierre Bourdieu «Ce que parler veut dire L'économie des échanges linguistiques» Fayard 1982

36) Marc-Laurent Hazoumé «Du plurilinguisme à la société de savoir Quelles stratégies ?» Institut de l'UNESCO pour l'éducation Hambourg, Allemagne SD P 2

37) UNDP Arab Human Development Report 2003 Building a Knowledge Society

38) أنظر :

Jamil Salmi The challenges of establishing world- class universities World Bank Washington Dc 2009

39) Louis-Jean Calvet (Les fractures linguistiques) Bulletin suisse de linguistique appliquée 2006 Institut de linguistique No 83, 2006, p 56

40) أنظر عبد السلام الشدادي في الفصل حول اللغة في كتاب ص 81.

Abdesselam Cheddadi «Education et culture au Maroc Le difficile passage à la modernité» Editions Le Fennec 2003

أنظر كذلك : محمد عابد الجابري. (قضية التعليم في مسار متعدد الأوجه). «مواقف» 2003

41) Louis-Jean Calvet «La guerre des langues et politique linguistique»

42) Louis-Jean Calvet La guerre P 32

43) Marc-Laurent Hazoumé «Du plurilinguisme à la société de savoir Quelles stratégies ?» Institut de l'UNESCO pour l'éducation Hamburg Allemagne SD P 21

44) حول السياسة اللغوية أنظر :

Chris Kennedy (Edited by) Language planning and Language Education George Allen and UNWIN London, Boston and Sydney 1983

Louis-Jean Calvet (Les politiques linguistiques) «Que sais-je» PUF 1996

45) أنظر :

Pierre Bourdieu « Dévoiler et divulguer le refoulé » Dans, Algérie – France – Islam Textes 27-Rassemblés par Joseph Jurt L'Harmattan 1997, p 21

46) أنظر كتاب :

Ahmed Moatassime «Dialogue de sourds et communication langagière en Méditerranée» L'Harmattan 2006, p 56

47) Pierre Bourdieu «Ce que parler veut dire L'économie des échanges linguistiques» Fayard 1982

48) لويس جان كالفي. «حرب اللغات والسياسة اللغوية». ترجمة حسن حمزة. مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008. ص. 221.

السياسة اللّغوية بالمغرب وتجاوبها مع المستجدّات الكونية

عبد الهادي التازي

تتوفر المملكة المغربية طوال عصورها الخالية على منجم غني يحتضن المئات إن لم نقل الألوف من المراسلات والمكاتبات التي نعطيها اسم «الأدب الإداري»، على نحو ما تتوفر عليه المملكة من رصيد هائل لنماذج من نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي كان المغرب يبرمها مع الدول القريبة منه والبعيدة والتي كانت محررة جميعها بلسان عربي مبين.

ذلك الكم الهائل من المراسلات والمعاهدات تحتضنه المدونات الدبلوماسية التي توجد في معظم الأرشيفات الأوروبية والأسيوية والأمريكية، وبطبيعة الحال في أرشيفات الممالك الأفريقية التي يعتبر المغرب جزءا منها.

ونأسف أن نقول منذ البداية إن المؤلفات المغربية الحديثة التي عالجت أو تعالج موضوع الحركة الأدبية في بلادنا لا تلتفت إلى هذه الذخيرة الهائلة من

تراثنا مما كان ينبغي أن يدرج فيما تستشهد به تلك المؤلفات الحديثة من آثار تراثية وهي تتحدث عن تاريخ الحركة الأدبية في المغرب.

إن ما تمثله تلك المراسلات الدبلوماسية التي ترقى إلى أساليب رفيعة سالمة من اللحن النحوي ومن الخطأ اللغوي، ما تمثله كان جديرا بأن يجعلها في صدر تلك الشواهد على وجود أدب رفيع في بلادنا.

أقول هذا وأنا أستحضر أمامي رسائل كتاب الدولة المرابطية والموحدية الموجهة إلى قادة الأندلس! وإلى ملوك قشتالة! وإلى زعماء المشرق كذلك[1].

أقول هذا وأنا أستحضر نصوص رسائل العهد الموحدي التي تحتفظ بها رفوف حاضرة الفاتيكان إلى اليوم، من الوثائق التي استحقت أن تترجم إلى اللغات الأخرى نظرا لما لها من حمولات حضارية كبرى علاوة على أسلوبها الرفيع.

أقول هذا وأنا أستحضر عشرات الرسائل والاتفاقيات التي شهدها عصر بني مرين مما تنوء به مكتبات الدول المطلة على حوض البحر المتوسط.

ولا أتحدث عن عصر الأشراف السعديين والعلويين مما أصبح في متناولنا اليوم أن نقف على نماذج متنوعة منه في مختلف الميادين، وأن نتناوله بالدرس والتمحيص.

كل تلك الوثائق التي بين أيدينا كانت بلسان عربي، كما قلنا، منذ أن حطت ركاب الفاتحين بأراضي المغرب.

وقد كان القرار بتعريب البلاد قرارا سياديا كما نقول بلغة اليوم، اقتنع به قادة البلاد وخاصة منهم من كانوا من أعراق أمازيغية، بل أن القرار الحاسم باتخاذ اللغة العربية لغة البلاد الأولى كان قرارا في الأصل من القادة الأمازيغ أنفسهم من الذين وجدوا في اللسان العربي خير وسيلة لتوحيد البلاد على كلمة سواء، وكانوا – والحق يقال – عمليين جدا وواقعيين جدا عندما اتخذوا ذلك القرار الحضاري الهام.

كانت خطب طارق بن زياد، ومراسلات يوسف بن تاشفين والمحاورات العلمية ليوسف ابن عبد المومن كلها باللغة العربية. هذا الخليفة يوسف الذي — مع الأسف — اهتم به المؤرخون على أنه رجل دولة وخليفة، ولم يهتموا به كفيلسوف، كرجل منظر، كرجل علم يهتم بالفكر الإغريقي على أعلى مستوى، ويعقد جلسات أكاديمية مع ابن رشد الحفيد Averroès ومع ابن طفيل وهم جميعا يتحدثون حول موضوعات عالية [2].

كانوا يعتمدون على اللسان العربي كأداة وحيدة للاتصال فيما بينهم من جهة، وللتواصل مع غيرهم من جهة ثانية للتعبير عن ذاتهم.

وهناك عنصر ثان هام كانوا يحرصون على ذكره إلى جانب اللغة، وأعني به التمسك بذكر التاريخ الهجري لأن هذا التاريخ كان يعبر عن انتمائهم الحضاري بطريقة لا تقبل الالتواء ولا التأويل.

وهكذا فكل الرسائل وكل الالتزامات كانت تمهر بالتاريخ الهجري الذي كان يُعبّر عنه بالكلمة والعبارة، قبل أن تخترع كتابته بالرموز المتداولة بيننا والتي أصبحت تعرف في العالم الغربي بالأرقام العربية.

هذه السياسة اللغوية أصبحت وسيلتنا لمخاطبة غيرنا طوال القرون الخوالي بفضل قادتنا بالأمس البعيد – كما قلنا – والذين كانوا بذلك حكماء أذكياء استطاعوا عن طريق هذه السياسة النافذة أن يجعلونا على صلة بالدنيا كما أنهم مكنوا تلك الدنيا من أن تجد وسيلة إلينا! للتعرف علينا.

قمت عام 1980 من القرن الماضي برحلة إلى عدد من الدول الأفريقية في مهمة خاصة، مررنا فيها ببعض الدول التي لاحظ رفيق لي في الرحلة أن الإذاعة الرسمية توزع ساعاتها لليوم والليلة، على عدد اللهجات الموجودة في البلاد، تعطي الدولة لكل لهجة ساعة، فتبقى كل قبيلة على خاطرها كما نقول بلغتنا العامية، رفيقي كان يرتاح لهذا التوزيع الذي لا يميز فريقا على فريق ولا يعطي ميزة للهجة على حساب اللهجة الأخرى. ووصلنا إلى «لاكوط ديفوار». هناك وجدنا أن الإذاعة تتخذ من اللغة الفرنسية أداة رئيسية للتبليغ، بينما تقوم الإذاعة بتخصيص ساعات معينة لترجمة أهم ما يذاع بالفرنسية وترجمتها للهجات البلاد الأخرى.

رفيقي لم يكن راضيا على هذا الاختيار. ذات ليلة كنا على موعد عشاء مع الرئيس بوانيي الذي ينعتونه بحكيم إفريقيا، رفيقي لم يتردد في طرح السؤال على السيد الرئيس الذي كان أبدى ارتياحه لوضع السؤال. حيث تمكن من أن يشرح وجهة نظره حول قراره باختيار لسان كونِي يوحّد البلاد.

المهم الذي أريد أن أقوله ليس هذا، ولكن المهم أن الرئيس قال بلهجة لافتة:من حسن حظكم في المغرب عندكم لغة عربية تجمعكم في عقيدتكم، في تعاملكم بعضكم مع بعض، في تواصلكم مع من يوجد خارج بلادكم. لو كانت عندي هذه الفرصة لاخترت اللغة العربية لغة تعامل، لغة تواصل. الأمر

الذي يفسر لنا سر القرار السيادي الذي اتخذه المرابطون والموحدون وبنو مرين لاعتماد اللغة العربية لغة رسمية للبلاد على ما أسلفنا.

ومع كل ذلك النجاح الذي حققته اللغة العربية طوال عصور التاريخ لنا أن نتساءل عن موقف المحررين والكتاب مما كان يعترض اللغة من مصطلحات وتعبيرات قد تجد صعوبة في معالجتها وممارستها وهل أنها، أي العربية، عكفت على نفسها وبقيت بعيدة عن المحيطات الأخرى ؟

ذلك ما أريد أن أقوله هنا في هذه الكلمات الموجزة مشيرا إلى ما أورده ابن خلدون في مقدمته[3].

على طول الطريق الذي سلكناه مع السياسة اللغوية كنا نلاحظ أن الذين كانوا يتكلمون العربية لا يترددون في الاستعانة بالمصطلحات ما دامت تلك المصطلحات تؤدي وحدها ذلك المعنى. يستعملون تلك المصطلحات والكلمات معتمدين في أدائها على الحرف العربي. وبهذا برهنت اللغة العربية على أنها قادرة على الحضور في كل الحالات التي يحتاج فيها الكاتب إلى تبليغ رسالته، من غير أن يخل ذلك بمعنى من المعاني ولا بفكرة من الأفكار.

سأحاول- تأكيدا لما قاله ابن خلدون - أن أستحضر هنا بعض المفردات والكلمات من التي لم يتردد القلم العربي في استعمالها في السرديات مما أصبح معروف الاستعمال عندنا.

في العصر الوسيط قرأنا في تاريخ الموحدين أن الكتاب كانوا يستعملون في مدوناتهم التاريخية الأصيلة نماذج كلمات أمازيغية وجدوا أن استعمالها ضروري لتأدية المقصود تماما على نحو ما استعملوا ألفاظا لاتينية وجدوا أنها

تؤدي المعنى المراد، أقول هذا وأنا أتذكر ما ورد مثلا في «تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين» لابن صاحب الصلاة وهو يتحدث عن توسعة جامع إشبيلية 7 ربيع الأول عام 592 (يبراير 1196) حيث نجده يستعمل كلمات في تاريخه الشهير دخلت القاموس العربي[4].

أكثر من هذا أستحضر حالة عاشتها الدبلوماسية المغربية في القرن التاسع عشر عندما ظهر التواصل بالتلغراف لأول مرة وكان على المغرب أن لا يبقى – كما قلت – عاكفا على نفسه، هناك لم يجد مانعا في الاستعانة ببعض الحروف الأجنبية يستعملها إلى جانب الحروف العربية حتى يصل إلى الهدف.

كان المهم عند المغرب أن يبقى على التفاهم مع الآخرين وأن يكون مواكبا للآخرين في مسيرته لا سيما وهذا الآخر لا يبعد عنا إلا بمرمى حجرة كما يقول التعبير العربي.

من جملة مراجعنا الدبلوماسية التي نعتز بها المرجع الخاص بالكتابة السرية (الكود) نجد لنا رصيدا هاما وثريا كنت قدمت منه نموذجا للمؤتمر العالمي الذي يهتم بتنميط الأسماء الجغرافية في أطراف العالم.

عندما استوعب المحرر المغربي سائر الحروف الهجائية العربية لم يتردد في أن يلتفت إلى اللغات الكونية الأخرى ليستعير منها بعض ما يراه مؤديا للرسالة التي كان عليه أن يبلغها للطرف الآخر.

لقد شعر مؤلف (معجم الشفرة) بأن الحروف العربية لا تفي بحاجته فوجدناه يختار– لأجل التعمية – حروفا وأشكالا أخرى تعتمد على حروف لاتينية مثل D.U.L.A S.O

أريد القول : إن المشرّع المغربي آنذاك لم يجد غضاضةً في أن يستعمل مصطلحا مكتوبا بحروف بعيدة عن لغته الأصلية.

ودعونا نقف على لقطة هامة أخرى من دروسنا بالأمس عندما كان أجدادنا يتلقون دروسا في الطب أو الفلك أو الموسيقى حيث كانوا يهتمون في الدرجة الأولى بالمحتوى، بالعلم، باللب.

ومن هنا لا يترددون في الاعتماد على اللغات الأخرى حتى يكونوا في مستوى واحد مع الخطوات التي يسير عليها الآخرون. لا يضعف ذلك من اعتزازهم بلغتهم أبداً، هم يفخرون بلغتهم، ولكن من أجل أن يتبوأوا درجة متميزة يرحبون بالاقتباس من اللغة الأخرى.

لا أدري هل ضرورياً لي بهذه المناسبة، أن أذكر بالمؤلفات العربية الكثيرة التي كانت تزخر دوما بوجود حشد من الكلمات المعربة في كتبنا التراثية المقدسة : ما يعني رفع الباس على الناس من الاقتباس !

ومن هنا جاءت الدعوة إلى الاستعانة باللغات الكونية في تعليم مادة العلوم. جاءت الفكرة من أننا عندما نقتصر على اللغة العربية في تلقين العلم قد تفوتنا مقالة أو معلومة.

نحن في انتظار أن يتم تعريب العلوم، علينا أن نتحرك نحو الأمام، علينا أن نقول كلمة الحق، علينا أن نجعل أبناءنا على قدم المساواة مع أبناء الآخرين.

الجمعية المصرية لتعريب العلوم تشتغل، ومثلها جمعيات مماثلة في الجهات الأخرى. لكن في انتظار ثمراتها هل نبقى في حالة انتظار قد يطول ؟!

ولا أريد أن تفوتني الفرصة هنا دون أن أجهر بالقول :

انه في كل مرة يتجدد فيها النداء لتعريب العلوم تتعالى أصوات تذكرنا بقول شاعر النيل حافظ ابراهيم :

وَسِعْتُ كتابَ الله لفظاً وغايةً ... وما ضِقْتُ عن آيٍ به وعظَات
وكيف أضيقُ اليومَ عن وصْف آلة ... وتنسيق أسماءٍ لمخترَعَاتِ

ومن القوم من يذكرنا بقول أمير الشعراء:

إن الذي ملأَ اللغاتِ محاسناً ... جَعل الجمَال وسرَّه في الضاد

إلى هذا من الشعر الذي يقول عنها :

الله يأبى أن تُهان فبشِّرُوا ... مَن رام ذلّتها بكلّ هوان!

بمثل هذا الشعر الذي قيل في ظروف خاصة كانت ترمي إلى حرماننا نهائيا من التعليم باللغة العربية. بمثل هذا الشعر نريد أن نخدر أبناءنا الذين يتطلعون في الألفية الثالثة إلى علم أكثر وإلى ثقافة أوفر ! إن لكل مقام مقالا كما يقولون. ذاك حديث، وحديثنا اليوم حديث.

لقد رفض الطبيب أبو بكر بن زهر أن يعالج الخليفة عبد المومن بنفس الدواء الذي كان والده أبو مروان يعالج به الخليفة بالأمس لأن سن الخليفة اليوم غير سنه بالأمس، المزاج غير المزاج، وما ظهر اليوم لم يكن متيسرا بالأمس !

ولا بد، ونحن نثير هذه القضية الساخنة : قضية التعليم، لا بد أن نتذكر أيضا أبناء الجالية المغربية بالخارج، وهي معنية بهذا الحديث، هي معنية بهذا التعريب، وإلا قطعنا الصلة بينها هناك وبين جذورها هنا !

سأذكر باعتزاز كبير أن الجالية المغربية التي كانت تعيش بالأمس البعيد في (مانشيستر) بإنجلترا، كانت تصحب معها «الفقيه» الذي يسهر على تلقين أبنائها ثقافة بلادهم وتاريخ أوطانهم على نحو ما تعيش عليه الأسرة بالمغرب حتى لا يضيع الناس هويتهم، وهكذا كانت الجاليات المغربية في (بوردو) وفي غيرها من القواعد الأجنبية.

أمامي أكوام من المراسلات التي كانت الجاليات المغربية تبعث بها لأهلها بالمغرب وكلها باللغة العربية، على نحو ما نجده من رسائل موجهة من المغرب إلى تلك الجهات في العواصم الأوروبية مما يعبر عن الالتحام الموجود بين أبناء الأسرة الواحدة سواء أكانت تعيش هنا أو بالخارج، كانوا في أقصى الدنيا يعيشون مع رمضان، ويعيشون الأعياد حتى يبقوا على صلة بقرابتهم هنا.

أريد القول إن الهم الذي نحمله ونحن نفكر في تعليم أبنائنا بالمغرب يجب أن لا يفارقنا ونحن نسمع عن أبناء لنا بالخارج. يبتعدون قليلا عن لغتهم وعن بيئتهم.

لقد كانت قضية التعليم في بلادنا القضية الأولى التي شغلت فكرنا وكانت مصدر محنتنا. بل وكانت السبب الأول في تسرب الاستعمار إلى بلادنا. وكانت قضية التعليم — وبالصدفة — السبب في الاصطدام الأول بين القصر

الملكي والإقامة العامة. حيث عشنا أياما نحسات كان القصر فيها يحاول أن يسرع عملية التربية والتعليم في البلاد، بينما كانت الحماية تروم عرقلة المسيرة المنشودة لتكسب الوقت للمزيد من البقاء !

كلنا يعرف عدد المدارس الابتدائية التي كانت بالمغرب وعن العدد المحدود جدا للمدارس الثانوية. أما الجامعة فلم يكن لها وجود ببلادنا ! الطلبة الذين يحصلون على الباكالوريا كانوا معدودين على رؤوس الأصابع. الأمر الذي كان وراء انتفاضة الشعب المغربي قمة وقاعدة.

وقد وجدت الأمم المتحدة في دراسة الملف المغربي – بعد نفي العاهل المغربي – وجدت في الملف المغربي ما تقوله وهي تدرس حالة التربية والتعليم ببلادنا. كلنا يعرف هذا. وبإمكاننا أن نعود للمرافعات التي كانت تشهدها دورات الأمم المتحدة سواء في نيويورك أو في فرنسا نفسها.

وعندما استرجع المغرب استقلاله وجد نفسه أمام فراغ كبير. ولا سيما في ميدان التربية والتعليم. وهنا ابتدأت المعارك على مختلف الأشكال والأحجام.

كنت من بين الذين عاشوا هذه المعارك وخاضوها. بين قوم عاشوا حضارة وآمنوا بأنها الطريق الذي يوصل، وبين آخرين عاشوا حضارة أخرى لا يرون الخلاص في غيرها، بل وكنا نعيش أيضا مع فريق ثالث ليس هذا وليس ذاك، وهو الفريق الذي يمكن أن ننعته بالفريق الذي يهمه فقط (تدبير الشأن العام)، ومن هنا يجب أن نتصور احتدام المعارك ولا سيما في أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي. عندما ظهرت بعض الفئات التي تنظر إلى ما

يأتي من أوروبا نظرة ريبة. وتريد طائفة أخرى أن نقلد بعض بلاد المشرق. حيث ارتكبت طائفة من الأخطاء كنت شاهِد العصر على ارتكابها، وكاد المغرب أن يشقى لحسن ظنه! وظهر احتمال آخر يدعو لازدواجية التعليم حتى لا يفوتنا الحاضر الذي نعيشه.

ولا مناص لنا من أن نتذكر أننا بعد استرجاع استقلالنا، لم تبق لنا حرية الاختيار التام فيما نرومه داخل بيوتنا لأننا أمسينا مرتبطين دولياً بمعاهدات واتفاقيات، وملتزمين دولياً بحضور مؤتمرات وتجمعات وعلينا أن نتأقلم مع المقررات والتوصيات. ما يعني أن المغرب كسائر الدول الأخرى لم يبق له الحق في أن يعكف على نفسه ويغلق الأبواب دون الآخرين. وأصبح على المغرب أن يقوم بمقارنات ومفارقات بين ما يجري بين ظهرانيه وبين ما يجري في الجهات الأخرى من العوالم ولا سيما في الدول العربية.

وقد كان المغرب يشعر أتم الشعور بمسؤولياته على الصعيد المحلي والإقليمي والصعيد الدولي، وهنا أذكر — وباعتزاز كبير — أن المغرب فكر أول ما فكر بعد استرجاع الاستقلال أن يقوم باستشارة عامة حول ماذا ينبغي له أن يسلك وهو يخطط لمناهج تعليمه، وهنا وجهت الدعوة لعدد من أقطاب العرب لعقد المؤتمر الأول للتعريب، انعقد في أبريل 1961، وقد تبعت هذه الندوة ندوة أخرى بالمعمورة أبريل 1964 كما تبعها اجتماع وزراء التعليم المغاربة الذي انعقد بالرباط في يونيه 1969.

قلت هذا لأؤدي شهادة تعني أن المغرب منذ كان وهو وفيّ لالتزاماته الحضارية التي اعتنقها منذ أن أصبح عضوا في المنظومة الدولية.

وهكذا كانت المملكة المغربية حاضرة في سائر المؤتمرات التي تهتم بالتربية والتعليم سواء على الصعيد الإقليمي أو الصعيد الدولي، ومن هنا رأينا أن مدينة مراكش تشهد مؤتمرا عام 1970، ثم رأينا أن وفدا مغربيا رفيع المستوى ينتقل في نونبر 1977 إلى الإمارات العربية المتحدة ليحضر مؤتمر التربية في البلاد العربية الذي انعقد بدعوة من منظمة اليونسكو[5].

وفي إطار بحث المغرب عن الطريق السليم الذي عليه أن يسلكه من أجل تعريب وازن واعد رحبت (أكاديمية المملكة المغرية) بندوة علمية عربية عقدها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية[6] بالرباط أواخر شهر نونبر 1984 (أول ربيع الأول 1405).

وبقي علي أن أقول : إننا ونحن نجتاز هذه المراحل من اختياراتنا إزاء السياسة اللغوية كنا نتعرض دائما لبعض المواقف التي كانت للديماغوجية فيها آثار «سلبية» على اختيار الطريق الذي نسلكه، ومن هنا ظللنا إلى اليوم نبحث عن الطريق الذي يضمن لنا الاستفادة من التقدم العلمي الذي يشاهده العالم.

وأعتقد أن الحل الناجع يتمثل في الوصفة الناجعة التي وردت في الخطاب الأخير لجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لاعتلائه العرش (الجمعة 17 شعبان 1431-30 يوليه 2010) ذلك الخطاب الذي خصص فيه حيزا مهما للعوائق الثلاثة التي تعترض المسألة التعليمية.

لعل تلك «الفقرة» من الخطاب الملكي وخاصة الكلمات الأخيرة فيها، تكون خير رسالة نسمعها في هذا الصدد من عاهل البلاد عندما تحدث بصدق

عن (القضية التعليمية) بكلمات صريحة وقوية، وبعبارات لها حمولتها ودلالاتها التي يجب علينا في هذه الندوة أن نستحضرها بقول جلالة الملك :

«إن النظام التعليمي الذي طالما واجه عراقيلَ ديماغوجيةً حالتْ دون تفعيل الإصلاحات البناءة ستظل تستنزف طاقات الدولة ومواهب الفئات الشعبية في أنماطٍ عقيمةٍ من التعليم، تنذر بجعل رصيدنا البشري عائقا للتنمية بدل أن يكون قاطرةً لها».

الهوامش

1) د. مصطفى الزباح : في الرسالة المرابطية بالأندلس، رقم الإيداع القانوني 1988/24، دار النشر المغربية – الدار البيضاء.. د. رحمة تويراس « تعريب الدولة والمجتمع الأقصى خلال العصر الموحدي : أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، بإشراف الأستاذ أحمد التوفيق، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، سنة 2005-2004-1426-1425

2) المراكشي : «المعجب» – الموسوعة الإسلامية بالفرنسية – طبعة جديدة.

التازي : «التاريخ الدبلوماسي للمغرب»، ج 6، ص 74-277-278، رقم الإيداع القانوني 1986/25، مطابع المحمدية، فضالة.

3) «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، تأليف : ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، الكتاب الأول : «المقدمة» – الجزء الأول قرأه وعارضه بأصول المؤلف وأعد معاجمه وفهارسه إبراهيم شبوح – إحسان عباس، تونس 2006، ص 53-54.

4) ابن صاحب الصلاة : «المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين وظهور الإمام المهدي بالموحدين على الملثمين وما في مساق ذلك من خلافة الإمام الخليفة أمير المؤمنين وآخر الراشدين». تحقيق د. عبد الهادي التازي. الطبعة الثالثة، دار الغرب الإسلامي 1987، بيروت – لبنان – صفحات 98-183-204-215-333-344-372-396.

5) Unesco-ISBN 92 - 3- 201 Publié en 1980 par Abdelhadi tazi - Cours Rabat

6) د. عبد الهادي التازي : حركة التعريب في المغرب، عرض ألقي ضمن العروض التي قدمت للأكاديمية ولمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1984.

المناقشات

1. عبد الكريم غلاّب

الموضوع الذي أثارني في تدخلات الإخوة الذين تعاقبوا على منصة الحديث، هو موضوع الصراع الذي يقيمه دعاة اللهجة العامية ضد اللغة العربية، وأعتقد أنه صراع مفتعل، فأنصار اللغة العربية أو المتكلمون الكاتبون وعلماء اللغة العربية سواء في المغرب أو في غير المغرب لا يصارعون في هذا الميدان لأنهم فيما أعتقد يحتقرون الموضوع، أو لأنهم لا يربأون بأنفسهم أن يدخلوا في معركة غير صحيحة. وهذا خطأ في اعتقادي، لأن اللغة العربية يجب أن يُدافع عنها ولا يمكن أن يدافع عنها إلا رجالها العلماء بها والمتشبّثون بها والعاملون في حقلها من كتاب وعلماء وأدباء وقراء وحفّاظ القرآن وغيرهم.

اللغة العامية، لا يمكن أن تكون لغة علم ولا لغة ثقافة، لأنها ليس لها ماضٍ علمي يمكن أن يحميَها، أو يكسبها قوة اللغة التي تعبر عن فكر أو علم متميز، ولو أن الملحون سما عند شعرائه فعبر عن أسمى مضامين المشاعر الإنسانية والاجتماعية. وأعتقد أنه ليس عند هذه اللغة مستقبل كذلك يمكن أن يؤصلها في المستقبل لتكون لغة ثقافة وعلم إذا ما كانت لغة خطاب وحديث وشعر ملحون وحوار مسرحي. والمشكل الكبير في هذا الموضوع هو أن العربية لغة أمة عربية عبرت بها منذ عهد القرآن عن أعظم ما فكر فيه العقل العربي الإسلامي من مضامين العلوم العقلية والبيانية، فإذا خرج كل أقليم عن العربية إلى لهجته العامية انقطعت الصلة بكل علوم العربية وألغت الشعوب العربية ماضيها العلمي لتبدأ مستقبلا انفراديا لا يحررها من مجاهله إلا لغة أقوى معتمدة على ماض مجيد، ولن تكون إلا أجنبية.

هناك مشكل وسائل الإعلام بما فيها الصحافة المكتوبة، التي بدأت في مصر – مع كامل الأسف – التي حمت اللغة العربية قرونا وقرونا وما تزال تحميها،

هي التي أصدرت لنا مثلا مجلة «البعكوكة» باللغة العامية التي كان يقرأها بعض الناس ليضحكوا فقط، ليسلّوا أنفسهم ! والإخوة في مصر يعشقون الضحك والنكات، ولذلك كانوا يلجأون إلى «البعكوكة» ليجدوا فيها اللغة التي يتحدثون بها في المنزل والشارع والدكان، يجدونها مكتوبة فيعجبهم ذلك ويضحكون. ويبتعدون بذلك عن ميدان الفكر والعلم وعن اللغة العالمة التي تحمل ثقافة هذا العلم. وقد قلدنا هذا التقليد، بل قلدنا انتشار العمل بهذه اللغة في الفضائيات العربية خاصة في مصر، حيث نجد متحدثا في عمق السياسة الدولية والسياسة العربية أو في قضايا علمية أو اقتصادية، يتحدث باللغة العامية، بل وجدت علماء يتحدثون في قضايا الفلك وقضايا الفيزياء ويشرحون نظرياتهم باللغة العامية. في حين أن اللغة العربية أقدر على الشرح وأكثر شيوعا، وارتباطا بالعقول المفكرة، فنحن في المغرب لن نفهم هذا الأستاذ الذي يتحدث في القاهرة عن نظرية فيزيائية باللغة العامية، وقد نفهمه إذا كان يتحدث باللغة العربية. المهم أن أهل مكة أدرى بشعابها ! يفعلون في مصرهم ما يشاؤون ولكن نحن في المغرب لا يجب أن نقتدي بهذا، ذلك لأننا في المغرب ما نزال في حاجة إلى الدفاع عن اللغة العربية. مررنا بلحظات استعمارية خطيرة جدا ألغيت فيها اللغة العربية تماما، وأقول ألغيت بشيء من المبالغة، ألغيت تماما سواء في التشريع أو في المراسلات الإدارية أو في الحديث أو في المدرسة أو في كل ميدان كانت فيه اللغة العربية هي السائدة، أُلغيت في فترة الحماية وأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة المستعملة. وستصبح هي اللغة الرسمية في مواجهة لغة أو لهجة لها كيان مهزوز.

الآن وقد مر أكثر من 50 سنة على الاستقلال، نجد من ينادي باللغة العامية للاستعمال في المدرسة والإدارة والميدان العلمي. هذه المسألة كانت في عهد

الاستعمار، كانت اللغة الدارجة حتى في الكتب التي تدرس في المدارس، كان أحد الأولاد أقرع وحافي القدمين يتحدث باللهجة العامية ويُقدم هذا الكتاب لأطفال المدارس في المغرب. شيء خطير جدا كان في زمن قديم، والآن يريد هؤلاء أن يعودوا بنا إلى ذلك الزمن القديم. لماذا ؟ إذا لم نتحدث عن سوء النية أو عن مؤامرة أجنبية ضد العربية فأعتقد أنهم يجهلون اللغة العربية لأنهم تعلموا في مدارس فرنسية وتخرجوا ليقوموا بأعمال اقتصادية وتجارية، لا يستعملون فيها غير الفرنسية. على كل حال فاللغة الفرنسية تنفعهم في ذلك ويريدون أن يفرضوا نظريتهم وما ينتفعون به على الشعب المغربي كله الذي يتحدث باللغة العربية واللغة الأمازيغية. ولكنه يقرأ ويكتب باللغة العربية التي يتفاهم بها علميا مع شريحة كبرى من أبناء العالم العربي.

ثانياً، وأعتقد ذلك، وهناك من يؤيدني في هذه النظرية، إنهم مدفوعون بنظرية إديولوجية تريد أن تحرّف المغرب عن طريقه في العربية أو على الأقل أن تُحدث بلبلة واضطرابا، فيخرج من هذا الاضطراب، إذا ما حدث لا قدر الله، إلى اللغة الأجنبية التي هي أقوى وأكثر تنظيما وأكثر إشاعة ووسائلها موجودة في الكتب والإذاعات والتلفزيون. إذا ما حصلت بلبلة بين اللغة العربية الفصحى والعامية، ينصرف المواطنون عن العامية والعربية والأمازيغية ليتخذوا اللغة الأجنبية لهم لغة وطنية. هذا هو الهدف الأكبر والدعوة إلى العامية إنما هي الخطوة الأولى نحو الإلغاء. يجب أن نحذر من هذا حتى لا يسوقنا التيار إلى أن نترك اللغة العربية لصالح لغة أجنبية. على كل حال أنا مؤمن بأن الشعب المغربي لن يسير في هذا الاتجاه، وهؤلاء إنما يخبطون خبط عشواء ويخبطون في الماء ليتجمد ولن يتجمد أبدا !

المشكلة عندنا أننا نقف عاجزين أمام هذا الموضوع، فلو استعملنا العامية، مثلا، من سيستعملها ؟ قد يستعملها رجل الشارع ! وهذا شيء ليس بخطير، وقد يستعملها مثل هؤلاء الذين يجهلون اللغة العربية، وهذا ليس بخطير ! لكن الخطير هو أن كل المثقفين باللغة العربية سيعجزون عن استعمالها، فعباس الجراري لن يكتب لنا كتابا بالعامية. ومحمد بنشريفة لن يكتب لنا كتابا بالعامية. ولن نجد من كتب التراث بالعامية إلا الأمثال العامية أو بعضها. لو استعملنا العامية فإن علي القاسمي لن يحاضرنا هنا بل ولن يستمع لنا لأنه لن يفهمنا ولن نفهمه فيما أظن ولو أنه تمغرب وتبغدد. إذن سنكون غرباء في بلادنا. كل المثقفين من سوس العالمة والصحراء إلى طنجة ووجدة، سيتخلون عن مهمتهم الثقافية لأنهم يعجزون عن الكتابة باللغة العامية بل يعجزون عن قراءتها، والذين يقرأون القرآن سيصبحون كالأيتام في مأدبة اللئام. لن يفهموا القرآن ولن يقرأه معهم أحد، ولن يفهموا كل كتب العلم والمعرفة الإسلامية والعربية. لذلك فاستعمال اللغة العامية معناه تدمير المجتمع المغربي. ليس هذا دفاعاً عن اللغة العربية فقط، ولكنه أكثر من ذلك دفاع عن كياننا المعرفي وتراثنا الثقافي وحاضرنا الفكري ومسقبلنا العلمي. اللغة العربية هي الموحّدة لنا وهي التي تربطنا بملايين العرب الآخرين، الذين يتحدثون بها ولو كانوا يسكنون في باريس أو في برلين. إذن اللغة العربية هي تقريبا لغة عالمية فهل سنتركها لنتحدث بلغة محدودة ؟ وربما لن يفهم الصحراوي ساكن الصحراء ساكن سوس ! وساكن الأطلس لن يفهم ساكن وجدة ! لأن اللهجات تقريبا مختلفة. عندما تذهب إلى تطوان أو إلى الجبل ربما عدد كثير من الكلمات لن تفهمها وإذا استعملتها في نص أدبي لن يفهمها أحد مطلقا.

المشكلة الثالثة هو أننا بعد عزلنا عن العالم العربي سنصبح شعباً معزولاً عن الدنيا.

الذين يتحدثون اللغات الأوربية سيرفضوننا لأننا ذرة معزولة عن فضاء عربي يمكن أن يفهمه المستشرقون. طبعا، نحن لا نريد أن ننعزل فنترك اللغات الأجنبية فلا نتعلمها، يجب أن نتعلمها ونحترمها ونستفيد من زخمها العلمي والأدبي ونقضيَ حاجاتنا بها، سواء حاجات ثقافية أو اقتصادية أو تقنية تكنولوجية. ولكن مع ذلك إذا كنا ننفتح على بلاد الغير في الشمال فلماذا لا ننفتح على بلاد الشرق الذين يفهموننا ونفهمهم عن طريق اللغة العربية ؟

أريد أن أخلص إلى نتيجة واحدة وهي أن هذا العمل الإجرامي يجب أن يقاوم، لا لاعتقادي بأنه سيسود ولكن لاعتقادي بأنه سيبلبل أفكار الشبان وأفكار الذين لا يعرفون العربية جيدا وسيجدونها حُجة استناداً إلى المنطق القائل : كم حاجة قضيناها بتركها ! فيتركون العربية سواء كانوا في المدارس أو في غير المدارس، يتركون القراءة باللغة العربية ويتركون العمل بها بطبيعة الحال سواء في الإدارة التي تسعى لأن تعرّب نفسها أو في وسائل الإعلام كلها التي ستزيد في تقديم منتجات باللغة العامية أكثر مما هي الآن. ما تقدمه، القنوات التلفزية أو المحطات الإذاعية باللغة العامية شيء مخجل جدا، لأنه ينزل بمستوى الإنسان وبمستوى ربّات البيوت والشبان والأطفال الذين يسمعون هذه المسرحيات، قد يضحكون ولكنهم يضحكون وهم نازلون وليسوا مرتفعين. المشكل الأكبر أننا يجب أن نقاوم هذا ولا سبيل إلى مقاومته إلا بالتشريع. على الدولة أن تحمي بلادها وأن تحمي مستقبل هذه البلاد ولا يمكن أن تحمي المستقبل في هذا المجال الذي نتحدث عنه إلا بالتشريع، بإصدار قوانين لحماية اللغة العربية واستعمالها وكذلك تحويل البرامج التلفزيونية والإذاعية من العامية إلى اللغة العربية السهلة. أنا لا أطالب باستعمال لغة الجاحظ أو ابن المقفّع أو لغة

الشنفرى ولكني أدعو إلى استعمال اللغة العربية الفصحى المبسطة التي يفهمها كل الناس. ولا أطالب بتعقيدات نحوية وصرفية ولكن أطالب بلغة الأداء العربية الفصحى، لا ننزل بالمستمعين إلى الدرك الأسفل لأن اللغة هي أداة لرفع أو لإنزال الفكر الإنساني، هي أداة للتفكير. حينما تفكر بلغة منحدرة معناه أنك تفكر في أشياء منحطة، وحينما تفكر بلغة مرتفعة معناه أنك ترفع تفكيرك إلى مستوى أعلى. ولذلك يجب أن نقي أنفسنا وندافع عنها وأن ندافع عن بلادنا وعن مستقبلنا. بالتأكيد ندافع كذلك عن اللغة العربية، سواء في ميدان الإعلام أو في ميدان المسرحيات، وكلها تدخل في الإعلام أو في ميدان الكتابة أو في ميدان المحاضرات والمناظرات وكذلك في القضايا العامة الإدارية وغيرها.

إن اللغة العربية ليست أداة تواصل وتعبير عما في الصدور والعواطف والعقول عن رائق المشاعر وغنى الأفكار وعظيم الجدل الفكري والعقلي والمنطقي فحسب، ولكنها منتوج حضاري بياني فكري عاش أكثر من ألف وخمس مائة عام في تطور مستمر وقدرة كبيرة على التجاوب مع الفكر والعلم والفن. فكانت بذاتها قيمة علمية بيانية خصص لها كثير من علماء الحضارة العلمية – عرب وغير عرب – جهودهم العلمية في التدوين والدرس واستخراج روائع مضمونها الأدائي وأسرار بلاغتها وجمالية تحملاتها الصوتية والتعبيرية حرفا وكلمة وحملة ومقطعا وفقرة...

واجهت بفصاحتها المبكرة القرآن كتاب العربية والإسلام الأكبر، بكل مضامينه السماوية في عبادة الله بالعقل والقلب وفي أداء العبادات بالجوارح، وفي سمو المعاملات اليومية بين المؤمنين بالقرآن، ومع غير المؤمنين، معاملات تبدأ من العائلة حتى الدولة مرورا بالأفراد والقبائل والعشائر والأوطان والدول حتى تشمل العالم كله، وفي صيغتها الأخلاقية والإرثية والتجارية والاقتصادية عموما في وضعها السلمي والحربي على السواء.

اللغة العربية كانت هي اللغة التي شملت كل هذا العالم الإلهي الإنساني. ثم انطلقت مع الفكر العربي الإسلامي تصيغ أفكار شعرائه وعلمائه وفلاسفته وأطبائه وفزيائييه وكميائييه ومؤرخيه والمنظرين من فقهائه ومتكلميه. لم تقف عاجزة قط أمام أي فكر يتحرك في اتجاه العلم والمعرفة إلا كانت المعبر عن مضامينه دون عجز ولا تمنع ولا ركاكة ولا استعجام. فكل التراث الفكري العلمي الإسلامي ابتداءا من القرآن حتى آخر إنتاج معرفي أو أدبي كان في إطار اللغة العربية، مما جعلها أقدم اللغات الحية عمرا واستمرارا، وأعظم اللغات تقنية أداء وجمالية التعبير.

والذين يدعون إلى التخلي عنها لصالح العامية يحكمون بالإعدام، بمجرد كلمة طائشة، على كل هذا التراث الذي تشترك فيه كل الشعوب العربية والإسلامية غير العربية. وهي جريمة ستظل مقولة تافهة لا يعترف لها بصواب رأي ولا باستقامة تفكير. لأن اللغة التي احتفضت علميا بهذا التاريخ الحافل قادرة على أن تدافع على نفسها وتحمي وجودها في كل البلاد العربية والإسلامية العالمة.

2. محمد حميدة

تدخلي يتعلق بنقطة، وردت في العرض القيم الذي تفضل به الأستاذ محمد العربي المساري، حول متابعة البرامج التلفزيونية، حيث اعتبر أن متابعة البرامج باللغة العربية بنسبة عالية وتتبع البرامج باللغة الفرنسية بنسبتها المتدنية التي لا تتجاوز (0,5) هو دليل على صحة وضعية اللغة العربية.

ألا ترى معي يا أستاذ العربي المساري أن المسألة يجب النظر إليها من زاوية أخرى وهي زاوية المشاهدين. المشاهدون المقبلون على البرامج العربية، هل هم من أصحاب النفوذ ؟ هل هم من أصحاب القرار ؟ لا أعتقد ذلك في شموليته!

ولكن، أُنظُر إلى النسبة الضعيفة التي قلت إنها لا تتجاوز (0,5). أنظر إلى مواقعهم السياسية ومراكزهم في ارتباطاتهم الفكرية والثقافية. إنهم في مواقع تسمح لهم بتحويل مواقفهم إلى قرارات، لتصبح محققة على أرض الواقع.

ألا ترى معي أستاد العربي المساري أن الندوات واللقاءات الفكرية التي تقام يجب أن تبحث عن الوسيلة لزيادة جرعة الروح الوطنية في عروق فئة من أصحاب هذا القرار ؟

3. عبد الكامل دينية

تساؤلي في الحقيقة ينصب حول علاقة البعثات الثقافية الأجنبية ببلادنا بتدريس اللغة العربية لفائدة أبنائنا وطرق ومنهجية هذا التدريس.

يأتي هذا التساؤل نتيجة الطريقة الغير السليمة والغير الصحيحة التي يعتمدها بعض الأساتذة من دول عربية شقيقة في تلقين مادة اللغة العربية باعتمادهم اللهجات المحلية لدولهم، وهو ما يسيء إلى استعمال اللغة العربية في مناهجنا ومؤسساتنا.

لذا، أرجو أن يحظى هذا الموضوع بالعناية اللازمة من طرف الجهات المعنية المختصة.

4. فاطمة الجامعي الحبابي

لدي بعض الملاحظات أود طرحها على ضوء ما جاء في العروض القيمة التي تفضل بها السادة الأساتذة الأجلاء هذا الصباح.

ما ذكره الأستاذ بنشريفة جعلني استحضر قولة يرددها العامة : «على من تقرأ زبورك يا داود ؟» فالتصويب أو التصحيح أو كل المحاولات التي مرت من بداية القرن إلى اليوم، كما حللها وشرحها الأستاذ بنشريفة لم تجد لها أذنا صاغية، وبالتالي فلا وجود لها الآن. ليس هناك غير الآذان الصماء والأعين العمياء،وما يجري يجري بطريقة تلقائية ! وهنا ألتقي مع ما قاله الأستاذ عبد الكريم غلاب في أن هناك قضايا خلفية خطيرة جدا منها ما هو مبيت ضد اللغة العربية، وأذهب بعيداً فأقول، مبيت ضد الإسلام ! وأنها قد تكون صليبية في قفاز من حرير ! صليبية جديدة، تهدف إلى إماتة اللغة العربية، وزعزعة الهوية، وانفصام الشخصية. وبعث النعرات، وبعث الطوائف في المشرق وفي المغرب. يعني هناك تجميع لكل الأسباب التي تهدد الشخصية الإسلامية العربية في بلاد العروبة شرقها وغربها. فإذا رجعنا إلى الستينات فإننا نستحيي من أن نكون عرباً أو نكتب بالعربية ! يكفي أن نمر بأگدال في الرباط أوبالمدينة الجديدة بفاس لنرى أن جل اللافتات مكتوبة بالفرنسية. حتى الإنسان الذي لا يعرف كتابة اسمه باللغة الفرنسية نجده يكتب اسم دكانه أو مقهاه بالفرنسية.

نستحيي من أن نقول إننا نعيش في بلاد عاشت أربعة عشر قرنا في ظل الإسلام والعروبة واللغة العربية ! ما هذه الردة ؟ هل هي ردة كُفر، أم ماذا ؟ وأترك لكم الجواب !

أشار أحد المتدخلين إلى قضية ضآلة مستوى البرامج في القنوات الفضائية. فمن بين عدد كبير من القنوات الفضائية هناك فقط قناة واحدة تهتم بالثقافة العربية – أنا أقول : هذا أيضا مبيت ! فالبرامج تعطى بالمجان، وهي برامج تافهة ورخيصة ولا غاية لها سوى المزيد من تشتيت الشخصية العربية والهوية العربية الإسلامية.

إن ما يعطى بالمجان نجد له قبولا ونجد عليه إقبالا، حتى من النساء في المطبخ! وانا أعلم بهن وبأمورهن واهتماماتهن، فالأفلام المكسيكية والتركية، وإن كنت لا أراها، أسمع صدى ما يروج حولها في المطابخ بين النساء، حول ما يروج عن هذه العروض المجانية.

أمرّ إلى الواقعية والواقع، وأنا أتفق مع الأستاذ المحاضر، الذي أعطى تحليلا قيما لا يفهمه إلا النبلاء في الفكر. الواقعية موجودة في الأدب وفي الفن، وفي الاتصال والتواصل وفي كل ما يرفع مقام الإنسان من ثقافة وعلوم. والواقعية يجب أن ترفع مستوى الشعب إلى أعلى، لا أن تنزله وتغرقه في الدرك الأسفل. فالواقعية ليست هي ترجمة أو تصويراً للواقع بالحرف وإنما هي محاولة دبلجة الواقع بما يرفعه إلى أعلى. هذه هي مهمة الثقافة ومهمة الآداب والفن والواقعية والاتصال. بالنسبة للافتات التي تملأ الشوارع، في كل مسافة نقطعها داخل مدينة مّا، نجد لافتة بدارجة خطيرة، الإعلان عن جوال، الإعلان عن كبش الضحية، وما إلى ذلك، ما هذه الوقاحة ؟ فنحن وصلنا إلى المهزلة والناس نائمة على جنوبها نومة عميقة.

وأخيرا أقترح كما قال الأستاذ أحمد رمزي والأستاذ عبد الكريم غلاب أن هذه قضية قانون، وقضية تشريع في البرلمان، فنحن نقول بأن هناك مدونة للسير. لماذا لا نقول مدونة للّغة ! طبعاً بدون حيف وبدون أية غاية ضد اللهجات المغربية الأصيلة التي نحترمها والتي يجب أن نتعلمها ؟

5. محمد علي برادة

في البداية أريد أن أهنئ أكاديمية المملكة المغربية، على اختيار موضوع جد هام ومصيري، لعقد هذه الندوة. ذلك أن اللغة ليست وسيلة للتخاطب أو التواصل

بين أفراد المجتمع فحسب، بل أكثر من هذا، فهي ركيزة أساسية لتشكيل هوية الأمم والشعوب.

وقبل أن أطرح وجهة نظري حول الموضوع، أود الإدلاء ببعض الملاحظات التمهيدية :

أولا، إن موضوع الندوة، هو جزء من موضوع أشمل وأعم، ويتعلق بوضع اللغة في المجتمع، بحيث يتبادل الفكر واللغة المستعملة التأثير والتأثر، فاللغة سابقة على الفكر، كما يعلم الجميع. وبهذه المناسبة، لا يفوتني سوى أن أشير إلى عرض قدمته في الرباط في بداية هذه السنة على أنظار أعضاء جمعية اللسانيات بالمغرب، في إطار أنشطة هذه الجمعية التي اتخذت شكل جلسات علمية ترصيدية، وتناولت فيه نموذجاً من الدراسة التحليلية النقدية لوضعية اللغة في المجتمع، على ضوء نص قديم يعود إلى نهاية القرن السابع عشر (1679)، تقدم به العالم والفيلسوف الألماني الكبير لايينيتز، بعنوان «تأملات غير مستبقة حول تطوير استعمال اللغة الألمانية في المجتمع، مع اقتراح إنشاء جمعية للهوية الألمانية». وقد استعنت بتكنولوجيا المعلومات، أثناء إنجاز ذلك النشاط العلمي الترصيدي. وتمنيت لو أنني أُخْبِرْت في مدة زمنية كافية، لكنت اقترحت على الأكاديمية إدراج صيغة متطورة لذلك العرض، حتى أساهم به في هذه الندوة الهامة لهذا اليوم. وأتمنى أن أساهم مستقبلا في ندوات مماثلة، نظرا لاهتمامي الكبير بموضوع السوسيو لسانيات التاريخية المقارنة.

الملاحظة الثانية تتعلق ببرنامج «قل ولا تقل» الذي كانت تذيعه هيئة الإذاعة البريطانية، والذي سبق لأحد الأساتذة الكرام أن ذكره أثناء إحدى جلسات الندوة، ليس الوحيد الذي يعنى بتصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة في المجتمع

العربي، بل إن الإذاعة السورية، تذيع برامج مماثلة، تستحق التنويه والاقتباس من طرف باقي الإذاعات العربية الأخرى، قصد المساهمة في تطوير استعمال اللغة العربية في مجتمعاتنا العربية، وبالتالي يكون الإعلام بصفة عامة، سواء في شكله المسموع أو المرئي أو المكتوب، مجالاً مكملا لباقي المجالات الأخرى، بما فيها الإدارة والتعليم والقضاء، والهادفة إلى إضفاء المكانة اللائقة باللغة العربية، وبالتالي الحفاظ على هويتنا العربية، وتعزيزها بإصلاح أحوالنا العامة وبتطوير فكرنا وأساليب عملنا، وبالانفتاح على الثقافات الأخرى. فبدون تقوية هويتنا سوف نكون مثل الشعوب التي انقرضت ثقافتهم من التاريخ.

الملاحظة الثالثة، تتمثل في كون أهمية اللغة في الإعلام كما في غيرها من القطاعات الأخرى، وبصفة عامة في المجتمع، لا ينحصر في الاستعمال السليم من ناحية الصرافة، أو الدلالة أو التركيب، بل يتعدى ذلك ليشمل الصواتة، بحيث يكون من ينطق باللغة العربية، يظفي على كلامه إيقاعا، مثل الموسيقى، ويجعله كأنه نشيد، ليثير اهتمام السامع المتلقي، ويجذبه، بحيث لا ينبغي أن يشوب النطق أي تلعثم أثناء مخارج الحروف.

الملاحظة الرابعة، هي أن الوضع المتدهور للغة العربية في مجتمعاتنا، ليس نتيجة عامل خارجي، كما قد يتبادر إلى الذهن، وكما يتعامل العديد من مثقفينا مع قضايا أخرى ذات طابع ثقافي أو سياسي أو اقتصادي، أي نتيجة ما يعرف بنظرية المؤامرة، بل ذلك التدهور، يعكس تدهوراً ثقافياً واجتماعياً عاماً، ينبغي تشخيصه جيدا عبر دراسات تحليلية نقدية، انطلاقا من واقعنا، مع الاستفادة من تجارب شعوب أخرى.

الملاحظة الخامسة، كون اللغة العربية لا ينبغي أن ننظر إليها على اعتبارها وسيلة فقط، بل أن نعتبرها جوهر الكائن العربي، كما حدث في السابق، وكما ذكر الشاعر العربي الكبير أدونيس. فالمشكلة عندنا، أن اللغة العربية تبدو كأنها ركام من الألفاظ، هذا لا يتقنها وذاك يهجرها إلى لغة عامية أو أجنبية، وذلك لا يعرف أن يستخدمها إبداعيا. لقد أصبحت اللغة العربية، وكما عبر عن ذلك نفس الشاعر، تفصل بينها وبين من ينطق بها مسافة متباعدة.

الملاحظة السادسة، قد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : ما العمل، بعد أن نعرف السبب الرئيسي لتدهور اللغة العربية في مجتمعنا ؟ الجواب بكل بساطة يكمن في الاطلاع على تجارب الأمم السابقة التي عانت لغتها من تدهور يشابه ذلك الذي تعاني منه لغتنا العربية حاليا، ولم أجد مثلا أحسن من التجربة الألمانية، مع نص لايينيتز المذكور آنفا، والذي يعتبر بحسب المؤرخين والأدباء، أهم مرجع تاريخي حول موضوع اللغة في المجتمع الألماني. ذلك أنه أعطى الانطلاقة الحقيقية للنهوض بأوضاع اللغة الألمانية، بالرغم من الترجمة من اللاتينية إلى الألمانية لكتاب «الإنجيل»، والتي قام بها المصلح الديني مارتن لوثر في بداية العقد الثاني من القرن السادس عشر، وكان بذلك مساهمة كبيرة في حفظ اللغة الألمانية من الاندثار. وبعد لا يبنيتز، قام أتباعه بالسير على نفس المنوال، بحيث تم تأليف معاجم اللغة الألمانية وموسوعات ألفت بنفس اللغة، بالإضافة إلى مؤلفات أدبية وعلمية وفلسفية ذات قيمة عالية. وهكذا تم إنقاذ اللغة من وضعية التدهور وفي نفس الوقت تم تطوير الفكر والثقافة الألمانية، وأخذ ذلك الفكر طابعا كونيا، وإشعاعاً عالمياً لا يضاهى.

6. عز الدين قهودجي

عنوان الندوة العلمية : «اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب»، يجعلني أطرح السؤال التالي : هل ينقص التربوي ؟ لا أعرف ! الكل يتكلم عن التربية ولا أجد شيئاً يذكر عن الخطاب التربوي ! إنني من أسرة التعليم وأنتمي لكلية العلوم التي فيها نبحر في محيطات مِلحها اللغة الفرنسية، وقد أسّسنا هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة داخل هذه الكلية ونحن مضطرون دائما للاهتمام باللغة العربية، وقد عقدت الهيئة مؤخراً مؤتمرا كان الخطاب فيه باللغة العربية، وقد أوضحت أن المنظومة التعليمية في المغرب منذ الاستقلال أفرزت لنا تيارين أو مجموعتين : المجموعة الأولى التي تتكون من المتخرجين من كلية العلوم أو من كلية الطب أو من مدرسة المهندسين، كانت تتكلم باللغة الفرنسية فقط، والمتخرجون كانوا لا يؤمنون إلا بالمادة أو ما هو تجريبي، في المقابل كانت هناك كليات الآداب ومدارس أخرى تضم مجموعة أساتذة وعلماء وفقهاء لا يتكلمون إلا اللغة العربية، وبالأخص الفقهاء الذين كانوا يعيشون عالم الروحانيات، ولا أقول إنهم ضد ما هو مادي وعلمي ولكن كانوا يهملون هذا الجانب، وبالتالي نشأ صراع في ما بين المجموعتين : المجموعة الأولى من العلماء والأطباء والمهندسين يتهمون الفقهاء بأنهم رجعيون، والفقهاء يتهمون العلماء بأنهم ملاحدة. داخل الهيئة المغربية للإعجاز العلمي نحن نحاول بواسطة العلوم التجريبية والتطبيقية أن نفهم كلام الله سبحانه وتعالى، ولهذا فالعائق كان دائما هي اللغة العربية، وفهم كلام الله لا يكون إلا باللغة العربية.

أشار الأستاذ محمد العربي المساري في تدخله للملصقات الإشهارية التي تستفز محبّي اللغة العربية، ويصطدم بها شبابنا والأطفال الذين يخرجون من مدرسة التربية والتعليم حيث يلاحظون ويقرأون هذه التفاهات – مثل : «فوني علي

نفوني عليك» «غادي نفوني ليك» «متقيش بلادي» - التي أصبحت تدخل حتى المنازل. كنت في دردشة مع السيد أمين السر الدائم عبد اللطيف بربيش حول لماذا لا نستعمل مصطلحات القرآن ؟ لأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحفظ القرآن، ولغة القرآن هي العربية وسيوجد دائما في كل مكان وزمان من يدافع عن هذه اللغة وعن كتاب الله سبحانه وتعالى. وبجانب القرآن هناك السنة، والرسول ﷺ قال : «من تعلم لغة قوم أمِن شرّهم»، يعني أنه لا يجب أن نهتم فقط باللغة العربية ولكن يجب تعلم لغات أخرى لكي نفهم وندافع أيضا عن اللغة العربية، فمن الممكن أن ندافع عن اللغة العربية بلغات أخرى إذ لا ينحصر الدفاع عنها فقط باللغة العربية.

سؤالي للأستاذ المساري، ونحن نعلم أنه جاء في كتاب الله عز وجل ﴿لساناً عربياً﴾ ما رأيكم في قول : « إن اللسان عندما يتدهور يصبح لغة واللغة عندما تتدهور تصبح لهجة». ما قولكم في هذا ؟

ملاحظة أخرى أوجهها للمتدخل الذي كان يدافع عن اللغة العربية : تذكرت أنه قيل لي لا تقل مُناخ ولكن قل مَناخ، المُناخ هو ذكر الشاة والمَناخ هو حالة الطقس.

7. فؤاد لحلو

سأطرح بعض الأسئلة على ضوء ما جاء في العروض الملقاة.

- السؤال الأول : تناول الأستاذ محمد بنشريفة مشكل التصويب اللغوي والأخطاء الشائعة في الصحافة، إذا أخذنا التيلفزيون (القنوات الفضائية)، سنجد قارئي نشرات الأخبار ينشطون في الخلط واللّغو بصفة متعمّدة، حتى لأنك تجد الجملة الواحدة فِعْلُها المضارع بالنصبة في آخره، وفاعلها كذلك منصوب، وكذا المفعول به ! حتى ليتخيّل للمرء أن هناك أياد خفيّة تقف وراء ذلك لغرض في نفس يعقوب. فما سبب ذلك في نظركم ؟

السؤال الثاني : ما هي اللغات و/أو اللهجات المعنية، عندما نقول إن المغرب به تعدّد لغوي ؟

السؤال الثالث، إخواننا المشارقة في الشام (سوريا بالأخصّ) نجحوا نجاحاً باهراً، دون سواهم، في كتابة المواضيع العلمية الدقيقة جداً باللغة العربية التي تجعل القارئ يحسّ بحلاوة هذه اللغة، وقد فَطَنَتْ لذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الموجود مقرّها في ڤيينا) : AIEA حيث أوكلت، نشر مجلتها الدورية (الجد متخصّصة) باللغة العربية إلى إخواننا في سوريا، بعد أن كانت تصدر قبل ذلك بالانجليزية، والفرنسية والإسبانية فقط. فما هو سرّ هذا النجاح ؟ ولماذا سوريا فقط (دون مصر، ودون العراق) ؟

8. أحمد شحلان

أُجزل الشكر لأكاديمية المملكة المغربية، التي تجمع في ندوتها هذه جِلّة من العلماء والمهتمين بقضايا اللغة والفكر والمعرفة.

وأحب، وقد عرض بعض السادة المتحدثين في هذا المساء، للضرر الذي لحق باللغة العربية في معيشنا اليومي، وفي ما نقرأه في شوارعنا وواجهات الدكاكين ولوحات الإشهار، التي أصبحت مليئة بكل شيء إلا العربية، أن أذكر بمهمة من مهام مكتب تنسيق التعريب، وهو المؤسسة التي أنشئت في السنوات الأولى بعد الاستقلال، لـــ «تنظيف» الإدارة من لغة الاستعمار، ولجعل اللغة العربية تأخذ مكانتها في وعي الشعب المغربي، أقول : كان من مهامها مراقبة كل الكتابات التي ترفعها المؤسسات والدكاكين والمحلات، والتأشير عليها بعد تقويمها وتنقيتها مما يخل بسلامة اللغة العربية، وكان هذا العمل يتم في تعاون منسجم مع البلديات. وآمل أن يعاد اليوم التفكير في أمر يكون شبيهاً بهذا، أو إرجاع هذه المهمة لمكتب تنسيق التعريب، فله من الأدوات والمؤهلات ما يجعله قميناً بهذا الدور. إن الشارع بالنسبة للطفل، هو باب المدرسة، ومنه يأخذ الكثير، وعن غير وعي، وهذا أخطر، لأنه يؤثث خاطر الطفل بعادات لغوية تصعب إزالتها، وتشككه في الفعل المدرسي السليم.

لمح الأستاذ الحسين وگاگ في بحثه إلى أن العربية هي وحدها لغة كتاب سماوي، وهذا أمر يؤكده السياق التاريخي لمجريات التدوين بالنسبة للتوراة اليهودية والأناجيل المسيحية. فبالنسبة لكتاب اليهودية ليس هناك أي دليل على اللغة التي كتبت بها أصولها الأولى. فيتضح من نص التوراة نفسها أن ما سمعه موسى من فم يهوه، عند تلقي الألواح، لم يكن كلاماً ولا لغة، إنما هو «صوت» أو «رعد» أو «ضجيج». ومن الواضح أن «صوت» أو «رعد» أو «ضجيج» هي «مسموع» ليس فيه ما يدل على لغة الخطاب. ولعل ذلك ما دفع بعض علماء التوراة إلى القول بأن موسى كان يتلقى معانٍ لا لغة، وكان هو يترجمها إلى لغة الناس. وكذلك لم يرد في نص التوراة شيء واضح عن اللغة التي كان

موسى يخاطب بها الناس ؟ والمفهوم من سياق التوراة أيضاً أن ما كان يقوله موسى لفرعون وقادته وأتباعه، كان مباشراً وبلا مترجم أو واسطة، وما كان هؤلاء يعرفون اللغة العبرية. ولم يرد في التوراة ذكر للفظ عبرية بمعنى اللغة. بل وصفت لغة خطاب الذين صاروا يهوداً بأنها «لغة كنعان» (إشعياء 19 : 18). ولما حاصر قائد عسكر الأشوريين أورشليم، بعث إليه الملك حزقيا خدامه فخاطبهم القائد، ثم أجابوه : «خاطب عبيدك بالآرامية لأننا نفهمها ولا تخاطبنا باليهودية في مسامع الشعب الذين على السور» (إشعياء 36 : 11). فاللغة لغة يهودية وليست عبرية. وموسى نفسه في تربيته وتنشئته الفرعونية لم تكن له أسباب للتكلم بالعبرية، التي لم تكن على كل حال، موجودة في ذلك الحين.

إضافة إلى كل هذا، فلا يوجد بين أيدي الناس اليوم نص توراتي يرجع بالإسناد إلى فم موسى. فالتوراة أو على الأصح العهد العتيق، لم يدون إلا بعد قرون من موت موسى.

أما الإنجيل، الكتاب المعتمد في المسيحية، فهو كتب وليس كتاباً واحداً=أناجيل، ومعروف أنه لم يدون إلا بعد رفع المسيح صلوات الله عليه بسنين عديدة، ولا يرتبط زماناً بصاحب الرسالة، وهو في حقيقته تأريخ للرسالة وصاحبها، جاء متخلفاً عنه في الزمان، وحرر في وقائع تاريخية وجغرافية مختلفة، وبأيادي اختلفت مشارب أصحابها فكراً ومؤثرات محلية وزماناً. فأول إنجيل حرره مرقس – ولم يكن هذا أصلاً من مرافقي عيسى (أي لم يكن من الحواريين) – حرره بين السنوات 55 و65 م. وحرر الإنجيل الثاني لُوقَا اليوناني الأصل نحو سنة 60م. وحرر متّى إنجيله بين 60 و65م. أما الإنجيل الرابع فحرره يوحنا حوالي 85-90 م.

وعلى هذا فاللغة العربية هي وحدها لغة كتاب سماوي «القرآن» ولا غير، كما يظهره سياق ما سبق.

إن اللغات التي تؤدي وظيفة اللغة الأولى، وهي التواصل، والتي تمثل الكمال في ذاتها بأدواتها التركيبية والصرفية وسهولة استيعاب صور رموزها (حروفها) عدداً ورسماً، هي اللغات القادرة على إنتاج العلم. واللغة العربية تتصف بهذه الصفات، فهي لغة بيان بامتياز. أي منذ كانت وهي لغة تواصل، ثم صارت مع الزمان لغة إبداع أدبي رائع، كان قمته ما نزل وحياً قرآنا. وفي هذه المسيرة الطويلة صارت لها القدرة على صوغ المعاني العلمية في مختلف العلوم، ولم يعجزها ما جاء في نقول السريان ولا ما أبدعه مفكرو اليونان. وقد استطاعت أن تقوم بكل هذا لأنها كاملة في ذاتها، حسب ما قلناه أعلاه. وتمثل هذا الكمال في كونها اللغة السامية (العروبية) الوحيدة التي حافظت على الصورة الأولى للغات السامية : فهي وحدها المُعْربة، أي التي تتميز أواخرها بواحدة من حركات ثلاث : الرفع والنصب والجر، وهذه صفة قوة عند المدققين، على عكس ما يظنه مَن يروج لمقولة «الناس يقرؤون ليفهموا ونحن نفهم لنقرأ»، لأن هذا يصدق على التداول البسيط للغة، أما الإبداع الرفيع في كل اللغات، فيدعو إلى الفهم ثم العود للقراءة. واللغة العربية هي وحدها التي احتفظت بصيغ المثنى في الضمائر والصيغ الإسمية والتصاريف الفعلية، وهي وحدها التي تفرق بين الجمع المؤنث والجمع المذكر، والناطق بها هو وحده القادر على نطق كل الأصوات ويتحكم في كل مخارج الحروف، وما زاد من علامات الأصوات في غيرها من اللغات سرعان ما يصبح من مكونات حرفها مع الاستعمال.

والملاحظ أن اللغات العامية، أي بناتها مما يُتحدث به اليوم في العالم العربي، كلها فقدت الصفات السابقة، بل الأكثر من ذلك كل اللغات السامية المعروفة

اليوم تاريخياً، (الآرامية العبرية الفينيقية السريانية...) فقدت الصفات السابقة، وهي بهذا المعيار تصبح كلها في مستوى اللغات العامية.

وعلى الذين يَدعون إلى استعمال العاميات نوجه السؤال : لماذا لم تنتج العاميات علماً، وقد ظهرت الدعوة إلى استعمالها في الشرق العربي منذ القرن الثامن عشر، وكان الدعاة إلى ذلك أقوى، وما نجحوا في صنع علم بها ؟ نجيبهم بأن كل تلك العاميات لم تصنع علماً لأنها لم تكن مكتملة كمال اللغة العربية، ولم تكن مؤهلة للصياغة العلمية، هذا عدا عن كونها متفرقات يختلف نطق مخارجها بمجرد تعدي الحدود، وتختلف معاني معجمها في اللفظ الواحد إلى حد التناقض والجهل بأصل التأثيل.

9. محمد بنجلون

تركزت مداخلاتي على النقط التالية، انتشرت اللغة العربية بسرعة قبل ظهور الإسلام خارج الجزيرة العربية وخاصة في بلاد الشام التي كانت تحت النفوذ البيزنطي والروماني، و بعد ظهور الإسلام انتشرت اللغة العربية في أقطار أخرى دخلت في الإسلام بفضل لغة القرآن وليس بالقوة والسيف، كبلاد فارس، وأكبر دليل على ذلك أن الحرف العربي لا زال موجوداً في اللغة الفارسية، وكذلك في البلدان المجاورة كأفغانستان وباكستان، هذا ما يؤكد وجود اللغة العربية منذ أربعة عشر قرنا، باعتبارها لغة التسامح والحوار والمحبة بين الشعوب.

المداخلة الثانية ليس هناك أي عائق لتدريس العلوم باللغة العربية وخاصة علوم الميكانيك والرياضيات، فلما ولجت المدرسة الكبرى للمهندسين بباريس شعبة

الهندسة الصناعية الميكانيكية، احتفظت باللغة العربية كلغة ثانية وخاصة في مجال العلوم، الشيء الذي ساعدني على التواصل مع كل الشرائح الاجتماعية في معاملاتي بالمغرب وخارج المغرب، واحتفظت كذلك باللغة الفرنسية والاسبانية والانجليزية في معاملاتي الإدارية والتجارية والمالية الدولية. ومن حسن الحظ كنت أقدم دروس الدعم لتلاميذ الباكلوريا في شعبة العلوم والرياضيات وخاصة مادة الرياضيات والميكانيك باللغة العربية وحتى التأطير والتوجيه لمدارس المهندسين باللغة العربية والطب والفيزياء والنووي حتى في التعليم الجامعي، لتكون امتداداً للباكلوريا من أجل تكوين عشرة ألاف مهندس وطني مغربي غيور على بلاده ومجتمعه ليتواصل مع العامل والتقني وكل شرائح المجتمع والإدارات لإنجاح الأوراش الوطنية : المغرب الأخضر- المغرب الأزرق — المغرب الرقمي (Maroc Numerique 2013) — الميثاق الوطني للبيئة، لأنه بدون اللغة الأم العربية ليس هناك تواصل، الشيء الذي يعطل بعض المشاريع.

10. عبد الهادي التازي

تعليقاً على ما قاله الأستاذ برادة، الذي ذكرنا ببرنامج «قُل ولا تقل»، ذكرني بعلاّمة كبير في العراق هو الدكتور مصطفى جواد الذي كان من كبار علماء اللغة في بغداد رحمة الله عليه، وكان يعد برنامجاً خاصاً كل أسبوع يحمل اسم «قل ولا تقل». ذات يوم زارني في بيتي في بغداد، (بيت السفارة المغربية)، وحكى لي ما يلي : «أنه وهو في أثناء طريقه إليّ في البيت أوقف طاكسي ليحمله، ولما ركب طلب من صاحب الطاكسي أن يفتح الراديو، ففتح هذا الأخير الراديو، وكان لا يعرف أن مصطفى جواد معه، فوجد بالصدفة برنامج

«قُل ولا تقل». وبحكم أنه كان متضايقاً من هذا البرنامج قال باللهجة العراقية، والشيخ بجانبه : هذا الگواد، هذه خمس سنوات وهو يقول لنا «قُل ولا تَقل»! فأجابه الشيخ مصطفى جواد وقال له : يا بنيّ قُل قَوّاد ولا تقل گوّاد. أريد فقط أن أمزح بهذه النكتة في آخر الجلسة.

11. عز الدين قهودجي

لذي فقط إضافة قصيرة تتعلق بالمصطلحات، وربما طرحت هذه المسألة قبلي.

إن كلام الله سبحانه وتعالى هو كلام هادف، فلماذا لا نستعمل المصطلحات القرآنية في الكتب المدرسية ؟ وأعطيكم مثالا بتصنيف النباتات : بالنسبة للتلميذ، فالشجرة يتعدى طولها ستة أو سبعة أمتار، أما النبات العشبي فهو صغير، وهو حولي، يعني أن الاستمرارية لا تكون فيه إلا بواسطة البذرة! هذا ما يدرسه التلميذ في الكتاب المدرسي، لكن عندما يقرأ هذا التلميذ القرآن كمسلم سيجد، مثلا، «شجرة اليقطين» ! وشجرة اليقطين هذه نبات عشبي ! وبالتالي سيصطدم بازدواجية الخطاب ! لهذا يجب التوفيق بين المصطلحات القرآنية وبين ما يكتب في البرامج المدرسية.

12. محمد العربي المساري

وجه لي سؤالان - سؤال من الأستاذ محمد احميدة حول كيف يمكن تفسير أن مجموع البرامج الناطقة بالفرنسية يقدر جمهورها في المغرب بـ 0.5 % في

حين أن أصحاب القرار يشجعون الفرنسية فقط - أُذكّر أن هذا الواقع يسجل أن أصحاب القرار السياسي والاقتصادي يتجشّمون عناء كبيرا في معاكسة الميل العام للجمهور، وهذا واضح. الجمهور يفضل البرامج الناطقة بالعربية بنسبة 95.5 % وهم يفضلون تشجيع اللغة الفرنسية فقط.

وهذا راجع إلى أن أصحاب الإشهار فرانكفونيون ويريدون فقط التمكين للغة الفرنسية ويعاكسون القاعدة المعمول بها وهي أن الإشهار يجب أن يوجه للكتلة الكثيفة من الجمهور. وقد نشر السيد روبير أصراف في مجلة «ماريان» الصادرة في فرنسا، منذ خمس سنوات، تحقيقا عن الوضع الصحافي في المغرب وسجل أن جمهور الصحافة المغربية المكتوبة بالعربية يقدر ب 75 % (هذا حينذاك، أما الآن فهو يقدر بـــ 79 %) في حين أن الإشهار يذهب بنسبة الثلُثَين إلى الصحف الصادرة بالفرنسية. فالمسألة واضحة وهي أن المقررين هم الذين يصنعون هذا الوضع المادي.

ولكن ميول الجمهور أيضا واضحة جدا من خلال الأرقام التي أدليت بها فيما يخص الصحافة المكتوبة... وكذلك هو الأمر بالنسبة للسمعي البصري. وهناك هيئة تُحصي تتبع الجمهور للتلفزيونات هي «ماروك متري»، وتصدر تقارير دورية تثبت أن ميول الجمهور هي لفائدة المادة الإعلامية بالعربية. وقد أعطيتكم آخر أرقام لدينا في الموضوع.

أما بالنسبة للصحافة المكتوبة فهناك اتفاق بين المعلنين والناشرين على الاحتكام إلى هيئة اسمها هيئة مراقبة روجان الصحف OJD. وهذه الهيئة المستقلة تعمل بوسائلها وتذهب لمراقبة المطبوع في نفس المكان وتطلع على الحسابات

وتُعطي شهادة لكل جريدة بما يثبت عندها عن مقادير البيع من كل منشور. وتبعا لتلك الأرقام فإن 79 % من القراء هم بالعربية والباقي بالفرنسية.

إذن أصحاب القرار يعاكسون الجمهور، وهذه المعاكسة «الشجاعة» من لدن المعلنين ترجع إلى أن ظهور هؤلاء محمية لأنهم مساندون بالقرار السياسي. فأصحاب القرار السياسي هم الذين يفرضون هذا الوضع. وهذا يناقض مقتضيات الحكامة. وهو يستحق أن يكون موضوعا لندوة.

وأصحاب الإشهار في الملصقات بالشارع العام، يرتكبون جرائم كبيرة في حق الناشئة، لأن العبارات التي يستعملونها في إشهاراتهم مكتوبة بطريقة مُعوجّة تستقر في مخيلة الأطفال الذين يشاهدون هذه العبارات صباح مساء، ويتصورون أنها هي الصواب، وبالتالي فإن تلك الملصقات تُفسد كل ما تبنيه المدرسة لتلقين القواعد اللغوية السليمة.

وأريد أن أشير هنا إلى أن أي حرف يلصق في مكان عمومي يجب أن يحصل صاحبه على إذن، ليس فقط من مكتب التعريب – الذي ليست له سلطة – بل من المجلس البلدي. الظهير المنظم لعمل المجالس المحلية يعطي لرئيس المجلس البلدي صلاحية التوقيع على ما يعرض في الشوارع من لافتات. أيّ عبارة ملصقة في شارع عمومي يجب أن يوافق عليها رئيس المجلس البلدي. رؤساء المجالس البلدية لا يقومون بواجبهم، ولكن هؤلاء يتلقون تعليمات بالهاتف من أصحاب القرار لكي يأذنوا يالصفقات المتعلقة بتلك الإشهارات.

وهكذا تمتلئ شوارعنا بتلك الإعلانات التي تبذر التلوث اللغوي بإصرار، لأن أصحاب تلك الوكالات محميون. هناك قرار بشأن التمكين للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية.

وهذه الوكالات تمثل وضعا شاذا في المغرب. إذ أن ما يروج من الأموال في الإعلانات التي تعرض للجمهور بتلك الملصقات يفوق الإشهار الذي يعطى للصحف والتلفزيونات والإذاعات. وهذه حالة لا مثيل لها في العالم بكامله. الإشهارات تذهب عادة إلى التلفزيونات، وتذهب إلى السينما، وتذهب إلى الصحف المكتوبة، إلا في المغرب فإن حصة الأسد من الإعلانات تمثلها الملصقات في الشارع. أي ما يسمى ب média hors.

وأخيرا لابد أن أعيد القول إنني لا أعاكس استعمال العامية في الإشهار كما في باقي المجالات الإعلامية، ولكن لابد أن ننظر إلى المسألة من زاوية حماية الفصحى التي يجب أن تأخذ مكانها. فالحقيقة أن العربية الفصحى لها مكانها والعامية لها مكانها : في السينما، في المسرح إلخ. كما أن هناك موضوعات مسرحية وسينمائية تتطلب لغة عالمة.

هناك مسلسل بدأ ولا رجعة فيه، وهو تحرير السمعي البصري الذي سينتج عنه حتما ارتفاع حصة العامية، لأن الأمر مرتبط بالوصول إلى أوسع جمهور ممكن، وأكثر من هذا فإنه بتكاثر المحطات الإذاعية والتلفزيونية ستظهر محطات تلفزيونية محلية، وهذه ستستعمل، بالخضوع إلى منطق القرب، اللغة العامية. إذن يجب أن نتأمل في هذا لكي نكف عن تقديم المسألة كصراع بين العامية والعربية. أنا قلت في الصباح : كل يجري لمستقر له العامية في مكانها والفصحى في مكانها. ومن المؤكد أنه يجب التدبر في أي دارجة يجب أن يتم تداولها في وسائل الإعلام.

بقي سؤال حول ما إذا كنت أعتبر الكلام الدارج أو الأمازيغي لساناً أو لغة أو لهجة. أنا رجل توفيقي، وأقول بواقعية إن هذه كلها ألسنة. أمي أمازيغية ولسانها

أمازيغي، وأستعمل لفظة لسان، وأخرج من ورطة قد يقع فيها غيري حين يستعمل لفظة غير محسوبة عواقبها.

13. علي القاسمي

أودّ أن أوجه شكري للأستاذ محمد علي برادة الذي عمّق ملاحظتي حول اللغة الألمانية، لم تكن ألمانيا في القرن التاسع عشر تعاني الازدواجية اللغوية بوجود ثلاث لهجات ألمانية مختلفة وإنما كذلك -أضاف الأستاذ محمد علي برادة - كانت هناك ثنائية لغوية باستخدام الألمانيات الثلاث من قبل الشعب في حين أن التعليم كان باللغة اللاتينية كما كان في فرنسا Quartier latin وغيرها.

فالوضع كان معقدا ولكن مما ساعد على الوحدة الثقافية، التي أشار إليها الأستاذ الفاضل، أن اللغويين الألمان الذين اشتغلوا في اللسانيات التاريخية وحاولوا أن يجدوا أصول اللغة الألمانية في هذه اللهجات المختلفة و توصلوا إلى لغة فصيحة مشتركة كتب بها إنجيل «لوتر» في القرن الثامن عشر مما ساعد على انتشارها إضافة إلى الكتابات الأخرى باللغة الفصيحة المشتركة. والسبب في أن هذه اللغة المشتركة انتشرت أن إرادة السلطة السياسية في توحيد ألمانيا - توحيد الولايات الألمانية المختلفة في دولة واحدة - اعتمدوا لغة واحدة هي اللغة المشتركة.

- ملاحظة ثانية حول تصحيح لغة الإعلام، كان شيخي المرحوم العلامة عبد الهادي بوطالب عضو هذه الأكاديمية سابقا قد أصدر «معجم تصحيح لغة الإعلام» نشره في الصحف المغربية أولا، ثم نشر في لبنان، وأخبرني الناشر صاحب مكتبة «لبنان الناشرون» أن هذا المعجم معتمد في كثير من مؤسسات وسائل الإعلام في المشرق.

– الملاحظة الأخيرة : نحن جميعا مع تحرير قطاع السمعي البصري، ولكن التحرير لا يعني التحرر من كل الظوابط ! ينبغي أن تكون هناك سياسة للدولة من حيث الشكل والمضمون تلتزم بها هذه المؤسسات السمعية البصرية الحرة الأهلية.

14. حمزة الكتاني

لقد رددتم ــ السادة العلماء المحاضرون ــ على أسماعنا الكثير من المعلومات والمعطيات حول الإشكاليات المعيقة لتبوء لغتنا مكانتها الطبيعية، وكنت أتوقع، وبكل صدق أنكم ستمدوننا بالبدائل والاقتراحات العملية لتجاوز هته العطالة، وتضعون أصابعكم بكل حكمة على المعيقات التي أشرتم إليها بكل وضوح، لكن مع الأسف لم أسجل أي توجهات عملية تشفي الغليل.

فأين هي الاقتراحات أو التوصيات التي يمكن أن تصدر عن هذه الندوة المباركة فترفع إلى من يهمهم أمر لغتنا الوطنية، لغة التنزيل العزيز، مساهمة منكم ومنا في تفكيك رموز كل المستعصيات التي تطرقتم إليها في مداخلاتكم القيمة .

في نظري المتواضع، أن ما يثير الانتباه في مثل هته الندوات العلمية، أننا لم نعد قادرين على اتخاذ المواقف الصارمة في الأوقات التاريخية التي تتيحها لنا مثل هته الندوات المتخصصة، لنجهر فيها بكلمة الحق المعبر عن صدق علمائنا، فنبلغها بما يلزم من الجرأة الأدبية والدفع بها بالتي هي أحسن إلى كل من يمكنه المساهمة في فك الأسر عن لغتنا الوطنية.

لقد تطرق الأستاذ عباس الجراري في مداخلته إلى مشروع دستور 1908 أيام السلطان المولى عبد الحفيظ العلوي، حيث قال : إنه من جملة الشروط التي

كانت تشترط في النائب البرلماني، ممثل الأمة، أن يكون كفؤاً ومالكا لناصية اللغة العربية، وعارفا بها.

فماذا عن نوابنا في برلماننا منذ الاستقلال وإلى الآن ؟ إن العدد الكبير من الذين يتحملون تمثيل شعبنا وبالتالي مسؤولية التشريع في مغربنا لا يملكون ناصية اللغة العربية.

لماذا لا نأخذ موقفا صارما ونقول : إنه يجب أن نلزم ممثل الأمة في المجالس المحلية أو في مجلسي البرلمان أن يكون في المستوى المشرف واللائق بالأمانة التي على عاتقه. إن مثل هته التوصيات جديرة أن تصدر عن هته الندوة المباركة، هذه هي النقطة الأولى في كلمتي هاته.

أما النقطة الثانية في تعليقي وهي المتعلقة بالمداخلة الأخيرة للأستاذة رحمة بورقية. لقد تعرضت إلى مؤسسة أكاديمية اللغة العربية، وكنت أتمنى أن يشار إلى الأهمية الكبيرة والاختصاصات الهامة الموكولة لهته الأكاديمية كما نص عليها الظهير الشريف المحدث لها. فلماذا لم تر هته الأكاديمية النور لحد الساعة ؟ أليس إطلاق سراحها للشروع في عملها كفيل بالمساهمة في حل المشاكل التي تعيق مسيرة لغتنا، كما أشار الأستاذ عباس الجراري في مداخلته وإلحاحه على خدمة اللغة العربية بواسطة عمل المتخصصين. إن الأكاديمية هي نادي العلماء، ومكان هؤلاء هو في أكاديمية اللغة العربية، ماذا ننتظر ؟ ولماذا لا يرفع العقال عنها حتى تقوم بتحقيق الأهداف المنوطة بها ؟

أشير بعجالة إلى أن موضوع اللغة العربية موضوع قديم حديث، منذ الاستقلال وإلى الآن، ومنذ مناظرة سنة 1964 (مناظرة معمورة) الشهيرة والمناظرات الأخرى

التي تلتها، ومنذ البيان التاريخي لعلماء المغرب في سنة 1970، ذلك البيان الذي وقعه أكثر من 500 من الفعاليات المغربية من مختلف الأطياف السياسية، من أساتذة وعلماء وأطر عليا، كلهم أشاروا إلى الخطر الذي يداهم اللغة العربية. عدد ممّن وقّعوه وهم وجوه بارزة التحقت بالرفيق الأعلى، وما تزال أسماؤها شاهدة على مواقفهم في هذه الوثيقة التاريخية. نعم لقد نسينا كل هته المحطات مع كامل الأسف، ولم نستفد منها حتى في تحرير الميثاق الأخير والمهم للتربية والتعليم الصادر في سنة 2000.

لقد أشار السيد مدير الجلسات في مداخلته الافتتاحية، أن لجنة اللغة العربية المنبثقة عن الأكاديمية قامت بعدة مبادرات، وأصدرت عدة توصيات تهم ما نحن بصدده في هته الندوة. فأين هو مصير هذه التوصيات ؟ من الذي سيدافع عنها ؟ من الذي سيعمل على إخراجها لحيز الوجود ؟

لن أطيل عليكم أيها السادة وأتمنى أن لا يبقى كلامنا مسجوناً بين جدران هته القاعة. يجب أن نفكر في الوسائل التي توصل هته التوصيات إلى خارج هته القاعة، إلى الفاعلين السياسيين وعلى رأسهم الأحزاب، التي سمعت في إحدى مداخلاتكم أنها لا تولي لموضوع اللغة العربية ما يستحق من الاهتمام، بل إنها غير متفقة حتى في طرح الإشكاليات المتعلقة بها. أقول إن المنابر السياسية المسؤولة يمكنها أن تختلف في مواقفها، وهذا هو التوجه الصحيح، لكن هناك ثوابت إجماع الأمة عليها واضح ومؤكد، يجب أن لا نختلف فيها. نختلف، ولكن في غير الثوابت، لا نختلف في التعامل مع اللغة العربية واللغات الأصيلة في بلدنا والتي هي أساس وحدة هذه الأمة المغربية، لذا يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من ميثاقنا الوطني.

لقد أشار الأستاذ محمد الكتاني في مداخلته، إلى أن اللغة الوطنية هي من ثوابت الأمة، لذا لا يحق لنا أن نجازف بالقول بأن هناك صراعا بين الأمازيغية والعربية والدارجة. فالتكامل والتلاقح بين هته المكونات الأساسية وارد وثابت ولا يمكن أن تكون لنا حساسية. إذن يجب أن نجتهد في اختلافنا، ولكن في إطار وجدتنا، وهذا ما نغض الطرف عنه في كثير من الأحيان .يجب أن تكون اللغة العربية وشقيقاتها في بلدنا من جملة ثوابتنا شبيهة بإجماعنا على الوحدة الترابية لوطننا.

15. أحمد شحلان

استعمال اللغة الوطنية مقوم من مقومات الأمة، وخصوصاً إذا كانت اللغة تتصف بصفات اللغة العربية، والغريب أن معاديي اللغة العربية يعادونها عن جهل فظيع، ذاك أنهم يتهمونها بعدم القدرة على أن تكون لغة علم، ونحن هنا لا نريد أن نحتج عليهم بماضي اللغة العربية في العصر الوسيط، عندما كانت «إنجليزية العصر»، فلعلهم يجهلون حقيقة هذه الفترة المزدهرة من تاريخ الإنسانية، ويجهلون أن العلم العربي الإسلامي أيامها كان هو أساس النهضة الأوروبية. إننا نريد أن نحتج عليهم بالمنطق ويكفي. إن معاداة هؤلاء الناس للعربية أو اتهامهم لها بالعجز عن تلقين المعارف العلمية، جاءهم من خلطهم بين لغة التواصل واستعمال المصطلح العلمي. وكل لغات العالم تتضمن هذين: أي اللغة العادية المركبة من حروف وأفعال وأسماء (تستعمل في صيغ فعلية واسمية) وهذه أساس التواصل تستعمل في المسجد أو الكنيسة أو الجامعة، في صغيرات القرى وكبريات المدن ولا فرق بينها في كل الدنيا، ولغة العلم المنحصرة في المصطلح في المخبر أو الورشة

أو الجامعة. وكل اللغات قادرة بقسمها الأول عن التبليغ، وهذا هو الأساس، أما المصطلح فهو نوع من الدخيل على اللغة، ما دام المختَرَع المعني هو من صنع أمة تتكلم بغير لغة مستورد العلم، فعالم الاجتماع أو الإناسي (الأنتروبولوجي)، في جامعة هارفــــرد الأمريكية، عندما يريد أن يبحث في موضوع «البَلْغَ» المغربية، سيجد في لغته الإنجليزية عجزاً، ولا بد له في حينها من أن يستعمل لغة «السوق» وهي هنا دخيل، لأن صناعة «البلغة» لا توجد في «اخْوانْتْ» واشنطن. وهذا الاحتياج هو احتياج كل صاحب لغة لم يصنع أهلها العلم المراد معرفته، فهل كان على العالم الأمريكي أن يترك لغته الإنجليزية ويتهمها بالقصور ويتعلم لغة السوق في منعرجات فاس أو دروب مراكش ليكون عالماً ؟ إنه استعمل لغته الإنجليزية للتواصل، واستعمل مصطلح «السوق» للعلم. وهذا هو الطبيعي عند الأمم التي تعتز بلغتها وأصولها، ولا فرق بين اللغات.

ويتهمون اللغة العربية بالفضفضة وعدم الاقتصاد في كمية استعمال الكلم، عندما يُخيل لهم أن اللغة الأجنبية توفر ذلك، وهذه دعوى أيضاً باطلة، فقد أجرينا تجربة أنا والأستاذ الطبيب عبد الحفيظ لهلايدي والأستاذ الطبيب محمد جيدان. وهما أستاذان راسخا البحث في جامعتنا المغربية، (كلية الطب بالرباط) في ترجمة نصين من كتابهما

CORRELATIONS ANATOMO-FONCTIONNELLES ET IMAGERIE DE L'ENCEPHALE, Edition 1996, Livre Ibn Sina, Rabat-Maroc

وكان عدد الكلمات في الأنموذج الأول : النص الفرنسي الأصلي 355 كلمة. فيها من لغة التداول، أي أفعال في صيغ صرفية متعددة ومتكررة، وصيغ اسمية وأدوات، 328 كلمة و27 مصطلحاً (مفرداً ومركباً). وكان عدد كلمات النص العربي الترجمة، المقابل للأصل، 237 كلمة، أي أفعال في صيغ صرفية متعددة

ومتكررة، وصيغ اسمية وأدوات، و27 مصطلحا (مفرداً ومركباً) أي نفس عدد المصطلح في النص الفرنسي. مع الإشارة إلى أن النص الفرنسي استعمل المصطلح بالفرنسية واللاتينية أيضاً. (إحصاء الكلمات من برنامج Windows XP).

(النص، ص. ١٨، الرسم ١، ص. ١٩، المعجم، ص. ٢٨٢) (الكتاب يتضمن النص الفرنسي ومعجم ثلاثي : عربية- فرنسية - إنجليزية).

وكان عدد الكلمات في الأنموذج الثاني : النص الفرنسي الأصلي 379 كلمة، أي أفعال في صيغ صرفية متعددة ومتكررة، وصيغ اسمية وأدوات، و26 مصطلحا (مفرداً ومركباً). وكان عدد كلمات النص العربي الترجمة، المقابل للأصل، 273 كلمة، و26 مصطلحا (مفرداً ومركباً) أي نفس عدد المصطلح في النص الفرنسي. (إحصاء الكلمات من برنامج Windows XP).

النص، ص. ٢٢، الرسم ٣، ص. ٢٣، المعجم، ص. ٢٨٤)

وأعتقد أن هذين الأنموذجين يردان دعوى فضفضة اللغة العربية، وعدم اقتصادها في الكَلِم والتعبير، أما المصطلح فهو هو. وعلماؤنا العرب المسلمون في أوائل استضافتهم للعلوم الدخيلة عليهم، أخذوا مصطلحات العلم بلغة الأصل حتى صارت جزءاً من مكونات لغتهم، ثم تصرفوا فيه حسب ذهنية اللغة العربية وطبيعتها. وعليه فلا مانع من تدريس الطب باللغة العربية إذا ما أخذنا هذه الملاحظات بالاعتبار.

(توجد تفاصيل هذه المداخلات السريعة في كتابنا «مجمع البحرين : من الفينيقية إلى العربية»، دراسة مقارنة في المعجم واللغات القديمة. مطبعة أبي رقراق، الرباط، 2009. وكتاب «لغات الرسل وأصول الرسالات»، الصادر عن الإيسيسكو،

(مؤلف مشترك)، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2002.

16. فاطمة الجامعي الحبابي

لدي سؤال يظل يلح عليّ كثيرا أطرحه بين أيديكم : ما هي المقاربة الاستعجالية (ونحن في برامج استعجالية على جميع المستويات) التي نستطيع بها إنقاذ ما تبقى لدى الأجيال الصاعدة من روح المواطنة والتشبّت بمغربيتها وبدينها الإسلامي ولغة كتابه العزيز العربية ؟ وهي التي تعاني (أجيال أبنائنا وحفدتنا) من تمزق مهول يتجدّر في كل طرفة عين نتيجة التغير المفاجئ والسريع لنمط الحياة داخل أسرة النواة، نمط الحياة في المجتمع بجميع مناحيه. تغير نمط الحياة، وتغيرت السلوكات الحياتية، بدءً من الانسياق الأعمى والانقياد مع الموجة العارمة للأكل في المحلبة والماكدونالد والمقهى إلخ. يعني هناك بلبلة قوية، وتغيّر في السلوكات التي انعدمت فيها جل الروابط بين أفراد الأسرة بما فيها الأب والأم والأستاذ والمربّي والمعلم. هذه كلها أشياء تجعلنا نغوص في عمق مشكلة اللغة، مشكلة التواصل فيما بيننا.

أمرٌ لأقول، أين المفرّ ؟ من هذه البلبلة ومن هذه الفوضى التي تطبع أجواء المحيط المحلي والإقليمي والأجواء العالمية. إسقاطات خطيرة وتداعيات مُوئِدة للكيانات الضعيفة والمستضعَفة، المستضعِفة لنفسها، والمستهينة بتراثها وبأصالتها وبأحقيتها في مكان متميز في ركب الحضارة المعاصرة ؟

أين المفر ؟ والمظاهر المادية والإلكترونيات الحديثة تستقطب أجيالاً وضحايا واقع منفلت من القيم الأخلاقية والمبادئ الثابتة لأمتنا المغربية، أين المفر ؟

وأقولها بكل صدق وألم، خاصة وأن صدى ما تتداولونه قد لا يتجاوز أسوار هذا الهيكل الأكاديمي الموقّر الذي نسعد بدعوتكم لنا وبالاستماع إليكم تحت قبته ! وجميعكم يقر بأن الصحافة المكتوبة والمرئية محليا وإقليميا ودوليا تتوالد توالداً أرْنبيا، إنْ كانتْ له فوائد فإن مضارّه أكثر منها في ترسيخ هذه البلبلة، وعلى رأسها الانفصال عن تراثنا العربي.

إن قضية الأمازيغية التي أثارتها مشكورة الأستاذة رحمة بورقية، لي فيها رأي : قد أوافق أو لا أوافق !

إن الأمازيغية لم تُقص بإقصاءٍ مخطّطٍ وممنهج من الدولة ! الأمازيغية كانت في ظروف جغرافية وتاريخيةٍ ومعيشيّة في جبال وفي مناطق، ليست داخل الحاضرة، ليست داخل المدينة. اليوم وقد فك الحصار، وفكّت العزلة وأصبحنا في المسجد، وفي الحمام مع السيدات - نعيش مع بعضنا، مع النساء من هذه المناطق التي تتحدث بهذه اللهجات - أصبحنا نتجاوب معاً ونعيش معاً، وأنا لا أخفيكم أنني أتحسر لأنني لم أتعلم الأمازيغية ؟ حتى يمكنني أن أتعايش مع ثقافات ومع عوائد وتقاليد أمتي بدل أن أسبح مع تيار ثقافات وحضارات وتقاليد أمم أخرى مستعمرة. نحنُ نحنُ ! وهُمْ هُمْ ! نحن الأداة والأنا، ليس هناك أمازيغي قُحّ ولا عربي قحّ ولا صراع بين هذه اللهجة وتلك، كلنا مغاربة.

قضية العربية وقع فيها شيء من البلبلة أيضا، حينما كان دُعاتها وهم رموزنا وأساتذتنا وزعماءنا، رحمهم الله، يُلقُون بنا نحن أبناء الشعب إلى القرويين وإلى اللغة العربية وإلى...، ويرسلون أولادهم إلى البعثات الفرنسية وإلى أمريكا إلخ.

إن تعلم اللغات ضروري ومؤكد والانفتاح على الآخر واجب لتقدم الحضارة. والأمازيغية وجميع لهجاتنا المحلية وثقافتنا المغربية وتراثنا، كل ذلك أمانة في عنقنا ونحن أمة واحدة.

17. محمد الديداوي

1. أستسمحكم في أن أبدي بعض الملاحظات وأبدأ من البداية. هناك محوران أساسيان تجدر إضافتهما إلى محاور الندوة، ألا وهما اللغة العربية في الخطاب التعليمي وفي الخطاب الطبي. فمن إشكاليات الخطاب الأول تخبط التعريب والارتجال فيه وعدم التخطيط المحكم المتبصر والاستمرار المتدبّر له، إلى جانب انحدار مستوى العربية وتخلي القطاع التعليمي العمومي عن دوره للقطاع الخاص الذي همه الربح وطابعه في الغالب الأعم عدم الالتزام، في حين أن التعليم العمومي قد تخرجت منه ثلة من كبار المفكرين ورجالات الدولة. وإن التعليم هو مكوّن المشرّع والإعلامي والإداري وغيرهم فإذا فسد اختلّ ذلك التكوين بفساده.

أما الخطاب الطبي، فيقتضي تكييف الطب مع مستلزمات المجتمع وحاجات عامة الناس وتعريبه وتقريبه. ويتوجب أن يكون الاهتمام به من أولى الأولويات لعلاقته الحميمة بنسيج المجتمع، الذي يتعين على الطبيب أن يخاطب أفراده باللغة التي يفهمونها والمصطلح الذي يستوعبونه ويدركونه. وإن شبكة تعريب العلوم الصحية، التي يشرف عليها المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، بالقاهرة، لها إسهام محمود في هذا المنحى. ورغم ما قيل عن تدنّي المستوى الثقافي للإذاعة والتلفزة الوطنيتين، فإنني أُسَر بما أسمعه في برنامج اللقاء المفتوح، مثلا، الذي يبث صبيحة أيام الأسبوع، من دون السبت والأحد، وهو موجه أساسا لربات البيوت، إذ يستضيف الأطباء على مختلف تخصصاتهم فيجتهدون جهد أيمانهم لمخاطبة المستمع بلغة عربية لا غبار عليها معبرين عن المفاهيم الطبية والنصائح الصحية. ويلقى هذا البرنامج الإقبال حسب الاتصالات الهاتفية

والمكاتبات المتجاوبة معه. وأود، في هذا الصدد، تقديم اقتراح ملموس هو إعلان سنة وطنية للتعريب يركّز فيها على استعمال اللغة العربية وحبّذا لو يكون ذلك في عام 2011. فخير البر عاجله!

2. حقاً، إن التعدّدية اللغوية تطرح إشكالات حجّية النص القانوني على صعيد المنظومة الدولية، مثلا. وقد صدرت مؤلفات في هذا الباب. ومن الواضح أن الازدواجية عادة ما تكون عند وجود قوميات متعددة في الدولة الواحدة وما لها من لغات تكون رسمية في البلاد، كالشأن في سويسرا، حيث تستعمل الألمانية والفرنسية والإيطالية أساساً وتصدر القوانين بتلك اللغات بالتوازي إلزاماً، وفي كندا، حيث تستعمل الفرنسية في منطقة كيبيك كندٌّ للإنكليزية. أما فيما عدا ذلك، فالازدواجية تعقيدٌ وإقرار بالنقص والتبعية، لأن النص القانوني في غير لغة البلد فيه استبعاد لأفراد المجتمع واستلاب لهم.

3. كمصداق لما قاله الأستاذ شحلان، إن النص العربي زينته البيان، الذي أحسن الجاحظ الحديث عنه، لا بل إن اللغة عبارة عن أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، على حد تعبير اللغوي الفذّ ابن جنّي. وللصوت علاقة بالروح وبالأفلاك العلوية، كما جاء في رسالة لإخوان الصفا. وإن البيان في النص العربي في منزلة الطرب في الغناء، لما في العربية من موسيقى حتى لكأنّ النص العربي قطعة مويسقية تشنف المسامع ويهتز لها الوجدان والكيان. ولقد صدق عبد الفتاح كيليطو عندما قال، في كتابه الذي صدرت الطبعة العربية منه تحت عنوان «الترجمة والتناسخ»، إن من يتحدث لغة الغير في موطنه هو مثله مثل القرد المقلّد وهكذا ينظر إليه صاحب تلك اللغة. ومن أقبح الأصوات الصوت النشاز الذي يتردد صداه في غير مجتمعه على أمواج الأثير وفي الطرقات.

4. إن من أهم وسائل التجاوب مع المستجدات الكونية، في نطاق السياسة اللغوية بالمغرب، إنشاء مركز وطني للترجمة يلعب دور المنسق كجهة اتصال ويُناط به أساسا نقل المراجع العلمية والمتخصصة بمنهجية ودقة لأغراض الاستعمال في المدارس والمعاهد والكليات، باعتباره ركيزة للتعريب، ويقوم بترجمة أمهات الكتب إلى العربية.

ومن المستصوب جدا تدعيم مدرسة الملك فهد العليا للترجمة في طنجة، ماديا ومعنويا، بحيث تظل مركز إشعاع وامتياز وتنتج للمغرب وللمنتظم الدولي ما يحتاجانه من مترجمين أكفاء فلا تفتح أبوابها سوى لخيرة الطلبة النجباء. والجدير بالذكر، في مضمار الترجمة، أن الأمر ليس بالعدد، ذلك أن القلة مع التفوق والنبوغ خير من الكثرة مع الإسفاف والقصور. وإن الفكرة السائدة هي ضرورة التكثير من الطلبة لأسباب مالية وميزانية، بينما قيمة المترجم المقتدر، ولو قل العدد، لا تقدر بثمن. كما أن أعداد المترجمين الأكفاء على أعلى المستويات في كل اللغات تعد على رؤوس الأصابع. ولا يفوتني أن أذكر هنا أن عددا وفيرا من مترجمي الأمم المتحدة المتميّزين من خريجي مدرسة طنجة.

5. إلحاقا بما قاله الأستاذ رشيد لحلو من أن المغرب ساهم في إدخال العربية إلى الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن اعتزازي لكون المغرب قد كان له القسط الأوفر في إدخال اللغة العربية إلى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي ومختلف لجانه المتخصصة في سنة 1982. وقد ساهم هو شخصيا في هذا المسعى كدبلوماسي مغربي ملحق بالبعثة الدائمة للمغرب في نيويورك، بالتنسيق مع دائرة الترجمة العربية في مقر الأمم المتحدة.

ومن جهة أخرى، من المؤسف أن بعض المندوبين العرب، ومنهم المغاربة، غالبا ما يتدخّلون بغير العربية في المناقشات والمداولات الدولية وقد يقتصر في العربية على الخطابات المكتوبة التي تتلى. وحضرت ذات مرة إحدى الجلسات، في مركز ڤيينا الدولي، تحدث فيها مندوبون عرب بغير لغتهم وكان المتحدث الوحيد بالعربية يومذاك سفير اليابان ! ولعل أهم حدث وقع للغة العربية في القرن العشرين هو دخولها المنظمات الدولية، لأن المترجم الدولي يسهم إسهاما مرموقا في بلورة المفاهيم العلمية وإيجاد المصطلحات المتخصصة وتطويع اللغة العربية لمقتضيات العصر. ومن اللازم أن تسخر البلدان العربية ذلك الرصيد المصطلحي الزاخر في وضع المعاجم وكتابة النصوص التخصصية.

18. مصطفى الزباخ

لقد استفدنا كثيراً من هذه العروض القيمة التي تعتبر إضافات علمية متميزة في المحاور الثلاثة : اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي، واسمحوا لي بهذه المداخلة التي تعبر عن رأي اجتهادي، أرجو له الصواب في مجال «اللغة العربية في الخطاب التشريعي».

فإذا كان التشريع في أجلى مقاصده يروم حماية وجود المجتمعات، وبالتالي وجود الإنسان القيمي والعقدي والثقافي والاجتماعي الخ... بمعنى أن اللغة العربية التي هي وعاء تراث الإنسان وذاكرة حضارته تشكل البناء الحي لهويته، فإن هذا يعني أن أي اعتداء على اللغة العربية باعتبارها مقوما رئيسا من مقومات هوية الإنسان، هو عدوان على جوهر كينونته، ووجوده، خاصة إذا كانت هذه اللغة هي لغة دستور عقيدته (القرآن) واللغة الرسمية لوطنه.

من هنا نقول إن باللغة يحيا الإنسان ويتطور، وبالإنسان تحيا اللغة وتتطور أيضا... وإذا كان الفيلسوف ديكارت يقول في إثبات وجوده : أنا أفكر إذا أنا موجود، والأستاذ محمد شفيق يقول أيضا في إثبات وجوده : أنا اتكلم إذا أنا موجود، فإنه يجدر بنا أن نصوغ جدلية جديدة وهي : «أنا أتكلم وأمارس وأكتب اللغة العربية، إذا أنا موجود» باعتبار أن اللغة العربية هي مكون أساسي لقيمي، ولثقافتي ولحقوقي ووجودي في الحياة... وهذا ما أكده الجنرال دوگول، رئيس فرنسا الأسبق، حيث رد على المعارضين لخروج فرنسا من الجزائر. قائلا : سنبقى هناك... فأينما تكون اللغة الفرنسية فتم فرنسا.

واستناداً إلى هذه الكينونة الحضارية التي تمنحها اللغة للإنسان، ووعيا بخطورة التغريب والتهميش والإساءة للغة العربية، فقد رفع المرحوم الأستاذ محمد بوطالب دعوى قضائية ضد الإذاعة والتلفزة المغربيتين بحجة الفساد اللغوي المنتشر في برامجهما، استنادا إلى القاعدة القانونية «الشطط في استعمال السلطة».

والحقيقة أن هناك إلى جانب العوامل الخارجية – التي يرجعها بعض الباحثين إلى خلفيات استعمارية، وصهيونية وعقد دونية – عوامل داخلية نتحمل فيها جزءاً كبيراً من المسؤولية، اعتباراً بما قاله الشاعر :

نعيب زماننا والعيب فينا   وما لزماننا عيب سوانا

ويمكننا إرجاع العامل الداخلي الفاعل في صياغة ظاهرة سوء استعمال اللغة العربية في الإعلام والإدارات والتعليم إلى ضعف أو غياب التربية الرشيدة على قيم الانتماء العقدي والحضاري والثقافي، واللغوي. فغياب التربية على قيم الانتماء في التربية الوالدية والمدرسية والتربية غير النظامية والمؤسسات التعليمية

والثقافية، مسؤول عن ظاهرة الفساد وسوء استعمال اللغة العربية في مختلف المجالات. ويعني هذا أن المسؤولية مشتركة بين الجميع، بين الآباء والأساتذة، والمهندسين والسياسيين والقضاة، الخ...

فعندما كان الشعور بالانتماء إلى هذه اللغة قديما قويا، فقد حرص الجميع على تصويب الخطأ، بل تجريم الانحراف بها أو الإساءة إليها.

يذكر ياقوت الحموي في معجمه أن شخصا شكا أحدا إلى قاضٍ لأنه أخذ ماله، فاحضرهما القاضي وقال للمدعَى عليه : ماذا تقول : قال بالعامية «مَالَهْ عندي حق» فسأل القاضي من هذا ؟ فقيل له هو : ابن هارون النحوى العسكري، فقال له القاضي : لقد أقررت بحقه، اعطه ماله : ففي قراءة «مَالُهُ عندي حق» بالفصحى إقرار.

19. العربي بوسلهام

لقد استفدت كثيراً من العروض والبحوث القيّمة التي قدمت في هذه النّدوة العلميّة المتميّزة لأكاديميّة المملكة المغربية التي تعالج إشكال التّداول اللغوي بالمغرب، وخاصة اللغة الرسمية للبلاد: اللغة العربيّة.

لا يخفى عليكم أنّ اللغة تقوم بدور رئيس في عمليتي التنمية والنهوض الحضاري، فهي ليست أداة اتصال نعبر بواسطتها عن المفاهيم والأفكار والقيم، ونحفظ بها التراث الثقافي والعلمي فقط، وإنّما هي أيضا عنصر جوهري من العناصر المكوّنة للثقافة والفكر، تتجاوز أهميتها التعبير إلى التغيير؛ بحيث تؤثر القوالب اللغوية

في البنيات الفكرية، والأنظمة المفهومية، والأنماط السلوكية للجماعة الناطقة باللغة، ولهذا أولت المجتمعات المعاصرة المتطورة لتخطيط السياسة اللّغوية اهتمامًا بالغًا وعناية خاصة؛ فشجعت البحوث المتعلقة بها، ونما نتيجة لذلك علم جديد يشترك بين علوم الاجتماع والسياسة واللغة في المجتمع الواحد، وهدفه تخطيط السياسة اللغوية بصورة موضوعية، وطريقة علمية.

إنّ منظومتنا التعليمية بالمغرب تعاني اليوم أزمة في المجال اللغويّ بشكل عام، واللغة العربية بشكل خاص، ويتساءل المرء أين يكمن الخلل في الوقت الذي يقر الجميع قمة وقاعدة بأنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، ويدعو إلى ضرورة ممارستها في جميع الإدارات والمؤسّسات المغربية، وإصدار الوثائق الإدارية وغيرها بها، في حين نجد أنّ العروض والبحوث المقدّمة في هذه الندوة القيمة تبرز أنّ الواقع الممارس في المؤسسات غير ذلك.

فلا بدّ من وقفة للمراجعة والتخطيط ووضع استراتيجية متأنية لاستئصال العوامل والأسباب التي تحول دون تحقيق دستورية اللغة العربية في واقع الممارسات الإدراية وغيرها.

وهذا لا يعني أننا ندعو إلى الانغلاق دون الانفتاح على ثقافات وخبرات الآخرين مما يتطلب منا تعلم لغاتهم، فإذا احتلّت اللغة العربية موقعها في جميع المؤسسات المغربية استطعنا أن نصون هويتنا ومقوماتنا الحضارية المغربية.

فاللغة أداة للتفكير، يصوغها الإنسان في قالب محكم، وأسلوب طلي، ففي هذه المحاولة تنمية لقواه المفكرة، المستقبلة والمرسلة، والتي بها تستقل ملامحه، وتتميز شخصيته، وتعطيه الثقة بنفسه، وتحفّزه ليساهم في عملية

التنمية البشرية التي نادى بها أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمّد السادس نصره الله وأيده.

لقد خطا المغرب خطوة إيجابية في تعريب التعليم ومواده الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، إلا أنها تتطلب مزيدا من المراجعة والتقييم لإزالة ما يعوقها، ومما عاقها عدم تعريب الكليات والمعاهد العلمية وموادها الدراسية مما حال بكثير من الطلبة النبغاء دون ولوج المعاهد والكليات العلمية لعدم تمكنهم من اللغة الفرنسية؛ وحري بنا اليوم أن نعطي الفرصة لبعض الأساتذة الراغبين في تعريب المواد العلمية – وهم كثر في جامعاتنا – لتقديم بعض مشاريع الاعتماد في التخصصات العلمية باللغة العربية؛ لتكون نواة لتعريب الجامعة، فلا يمكن تقدم بلد بلغة مستعمريه باعتبار أنّ اللغة وسيلة لوحدة المشاعر والآمال لدى الأمم والشعوب، وتتجاوز أهميتها التعبير إلى التغيير للنهوض بها ورقيّها، كما أنّ الدراسات الميدانية والبحوث للمنظمات الدولية أكدت أنّ من أسباب تخلف بلدان العالم الثالث عدم تدريسهم المواد الدراسية بلغاتها الأم.

فلا بد من خطة متأنية ومدروسة، بعيدة عن المزايدات الحزبية والسياسية والإيديولوجية، يشارك فيها كل رجال التعليم دون إقصاء لأحد لتصحيح منظومتنا التعليمية وتجديدها لاستشراف مستقبل أفضل.

والإسلام عندما اعتنقه المغاربة لم يلغ ثقافاتهم ولهجاتهم السائدة في تلك الأزمان، وإنّما تفاعل معها بشكل إيجابي، فحقق المسلمون باختلاف أعراقهم وأجناسهم ولغاتهم ولهجاتهم حضارة إسلامية، كانت اللغة المتداولة فيما بينهم

هي لغة القرآن (اللغة العربية) مما ساعد على التقارب والتفاهم بين أفراد الأمّة، فعمّرت هذه الحضارة قرونًا، وعاشت البشرية في ظلها في وئام وأمن وسلام.

أمّا الدّعوات التي تعاكس هذه الحقيقة، فهي دعوات استشراقية واستعمارية التي سعت وتسعى إلى تمزيق وحدة الأمة بتغييب اللغة العربية الفصحى وتهميشها عن التّداول في الحياة اليومية للمغاربة، وهذه الدّعوات ليست جديدة علينا ؛ فقد عمل الاستعمار في عهد الحجر والحماية على ذلك، بتشجيع العامية والدارجة، ووضع لغة معيارية للهجات : ترفيت، وتشلحيت، وتمزيغت، هدفه في ذلك ضرب اللغة العربية ؛ عسى أن ينال من وحدة المغاربة بإثارة النعرات الجاهلية، فتصدى له الأمازيغ في هذا البلد، وعلى رأسهم العلماء الأجلاء : المختار السوسي، ومَحمّد بن عبد الكريم الخطابي، والشيخ ماء العينين رحمهم الله وغيرهم من رجالات المغرب الأفذاذ.

إنّ الأمازيغ عندما اختاروا اللغة العربية لغة التداول بينهم حققوا بذلك وحدة مناطق المغرب المختلفة اللهجات مما عمل على توثيق الروابط بين الناطقين بها، ومكّن من التقارب والتفاهم بينهم، كيف لا واللغة العربية هي لغة القرآن، والذي يجد كل مسلم فيه كيانه ومبتغاه، فلا فضل لعربي على عجمي إلاّ بالتقوى.

ولمحبة الأمازيغ للغة العربية جعلتهم يكتبون لهجاتهم ويدونونها بالحرف العربي، شأنهم شأن باقي البلاد الإسلامية التي استبدلت حروف لغاتها ولهجاتها بالحرف العربي، وأنا أستغرب من أن تكتب اللغة الأمازيغية المعيارية بالحرف تفيناغ في الوقت الذي نجد الوثائق القديمة عند الأمازيغ كتبت بالحرف العربي، مما يسهل من تداولها، وإثراء لثقافتنا المغربية، فقد كانت اللهجات الأمازيغية

والحسانية متداولة باستمرار في مناطقها منذ الفتح الإسلامي إلى الآن بجانب اللغة العربية الفصحى الموحدة للأمّة دون حساسية أو امتعاض، ونحن في شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط ندرس في إحدى وحداتها الدراسية : التراث الإسلامي المغربي باللغات المحلية، ومنها: الأمازيغية، ولا نجد في ذلك غضاضة ولا استنقاصًا للغة العربية؛ بل إغناء للثقافة المغربية، وتمكين الطالب المغربي من التّعرّف عليها، في الوقت الذي نشدد على الطالب أن يتقن لغة الضاد.

وما نراه اليوم من خذلان للغة العربية من طرف البعض — عن وعي أو دون وعي — إلا اجترار لدعوات المستعمر البغيض لتفتيت أواصر وحدة الأمة.

ولعلاج إشكال التداول اللغويّ بالمغرب، لا بد من التناظر بين المختصين في اللغات لوضع خطة استراتيجية لغوية تحافظ على هويته ومقوماته الحضارية مع الانفتاح على بعض اللغات العالمية مما يخدم مصلحة الأمة.

20. إبراهيم البوه

أبدأ بملاحظة موجهة للأخ الذي قال إن حرف تيفيناغ دخيل على المغرب، وهذا غير صحيح إطلاقا، فحرف تيفيناغ كان موجودا في المغرب منذ قديم الزمن، واللغة الأمازيغية بحروف تيفيناغ كانت تستعمل في قديم الزمان في المغرب خصوصا من طرف الملوك الأمازيغيين الذين كانوا يحكمون شمال غرب إفريقيا الذي يسمى تامْزْغَة Tamzra، فمثلا الملك أيوب بسيم، أي أيوب الثاني، كان طبيبا وحكيما وعالما وفي نفس الوقت كان ملكا ويستعمل في مراسلاته الرسمية وفي خطاباته الموجهة إلى الشعب اللغة الأمازيغية بحروف تيفناغ.

والملك بوكوس كان أيضا يستعمل اللغة الأمازيغية في المغرب. إذن لا يجب أن نشعر بأي عقدة تجاه اللغة الأمازيغية، فهي جزء من هُويتنا ومن تراثنا ومن مكوناتنا الثقافية.

ملاحظة بسيطة أيضا موجهة إلى الأستاذة رحمة بورقية التي تحدثت عن وجود سبع مائة لغة في أندونيسيا ومائة وأربعين لغة في ماليزيا إلخ. فلا شك أن المقصود هو اللهجة وليس اللغة، أي سبع مائة لهجة في أندونيسيا ومائة وأربعين لهجة في ماليزيا إلخ. لأن اللغة هي التي تكتب وتقرأ كما يعرف الأساتذة الأجلاء.أما تلك الدول فيوجد فيها لهجات وليس لغات.

أما بالنسبة لموضوع هاته الندوة، لديّ اقتراح وملتمس إلى الأساتذة الأجلاء، إذا كان من الممكن أن يوجّه الأساتذة الأجلاء نداء إلى عقد مناظرة وطنية لدراسة الوضعية اللغوية بالمغرب، وليس فقط وضعية اللغة العربية، وضعية اللغات المستعملة الآن في المغرب، العربية، الأمازيغية، الدارجة، اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والإنجليزية. لأنه توجد وضعية عشوائية للغاية في استعمال اللغات في المغرب. وتوجد بعض الممارسات غير المقبولة نهائيا، فمثلا هيمنة اللغة الفرنسية، أي هيمنة الفرنكفونية على المغرب، هذا هو الإشكال الكبير الذي يجب أن نعالجه، أما ما يقال عن وجود عداوة بين اللغة العربية واللغة الأمازيغية، فهذا كلام فارغ ولا يستحق المناقشة، لأن العربية والأمازيغية شقيقتان تعايشتا في المغرب منذ قديم الزمان ولم يحدث بينهما أي مشكل. فهناك الآن بعض الأيادي الخبيثة التي تحاول أن تشعل نار الفتنة بين العربية والأمازيغية والذي يشعل هذه الفتنة هو اللوبي الفرنكفوني الذي يريد أن يبقى مهيمنا على هذه البلاد إلى يوم يبعثون. وهذه حالة استثنائية في العالم ذلك أن

المغرب من الدول النادرة التي توجد فيه لغة أجنبية مهيمنة على اللغة الوطنية في عقر دارها. وإلى جانب المغرب نجد الجزائر وتونس، هما أيضا تهيمن فيهما الفرنسية على اللغة الوطنية.

قد يقول قائل إن عدة دول إفريقية تهيمن فيها الفرنسية أو الانجليزية وأن دول أمريكا اللاتينية تهيمن فيها الإسبانية أو البرتغالية، هذا صحيح، ولكن تلك الدول لها العذر لأنها لا تتوفر على لغة وطنية مكتوبة ومقروءة مثل اللغة العربية، كانت لديها لهجات، وبالتالي فقد اضطرت بسبب الاستعمار وبسبب اعتبارات أخرى إلى استعمال اللغات الأجنبية كلغة رسمية للدولة لأنها لا يمكنها أن تستعمل عدة لهجات لا تكتب ولا تقرأ. هذا من جهة، إذن أوجه النداء إلى أساتذتي الأجلاء لعقد مناظرة وطنية لدراسة وضعية اللغات المستعملة في المغرب وحدود كل لغة، وما هي حدودها ؟ لأننا سمعنا بعض الأصوات الغريبة تنادي بتدريس الدارجة في المدارس. هذا كلام فارغ لا يستحق المناقشة. ومن شأن هذه الدعوات المُغْرضة والمشبوهة أن تعرقل تطورنا وتنميتنا وتقدمنا إلى الأمام، وتشغلنا بانشغالات وهمية لا وجود لها في الاعتبار.

والملاحظ أن هذه الدعوة الخبيثة لم تظهر إلا بعد أن بدأ تدريس الأمازيغية في المدارس من أجل التضييق على الأمازيغية ومحاصرتها بالمطالبة بتدريس الدارجة. الدارجة لهجة، وليست لغة ثقافية أوفكرية ولا يمكن للدارجة أن تكون لغة فكر وثقافة وعلوم. ولذا وجب وضعها في أقصى ما يمكن من الحدود، كما يجب إعطاء الأسبقية للأمازيغية والعربية في استعمالها في جميع الميادين العامة والخاصة، لأنه من غير المقبول ومن غير المعقول أن وزارات رسمية تراسل

المواطنين بوثائق رسمية مكتوبة بالفرنسية. ولا يعقل نهائيا أن وسائل الإعلام الرسمي من التلفزات والإذاعات تخاطب المغاربة باللغة الفرنسية.

نعم إن تعلم اللغات الأجنبية مهم جدا للاستفادة. والمواطن الذي يتحدث أربع أو خمس لغات أفضل من الذي يتحدث لغة واحدة أو ثانية، وكما قال المغفور له الحسن الثاني : الأميّ هو الذي يتحدث لغة واحدة، لذا فإنه يمكن أن نستعملها في العلاقات الخارجية، في الدبلوماسية وفي الأبحاث إلخ. ولكن الأولوية والأسبقية في جميع الميادين العامة والخاصة يجب أن تكون للعربية والأمازيغية.

لدي اقتراح أخير أتقدم به وهو إذا كان بالإمكان أن يوجه الأساتذة الأفاضل نداء إلى السلطات المعنية وبالخصوص منها إلى البرلمان من أجل سن قانون واضح ينظم الوضعيات اللغوية بالمغرب ويضع لكل لغة حدودها، ويحمي ويدافع عن الأمازيغية والعربية ضد هيمنة الفرنكفونية، لأن فرنسا مثلا التي يقلدها بعض المغاربة تقليدا أعمى، سنّت قانونا يفرض على جميع الندوات والمؤتمرات المنظمة بفرنسا أن تستعمل اللغة الفرنسية. وفي حالة استحالة استعمال بعض الأجانب للغة الفرنسية توفر لهم الترجمة الفورية.

21. عصمت دندش

لقد سعدنا بما قُدم خلال هذين اليومين من مداخلات وتعليقات وقد لاحظت خلط البعض بين اللغة العربية كلغة نكتبها ونتحدث بها وبين ما هو مقدس، ويقصدون به القرآن الكريم، فاللغة العربية ليست مقدسة، بل كانت لغة القبائل

التي تسكن الجزيرة العربية قبل الإسلام. وكانت لكل منها لهجتها التي تختلف من قبيلة إلى أخرى، بل تكاد لا تفهم بعضها البعض. والقرآن الكريم نزل باللغة العربية بلهجة قبيلة قريش، وهي اللهجة التي تكاد تكون مفهومة لدى جل قبائل العرب، فقريش كانت تمثل القوة الاقتصادية في الجزيرة العربية (رحلتي الشتاء والصيف)، وتمثل القوة الدينية (حماية البيت العتيق، مراسم الحج، سدانة الكعبة، رفادة الحجيج) وتمثل المركز الثقافي والإعلامي (سوق عكاظ الذي يجتمع فيه شعراء وخطباء القبائل)، لذلك كانت لهجة قريش هي التي تجمع هذه القبائل. كما دخلتها كلمات غير عربية من فارسية ورومية وسريانية نظرا لعلاقاتها التجارية على الخصوص (رحلتي الشتاء والصيف). وفي القرآن الكريم نماذج لذلك. لهذا كانت قريش ترسل أطفالها إلى البادية لكي يشبوا صحيحي البدن، سليمي اللسان.

وعندما خرجت القبائل العربية للفتح لم تفرض لغتها على الشعوب المفتوحة، وكانت أوامر الخليفة عمر بن الخطاب التشديد على منع اختلاط القبائل العربية بالشعوب المفتوحة، لكن فتح الشمال الإفريقي أو بلاد المغرب كان مختلفا عن فتوحات فارس والشام ومصر، لاختلاف طبيعة التكوين السكاني لهذه البلاد، فبلاد المغرب مجتمع قبلي يشبه إلى حد كبير التكوين القبلي للقبائل العربية، لذلك اتبع في الفتح نفس منهجية نشر الإسلام في الجزيرة العربية، بمعنى استمالة شيوخ القبائل للإسلام، ودخول شيخ القبيلة في الإسلام معناه دخول القبيلة كلها في الإسلام، وقد توزع ولاء قبائل البربر من صنهاجة ومصمودة وزناتة بين القبائل المضرية واليمنية، وبذلك دخلت لأول مرة في تركيبة الجيوش العربية عناصر غير عربية هي القبائل البربرية، وأصبحت تسمى الجيوش الإسلامية

بدخول البربر الذين صاروا عصب هذه الجيوش والدماء الجديدة، التي اندفعت لفتح شبه الجزيرة الإيبرية، ولأول مرة في الفتوحات تكون القيادة لغير العرب (طارق بن زياد، ومالك بن طريف) ونتيجة لهذه التغيرات انتشرت اللغة العربية بلهجة القبائل المتعددة.

وعندما استقر الفتح خصوصا في عهد الدولة الأموية (عهد عبد الملك بن مروان، والوليد بن عبد الملك) عرّبت الدواوين، وكان لابد لمن يريد العمل في دواوين الدولة المختلفة أن يكون عارفاً باللغة العربية التي أصبحت لغة الحكم والسياسة والعلم والثقافة والفنون، خصوصا بعد انتشار الترجمة وتدوين العلوم، ولم تقف اللغة العربية عاجزة في نقل تراث الشعوب المفتوحة العريقة في الحضارة من فرس وهنود وروم ويونان وغيرهم، وتكونت حضارة تجمع شعوبا وقبائل مختلفة الأجناس والأعراق واللغات وتعايشت هذه المنظومة تحت مظلة الإسلام توحدها لغة واحدة هي اللغة العربية. وكما نعلم فالذين خدموا اللغة العربية ووضعوا قواعدها وصنفوا معاجمها هم من العجم والبربر. وكما ذكر الدكتور عبد الهادي التازي فالدول التي تعاقبت على حكم المغرب والأندلس من صنهاجة ومصمودة وزناتة، أي المرابطين والموحدين وبني مرين لم تكن عربية ومع ذلك لم تكن تتكلم غير العربية، بل لقد ارجعت أصولها إلى قبائل حمير اليمنية.

ولما تغيرت حال المسلمين وضعف أمرهم سارع الغرب بنقل التراث الإسلامي وترجمته بمصطلحاته العربية خصوصا في الطب والهندسة والفلك والفلسفة، فكانت السبب الرئيسي في نهضة أوربا.

النقطة الثانية التي أعلق عليها هي العبارة النشاز التي تتردد في معظم الندوات وهي تهميش وإقصاء الأمازيغ، وهذا غير صحيح وفيه مغالطة كبيرة، وتزييف للحقائق، ويشعر بها من يخالط ويعاصر هذا المجتمع. وأسوق بعض الأدلة التي عايشتها وأشاهدها في واقع الحياة، فمعظم لوائح طلبة الجامعة في كافة الشُّعب سواء في مرحلتي الليسانس أو الدراسات العليا سبعين في المائة 70 % أسماء أمازيغية، و90 % في محلات البقالة والتجارة بأنواعها المختلفة أصحابها أمازيغ، ومعظم مسيري الإدارات منهم، والحكومات السابقة والحالية بها عدد كبير من الوزراء، وحتى أعضاء أكاديمية المملكة المغربية بينهم عدد لا يستهان به من العلماء الأفاضل، فالمجتمع المغربي يعيش ويتعايش بمكوناته المختلفة في فسيفساء جميلة متجانسة، لا يعكر صفوها في الآونة الأخيرة إلا مدعي هذه النعرات التي تحركها أغراض غير بريئة، وأياد خفية وجهات مشبوهة ومصالح مادية تتمثل في ابتزاز الدولة وشغل أولياء الأمور عن الأخطار الحقيقية التي تدبر لزعزعة استقرار البلاد وتقدمها، وحبذا لو كتبت اللغة الأمازيغية بحروف عربية حتى نستطيع تعلمها.

22. عبد الكريم غلاّب

استمعنا هذا المساء إلى عروض منظمة ومهتمة بالموضوع، وكل الذين تحدثوا، تحدثوا بكفاءة ومقدرة واهتمام، ولذلك أصدقكم القول وأقول إن الندوة كانت ناجحة، وليسمح لي مدير الجلسات أن أهنئ الأكاديمية على إقامتها هذه الندوة.

ملاحظة بسيطة أريد أن أدلي بها تتعلق بما كان يتحدث به الأستاذ الفران عن اللغة العربية والإدارة. وكان بحثه قيما وأنا متفق معه في كل ما قال، والملاحظة

لا تعني غير هذا الاتفاق. لقد تحدث الأستاذ الفران عن تبسيط اللغة العربية حتى تكون لغة إدارة وبالغ في هذا الموضوع وهو يتحدث عن التبسيط بلغته، وأكد فيما يبدو على أن اللغة العربية غير مبسطة وربما صعبة لتكون لغة إدارة، ولغة يفهمها عموم المواطنين.

أعتقد أن اللغة العربية، اللغة التي نتحدث بها الآن والتي تكتب بها الصحف وتذاع بها الأخبار في الفضائيات العربية جميعها وكذلك في الإذاعات المغربية والعربية هي في الحقيقة لغة مبسطة وقابلة لأن تكون لغة إدارة. لا أنكر أن اللغة يجب أن تسير في طريق التبسيط والتنمية، ولكني أقول إن اللغة العربية الآن مبسطة، وهي لغة يفهمها جميع الناس، وليست اللغة القديمة التي كان يعرفها العرب، ليست لغة الجاحظ ولا لغة الشعراء القدماء الجاهليين والإسلاميين، وإنما هي لغة حديثة جدا ومقبولة ومفهومة.

ذكرني أحد الإخوة بالأمس بمسلسل عربي كان يذاع في التلفزيون المغربي عنوانه «الأيام»، و«الأيام» هو كتاب لطه حسين عن سيرته الذاتية، وكان يذاع باللغة العربية الفصحى وربما بلغة طه حسين نفسه، وكان الجميع يفهم هذا المسلسل ويتتبعه باهتمام كبير. لم يكن بعيدا عن أذهان عوام الناس. وكذلك الآن نجد أن هناك مسلسلات أجنبية تترجم وتذاع في الفضائيات العربية جميعها وفي الفضائية المغربية من آن لآخر، مسلسلات أجنبية، مكسيكية وغيرها تترجم باللغة العربية، بلغة عادية جدا، ليس فيها خلل ولا لحن ولا غرابة.وكل الذين يتتبعونها، يفهمونها جيدا ولا يعترضون على ذلك. ولهذا لا يمكننا أن نتحدث دائما عن مشكلة اللغة العربية بأنها صعبة.

حقا، إن اللغة العربية القديمة صعبة، قضايا اللغة العربية العلمية النحوية والصرفية والبلاغية هي ربما صعبة، ولكن ليس مطلوبا من جميع المواطنين أن يتعلموا تلك القواعد. هذا موضوع الجامعة، موضوع المدارس الثانوية، موضوع المدارس الخاصة باللغة العربية، أما عموم المواطنين فيمكن أن يتعلموا اللغة العربية المبسطة. وليسوا مضطرين إلى أن يحفظوا قواعد النحو إلا البسيط منها مثل : إن وأخواتها، كان وأخواتها، المبتدأ والخبر إلخ، وهذا شيء بسيط جدا.

في جميع اللغات، وربما حتى في الدارجة تستعمل هذه القواعد دون أن ندرك أنها قواعد نحوية. كل اللغات أو اللهجات لها نحوها، ولكن نستعمل هذا النحو دون أن ندركه. لذلك ينبغي أن نبتعد عن القول دائما بأن اللغة العربية هي لغة صعبة، لغة ينبغي أن تبسط، فهي سائرة في طريق التبسيط. من منا لا يقرأ كتب نجيب محفوظ، رغم عمقها الاجتماعي والفلسفي أحيانا والسياسي، ولكنها مكتوبة بلغة بسيطة ومفهومة، وكل القصص والروايات التي كتبها نجيب محفوظ مفهومة. وكثير من الكتاب في المغرب يكتب بلغة مبسطة وعادية ويفهمها الجميع سواء في الصحافة أو في الإذاعات.

23. رشيد لحلو

أريد أن أتكلم عن اللغة العربية في المجال الدبلوماسي خاصة استعمالها من بين اللغات الأخرى.

أولا – القاعدة أن اللغة العربية هي لغة دولية لها وضعها كلغة رسمية ولغة عمل. رسمية إلى جانب خمس لغات أخرى هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية

والروسية والصينية ولغة عمل إلى جانب ثلاث لغات أخرى هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. والإحصاءات التي تعدها الوحدة المختصة في جهاز الأمم المتحدة تقول بأن اللغة العربية تحتل المكانة الثالثة من حيث الاستعمال، ليس فقط في سكرتارية الأمم المتحدة ولكن في كل المنظمات التابعة للمنظومة الدولية وعددها يربو عن 250 هيئة متداولة. هذه هي القاعدة الأساس.

ثانيا – أريد أن أثبت أن اللغة في الأمم المتحدة هي مظهر من مظاهر السيادة. فدول أمريكا اللاتينية مثلا لا يمكن لمندوب منها أن يتناول الكلمة أمام المذياع ويتكلم بلغة غير اللغة الإسبانية إذا استثنينا البرازيل الناطقة باللغة البرتغالية. والناطقين التابعين للمنطقة الفرانكوفونية يتكلمون بالفرنسية وغيرهم كمندوبي اليابان والبرازيل وألمانيا يستعملون اللغة الإنجليزية.

إذن، فالقضية تكمن في التعبير عن السيادة والهوية ما دام ديبلوماسيو أمريكا اللاتينية يتقنون اللغات الأممية غير الإسبانية إتقانا تاما ومع ذلك لا يتدخلون مطلقا بغير لغتهم الإسبانية، والحال يسري كذلك على الآخرين.

اللغة العربية دخلت الأمم المتحدة على مراحل. البداية كانت في سنة 1953 وتمثلت في وحدة صغيرة للترجمة أنشئت بطلب من العراق. كان عليها أن تترجم الوثائق القانونية أي الوثائق الصادرة عن اللجنة السادسة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واستمر هذا الوضع إلى سنة 1973 حين قام ديبلوماسيان لامعان هما المرحومان أحمد الطيبي بنهيمة وزير خارجية المغرب وعمر السقاف وزير خارجية السعودية

بتقديم مقترح توصية باستعمال اللغة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي لجانها المتفرعة السبع وذلك أثناء انعقاد الجمعية العامة أي بين سبتمبر وديسمبر من كل سنة في دورة عادية أو الدورات الاستثنائية. وكان تمويل التكلفة هو من السعودية بالدرجة الأولى في حدود 80 في المئة أما الباقي أي 20 في المئة فقد تحدد في 2 في المئة لعشر دول عربية من بينها المغرب.

والغرض المنشود يكمن في أن الجمعية العامة هي محفل يخطب فيه رؤساء الدول والحكومات أو وزراء الخارجية للإعراب عن موقف بلادهم من توجهاتهم الخاصة أو من القضايا الدولية وفي بعض الأحيان يفضلون أن يثبتوا شخصيتهم بالحديث بلغتهم القومية أي العربية.

واستمر هذا الحال إلى سنة 1983. في هذه السنة أصبحت اللغة العربية لغة رسمية ولغة عمل في جميع المنظمات التابعة للمنظومة الدولية.

وقبل ذلك قطعت مراحل من خمس سنوات من المفاوضات. وكان الصراع عنيفا من أجل إدخال اللغة العربية إلى الأمم المتحدة في هذا المستوى الوثير.

استخدمت سكريتارية الأمم المتحدة كما استخدمت بعض الدول غير العربية كل الوسائل، ومن جملة ذلك أن وحدة التفتيش المشتركة وهي مهمة جدا حظيت على الدوام بتقدير الجمعية العامة على الدراسات التي تقوم بها لأن أعمالها كانت متوازنة وغير متحيزة، حتى إذا ما تناولت موضوع اللغة العربية أعدت دراسة مفادها : أن تعدد اللغات بشكل حسابي 1..2..3..4 يقابلها نمو في النفقات بشكل هندسي أي 1..2. 4..8 16..32. وكان الغرض من الدراسة

يوحي بأن نفقات الأمم المتحدة في بند المؤتمرات ستتضاعف عند إدخال اللغة العربية. وهذا من شأنه أن يوحي إلى غير العرب أن هذه النفقات غير مبررة ما دامت الدول العربية تستعمل في يسر الفرنسية أو الأنجليزية.

ولكن المندوب المغربي في اللجنة الخامسة نبه وحدة التفتيش المشتركة إلى أنه كان عليها أن تفطن لهذا التقييم الدبلوماسي للغة العربية في الحقل الدولي.

24. محمد الراضي

في ختام هذا اللقاء العلمي، وبعد أن اكتملت حلقات الصورة التي رغب المنظمون مشكورين في رصدها من خلال المحاور الثلاثة الأساسية : أي الإعلام والتشريع والإدارة. أجدني أمام سؤال يعيدني إلى البدء، ويدفعني إلى طرحه من جديد، إنه سؤال تتفرع عنه كل الأسئلة وكذا حلولها أو طرق معالجتها وتدبيرها.

فما هي السياسة اللغوية المعتمدة في المغرب ! ؟ وهل هناك سياسة واحدة أم سياسات ؟

هل نعتمد في تحديدها على الوثائق الرسمية أم على الواقع المعيش ؟ فهما يبدوان كأنهما خطان متوازيان لا يلتقيان، وإن كنا نطمع في لقائهما.

فيما يخص الوثائق الرسمية، هناك، من جهة، الدستور الذي ينص في ديباجته على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وينص في بند آخر من بنوده على أنه لا يجوز إصدار أو تطبيق أي نص يخالف الدستور. ومن جهة ثانية، هناك

منشوران لوزيرين أولين بنفس الصيغة، تقريبا، يحثان فيهما على استعمال العربية تطبيقا للقانون. ومن جهة ثالثة، هناك الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ينص في مبادئه ودعاماته على أن المملكة المغربية تعتمد سياسة لغوية واضحة منسجمة وقارة يأتي على رأسها التمكن من التواصل باللغة العربية تعبيرا وكتابة، مع الانفتاح على اللغات الأكثر انتشارا في العالم. ومن جهة رابعة، هناك موافقة المغرب في لقاء دمشق 2008 على مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وهو ما تم تأكيده في القمة الأخيرة المنعقدة بسرت الليبية، حسب ما جاءت به بعض المداخلات.

وفي مقابل كل هذا، هناك واقع ملموس يعكس صورة أخرى، وكأنه تطبيق لاختيارات ضمنية أو خفية ترسّخ بالأفعال لا بالنيات. فالإدارة والمؤسسات العمومية التي هي أول ما ينبغي أن تحترم، القوانين لا تكترث بقرار سيادي دستوري يلزمها باستعمال اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد. بل إن العربية تكاد تغيب كليا في بعض المؤسسات، سواء في تعاملها مع المواطنين أو مع مؤسسات أخرى، وهو ما تؤكده رسميا، كما سبق ذكر ذلك، منشورات بعض الوزراء الأولين السياسيين ينبهون فيها إلى إلزامية استعمال العربية، لكن من دون أن ينصوا على ما يترتب عن ذلك من إجراءات زجرية لكل مخالف، كما هو الشأن بالنسبة لمخالفات أخرى. هذا مع وجود تجربة ناجحة بكل المقاييس في قطاع العدل !

بالإضافة إلى كل ذلك، جاء التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتعليم ليحكم على تطلعات الميثاق الوطني السابقة بالإخفاق. فقد أقر أن اللغات تمثل عائقا حقيقيا، حيث سجل ضعف إتقان العربية واللغات الأخرى، وكذا غياب سياسة وطنية

واضحة في هذا الخصوص، وطالب، من جديد، بالنهوض بسياسة لغوية وطنية واضحة وجديدة وذات جدوى !

هذا الوضع غير الصحي يؤدي في الغالب إلى التشويش وعدم الوضوح، ويعيدنا دائما إلى طرح نفس سؤال البداية بطريقة تكاد تكون سيزيفية.

لقد جاء في إحدى المداخلات نقلا عن الميثاق، أن السياسة اللغوية حددت الخيارات الكبرى فيما يخص علاقة اللغة واللغات السائدة بالمجتمع وأقرت التعدد اللغوي، ويبقى على التخطيط اللغوي أن يدبر هذا التعدد. ولعل أول سؤال يتبادر إلى الذهن، أخذا بعين الاعتبار ما سبق، هو ما هو سند هذا الزعم. هل هو الوثائق الرسمية أم الواقع المعيش ؟ فالمغرب رسميا و«وثائقيا» يدخل في زمرة الدول أحادية اللغة، أي أن له لغة رسمية واحدة في مقابل دول ثنائية اللغة ككندا أو متعددة اللغة كسويسرا وجنوب إفريقيا.

أعتقد، إذن، أن ما ينبغي التصدي له، أولا، هو رفع هذا اللبس وهذا التباين بين ما أجمعت عليه الأمة ودونته في دستورها وبين الواقع اللغوي المعيش الذي تتحكم فيه وتعمل على ترسيخه أصوات وخيارات أخرى لا تصب في نفس الاتجاه.

هناك ملاحظة أخرى تخص المشهد اللغوي والأدوار المنوطة بكل مكون من مكوناته. فمعلوم أن التعدد اللغوي شيء محمود (سواء كان رسميا أو غير رسمي)، وعادة ما ينظر إليه باعتباره مصدر غنى، لكنه كثيرا ما كان سببا في صراعات ونزاعات يكون أساسها الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن

كان في الظاهر يتخذ شكلا لغويا. وهذا، كذلك، يرجع إلى اختلال الموازين وعدم وضوح الأدوار التي على كل عنصر أن يلعبها في المشهد اللغوي. ففي بيئة لغوية سليمة تتكامل الأدوار وتتناغم، لكن هذا لايعني أبدا أنها متساوية، كما أوحت بذلك مداخلة قدمت في هذا الصباح، والدولة المغربية متجذرة في التاريخ كدولة منظمة، كما أنها لم تعرف أي صراع أو فتنة لغوية قبل القرن العشرين، فكل مكون من مكونات المشهد اللغوي كان يلعب دوره الذي ارتضاه له المجتمع، وليس مقبولا أبدا، بسبب أربع وأربعين سنة من الاحتلال والمحاولات اليائسة لطمس هويتنا والمؤامرات المدونة في تقارير ومراسلات الاستخبارات الفرنسية، أن ندعو إلى إعادة النظر في المشهد اللغوي بحيث نجعل كل مكوناته متساوية، وكأننا خلقنا اليوم. فالتحليل العلمي الموضوعي إن كان لا يكترث بالعواطف فهو أيضا لا يساوي بين أشياء غير متساوية في الواقع.

25. محمد بنجلون

سأتناول في تدخلي المشاكل الإدارية في غياب اللغة العربية وخاصة في مجال التسيير المفوض بين الجماعات وشركات الخواص في قطاع الماء والتطهير السائل وجمع النفايات ومعالجتها. فكل العقود المبرمة والمناقصات تحرر باللغة الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية، فمن الجانب التقني والقانوني يشكل ذلك عائقاً لفهم بعض نقط البنود القانونية لأطر الجماعات، وهذا ما يؤدي إلى عدة مشاكل بين الجماعات وشركة الخواص للتدبير، الشيء الذي يؤدي إلى فسخ عقد التدبير المفوض ويكون المواطن ضحية التلوث، إلى جانب عامل الأمية، فالمواطن لا يعرف اللغة الفرنسية وكل فاتورات الماء والكهرباء

والتطهير وحتى ضريبة النظافة تحرر باللغة الفرنسية وكذلك بعض الوحدات التقنية باللغة الفرنسية التي لا يفهمها المواطن وخاصة في العالم القروي. وهذا ما يؤدي إلى عدة شكايات ونزاعات، إذن من الواجب أن تكون كل العقود والمناقصات باللغة العربية التي نص عليها الدستور المغربي كلغة رسمية من أجل التنمية الاجتماعية والمستدامة.

26. عبد الهادي التازي

أريد أن أسرد أمامكم مُلْحة وقعت بمناسبة حديث الأستاذ الفران على أول مؤتمر للتعريب وقع في المغرب أبريل سنة 1961، خرجنا لاستقبال الملك الحسن الثاني رحمه الله، وكان وقتها قد أصبح ملكاً، كان سيستقبل الوفد وكان من بين الذين ذهبوا معنا للقصر الملكي الأستاذ فريد أبو حديد وهو شخصية مصرية لامعة، كنت وقتها أنا الأمين العام للمؤتمر، قال لي ونحن في الطريق إلى القصر الملكي، وكان يظن أن الملك الحسن الثاني من الأفارقة الذين يتكلمون بلغة أجنبية، قال لي : من سيتولى الترجمة بيننا وبين الملك ؟ قلت له : كيف ؟ قال لي نحن نتكلم بالعربية وهو بأي لغة يتكلم ؟ قلت له يفعل الله ما يشاء.

ونحن في القصر الملكي سأل الملك الحسن الثاني رحمه الله السيد عبد الكريم بنجلون وزير التعليم آنذاك، قال له : من الذي كان يشرف على هذا المؤتمر؟ قال له : السيد التازي. نادى عليّ الملك الحسن الثاني وقال لي : ماذا جرى في المؤتمر ؟ فأعطيته الخلاصة، وقلت له إن السيد علي فريد أبو حديد ألقى علي سؤالا حول من سيتولى الترجمة. فضحك كثيراً ولما دخلنا عنده تحدث الملك الحسن الثاني طوال نصف ساعة باللغة العربية الفصحى عن مشاكل

التعليم ومستقبل اللغة العربية. أنا أذكر أن أبو حديد في جوابه تلعثم نهائيا، ولم يستطع أن يكمل.

فيما يتعلق بما قاله السيد رشيد لحلو في الأمم المتحدة، لقد كنت وقتها رئيس مؤتمر الأسماء الجغرافية، وطالبنا بإدخال اللغة العربية كلغة رسمية وكان احتجاج الناس بالأمم المتحدة حول هل تستطيع اللغة العربية أن تؤدي المصطلحات الجغرافية خاصة والمصطلحات الجغرافية قضية علمية ؟ وبعد مخاض أُدخلت اللغة العربية وبرهنت على أنها قادرة على أداء كل الأداءات.

فيما يتعلق بسؤال السيد فؤاد لحلو أنا أعترف بأن مجمع اللغة العربية في دمشق كان سبّاقا وصامدا في استعمال اللغة العربية، إنما لا أخفيكم أنه فيما يتعلق باستعمال العلوم، يُلتجأ إلى الاستعانة باللغة الأجنبية لأننا نومن بأن العربية تؤدي كل شيء ولكن في انتظار أن يتم تعريب شامل كامل للعلوم، نحن من الذين يفضلون الاستعانة باللغات الكونية في انتظار أن يتم ذلك.

كلمة الاختتام

إدريس خليل

مدير الجلسات

حضرات السيدات والسادة

لقد أصغينا بإمعان إلى البحوث القيمة التي قدمها أعضاء من الأكاديمية وجامعيون وخبراء مختصون في اللغة العربية والتشريع والإدارة والإعلام، كما استمعنا باهتمام إلى المداخلات والتعقيبات التي تفضل بها السيدات والسادة المشاركون في الندوة. إنها - كانت بحق - عروض وإضافات مثمرة سوف تنكب عليها لجان الأكاديمية المعنية بمختلف القضايا التي أثيرت هنا، قصد استخلاص الآراء السديدة والاقتراحات الإيجابية، تعزيزا لقدرة اللغة العربية واستعمالها في المغرب.

وإذا حاولنا أن نستخلص العبرة التي تشكل قاسما مشتركا بين مختلف البحوث والمداخلات جاز لنا أن نقول إن تعلق المغاربة بلغتهم ليس ازدراء للهجات المغربية، وإن استعمال الدارجة لا يعني الإعراض عن العربية، كما أن

تشبثهم بلسانهم ولهجاتهم لا يعني أنهم يهملون اللغات الأجنبية، بل على العكس من ذلك. ولعل من سمات المغاربة وسمو هممهم أنهم لا يشعرون بأي حرج وهم يتكلمون أو يكتبون لغة من تلك اللغات ولا يأخذهم أيُّ نقص إذا دعتهم الضرورة إلى استعمالها، إذ أن اللغات، ولا سيما لغات البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، متأثرة بثقافات وقيم مشتركة لتلك البلدان، أنتجتها الحضارات المتوسطية المتعاقبة، منذ بداية التاريخ، ألا وهي الحضارات البابلية والمصرية واليونانية-اللاتينية والعربية الإسلامية والأوروبية حاضرا.

حضرات السيدات والسادة

يطيب لي في الختام أن أتوجه بالشكر والثناء التام إلى الزميل أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية وإلى مساعديه في الإدارة العلمية ولكل العاملين بها من موظفين وأطر تقنية، على التنظيم المحكم الرائع للندوة وعلى عنايتهم الكريمة بالمشاركين والمتتبعين لأشغالها.

كما أشكر السيدات والسادة الذين رافقونا طيلة أعمالنا وأغنوا مناقشاتنا بمداخلات مفيدة، وكذا ممثلي الإعلام على تغطيتهم المتواصلة لمداولاتنا.

هذا، وجريا على عادتنا، سيرفع السيد أمين السر الدائم برقية امتنان وعرفان إلى راعي الأكاديمية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على رعاية جلالته الدائمة للأكاديمية وعنايته المولوية لندوتنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.